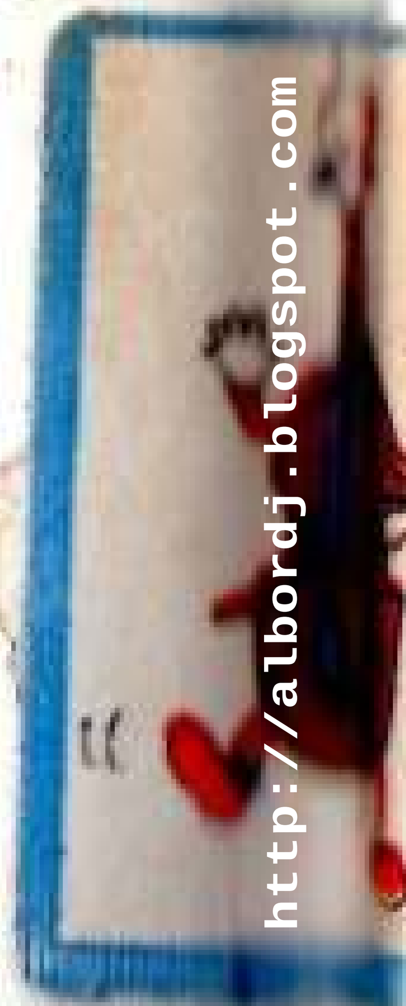


د. جمال قنان

# قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

منشورات المتحف الوطني للمجاهد

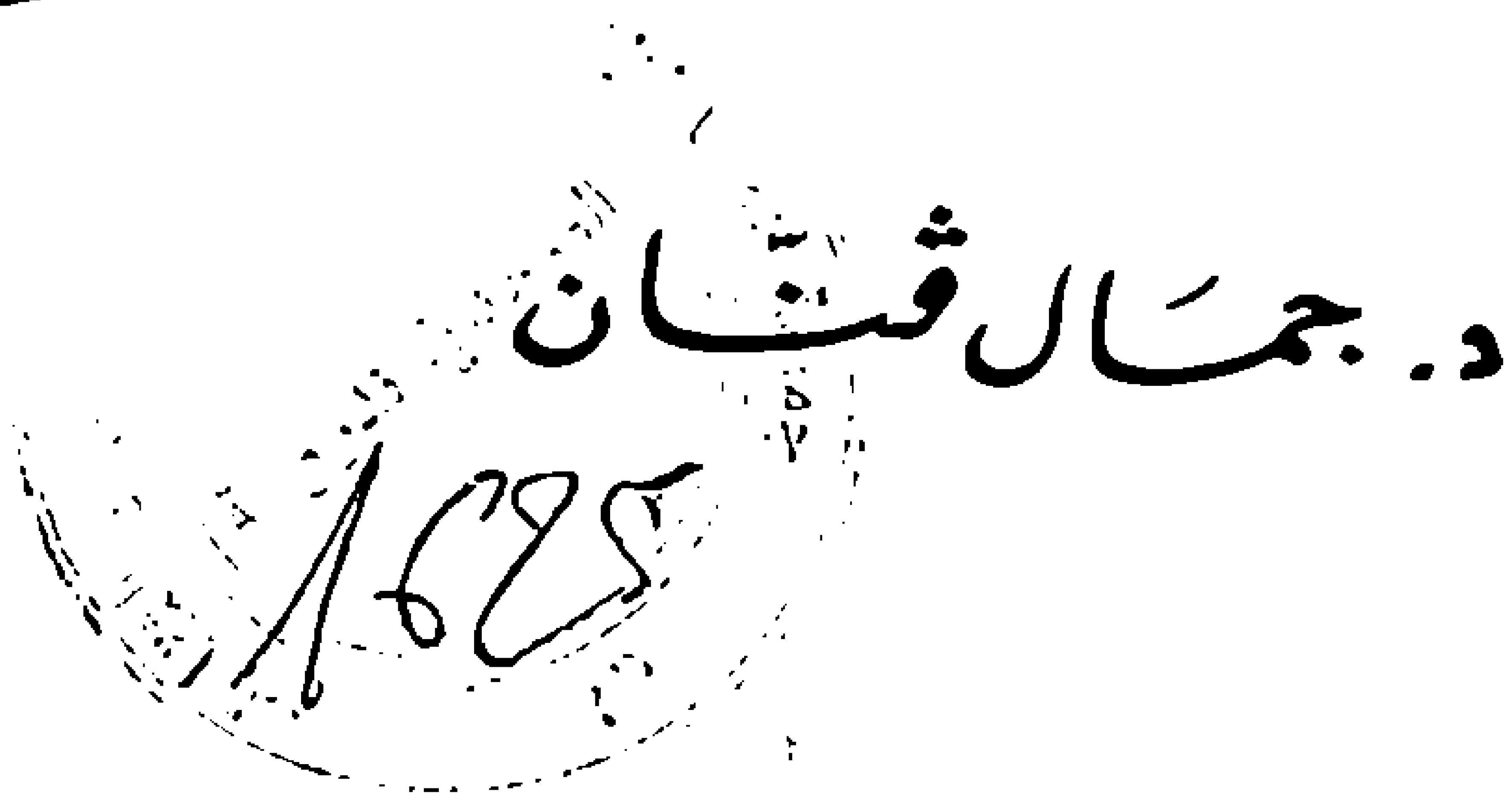


# بيان أول نوفمبر 1954

«أيها الشعب الجزائري،
أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

«أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي تهدف الى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.
فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.
إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا منذ مدة طويلة أول الداعين الى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.
«إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية، إن المرحلة خطيرة.
«أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا وأن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، إن الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.
وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى. الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة، أن يمنح أدنى حرية.
«ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم:
«جبهة التحرير الوطني»:
وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الفرصة أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى أعتبار آخر.
ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا:
الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:
1) إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الاسلامية.
2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

د. جمال قنان



# قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر




منشورات المتحف الوطني للمجاهد

بسم الله الرحمن الرحيم

يتشرف المتحف الوطني للمجاهد، أن يضع بين يدي القارىء الكريم هذا الكتاب القيم الذي بدون شك سيسهم في إثراء المكتبة الوطنية والثقافة الانسانية ويضيف لبنة الى صرح تاريخ شعبنا العريق في النضال والتضحية.

«المتحف الوطني للمجاهد»
1994

# تقديم

إن فكرة جميع هذه المقالات والدراسات - التي نشر بعض منها في الصحف والدوريات، كانت تجول في خاطرنا منذ مدة من الزمن، ولكن لم تسمح لنا الظروف بتحقيقها. ويعود الفضل إلى مديرية متحف المجاهد التي شجعتنا على وضعها موضع التنفيذ - ولتتقبل بهذه المناسبة شكرنا الخالص - خاصة وأن موضوعاتها تندرج في الاتجاه العام الذي يهدف إلى إعادة الاعتبار للتاريخ الوطني في جميع فتراته، وإعطاء الأولوية للقضايا التي نتصل به كهدف للبحث في حد ذاتها وليس مجرد إطلالة كتمهيد لمعالجة المسائل التي تتصل بالاحتلال والوجود الأجنبي في البلاد.

لقد راعينا في جمعها عنصري الموضوع في الزمن ورتبناها تحت خمسة أقسام: القسم الأول يغطي فترة الحديث، أما موضوعات عهد الاحتلال فقد رتبناها داخل عنوانين كبيرين.

المجتمع الجزائري في مواجهة الاحتلال والكفاح السياسي:
وخصصنا قسما للموضوعات التي تتصل بالثورة والقسم الخامس للأسس البناء الوطني.

لقد رأينا أن نمهد لموضوعات التاريخ الحديث والعاصر، بوقفة تقييمية حول كيفية تعامل مدرسة التاريخ الاستعماري مع قضايا التاريخ الوطني. هذه الحوصلة التقييمية ضرورية لتجنيب الدراسات التاريخية الدوران حول نفسها واجترار موضوعات لم يبق ما يقال حولها، كتلك التي تتصل بالوجود الأجنبي ومن مختلف جوانبه من جهة، وتمكينها من الانطلاقة للاستكشاف آفاق هي من صميم موضوعات التاريخ الوطني من جبهة ثانية.

ومن هذه الزاوية تبرز اهمية استعادة امتلاك تاريخنا لفترة ما قبل الاحتلال واعتباره جزءا لا يتجزأ منا، وطنا ودولة ومجتمعا ونبذ الموقف الاستعماري وطرحه نهائيا على اعتبار كونه موقفا سياسيا استخدمت الدراسات التاريخية لتبريره.

إن أهم أداة كانت تمتلكها الدولة الجزائرية الحديثة هي سلاحها البحري. فبواسطته تمكنت من حماية مصالحها كدولة بحرية من جهة وضمان أمنها الاقليمي من جهة ثانية.

لقد شنت الأدبيات الغربية حملة شعواء، على مر الأجيال والقرون، ضد هذا السلاح. وهي الحملة التي لا نزال نلمس تأثيراتها فيما يكتب عنه لحد الآن. فتصحيح هذه النظرة الخاطئة حول هذا السلاح العتيد هي من صميم موضوعات التاريخ الوطني.

كما أن الدولة الجزائرية لم تنج هي الأخرى من حملة التشويه هاته. فإعادة الاعتبار لهذا الكيان السياسي، خاصة في علاقاته مع الدول الأوروبية يمثل إحدى انشغالات البحث التاريخي الموضوعي.

سال حبر كثير، ونشب جدال حاد في الأوساط الفرنسية حول دوافع الحملة، أهدافها ومبرراتها من زاوية سياسة شارل العاشر الداخلية؛ غير أن هذا الجدل لم يمس جوهر الأزمة بين البلدين ورهاناتها بالنسبة للجزائر، والتي ليست أقل من وحدتها الاقليمية واستقلالية قرارها.

إنه لمن الضروري، عند التعامل مع تاريخ الجزائر تحت الاحتلال، التحلي بنظرة نقدية تمكن من التمييز والفرز - وسط الكمية الهائلة التي كتبت عن الفترة - بين المسائل التي تتعلق بتاريخ الجزائريين كمجتمع يعاني من وطأة الاحتلال وما يتصل بالوجود الأجنبي بمختلف صوره، للتعرف عما تم انجازه وعما ترك وبقي مهملا عن قصد أو بدون قصد، أو عولج معالجة ظفرية غير مقنعة. إنطلاقا من هذه الرؤيا، أدرجنا عددا من الموضوعات تحت العنوان العام: المجتمع الجزائر في مواجهة الاحتلال. وتوقفنا قليلا عند دوافع الغزو وأمام بعض القضايا التي تتصل بتاريخ المقاومة الوطنية في مسعى إدراك عوامل قصورها في تحقيق هدفها. محاولين من جهة أخرى تلمس بعض

العوامل الموضوعية التي كانت سببا في فشلها . كما تطرقنا في لمحة سريعة لبعض المسائل التي تتصل بحالة المجتمع الجزائري تحت وطأة الاحتلال . فهي نوع من لفت الانتباه من أجل الاهتمام بمثل هذه القضايا للأهميتها وضرورتها لفهم حالة المجتمع الجزائري الذي كان ضحية لها وانعكاساتها الضارة عليه، مرحليا وعلى المدى المتوسط والبعيد .

لا يجوز أن يبقى اهتمامنا مشدودا فقط إلى موضوعي المقاومة والحركة الوطنية . كان هذا توجها موفقا في عهد الاحتلال، ولكن بعد طي صفحته يجب الالتفات الى كل الموضوعات التي تتصل بالمجتمع الجزائري وتسليط الضوء على الظروف الصعبة التي كان يرزح تحتها، بتحليل آليات القمع والارهاق التي عبثت ضده . فلا يكفي عد هذه الآليات وإنما يجب تشريحها بدقة وتوضيح كيفية عملها في الميدان والنتائج التي تحصلت عليها . ولن يتسنى ذلك إلا بمواكبة مسيرة الشعب في ظل هذه الظروف خطوة خطوة ومرحلة مرحلة . فالمقالات التي رتبناها تحت هذا العنوان هي بمثابة دعوة إلى توجيه الدراسات التاريخية نحو هذه الآفاق .

في إطار تتبع المسيرة النضالية للمجتمع الجزائري حاولنا الاسهام في إبراز معالم كفاحه السياسي عبر مختلف مراحل عهد الاحتلال مسجلين وقفة عند حوادث 8 ماي 1945 ، التي بينت أن وجه الاحتلال لم يتبدل وأساليبه لم تتغير عما كانت عليها قبل قرن مضى. كما أثرت هذه المأساة وجثمت بكل ثقلها في اتجاه توضيح الطريق الصحيح الذي يتحتم على النضال الوطني سلوكه . فبفضل التوجه نحوه استطاعت الحركة الوطنية الخروج من دوامة الأزمة التي كانت تتخبط فيها .

توقفنا بالنسبة لمرحلة الثورة عند بعض معالمها، البعد التاريخي للفاتح من نوفمبر، دور الرجال في صناعة هذا الحدث الكبير وصداه الواسع وكذا تأثيره النوعي في حركة التمرر الوطني في العالم من جهة، وانعكاساته الضارة على البلد المستعمر، حين رمي به في أتون أزمة حادة هزت هياكل مؤسساته من قواعدها وعرضت سلمه المدني لخطر شديد، من جهة ثانية .

وحول مهام البناء الوطني ارتأينا أن ندرج عددا من الموضوعات تتصل

بأسس هذا البناء ودعائمه . فتوقفنا عند مقومات الشخصية الوطنية وكذا أمام أهمية اللغة العربية والمكانة التي يجب أن تحتلها عن جدارة كلغة وطنية ورسمية في منظومتنا التربوية والتي هي احدى الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة . كما تلمسنا أهمية الوعي التاريخي . وما يتصل به من بناء الذاكرة الجماعية للأمة كضرورة حيوية لحماية مسيرتها من الانحراف وجهدها من الهدر والضياع .

إن هذه المجموعة تسجل في نفس الوقت مسار اهتمامات الباحث وانشغالاته على امتداد عقدين من الزمن . فهي حصيلة بحث واستقصاء في المصادر الأولية للمادة التاريخية أو نتيجة لقراءات نقدية في مؤلفات منشورة، وهذا ما جعلنا نهمل الاشارة إلى المصادر بالنسبة للبعض منها على اعتبار أن الوقائع التي ركزنا عليها في تحليلنا هي إما وقائع استخلصناها من المادة التاريخية الأولية أو هي من الشيوع والاشتهار ما يغنى عن اسنادها إلى مصدر .

وقد يبدو للبعض أن هناك تحاملا في المعالجة ضد احد طرفي المعادلة . وفي الحقيقة ليس هناك أي شيء من هذا القبيل . فالأمر لا يتعلق هنا بتصفية حساب، وإنما غايتنا البحث عن الحقيقة التاريخية كما حدثت في الواقع، وجهدنا يهدف إلى إبراز هذا الواقع كما كان قائما . فالمؤرخ يشعر بالراحة عندما يكون طرفا الصراع متساويين . فما عليه إلا السير في الوسط لجمع خيوط الحقيقة كما تبرزها المادة التي تحت يده، ولكن عندما يكون هناك اختلال بينهما فمن الصعب عليه السير في الوسط ويزعم أنه يخدم الحقيقة . إذ كيف يمكن المساواة بين الضحية والمعتدى ؟ وإذا حدث هذا فلن يكون سوى على حساب الضحية أي على حساب الحقيقة التاريخية . فالمؤرخ النزيه هو ذلك الذي يستطيع أن ينصف الطرفين بتوضيح دور كل منهما وتسليط الضوء عليه . فالضحية بمعاناتها والامها والمعتدى بتسلطه وجبروته .

والله ولي التوفيق

الجزائر في 1993/12/30

# القسم الأول

# في تاريخ الجزائر الحديث

## مدرسة التاريخ الاستعماري
## بين
## الايديولوجية والموضوعية :
## حول بعض قضايا تاريخ الجزائر المعاصر

شهدت الدراسات التاريخية في الجزائر انطلاقة نسبية منذ قرابة ربع قرن، وتركز اهتمامها أساسا بالموضوعات التي تتعلق بالتاريخ الوطني، ويلاحظ على هذه الدراسات أنه في مجملها تحمل تأثيرات مدرسة التاريخ الاستعماري، الفرنسية، ومتأثرة بالقوالب والصيغ والاتجاهات التي أعطتها للدراسات التاريخية في بلادنا.

ويبدو أن الوقت قد حان لالقاء نظرة نقدية على أعمال هذه المدرسة للتعرف فيما إذا كانت الأسس التي وضعتها للدراسات التاريخية هي أسس صالحة يمكن اعتمادها والبناء عليها وتوسيعها بتطويرها، أم أنها أسس غير صالحة كلية أو صالحة في بعض جوانبها يمكن اهمال الغير الصالح والاحتفاظ بالباقي، وباختصار يجب وضع حوصلة لهذه التركة الفكرية وتقييمها. وهذه الحوصلة هي من الضرورات القصوى في المرحلة الراهنة وعليها يتوقف توظيف جهود البحث في الحاضر والمستقبل توظيفا ايجابيا مفيدا يساهم في حركة التطور العامة للمجتمع.

ولكن قبل مواجهة أعباء هذه المهمة علينا أن نتساءل فيما إذا تتوفر لدينا الشروط الموضوعية، كفيلة بتحقيق هذا الهدف الكبير والثقيل في نفس الوقت.

---

*ورقة قدمت في الملتقى الوطني الذي نظمه معهد التاريخ بجامعة الجزائر حول «المدرسة الغربية وقضايا التاريخ الجزائري» أيام 10 ـ 12 مارس 1987.*

وهل لدينا من الامكانيات البشرية والوسائل المادية ما يسمح بالتطلع إلى هذه الغاية. وإذا نظرنا إلى المسألة من الزاوية الاحصائية ومن جانبها البشري، فإننا نجد أن الجامعات الوطنية تتوفر اليوم على بضع مآت من الباحثين في مختلف درجات التأهل والخبرة، هم قادرون موضوعيا، على تحمل هذا العبء والبذل في تحقيق هذه الغاية. ومن ناحية الامكانيات والوسائل، فإن العقبة الكبيرة التي تجابه الباحث وتشل نسبة عالية من قدراته وامكانياته تتمثل في التوثيق، وهي صعوبة تبدو في الفترة الراهنة عسيرة الحل ومرتفعة التكاليف. والحلول الوسطى المقترحة لتذليلها أثرت وستأثر بدون شك في نوعية ومستوى الدراسات التي تنجز. وبالرغم من هذا فإننا نعتقد أن الباحثين الجزائريين قادرون على تخطي القوالب وآفاق مدرسة التاريخ الاستعماري على الأقل، بنبذو صايتها الضمنية على الدراسات التاريخية في البلاد وفتح آفاق جديدة أمام البحث التاريخي لم تطرقها ولم تكن تدخل ضمن محاور اهتماماتها. ومن المفيد الملاحظة بهذا الصدد، أن التعاون في هذا الميدان (الدراسات التاريخية) خاصة في جانبه المعنوي والتوجيهي لن يكون ذا جدوى إن لم يؤد إلى عرقلة جهود الباحثين المحليين في سعيهم نحو هاته الآفاق الجديدة.

قد يبدو ربما للبعض، أننا نطرح اشكالية هي غير قائمة ونتصور شيئا هو محض افتراض وليس حقيقة فعلية راسخة، وهل يوجد ما يسمى بمدرسة التاريخ الاستعماري، فعلا ؟ اذ أن هذا التشخيص قد يبدو مستهجنا ومتحيزا في منظور أن البحث التاريخي هو بحث علمي، وما دام كذلك فهو لا يحتمل هوية ولا تشيخصا. اننا لا نعتقد اننا اليوم في حاجة إلى تدليل على وجود هذه المدرسة فهي حقيقة ناصعة ليس من الموضوعية ولا من النزاهة نكرانها ونفيها. ونلاحظ بهذا الصدد أننا نميز بين المدرسة الفرنسية في التاريخ التي لا يمكن نكران فضلها في خدمة التاريخ العام بوجه عام والتاريخ الأوروبي بصفة خاصة. واننا محتارين ومتأسفين في نفس الوقت من انعدام امتداد تأثيرات هذه المدرسة إلى الدراسات التاريخية التي تخص الجزائر. اذ نلاحظ أن هناك نوع من القطيعة وانعدام التواصل بين المدرستين في أساليب عملها وطرق معالجتها لقضايا التاريخ، ليس هنا محل تفحص هذه الظاهرة وتفسير أسبابها، فاختلاف

ظروف النشأة لكليهما هو واحد من الأسباب الهامة التي ميزتها عن بعضهما البعض.

ان الصفة البارزة والمسيطرة في مدرسة التاريخ الاستعماري هي كونها مدرسة تحمل طابعا ايديولوجيا بالدرجة الأولى قبل الصفة العلمية. لقد طغى الطابع الايديولوجي على أعمالها منذ النشأة و واكب هذا الطابع مسيرتها عبر الزمن على مدى أربعة أجيال. ونعتقد أنها الآن في طورها الأخير قبل استيعابها من طرف المدرسة الفرنسية لانتفاء الظروف الموضوعية التي أوجدتها.

ويبدو أنه من الضروري توضيح ما نقصده بصفة الايديولوجية التي تتصف بها مدرسة التاريخ الاستعماري. فهذه الكلمة تحمل كثيرا من الالتباس وتحتوي على قسط من الغموض لا يساعد على تحديد المفهوم الدقيق للمدلول الذي نقصده منها. كما أنها تثير عددا من الاعتراضات عند استعمالها دون تحديد مدلولها في الظرف الذي تلتصق به، ونقصد بكلمة ايديولوجية مجموع الأحكام المسبقة والأراء المبدئية والنظرة المتحيزة لبلد أو حضارة أو تاريخ مجتمع ما، وتوجيه الأبحاث في اتجاه تأكيد الآراء والأحكام المسبقة هاته، هذا عن جانبها المبدئي أما جانبها السلوكي والميداني فيتجلى في سعيها لتهميش المجتمع الجزائري وتحجيمه وتقليصه في أضيق نطاق، ليس فقط بالنسبة لفترة الاحتلال وانما أيضا بالنسبة لجميع فترات التاريخ عبر العصور (1). وقد يبدو أن هذا نوع من التحامل ما لم يستند على أدلة يمكن رصدها ومعاينتها. وسنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد. وقبل ذلك، فإن إلقاء نظرة سريعة على ظروف نشأتها والعناصر المكونة لها في البداية ثم تطورها في اتجاه معين، سيساعد بدون شك على فهم الدوافع التي تسببت في تحريف مسيرة هذه المدرسة المفترض أن تكون علمية وموضوعية.

يمكن أن نقول بأن الفترة الواقعة بين عامي 1830 ـ 1880 هي الفترة التي

*1) للتعرف على حوصلة أعمال مدرسة التاريخ الاستعماري وانجازاتها التي تخص الجزائر، راجع* **Histoir et Historiens de l'Algérie**

*أنظر على الخصوص المدخل وفصول 1 ـ 5 ـ 10 ، وحول الأعمال التي أنجزت بعد عام 1930 . أنظر العدد الخاص بالعيد المئوي لجمعية التاريخ الجزائرية القسم الثاني في : 1956* **Revue Africaine** *ص : 45 ـ 190 .*

سجلت بدايات ظهـور هذه المدرسة في الدراسات التاريخية الجزائرية. وهي ككـل نشـأة ضمنت في أكنـافهـا تعددا في الاتجاهات وتفرعا في الاهتمامات والأهداف التي يبدو عليها شدة تأثير المحيط اللحظي والاحتياجات الميدانية القائمة، على أعمالها وطبعها بهذه الخصوصية التي ميزت فترة النشأة هاته عن الفترة التالية. كما أن التركيبة البشرية لعناصرها كانت هي الأخرى عاملا مؤثرا في صياغة هذه النشأة بالشكل الذي ظهرت عليه. وبالرغم من هذا التنوع ومع ذلك فإننا نلاحظ أن أعمالها تلتئم في خطوط محورية ونقاط ارتكاز مشتركة تصب فيهـا منـذ هذه الفـترة. ومما يجدر الاشارة إليه وملاحظته أن مدرسة التاريخ الاستعماري في مرحلة نشأتها لم تكن من صنع المؤرخين المحترفين وانما هي نتاج عناصر جاءت من آفاق مهنية مختلفة وذات مستويات تعليمية هي في المعدل تتراوح بين متوسطة إلى ضعيفة وليس إلى أعلى. فقد تشكلت في البداية أي نواتها الأولى من مترجمين معظمهم ذوي مستوى تعليمي محدود جدا ونسبة كبيرة من بينهم ليسوا بالفرنسيين. فعلى عاتق هؤلاء وقع، في البداية عبء تعريف قوات الاحتـلال والادارة الاستعـمارية بالمجتمـع الجزائر وبمؤسساته وثقافته وتاريخه. ثم اتسعت دائرة النشأة لتشمل العسكريين وخاصة أولئك المهتمين منهم بالشؤون الأهلية والاداريين المبـاشرين للشؤون الجزائرية وحتى بعض المسؤولين على المصالح الفنية التي لها علاقة بالادارة الجزائرية.

قد يقال ان الكلام عن الاحتراف والاشارة إلى المؤرخ المحترف، كما هو متعارف عليه اليوم، في هذا الوقت المبكر هو شيء سابق لا وانه وأن هذا الشرط كان لا يتوفر في التأليف التاريخي حتى في أوروبا نفسها في هذا العصر. وإذا كنا لا نجادل في حقيقة هذا فإننا نلاحظ فقط بأنه إذا كان المنهج التاريخي لم يستكمل أدواته بعد، فإنه مع ذلك قد خطا خطوات مهمة في هذا الاتجاه في الفـترة نفسها. وأن أهم مكسب حققه في هذا المجال هو تطويره لتقنية نقد النص وتنويع وسائل استقصائه واستنطاقه هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه قد تأكد منذ هذا الوقت مبدء أساسيا في البحث التاريخي الذي يقضي بعدم المجازفة في القاء الأحكام والتسرع في اثبات النتائج قبل استكمال توفر الشروط الضرورية التي تسمح بالتعامل مع الوقائع والأحداث على هذا المستوى. وهذه

المبادىء لم نلاحظها لدى هذه المدرسة في مرحلة نشأتها هاته. كما أن هناك جانبا آخر يتعلق بنوعية التأهل وكذلك المؤسسات التي تفرز الكفاءات التي تتهيأ للدخول في هذا المضمار. ومن هذا الجانب فإننا نلاحظ أن هناك فرقا كبيرا في المستوى بين الكفاءات التي سخرت نفسها لخدمة التاريخ في أوروبا والتي اقتحمت هذا الميدان في المستعمرات.

وبالرغم من هذه النقائص التي أشرنا إلى بعض منها وهي أهمها في نظرنا، ومع ذلك فإننا قد نكون متحاملين إذا اعتبرنا أن أعمال مدرسة التاريخ الاستعماري في مرحلة النشأة كانت كلها سلبية وغير مفيدة. فالجانب الايجابي يتمثل في نظرنا في عنصرين: أولهما توسيع دائرة التوثيق ليشمل جمع المادة حول الجزائر والمجتمع الجزائري في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين من جوانبه المختلفة، وهذا بقطع النظر عن كون المادة المجمعة تكتسي طابع التحيز في بعض المجالات، ولكن نظرا لتنوعها وتعدد مصادرها فإن الباحث يستطيع الاستفادة منها إذا أحسن التعامل معها وعرف كيف يستغلها. والعنصر الثاني يتمثل في توسيع دائرة الاهتمام لتشمل العصور التاريخية المختلفة فلم تقصر جهودها على عصر أو فترة معينة كما حدث بعد ذلك. وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ أن معرفتنا لتاريخ الجزائر في العصر الحديث كانت حتى إلى وقت قريب لا تزال تعتمد بالدرجة الأولى على ما كتبه جيل النشأة هذا عنه.

بعد عام 1880 نلاحظ أن هناك تطورا نوعيا طرأ على هذه المدرسة والتي نقلها من مرحلة النشأة إلى مرحلة النضج. وبهذا الصدد فمن الضروري أن نشير إلى المساهمة الكبيرة التي قدمها المعربون في النقلة النوعية هاته في بداية هذه المرحلة على الخصوص. لقد فتحت هذه المساهمة مضمار البحث التاريخي على مصراعيه، وتحددت ضمنيا بعض المقاييس ووضعت بعض الشروط التي يجب أن تراعي في مؤهلات واستعدادات من يتصدى للاهتمام بالبحث التاريخي للخروج بدراساته من مرحلة الهواية أو الضرورة الوظيفية الى مرحلة أكثر نضجا تتطلب الاحتراف والتخصص. وكان من نتائج التركيز على صفة التخصص، أن تقلص نفوذ المعربين فيها وتأثيرهم عليها، بحكم طبيعة تأهلهم. لقد وجدوا أنفسهم أقلية غير مؤثرة وسط تيار قوي ينمو بسرعة داخل المدرسة والذي يتجه نحو التخصص وتحديد مجال اهتمام الطرفين.

ويواكب هذا التطور من الناحية السياسية تبني سياسة الادماج وفرنسة الجزائر التي اعتمدتها الجمهورية الثالثة. ان تشجيع الاهتمامات بالتراث الفكري والحضاري للمجتمع الجزائري وما يتطلب ذلك من تشجيع اللغة العربية والنهضة بثقافتها وآدابها سيشكل حاجزا أمام أهداف هذه السياسة وبالتالي يجب وضعها على الهامش وتقليص دورها في أضيق الحدود الممكنة تمهيدا لمحوها وطمس معالمها في المستقبل.. فالمدرسة وعنصر الزمن كفيلان بتحقيق هذه الغاية.

وعند أواخر القرن سنلاحظ ظهور المؤرخين المحترفين الأوائل من اتباع هذه المدرسة. وهم الذين سيقع على عاتقهم استكمال بنائها بالكيفية التي هي عليه الآن. وهم لذين سيتجرأون على اقتحام ميدان التأليف (العلمي) حول تاريخ الجزائر دون الشعور بنقص الأدوات التي بين أيديهم للقيام بهذه المهمة على خير وجه والتي أهمها بالنسبة للتاريخ الوسيط اتقانهم للغة العربية. لقد اعتقدوا أنهم مؤهلين لذلك لمجرد أن أصبحت بين أيديهم تراجم غير دقيقة لبعض الحوليات ولعدد قليل من المؤلفات التاريخية، ولم يشعروا في أي وقت بأي نقص من هذا الجانب. وحتى إن وجد هذا الشعور في ضمائر بعض منهم فإنه لم ينعكس ايجابيا على الأعمال التاريخية التي أنجزوها.

عند هذه المرحلة من الطّرح، قد يبدو ضروريا التعرف على مواقف هذه المدرسة من قضايا التاريخ الوطني. وسنقتصر فقط على بعض من هذه القضايا التي تخص تاريخ الجزائر المعاصر، وهذا لا يعني أن هذه الاتجاهات تقتصر فقط على الفترة المعاصرة ولا تشمل العصور والفترات الأخرى. اذ هي في الحقيقة مواقف محورية ثابتة في تعامل هذه المدرسة مع قضايا تاريخ البلاد في جميع العصور، على أن لكل عصر خصو صياته وطبيعته جعلها تعمد إلى صياغة قوالبها ومفاهيمها وفق طبيعة كل عصر. ونلاحظ من جهة أخرى أننا لن نعمد إلى تشخيص هذه المواقف والاتجاهات لأنها ليست اتجاهات لأفراد معزولة غير مؤثرة بل هي مواقف مدرسة، والمستثنى عنها هو القليل والغير المؤثر. وهي لا تعدو كونها مجرد بدايات محتشمة لمحاولات التعامل مع وقائع التاريخ بروح أكثر تجرد وأقل تحيز ولكنها سرعان ما جرفها التيار العام السائد أو أسدل عليها ستار النسيان، وهذا يعني أنها لم تؤثر في أعمال هذه المدرسة وانجازاتها.

وممـا يثير الانتباه حقا، هو إصرار هذه المدرسة على نكران الهوية الوطنية للجزائر ونفى وجود أي مؤشر عنها عند احتلال فرنسا للبلاد، والتأكيد على أن هذه الشخصية لم تبدأ في البزوغ الا عند نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد كان لفرنسا حسب ادعائها بعض الفضل في بعث هذا الشعور بالشخصية الوطنية فهذا الموقف يشكل اتجاها ثابتا لدى أجيالها المتعاقبة. وإذا ما حاولنا أن نتعرف على الأسس والبراهين التي اعتمدتها في تأكيد هذا الموقف والدعوة له إلى أن أصبح الجزائريون أنفسهم، ومن المتعلمين، يرددونه إلى وقت قريب وربما لا يزال البعض يردده حتى الآن، فإننا سنفاجىء عندما نكتشف أنه لم يكن يستند على أي أساس علمي. فهو لم يستخرج لا من الدراسة المتمعنة للوثائق الدبلوماسية الجزائرية ولا على انتاج الجزائريين الفكري. اذ يكفي استعراض نماذج من الرصيدين أو من رصيد واحد لاثبات عكس ذلك. فنحن إذن في هذه المسألة أمام موقف كان في الأصل سياسيا ثم تحول إلى مبدأ ايديولوجي تبنته أجيال من المؤرخين، كل أخذ على عاتقه مهمة تغليفه بأدبيات هي أقرب إلى الشقشقة اللفظية منها للمعالجة العلمية، ليكون أكثر تأثيرا وأسهل قبولا. وقد بالغ بعضهم في هذا الاتجاه إلى درجة التنطع الغير المسؤول عندما كتب مؤكدا أن الجزائر هي من صنع فرنسا، وقد كانت شيئا سديميا مجهول الهوية حتى أن اسمها كان منحة منها.

ان موقف هذه المدرسة من المجتمع الجزائري ومن ثقافته ومؤسساته وتقاليده، وباختصار من كل مقوماته، لم يكن أوفر حظا من موقفها من الشخصية الوطنية، على أننا نلاحظ أن طريقتها في التعامل مع هذه الجوانب تختلف عن تلك التي اتبعتها في المسألة السابقة. لقد حلت روح التعالي والنظرة من الأعلى محل النكران. لقد سيطرت عليها النظرة الأوروبيانية المركزية للأشياء واعتبار أن الحضارة الأوروبية هي الحضارة الانسانية المثلى التي يجب أن تنضوي تحتها الانسانية كلها وماعداها من الحضارات هي نماذج متخلفة غير صالحة وقد عفى عليها الزمن. ومن الضروري أن نشير بهذا الصدد أن النظرة الأوروبيانية المركزية هي نظرة غير علمية لكونها غير تاريخية لأنها تتجاهل عنصر التطور في الحركة التاريخية في داخل الحضارة الأوروبية نفسها. فالتاريخ المقارن للنظم والمؤسسات يزعزع هذه الرؤيا من أساسها. إن هذه النظرة التي هي محل

مراجعة الآن، كانت حت الى وقت قريب تتمتع بسلطة معنوية هائلة وقوة تأثير ضخمة ليس في أوروبا وحدها وإنما في جميع مناطق العالم الأخرى. لقد أدى الانجرار وراء هذه النظرة إلى ارتكاب أخطـاء كبيرة في فهم تاريخ الشعوب الغير الأوروبية والحاق تشويهات خطيرة بماضيها وتراثها وحضاراتها.

وبـالـطبع، لقد تعرض تاريخ الجزائر الحضاري لكثير من التشويه وسوء الفهم الناجم عن هذه النظرة الايديولوجية وزاد عليها تأثير تلك الحساسيات الخـاصـة القائمة بين الاسلام والمسيحية من جهة وبعلاقات الجزائر بأوروبا والمتوسطية منها بشكل خاص من جهة ثانية. وبالنسبة لهذا العنصر الأخير، أي عنصر الحساسية الخاصة فإننا عندما نتصفح أعمال هذه المدرسة نخرج بانطباع غريب ومستهجن في نفس الوقت اذ يستبد بنا الاحساس بالشعور بأن عملها يشـوبـه نوع من الـرغبـة في تصفية حساب قديم وليس دافعه الحرص على اكتشاف حقائق تساعدها على فهم المجتمع الذي وضعته الأقدار تحت رحمة فرنسا. وفي هذا الصدد، نريد أن نلفت الانتباه بكوننا لا نلقى الكلام على عواهنـه كما أننا مدركين كل الادراك لقيمة ومسؤولية كل كلمة تقال في هذا المجال. فرغبتنا في تسمية الأشياء بأسمائها وحرصنا على توضيح الرؤيا في مجال لا يختلف على أهميته اثنان، هو الذي جعلنا نقول ما نعتقده حقائق والتي لم نصل إليها بدافع الحماس ولا نتيجة للرغبة في التحامل.

لقد عمدت هذه المدرسة إلى محاولة طمس مآثر الشعب الجزائر وأمجاده عبر التاريخ بنكران وجوده ذاته ومنازعته حقه في أن يكون له تاريخ وماض مثل أي شعب، ولقـد بذلت كل ما في وسعهـا في هذا المجـال لدعم جهـود سياسة الاحتـلال الـرامية إلى طمس معـالم شخصيته ومقوماته كشعب وكمجتمع، بتقديم «الأدلة والحجج العلمية» على انعدام هذه المقومات عبر التاريخ وتسهيل مهمـة الادارة الاستعـمارية الهادفة إلى تحويل شعب بكامله من حالة مجتمع مكتمل إلى أفراد مدجنين وكما مهملا لا يستحق الاشارة إليه أو تلمس ماضيه الا بالقدر الذي تدعو إليه الحاجة في منظور علاقاته بالمستوطنين أو بإدارة الاحتلال.

هذه بعض نقاط ارتكاز في عمل مدرسة التاريخ الاستعماري وهي كما تبدو وكما هي في الواقع ليست تابعة من احتياجات البحث العلمي ومتطلباته وليست ناجمة عن الرغبة في اثراء المعرفة التاريخية وتطويرها، وانما هي مسلك يهدف إلى تحقيق غايات سياسية مكشوفة ومصرح بها.

وقبل أن نشير إلى الملاحظات التي تتعلق ببعض جوانب النقص في منهج عمل هذه المدرسة نريد أن نوضح بأننا لا ننكر كل قيمة للأعمال التي أنجزتها وبصفة مطلقة. فالشيء الذي توخيناه من وراء الاشارة إلى بعض السلبيات هو لفت الانتباه والتأكيد على ضرورة تجاوز المنهج والآفاق التي وضعته للدراسات التاريخية في البلاد. ومع هذه الملاحظات نستطيع أن نقول بكونها تركت لنا رصيدا لا يستهان به من الدراسات والأبحاث حول الاستيطان الأوروبي في البلاد وعن الاحتلال ومراحله وسياسته وتطور مؤسساته وباختصار عن كل الجوانب التي تخص الوجود الأجنبي، سواء في شكله العسكري أو السياسي أو الاداري أم في شكله الاستيطاني والثقافي. وهذا في حد ذاته يشكل مساهمة معتبرة في اثراء المعرفة التاريخية خلال فترة الاحتلال هاته ونضيف إلى هذه الانجازات الكمية الهائلة للمادة الوثائقية المحفوظة وأدوات البحث المتنوعة التي هيأتها وجعلتها في متناول الباحثين، بحيث نستطيع القول بأن النقص الذي لاحظناه في أعمالها التاريخية ربما يجد ما يوازيه في العمل الوثائقي الضخم الذي أنجزه مؤرخون وموثقون من تلامذتها.

إن النقص الذي يلاحظ في منهج عمل مدرسة التاريخ الاستعماري يمكن حصرها في العناصر التالية : التركيز على بعض الجوانب لبعض الفترات واهمال الباقي، الاختيار وتفضيل بعض أدوات البحث عن الأخرى أو اهمال هذه الأخرى بعدم ذكرها أو بتجريحها وتسفيهها عند ذكرها، والتجرأ على كتابة تاريخ عصر أو عصور بكاملها وفق قالب تم رسمه مسبقا لصب الوقائع والأحداث فيه صبا، الاهمال الخطير للجانب الوثائقي الذي يخص الطرف الجزائري ومساعدة عناصرها بطريق مباشر وغير مباشر على تبديد ماكان موجودا. التجرأ على التفسير والتسرع إلى التنظير في قضايا تاريخ البلاد قبل استكمال الشروط الضرورية التي تسمح بذلك. إن هذه النقائص المنهجية

ليست نقائص عرضية بل هي عضوية وجزء أساسي في تكوينها، واكب نشأتها ومرحلة نضجها على السواء.

وهنـاك ملاحـظة أخرى قد تثير بعض الدهشة، وهو أن بعض الجوانب الايجابية، مثل اتساع الأفق وتعدد الاهتمامات ووجود بعض التجرد في معالجة الوقائع والأحداث كانت قد ظهرت بعض البوادر لها في فترة النشأة لتختفي في المرحلة التالية. وهو شيء يتعارض مع قانون التطور. وهذه النقائص لا يمكن أن تكون عفوية أو أنها ناجمة عن غير قصد لأنها لو كانت كذلك لوقع استدراكها مع الزمن وهذا مالم يحدث. وقد يعترض معترض بالاشارة إلى أن أعمال بعض المؤرخـين من الجيل الثـالث والجيل الأخير لها خصوصيات تميزها عن التيار السائد داخل هذه المدرسة. وإذا كنا نقر بخصوصية أعمال بعض المؤرخين فإننا نلاحظ بكون هذه الخصوصية إنها تندد فقط بالغلو داخل هذه المدرسة ولكنها لا تضع طريقة عملها ولا منهجها محل مراجعة. ومن جهتنا فإننا لا نجد تفسيرا لهذا القصور المنهجي الخطير سوى كون هذه المدرسة تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من كيان قائم متمثل في الوجود الاستعماري. وهي ما دامت كذلك فإنها ترى أنه من واجبها أن تقوم بدورها في تدعيم هذا الكيان وترسيخ دعائمه في مجال اختصاصها.

وأريد في الختام أن أشير بكوننا ورثنا عن الاحتلال حالة التخلف في جميع المجـالات، والدراسات التاريخية واحد منها. ولن تتحقق الانطلاقة في هذا الميدان مالم تتم القطيعة مع هذه المدرسة وشل كل تأثير لها على توجيه الدراسات التاريخية في البلاد.

# من أجل إعادة الاعتبار لتاريخنا الوطني قبل عـــام 1830

هل من المعقول أن تستمر الحقيقة غائبة ويستمر طغيان الزيف والتشويه إلى مالا نهاية ؟

هذا السؤال لن يتسنى طرحه لأول وهلة لمن يتصدى لدراسة التاريخ الوطني قبل عام 1830 وذلك لأنه يقف دون ذلك تلك الجهود المتواصلة والمتصلة عبر الأجيال التي بذلها الكتاب الأوروبيون والفرنسيون منهم على وجه الخصوص، من أجل طمس الحقيقة واعفاء رسمها. ولقد تدعمت هاته الجهود باجراءات سياسية وإدارية قامت بها سلطات الاحتلال منذ اليوم الأول لاحتلالها لعاصمة البلاد إلى يوم خروجها منها. لقد تجسدت هذه الجهود في ذلك الانتاج الغزير حول تاريخ الجزائر الذي ينطلق من منبع واحد ويستهدف غرضا واحدا مهما تعددت العناوين وتشعبت الاتجاهات. بعض منها عن نية مسبقة وسبق إصرار والأخرى تتبعا واستسلاما، اذ لم تكلف نفسها عناء البحث والتقصي لمنطلقات وقناعات هي في أصلها باطلة وعشوائية لكن أصبحت بفضل كثرة ترديدها والتركيز عليها بديهيات وحقائق ناصعة لا تقبل الجدال. وتزداد المسألة كثافة وتعقيدا إذا ما وضع في الاعتبار تلك المكانة المعنوية الكبيرة والسمعة الواسعة حول الانتاج الفكري الأوروبي واعتباره انتاجا جادا، متزنا وموضوعيا (أي انتاج علمي) حتى في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية.

وهي سمعة في نظرنا تتجاوز الحقيقة بكثير وتحتاج إلى مراجعة وإعادة تقييم.

---

* نشر في جريدة الشعب في 28 سبتمبر 1983.

ونلح على تأكيد هذه الضرورة في ميدان الدراسات التاريخية بالذات والتي تتعلق بالعالم غير الأوروبي، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتناول تاريخ المجتمعات العربية الاسلامية. وهو الميدان الذي نعرفه ولمسنا فيه بشاعة التشويه الذي يحيط به في معظم ما كتب عنه.

لا أستطيع أن اصف هنا مقدار الألم والحسرة التي يحس بها كل باحث نزيه يبحث عن الحقيقة عندما يلمس بأدلة مادية ومن خلال مصادر أجنبية (أي غير جزائرية) عنف التجني على الحقيقة وتشويهها والرغبة في تجاوزها والبعد عنها إلى ما لانهاية، والاعتماد لأجل ذلك خطا منهجيا متصلا ومستمرا لتكريس هذا الزيغ وان تعددت التخريجات والأساليب. إننا لا نتهم هنا جميع من كتب عن التاريخ الوطني من تلامذة المدرسة التاريخية الاستعمارية لكونهم شاركوا في هذه العملية عن وعي وادراك والرغبة في المساهمة في هذا الجهد التخريبي لتاريخنا، بل اننا نعيب على ذوي الارادات الحسنة والنوايا الطيبة منهم، كونهم قصروا جهدهم وتقاعسوا عن البحث والتقصي عن الحقيقة رغم توفر المصادر لذلك منذ أواخر القرن الماضي، واكتفوا بالأخذ على حسابهم منطلقات مغرضة ليبنوا عليها أعمالهم.

ولم يحدث - على ما نعلم - انه وقع تزييف وتشويه لتاريخ شعب من الشعوب كالذي حدث بالنسبة لتاريخ الجزائر، ونحن هنا لا نلقي الكلام على عواهنه، وليست العاطفة هي التي تدفعنا لكتابة مثل هذا الكلام، ولم نكن قبل هذا التاريخ نجرأ على الكتابة حول هذا الموضوع رغم شعورنا بكون ما كتب عن تاريخنا ليس هو الحقيقة المجردة وبنزاهة مطلقة. لكن كان هذا الاحساس لا يتجاوز مستوى الشعور الذي تقاسمته أجيال من الجزائريين منذ ان اطبق الظلام وساد الزيف على تاريخ الجزائر قبل عام 1830، أي بعد مرور جيلين من وجود الاحتلال في بلادنا، ومما يثير الانتباه بهذا الصدد أن الذاكرة الجماعية لشعبنا بخصوص تاريخنا الوطني قبل 1830 لم تندثر ولم تختف تماما من ذاكرة الأجيال من الجزائريين، الا بعد مرور حوالي قرن كامل على الاحتلال وبداية ظهور ثمار بذور مدرسة الجمهورية الثالثة في المجتمع الجزائري. وهو الخط الذي واكبه لحسن الحظ ارتخاء شراسة القبضة الاستعمارية ضد وجودنا الوطني

من جهة وارتقاء أسلوب النضال الوطني إلى ما تتطلبة طبيعة المرحلة من جهـة أخـرى.

إننا نعي كل الوعي مسؤولية كل كلمة نسجلها هنا أمام ضميرنا من ناحية، وامام الحقيقة التاريخية من ناحية أخرى، فالتاريخ ليس مادة تصيغها الأهواء كيفما اتفق إذا ما أريد به الاستفادة والاعتبار وليس للتهويش والتضليل كالذي تعمّدتـه المـدرسـة التـاريخية الاستعـمارية فالمعرفة النزيهة والموضوعية لماضينا ولتجارب الأجداد وجهودهم ايجابية كانت أم سلبية، هذا التاريخ هو الذي نحن مطالبون بمعرفته ودراسته واستخلاص العبر منه، هذه المعرفة الموضوعية لماضينا تحجبنا عنها للأسف، الغلالة التضليلية التي نسجت على هذا الماضي، ولن يتسنى لنا تقييمه تقييما موضوعيا إلا بإزالة هذه العشاوة وتبديدها، فالذي نسجله هنا كمأخذ على المدرسة التاريخية الاستعمارية في طريقة تعاملها مع تراثنا ليس دافعـه الـرغبة في المشاركة في هدم صرح كان قد بني على أعمدة متينة وحقـائق ثابتـة، بقدر ماهو لفت الانتباه ومساهمة متواضعة للفت النظر إلى خطورة صرح بني على قواعد من الغش والتضليل إذا ما استمر في مزاولة تأثيره في صياغة ذهنيتنا وفق تصوره الزائف لماضينا بما فيه من سلبيات وايجابيات.

ليس المقصـود هنـا تنـاول ظهور المدرسة التاريخية الاستعمارية واتجاهاتها المختلفـة وكيفية تعـاملهـا مع تاريخنا الوطني منذ القرن السادس عشر حتى الاستقلال، فهذا العمل رغم ضرورته لا يزال في خطواته الأولى، وقد يبدو للقـارىء أن ذلـك سهـل ميسور ما دامت الموانع السياسية قد زالت بزوال الاستعـمار ولكنـه سوف يشعـر بثقل المهمة وضخامتها عندما يدرك أن ذلك يستلزم توفر شرطين أساسيين؟

أولهما: وجود المادة الأولية التي هي المصادر - أي المحفوظات - وليس المؤلفات، وثانيهما: توفر ذهنية ناضجة تملك ناصية البحث العلمي في ميدان التاريخ وأسـاليبه وتتحلى بروح نقدية حادة للتفاعل مع هاته المادة الأولية واستخراج الحقيقة منها، وهي مهمة لا تقع على عاتق باحث واحد أو مجموعة أفراد بقدر ما تقع على عاتق المدرسة التاريخية الجزائرية التي نأمل أن تنشأ وتفرض نفسها، في مواجهة المدرسة التاريخية الاستعمارية، بالبحث الجاد والنزاهة العلمية في

معالجتها لتاريخنا الوطني. فالجهد التخريبي الذي وجه أعمال هذه المدرسة منذ عدة أجيال والذي لا يزال يمارس حتى اليوم، لا يمكن تصفيته الا بجهد مقابل يتحلى بنفس الاصرار وروح المتابعة يندرج ضمن مهام البناء الوطني وأولوياته في منظور البناء القومي الواسع وتكامله معه للتخلص من التبعية الذهنية التي هي اخطر من كل تبعية.

وللخروج من الاطار المجرد في التصور للتشويه الذي اعتمدته المدرسة الاستعمارية في تعاملها مع تاريخنا، فإننا نتوقف عند بعض المنطلقات التي اعتمدتها كأساس لعملها ومحور لارتكازها.

فأول هذه المنطلقات هو اعتبار كون الجزائر عبارة عن مستعمرة خاضعة للأتراك أي بلد يحكمه الأجانب، وانه من فضائل فرنسا انها افتكت هاته البلاد من بين مخالب مستعمر متخلف همجي لتضعها تحت حكمها المستنير المتقدم والانساني. رحمة بسكان البلاد الذين لا هوية لهم. وخدمة للانسانية والتطور. كما ركزت الأدبيات التاريخية لهذه المدرسة على الترديد بأنه لم يحدث ان كان للدولة الجزائرية وجود البتة. عبر التاريخ، كما ركزت هذه الأدبيات وبالحاح شديد طوال الوجود الاستعماري في البلاد على أن سكان الجزائر هم عبارة عن خليط من أجناس مختلفة واشتات من قبائل متنافرة، لا تجمع بينهم رابطة الشعور بالانتماء الى أرض واحدة وبلد واحد وينعدم بينهم الانسجام والتلاحم والتفاهم، وتصل هذه الأدبيات الى الغاية القصوى في التضليل والبعد عن الحقيقة عندما تؤكد أن الوطنية الجزائرية أوجدتها فرنسا بفضل الاصلاحات التي أدخلتها والتنظيمات الادارية والاقتصادية والمالية التي اقامتها في البلاد مما أوجد شروطا «موضوعية» لظهور ونمو هذه الوطنية، إلى غير ذلك مما كتب ويكتب عن الوطنية وظهورها في الجزائر من طرف تلامذة هاته المدرسة من الفرنسيين، الغلاة منهم والمعتدلين على السواء.

ليس الغرض هنا تقصي كل المآخذ والتشويهات التي اتبعتها هاته المدرسة في تصورها لتاريخنا انما اردنا ان نورد فقط، بعض الأمثلة البارزة التي اعتمد فيها التشويه وبناء فرضيات على هذا التصور الخاطىء الذي أدى بطبيعة الحال إلى تشويه الصورة وتحريفها، فلا اتكلم هنا عن كيفية تناولها لمؤسسات الدولة

الجزائرية قبل عام 1830. ولا على النظرة السطحية والتعصبية التي تناولتها بها سواء منها المؤسسات العسكرية كالبحرية والجيش أو المؤسسات الادارية المركزية منها والجهوية أو المؤسسات السياسية كالديوان والوزارة، كما لا أتعرض هنا لطريقة تناولها للمؤسسات الثقافية والاجتماعية والرؤية التبسيطية الأولية للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، فالذي نستطيع ان نقوله هنا بهذا الخصوص ان هذه المجالات لا تزال شبه مغلقة وانه لم يبدأ في التطرق لبعض منها إلا أخيرا من طرف اقلام وطنية حاولت رسم صورة لبعض هذه الميادين.

ومما يدعو إلى الدهشة أن منطلقات بمثل هذا الحجم ويمثل هاته الخطورة قد ركزت في البداية من أجل تحقيق أغراض سياسية بحتة ثم تحولت بعد ذلك إلى قناعات لا تقبل الجدال واستمرت على هاته الدرجة من اليقين على مر الأجيال دون أن يتم فحصها والتأكد منها رغم توفر المادة لذلك. وهذا ما يؤكد حقيقة أخرى وهي أن جهود المدرسة التاريخية الاستعمارية لم يكن هدفها خدمة الحقيقة التاريخية المجردة وانها كانت تسعى لخدمة الوجود الأجنبي في البلاد وارساء دعائمه على أسس متينة لا تتزعزع في نظرها، وما الاهمال الذي عانى منه تاريخ الجزائر الحديث والذي يسمى «بالعهد العثماني» من طرف هاته المدرسة الا دليل آخر على هاته النوايا.

ذلك ان اهتمام هذه المدرسة بهاته الفترة ظهر فقط في المراحل الأولى من تكوينها وعلى يد أشخاص لا يعدو كونهم مجرد مؤرخين هواة تنقصهم الشروط الضرورية التي يجب ان تتوفر فيمن يتصدى لصناعة التأريخ، فهم اما اداريون أو عسكريون أو مترجمون، قاموا بنشاطهم الكتابي خدمة للمناصب التي يشغلونها أو خدمة لسمعتهم ومصالحهم الخاصة.

وتتوقف اهتمامات المدرسة الاستعمارية بهذه الفترة عند هذا المستوى من الكتابات فلم يعقبهم ويخلفهم جيل من المؤرخين المحترفين. عكس ما نلاحظه بالنسبة لفترة الاحتلال، وهذا ما يفسر انعدام وجود متخصصين في الفترة ما قبل عام 1830 في صفوف أجيال من مؤرخي هذه المدرسة وبعض الدراسات الجامعية التي ظهرت حول هاته الفترة عند أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن ظهرت كمحاولات معزولة لا مستقبل لها سرعان ما اسدل عليها ستار النسيان.

ورغم مالاحظناه من انعدام النزاهة عند هاته المدرسة في معالجتها لقضايا تاريخنا فإننا لا يمكن ان ننكر ذلك التأثير الذي مارسته ولا تزال على عقولنا واذهاننا، ولم يكن ذلك بسبب الاقتناع وانما بسبب الحاجة، ذلك أن المتعلم الجزائري كان لا يجد امامه سوى هذا النوع من الدراسات إذا ما اراد الاطلاع على تاريخ الوطن خلال هذه القرون الأخيرة، ونجم عن ذلك كأحد نتائج هذا التأثير تذبذب رؤيتنا - على سبيل المثال - بخصوص المقاومة الوطنية ضد الاحتلال خلال القرن الماضي، فنحن نكاد نكون في جهل تام بفصولها الأولى التي ابتدأت مباشرة على اثر سقوط العاصمة، ونجهل المحنة الشديدة التي تعرضت لها اطر الدولة الجزائرية من مصادرة لأملاكهم وحبسهم ثم نفيهم وابعادهم عن الوطن بدعوى انهم من الأتراك، ونجهل ظاهرة الهجرة والنزوح إلى خارج الوطن التي شملت مآت الآلاف من الجزائريين خرجوا هائمين على وجوههم لينجوا بدينهم وعقيدتهم وتأثير هاته الهجرة السلبي على مستقبل المجتمع الجزائري حيث افرغته من اطره وموجهيه خاصة في ميدان العلم والسياسة، كما أننا لا نكاد نعرف شيئا تقريبا، عن دور ذوي الذمم الخربة من الجزائريين في ارساء دعائم الاحتلال وتمتين قواعده والوصول به إلى أعلى قمة في الجبل وإلى أقصى رقعة في الصحراء.

كان من تأثير هذه المدرسة على ذهنيتنا موقفنا المجحف وغير العادل بشأن قيادات المقاومة حين رفعنا البعض إلى درجة التقديس ووضعنا البعض الآخر في زاوية الاهمال وعاملناهم بالجحود والنكران. ولو تم تسليط الأضواء على كل الظلال التي تحيط بقيادات المقاومة لاتضحت الأدوار على حقيقتها واخذ كل ذي حق حقه.

لا استطرد في ذكر نماذج لهذا التأثير على ذهنيتنا في تقييمنا لأحداث تاريخنا إبان عهد الاحتلال وجوانبه المختلفة. وانما قصدت بايراد بعض منها إلى الفات النظر بكون الاحتلال لم يهدم فقط الأسس المادية للدولة الجزائرية وانما امتدت يده وبضراوة أكثر، إلى المقومات المعنوية للدولة وللمجتمع الجزائري، والتاريخ في مقدمة هذه المقومات.

تردد الأدبيات التاريخية للمدرسة الاستعمارية ان الجزائر عبارة عن ولاية

عثمانية أي مستعمرة تركية وتستخلص من ذلك كل النتائج التي تتلائم وهذه النظرة. لا أتدخل هنا، اذ ليس محله، في الجدال القائم بين المؤرخين العرب في المشرق وفي المغرب، حول ما إذا كانت الدولة العثمانية دولة استعمارية من نفس نمط الدول الأوروبية الاستعمارية أم امبراطورية اسلامية أي دولة الخلافة، فالجدال حول هذا الموضوع قد لا ينتهي إذ كل من الطرفين في تقييمه للدولة العثمانية ينطلق من تجربته الاقليمية ومن ظروفه المحلية التي ليست هي نفس التجربة ونفس الظروف في المشرق وفي المغرب، وان الفترة التي بدأت تتحول فيها الدولة العثمانية إلى دولة شبه استعمارية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت فيها بلدان المغرب بعد سقوط الجزائر، قد دخلت في دائرة نفوذ دول الغرب الاستعماري.

إن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن في يوم من الأيام وجودا استعماريا بل هو وجود معنوي أكثر منه مادي. اقترنت بدايته بظروف دولية على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة لمنطقة المغرب وبتلك الذهنية السائدة لدى المعاصرين بضرورة وحدة الصف الاسلامي تحت لواء الخلافة لمجابهة هذا الخطر، ان الذي جعل الجزائريين يرتبطون معنويا وماديا - في حدود ضيقة ولفترة قصيرة - بالدولة العثمانية - هو عنف الهجمة الصليبية على منطقة المغرب في بداية القرن السادس عشر وعجز واهتراء الكيانات السياسية المحلية التي كانت موجودة والتي لم تنبر للتصدي لهذا الخطر بجد وعزيمة انها حاولت التواطؤ معه خدمة لأغراضها الأنانية التي فضلتها على المصلحة العامة وأمن المنطقة.

لقد جسد عروج وخير الدين في نظر الجزائريين روح المواجهة والاستبسال، ولقد تمتع هذان الرجلان، وخير الدين على وجه الخصوص بسمعة وصلت إلى حد التقديس ليس فقط في نظر الجزائريين وحدهم بل في نظر كل المغاربة وعلى مر الأجيال، كما بقي الشعور بهذا الخطر (الصليبي) منقوشا في ذاكرة الأجيال المتعاقبة حتى اننا نجد صداه عند الجيل الذي عاصر سقوط الجزائر، عام 1830. فحمدان بن عثمان خوجة شبه الخطر الفرنسي الذي جثم على منطقة المغرب اثر سقوط الجزائر بذلك الاهتزاز الكبير الذي تعرضت له المنطقة في القرن السادس عشر.

إننا نعتبر ان دولة الجزائر الحديثة شاهدت قيامها في ظل هاته الظروف الصعبة وان نظام الدولة شاهد نموا وتطورا من الداخل الى أن أصبح في مضمونه جمهوريا ولو لم تطلق هاته التسمية عليه، وان المناصب لم تكن مغلقة أمام الجزائريين بل على العكس فالحقيقة تؤكد عكس هذا الزعم. فالمناصب في الدولة كانت مفتوحة أمام الجزائريين وعلى كافة المستويات بما فيها منصب الداي، ولدينا بعض الأسماء من الجزائريين الذين تقلدوا هذا المنصب الأخير في فترات مختلفة، ذلك أن المقياس الأساسي الذي كان يؤخذ بعين الاعتبار للترشح للمناصب الكبيرة في الدولة ليس الانتماء العنصري إلى الجنس التركي فهذا بعيد عن الحقيقة كل البعد فالتفرغ لخدمة الدولة وتكريس العمر من أجل ذاك كان هو المقياس السائد. وكان يحدث في بعض الفترات تجاوز هذا الشرط ويتقلد افراد عاديون من الشعب منصب الداي لتجاوز أزمة. وليس من قبيل الصدفة ان لا نجد أية معلومات موثوق بها حول أصول معظم الدايات وجنسهم بالرغم من أنه كان للدولة الجزائرية سجلات رسمية يسجل فيها اسماء الأشخاص الذين يخدمونها مع بعض المعلومات التي تخصهم كالذي نجده اليوم في دوائر مصالح المستخدمين لدى مختلف الوزارات والادارات. ويبدو أنه كان للدولة الجزائرية دستور أو قانون أساسي يضبط وينظم سير العمل بين المؤسسات والمصالح ويضبط أيضا العلاقات بين الجزائر والخارج. لقد وجدنا إشارات لهذا الدستور في بعض الوثائق ولكننا لم نتمكن من العثور على ما يمكن أن يعطينا نظرة على الترتيبات المختلفة التي تناولها.

لا نزعم أنه بالامكان هدم ما بنته المدرسة الاستعمارية حول هذا الموضوع بمجرد كتابة مقال، وإنما هدفنا هو التنبيه إلى بعض نقاط الارتكاز في عملية التشويه لتاريخنا وإعطاء أمثلة عن ذاك. ولدحض الاعتقاد بكون الجزائر كانت مجرد ولاية عثمانية أورد بعض الملاحظات بهذا الصدد مؤمنا في نفس الوقت بكونه لا يمكن تصحيح النظرة إلى تاريخنا إلا عن طريق إنجاز أعمال موثقة حول هذا الموضوع. وهذا ما ننوي المساهمة فيه إن ساعدتنا الظروف.

**ـ أولا :** إن الجزائر لم تتقيد في أي وقت من الأوقات بأي التزام ارتبطت به الدولة العثمانية وهذا منذ البداية إلى عام 1830، ويكفي للتدليل على ذلك أن أورد مثلين :

الأول يتعلق بتلك المعاهدة التي امضاها السلطان العثماني احمد الأول مع ملك فرنسا هنري الرابع عام 1604 حين منح الفرنسيين امتياز صيد المرجان على سواحل القالة بالجزائر وطبرقة بتونس، وعبثا حاول الفرنسيون استغلال هذا الامتياز ولكن بدون جدوى، ولم يتمكن هؤلاء من الاستفـادة من هذا الامتياز إلا بعد أن تم توقيع معاهدة سياسية وتجارية مع الجزائر عام 1619، وعندما خرف الفرنسيون هاته المعاهدة الغت الجزائر ترتيباتها ولم تفلح وساطة السلطان العثماني بهذا الشأن، ولم تقبل الجزائر توقيع معاهدة جديدة مع فرنسا عام 1628 إلا بالشروط التي رأتها مفيدة لخدمة مصالحها.

والمثال الثاني بهذا الخصوص هو كون الجزائر لم تقبل في أي يوم من الأيام كون الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية في ولاياتها تكون سارية المفعول في الجزائر، وهذه المسألة كانت إحدى نقاط التوتر التي جابهتها الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها مع الدول الأوروبية عشية سقوط الدولة، ومن المفيد خدمـة للتاريخ وللمعرفة التاريخية توجيه اهتمامات البحث لا إلى اعتبار الجزائر ولاية عثمانية لأن ذلك لن يأتينا بشيء جديد حول هاته المسألة فالأجدر والأكثر فائدة ان يتوجه البحث الى دراسة العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية، فهذا سوف يثري، في اعتقادي. المعرفة التاريخية اثراء كبيرا من جهة ويكشف جوانب لا تزال مجهولة في العلاقات الأوروبية الاسلامية من جهة أخرى.

لم يتعرض تاريخنا الوطني قبل عام 1830 إلى مجرد التشويه والتحريف بل تعدى ذلك إلى الشتم والتجريح ومس الكرامة الانسانية والعزة الذاتية لمجتمعنا.

فالجزائر توصف بكونها بؤرة لقطاع الطرق وملجأ للقرصان الذين لا هم لهم سوى السلب والنهب وخنق التجارة الدولية وعرقلة قيام علاقات سلمية بين الشعوب، أين هي الحقيقة من هذه الأوصاف المهينة ؟ من هو المسؤول عن السلب والنهب في البحار وتعطيل العلاقات السلمية بين الشعوب ؟ ان من تتبـع التـاريخ العربي الاسلامي يلاحظ انه منذ القرن الأول للهجرة كانت الدولة العربية الاسلامية قد وضعت الأسس وجسدت ما يسمى بلغة اليوم

بالتعايش السلمي بين الدول في معاهداتها المختلفة مع الأمبراطورية البيزنطية و الكيانات السياسية الأسيوية الأخرى، ان الزحف العثماني في أسيا الصغرى وشرق أوروبا لم يكن سوى رد فعل ضد الهجمة الصليبية الشرسة على الشرق والتي اغرقت المنطقة في بحر من الفوضى والدمار، وان الدولة العثمانية بمجرد ابعادها للأخطار المباشرة ضد الكيان الاسلامي اسرعت إلى الارتباط مع الدول المسيحية بعلاقات سلمية مفيدة، ولقد قدمت من أجل توطيد هاته الروابط اغراءات كبيرة بدون ان تضطرها الظروف ولا ميزان القوى الذي كان سائدا في ذلك الوقت، إلى مثل هاته التنازلات التي اشتهرت تحت اسم الامتيازات. والدولة العثمانية في عملها هذا كانت تسترشد بآراء فقهاء المسلمين بمعنى انها كانت تنطلق من منظور اسلامي بحت ومن مفهومه للعلاقات بين الشعوب.

ومن الغريب حقا أن نجد أفكارا خاطئة حول هذا الموضوع لا تزال رائجة، يرددها مختصون جادون بكون المسلمين يقسمون العالم إلى قسمين : دار سلم ودار حرب، فدار السلم هي الديار الاسلامية ودار الحرب هي ماعداها، وان هذه النظرة هي التي كانت تتحكم في نظرة المسلمين للعلاقات بين الشعوب.

هذا الادعاء هو عين التجني وضد الحقائق التاريخية، اذ كيف نفسر وجود المعاهدات المختلفة التي ابرمتها الدول الاسلامية مع الدول المسيحية - لو ان المسلمين كما يزعمون لا يتعاملون مع غيرهم الا بلغة السيف والحرب - وعلى مر القرون ؟ ومن المفيد بهذا الصدد ان نوضح أن ما يعنيه الفقهاء بدار حرب هي البلاد التي تحرم على المسلم مزاولة عقيدته بحرية ونمنعه من القيام بشعائره الدينية.

فالجزائر كدولة اسلامية استرشدت هي الأخرى بهذا المبدأ، ولقد رفضت ابرام معاهدة سلم مع الاسبان لأن هاته، اعلنت حربا شعواء على الاسلام والمسلمين ولمدة قرون. ولم يتطور منظورها للعلاقات الدولية في تعاملها مع الدول الاسلامية عن النظرة الصليبية الموروثة عن العصر الوسيط، وعندما لقحت اسبانيا روح التجديد والانفتاح وما يتلاءم وروح العصر، عند منتصف القرن الثامن عشر، لم تجد صعوبة كبيرة في ابرام معاهدات سلم مع الدول

الاسلامية : مع سلطنة المغرب أولا ثم دول المغرب البحرية : الجزائر ـ تونس ليبيا بعـد ذلـك. وليس هنا مجال للدخول في التفاصيل لدحض هاته التهم الشنيعة، وانما نؤكد حقيقة واحدة انه كان معروفا وشائعا، كما استخلصنا ذلك من الـوثـائق الأوروبية ذاتها، ان الدول الاسلامية كانت تعطي معنى كبيرا للعهـد والميثاق ومحتوى مثاليا لمعنى كلمة الشرف التي اعطيت والعهد الذي قطع. والا بماذا نفسر حياد الجزائر الصلب والمستبسل، رغم الالحاح الشديد والاغراءات المختلفة، في الصراع الذي اضطرم في أروبا أثناء حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون ؟ ولقد تشبثت باستماتة بهذا الخط واعلنت أكثر من مرة بكونها مستعدة لخوض حرب أن اجبرتها الظروف على ذلك لحماية هذا الخط الذي اختارته لنفسها، ولقد دفعت الجزائر ثمنا غاليا نتيجة هذا الموقف الذي اغاض كل الأطراف. لقد حاولت ان تسلك طريق العدل في عالم تتحكم فيه القوة والمصلحة الأنانية الشيء الذي مهد لعزلتها اولا، ثم لاختفائها بعد ذلك على مسرح السياسة الدولية.

قد يطرح القارىء على نفسه هذا السؤال : وهو لماذا هذا التكالب وهذا الاصرار على محو اثار شعب واعماله وتجريده من تجربة زاخرة بالدروس والعبر، سواء على المستوى الدخلي أو في علاقات الجزائر بالدول الأجنبية ؟

والجواب على هذا التساؤل هو ان هذا هو الذي حدث، والدوافع لذلك كثـيرة ومتعددة الجوانب، وأود فقط أن أشير الى نقطتين قد يكون لهما بعض التأثير في دفع المدرسة الاستعمارية الى التكالب على تاريخنا بهاته الوحشية، أولهما ان نمـو روح الأنانية القومية عندهم جعلتهم يستنكفون ويعزفون عن النظر بجد وموضوعية إلى فترة يجدون فيها أن الجزائر لم تتعامل مطلقا في أي يوم من الأيام، مع فرنسا تعامل الصغير مع الكبير، وانه عندما حاول لويس الرابع عشر التعامل مع الجزائر بمثل هاته النظرة سرعان ما اصطدم بالمقاومة الصلبة للدولة الجزائرية تمثلت في الهزيمة المنكرة التي ألحقتها الجزائر بالقوات الفرنسية عندما حاولت احتلال مدينة جيجل ثم في الصراع البحري المستميت الذي خاضته البحرية الجزائرية ضد البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط مما اضطر لويس الرابع عشر في النهاية إلى قبول الأمر الواقع أي تعامل الند للند.

والنقـطة الثانية ذات طابع نفسي ومعنوي وتتمثل في كون فرنسا قامت بغزو الجزائر وهو البلد الذي ترتبط معه بمعاهدة سلم، لن ينتهي أجلها إلا في عام 1887، رغبة منها في اخفاء الوجه اللااخلاقي للدبلوماسية الفرنسية.

ان تجربة الجزائر في العصور الحديثة تجربة زاخرة بالعبر والدروس.

فمن حق التاريخ ان يطالب بكشف الغطاء عن هذا التراث الانساني ومن حق الأجيال أن تطلب من الجيل الحاضر من المؤرخين ان يشمروا عن ساعد الجد من أجل اعادة الأمور الى نصابها وإعادة الحقائق التاريخية إلى مجراها الصحيح.

## دور البحرية في الدفاع عن مصالح الدولة الجزائرية في العصر الحديث

ـ إن الحديث عن البحرية الجزائرية في العصر الحديث، موضوع يدفع الى الإعتزاز والشعور بالفخر من جهة، ويحرك الألم ويثير الأسى من جهة أخرى، فهو صورة لملحمة واقعية جرت فصولها عبر ثلاثة قرون كاملة، مليئة بالتضحية والبذل والبطولة لتنتهي بمأساة لم تهتز لها الجزائر في حدودها الاقليمية وحدها فقط، وانما اهتز لها كل العالم الحضاري العربي الأسلامي من أقصاه إلى أقصاه. لقد كانت الجزائر ببحريتها، القلعة الأمامية لهذا العالم والذي ذادت عنه بكل استبسال وشجاعة ضد الخطر الصليبي الآتي من الشمال، وأدت مهمتها، تاريخيا، على أكمل وجه وفي أروع الصور للتضحية والفداء، ليس من أجل الجزائر وحدها وانما كذلك من أجل الاسلام وضد التسلط والسيطرة الغربية.

وعندما اختلت موازين القوى، التي أصبحت تبنيها عوامل جديدة تندرج فيها القدرة على التنظيم المتطور واستخدام الموارد المختلفة استخداما عقلانيا فعالا بتسخير العلم والتقنية والفنون من أجل خدمة هدف كبير والمتمثل في بناء قوة الدولة وتطوير بأسها، فتخلف الجزائر عن هذا الركب وعجزها عن المشاركة في السباق المحموم الذي كان يجري بين الدول الأوروبية من أجل بناء دولة عصرية قادرة على الدفاع عن مصالحها وعلى مكانتها بين الدول انعكس سلبيا

* في الأصل محاضرة ألقيت في قاعة ابن خلدون بمدينة الجزائر، بمناسبة الذكرى العشرين لجلاء القوات الفرنسية عن ميناء المرسى الكبير (فبراير 1988)

على قوة آداتها الأساسية والمتمثلة في البحرية، التي أمنت لها مكانة معتبرة بين الدول حتى مستهل القرن التاسع عشر.

ان المناسبة التي جمعتنا هذا اليوم والمتمثلة في الاحتفال بذكرى جلاء القوات الأجنبية عن آخر قاعدة لها على أرض الوطن (المرسى الكبير) وتحول هذه القاعدة لتصبح قلعة بين أيدي البحرية الوطنية للدفاع عن حرمات التراب الوطني ومقدساته تدعونا لتحية هذا السلاح الذي نرجو أن يكون خير خلف لخير سلف بذكر بعض من أمجاده.

سنقوم في البداية بتوضيح مسألة تاريخية تتعلق بأصالة البحرية وهويتها في العصر الحديث، ثم باستعراض قوة هذ السلاح عن طريق التعرف على عدد وحداته وعن حجمه في بعض الفترات التي لها دلالتها في مسيرة التاريخ عبر ثلاثة قرون، ثم في الأخير بتوضيح الدور الذي لعبته البحرية في الدفاع وتأمين مصالح الدولة الجزائرية في هذا العصر.

يعاني تاريخ الجزائر الحديث، بما فيه تاريخ البحرية من آثار هجمة التضليل والتحريف التي شنتها عليه الأدبيات التاريخية الغربية وفي مقدمتها الكتابات الفرنسية التي ترفض بتصلف وعناد الاعتراف بالوجود السياسي للجزائر قبل عام 1830. وبالرغم من هذا الموقف الذي هو موقف سياسي وليس واقعا تاريخيا كما يحلو لها أن تبرزه، ومع ذلك فهي لم تستطيع أن تنكر للبحرية بعضا من هويتها الجزائرية، لتعذر طمس حقيقة فرضت نفسها على الساحة المتوسطية كعنصر من العناصر المكونة لميزان القوى الرئيسية بها لمدة طويلة.

ان الظروف التي ظهر فيها النشاط البحري الجزائري هي نفسها التي سجل فيها ظهور الدولة الجزائرية الحديثة، في مطلع القرن السادس عشر. فالمبادرات الأولى من أجل التصدي للقرصنة الأوروبية وللغزو الصليبي الاسباني، التي قام بها السكان في السواحل الشرقية من البلاد، سرعان ماتعززت بظهور عروج وخير الدين في هذه المناطق. ويلاحظ أن القوة البحرية التي كانت تحت قيادتهما شهدت نموا كبيرا بعد احتكاكهما بالسواحل الجزائرية، مما يشير إلى احتمال قيام سكان هاته المناطق بالتطوع للعمل تحت راية هذين القائدين بأعداد كبيرة.

ويعـزز هذا الاعتقاد قيام عروج باختيار ميناء جيجل لعملياته البحرية ضد القرصنة الأوروبية. واصراره على استرداد مدينة بجاية وافتكاكها من بين أيدي الاسبان. وعند القضاء على الخطر الاسباني الجاثم على مدينة الجزائر باجلائهم عن حصن الصخرة عام 1529 كانت البحرية قد نمت وأصبحت تتوفر على عشرات من السفن.

لقد تعززت بوفود الأندلسيين على الجزائر واقبالهم للعمل في صفوفها بأعداد كبيرة. فهي على غرار بحريات ذلـك العصر مؤسسة خواصية تعمل تحت اشراف وتوجيه الدولة. ومن هذه الزاوية تعتبر مؤسسة وطنية أصيلة منذ نشأتها، مفتوحة لكل المتطوعين الذين يرغبون في الجهاد في صفوفها تحت راية الاسلام ومن أجل حماية البلاد. ولم تفقد هذه الصفة قط حتى لما أصبحت مؤسسة تابعة للدولة أي تحولت إلى بحرية وطنية بالمعنى العصري للكلمة. ولقد سجل بداية هذا التحول عند منتصف القرن الثامن عشر.

ومما يجدر الانتباه اليه بخصوص ظروف النشأة للبحرية الجزائرية، أن هاته كانت قد ظهرت في الحوض الغربي للمتوسط والدولة العثمانية لاتزال دولة قارية بالدرجة الأولى، ولم تصبح قوة بحرية مهيمنة في المتوسط إلا بعد أن تم التلاحم بينهـا وبين البحرية الجزائرية بفضل جهود دخير الدين الذي استخدم نفوده المعنوي الكبير- الذي أكتسبه بأعماله المجيدة وبالمكانة المرموقة التي يتمتع بها في الجزائر - في البلاط العثماني ليعبىء موارد الامبراطورية وامكانياتها الهائلة في هذا المجال ليجعل من البحرية الاسلامية قوة مهيمنة في المتوسط. وعندما يطرأ تغيير على السياسة العثمانية في هذا الميدان وتتبدل الأولويات لديها مراعاة لمصالحها كدولـة سينتكس هذا التـلاحم ويتقلص ولكن ليس إلى درجـة التخـاذل والتقاعس عن أداء الواجب الذي يفرضه التضامن الاسلامي.

منـذ أن ظهـرت الدولة الجزائرية الحديثة في مطلع القرن السادس عشر وجدت نفسها بحكم موقعها ومهامها محكوم عليها لأن تكون دولة بحرية أو لاتكون. فهي تتربع على ساحل يزيد طوله عن ألف ومائتي كيلومتر، قريب من موقع الخطر المتمثل في أوروبا الصليبية في هذا العصر. وهو الخطر الذي أصبح مجسـدا باحتـلال الاسبـان لعدد من المدن الساحلية الهامة وتهديدها للمدن

الأخرى وحتى لدواخل البلاد. فبناء قوة بحرية لتصفية هذه المواقع ومن أجل نقل الحرب ضد العدو إلى البحر وإلى أرضه نفسها، ظهرت كضرورة ملحة لا يمكن تأجيلها. وبالفعل أصبحت الدولة تتوفر على قوة بحرية معتبرة منذ اللحظة الأولى من نشأتها. وهي القوة التي استخدمها خير الدين لتحرير مدينة الجزائر باجلاء الاسبان عن حصن الصخرة.

وتذكر المصادر أن عدد الوحدات البحرية التي شاركت في هذه العملية تبلغ 45 سفينة من مختلف الأحجام والأنواع. غير أن العمليات البحرية المتوالية ضد الاسبان وضد القراصنة الأوروبيين من كل الجنسيات ستلحق خسائر كبيرة بالقوات البحرية الجزائرية مما سيؤثر على قوتها. وعندما أرسى الأسطول الاسباني تحت قيادة الامبراطور شارل الخامس بتمنتفوست في شهر أكتوبر من عام 1541، لم يكن لدى الجزائر عند هذا التاريخ قوة بحرية يعتد بها تستطيع وضعها في مواجهة الارماد الاسبانية الضخمة. وبالفعل لقد خسرت الجزائر في معركة بحرية واحدة ضد الاسبان في السنة المنصرمة ست عشرة سفينة كبيرة.

لقد بذلت جهود متواصلة وحثيثة من أجل إعادة بناء القوات البحرية وتقويتها بعد انحصار الخطر الاسباني المباشر عن الجزائر وكسر شوكته. فبعد عشر سنوات فقط من فشل الحملة الصليبية الأخيرة ضد العاصمة، أصبح الأسطول الجزائري يجوب الحوض الغربي للمتوسط ويهاجم الاسبان والبرتغاليين في عقر دارهم. لقد بلغت عدد وحدات الأسطول العاملة عند متنصف القرن السادس عشر 40 سفينة كبيرة وسيزداد نمو هذه القوة في العشريات التالية.

لقد شاركت الجزائر في عمليات حصار مالطة عام 1565 بثمانية وعشرين سفينة وحضرت في معركة الليبونت (1571) بعمارة بحرية قوامها 60 سفينة. كما ساهمت بقوات بحرية معتبرة إلى جانب قوات برية في تحرير تونس والقضاء على الوجود الاسباني بها (1573).

ففي العشريتين الأخيرتين من القرن السادس عشر وفي نهاية الثلث الأول من القرن السابع عشر نمت قوة الأسطول نموا كبيرا بحيث بلغت عدد

وحداته التي تجوب المتوسط وفي جميع الفصول حوالي مائة سفينة. هذه القوة المعتبرة التي أصبح عليها الأسطول جعلته لا يحصر عملياته في المتوسط وحده. وإنما كان يعبر المضيق ويقوم بنشاط مكثف في المحيط الأطلسي كذلك.

وعند منتصف القرن السابع عشر بدأ الضعف يدب في القوات البحرية وهو الضعف الذي سجلت ملامحه الأولى عند بداية الثلاثينات ليصبح حقيقة ملموسة عند بداية الستينات. وهو الضعف الذي شجع الدول الأوروبية وجعلها تتجرأ على قنبلة وقصف مدينة الجزائر بمدافع سفنها، وهي المحاولات التي قامت بها كل من انجلترا وهولندا ثم فرنسا التي قامت بعملية انزال للجنود واحتلت مدينة جيجل عدة أسابيع عام 1664.

ومن المؤكد أن الكوارث الطبيعية التي داهمت الجزائر خلال هذا القرن كان لها دور كبير في اضعاف قوة البحرية. وتأتي في مقدمة هذه الكوارث، الأوبئة التي كانت تجتاح البلاد في دورات متعاقبة وبصورة شبه منتظمة. لقد ألحقت أضرارا فادحة بالسكان. فمدينة الجزائر التي كانت من أكبر المدن الافريقية وأكثرها ازدهارا على ساحل المتوسط بعدد سكانها الذي كان يزيد عن المائتي ألف نسمة وبنشاطها الاقتصادي المزدهر أصبحت لا تأوي عند بداية الستينات من نفس القرن سوى بضعة وعشرين ألف نسمة. هذا النضوب الديمغرافي كان عاملا من عوامل ضعف الأسطول في هذه الفترة. ورغم الجهود التي بذلت فلم تتمكن البحرية من استرداد القوة التي كانت لديها قط قبل حلول هذه الكوارث الديمغرافية.

فعشية انطلاق المبارزة الكبيرة بين الجزائر وفرنسا على عهد لويس الرابع عشر (1661) كانت عدد وحدات الأسطول لا تتجاوز 19 سفينة مسلحة بـ 564 مدفعا وعدد البحارة العاملين على هذه القطع قرابة الستة آلاف وخمسمائة بحار.

في القرن الثامن عشر يلاحظ أن هناك تغييرا طرأ على بنية وحدات الأسطول الذي أصبح يتشكل من عدد قليل من السفن الكبيرة وعدد أكبر من السفن الصغيرة التي تسمى بالشبك. فتركيبه عام 1753 مثلا كان على النحو التالي :

أربعة سفن كبيرة مسلحة بها بين 52 إلى 34 مدفعا و13 سفينة من نوع الشبك والفرقاطات والغراب مسلحة بها بين 24 إلى 12 مدفعا ومن خمس قليوطات مسلحة كل واحد منها بمدفعين. كما اعتمدت البحرية، خاصة في الجزء الثاني من هذا القرن خطة تسليح القوارب الصغيرة التي تحمل مدفعا واحد لغرض الدفاع عن الموانى. وهو ما يجسد الطابع الدفاعي الذي يحكم سياسة الأسطول في هذه الفترة والذي يجد تبريرا له في العلاقات السلمية الواسعة التي أقامتها الجزائر مع معظم الدول البحرية الأوروبية في هذا القرن. وهو ماكان له تأثير سلبي على قوة الأسطول في المرحلة التالية. اذ نلاحظ أنه عندما قام الاسبان بارسـال حملة ضد الجزائر عام 1575 كانت قطع الأسطول لا تتجاوز اثنى عشرة سفينة وبضع عشرة زورق.

إن الحـروب التي انـدلعت في أوروبـا بعد قيام الثورة الفرنسية والحروب المعروفة بالحروب النابليونية في مستهل القرن التاسع عشر، أوجدت وضعا جد مضطربا في المتوسط خاصة في حوضه الغربي. وهو ما دفع الجزائر إلى بذل جهد محدود في ميدان التسلح البحـري من أجـل تأمين مصالحها وحماية استقلال قرارها. فعشية حرق الأسطول في الميناء (غرة) على يد الأسطول الانجليزي تحت قيادة ايكسموت في 27 أغسطس عام 1816 كان الأسطول يتوفر على 15 سفينة وست قادف قنابل إلى جانب أربع عشرة زورقا التي تشكل في مجموعها 401 فوهة مدفع وست مقنبـلات.

بالرغم من الكارثة التي حاقت بالأسطول من جراء هذا الهجوم الغادر ورغم التهديد والوعيد ومع ذلك فإن الجزائر لم تقبل أن تتجرد من سلاحها البحري وتساوم عليه. فبعد سنة واحدة فقط من هذه الكارثة استطاعت تسليح سبع سفن واستمرت جهود إعادة بناء الأسطول في السنوات التالية. بحيث أننا نجد أن الجزائر أصبحت تتوفر عند عام 1821 على خمس عشرة سفينة تحمل 368 مدفعا، ومنذ هذه السنة تدخل الجزائر الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ضد اليونان التي كانت تدعمها جميع الدول الأوروبية القاربة منها والبحرية. لقد افرز الأسطول فرقة بحرية يتراوح عدد وحداتها بين 5 إلى 8 سفـن، حسب السنوات للقيام بهذه المهمة.

فعشية القطيعة مع فرنسا عام 1827 كان عدد وحدات الأسطول 16 سفينة تحمل في مجموعها 398 مدفعا. ومن هذا العدد كانت عمارة مكونة من ست سفن من أحسن ما كان لدى البحرية تسليحا وتجهيزا تعمل ضمن الأسطول العثماني في بحرايجة. ولقد نجت بعض منها من كارثة نافاران ولكنها لم تلتحق بالأسطول مطلقا بعد ذلك.

لقد وجد الفرنسيون بالميناء على إثر سقوط العاصمة ثمان سفن متوسطة وهي السفن التي أرسلت إلى طولون وألحقت بالأسطول الفرنسي بعد تغيير اسمائها، وقرابة خمسين زورقا صغيرا أبقوها بالجزائر.

بهذه الأداة التي تلمسنا ملامح حجمها وقوتها عبر القرون، استطاعت الدولة الجزائرية أن تفرض احترامها على أصدقائها وتبث الخوف والرعب في قلوب أعدائها. وبهذا الصدد، فمن الضروري أن نلاحظ أن حملة التشهير والتشويه والادانة التي شنت ضد هذا السلاح العتيد، الذي تحدى القهر الأوروبي ووقف في وجهه قرون عديدة، لم تكن تستند على أي أساس من الواقع كما كان يجري على ساحتي المتوسط والأطلسي وإنما كان دافعها الحقد والروح الصليبية المتأججة في النفسية الأوروبية عبر الأجيال والحقب. فوقائع التاريخ التي طالما طمست وحرفت هي الآن شاهدة على ذلك. فلم يكن دور البحرية الجزائرية زرع الرعب وتخريب وتدمير التجارة الدولية السلمية والسلب والنهب كما تردد ذلك كثيرا، وانما كان دورها هو حماية والدفاع عن مصالح الدولة المشروعة بالطرق والأساليب المتعارف عليها والتي أقرتها المجموعة الدولية وثبتتها في هذا العصر.

ولتبديد الضباب حول هذا الدور فإننا سنحاول أن نتعرف عن معالمه من خلال ربطه بمصالح الدولة كما كانت تبدو خلال فترات مميزة عبر هذه القرون الثلاثة.

إن مصالح الدولة الجزائرية ذات الأولوية في القرن السادس عشر يمكن أن نجملها في العناصر التالية : التصدي للخطر الصليبي الاسباني الداهم الذي يتمثل في احتلال عدد من المدن الساحلية (وهران، المرسى الكبير، وبجاية)

ويضع تحت تهديده عددا من المدن الأخرى، ومناطق واسعة في داخل البلاد. التصدي للتكتل الصليبي الذي تقوده اسبانيا في عموم الساحة المتوسطية تصديا مباشرا من جهة ودعم الجبهة المناوئة لها في أوروبا نفسها وخاصة مملكة فرنسا من جهة أخرى - ففي إطار هذا الجهد الرامي إلى دعم فرنسا للوقوف ضد الهيمنية الاسبانية ظهر ما يسمى في تاريخ العلاقات الأوروبية الاسلامية (بالامتيازات). مديد العون والمساعدة لمسلمي الأندلس سواء في ثوراتهم وأنتفاضاتهم ضد السلطة المسيحية المتعصبة التي تحللت من كل الضمانات والعهود التي منحتها لهم قبل اعلان خضوعهم لها، أو عن طريق تأمين خروجهم وهجرتهم إلى البلدان الاسلامية وخاصة بلدان شمال إفريقيا.

وعندما يتم وقف المد الاسباني وتجميده في المتوسط على اثر فشل الحملة التي جردوها ضد الجزائر عام 1541، تبدأ صفحة جديدة للهجوم المضاد للقوى الاسلامية والذي يتمثل في العمل من أجل اجلاء الاسبان على المدن المغربية الساحلية والذي سينتهي بتحرير تونس من براثن الاسبان عام 1573. لقد أدت البحرية الجزائرية دورا بارزا في انجاز هذه المهام سواء بالنسبة للساحة المحلية أو على مستوى منطقة المغرب بكاملها.

على اثر وفاة السلطان سليم الثاني عام 1574، سوف يطرأ تغيير في الأولويات بالنسبة للسياسة العثمانية. فبعد أن كانت هاته متوجهة كلية نحو الغرب ونحو المشاكل المتوسطية والتي تأتي في مقدمتها العلاقات الاسلامية الأوروبية، تحول انشغالها نحو الشرق عندما بدأ خطر الدولة الصفوية يهدد ولاياتها الشرقية.

ولم يؤد هذا التحول إلى حدوث فراغ في الحوض الغربي للمتوسط، بل على العكس، اذ سوف نلاحظ أن الأسطول الجزائر سينمو ويتقوى ليصبح أكثر مما كان في الماضي. لأنه منذ الآن، سوف يقع على عاتقه بالدرجة الأولى، وبالتعاون مع بحريات دول المغرب البحرية الممثلة في تونس وليبيا، وبحارة سلا وطنجة، بسد هذا الفراغ في مواجهة الخطر الاسباني الذي لا يزال قائما في هذا الجزء من المتوسط من جهة ومواجهة أي خطر أوروبي آخر محتمل من جهة أخرى. وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ في هذه الفترة بالذات ظهور بدايات

للتباعد بين الجزائر والدولة العثمانية والذي يبرره على مالاحظنا تغيير أولويات المصالح بالنسبة لكليهما.

وفي خلال القرن السابع عشر، سنلاحظ أن المصالح الاستراتيجية للدولة الجزائرية قد تبلورت حول عدد من المحاور :

التخلص من التبعية للدولة العثمانية برفض التقيد بأي التزام أو تعاقد تبرمها القسطنطينية مع أطراف أوروبية، عدم الاعتراف بوجود حالة سلم مع أية دولة لم ترتبط معها بمعاهدة مباشرة تؤمن لها مصالحها المشروعة. الاستعداد لمجابهة أي خطر يستهدف النيل من حرمة التراب الوطني. متابعة الجهد من أجل تحرير وهران والمرسى الكبير سواء بارسال حملات برية وبحرية متتالية ضد هذين المركزين أو بواسطة متابعة الحرب البحرية الدائرة ضد اسبانيا وضد توابعها من الامارات الايطالية وفرسان مالطة.

ونلاحظ أن انجاز هذه المهام تتطلب كلها وجود بحرية قوية تستطيع أن تنال من مصالح الأطراف المناوئة للأهداف ومصالح الدولة الجزائرية.

وبالفعل، لقد وقع على عاتق البحرية انتزاع اعتراف الدول البحرية الأوروبية بسيادة الجزائر وبخصوصية مصالحها وتميزها عن مصالح الدولة العثمانية. وعلى عاتقها أيضا، وقع حمل الحرب إلى داخل أرض الأعداء عندما كانوا يتجرأون ويحاولون النيل من سيادة الدولة على أراضيها، ولم تكن هذه المهام سهلة الانجاز ويسيرة المنال بل تطلب تحقيقها جهود عشرات من السنين وتضحيات جسام قبل اقتطاف ثمار هذه الجهود. لقد تمكنت الجزائر خلال هذا القرن انتزاع الاعتراف بها وبسيادتها على أراضيها من دول بحرية كبرى في هذا العصر، انجلترا، هولندا، فرنسا، التي ارتبطت كلها بمعاهدات صلح مع الجزائر وعندما بدا لملك فرنسا لويس الرابع عشر ان يتنكر للالتزامات ويتحلل من التعهدات التي تقيد بها أسلافه وتعهد هو نفسه كذلك باحترامها منذ رعا بأن معاهداته مع الدولة العثمانية كافية لضبط علاقاته مع الجزائر، فإن هذا الموقف سيكون سببا في اندلاع صراع مرير بين الطرفين لمدة سبع سنوات والذي جرت معظم فصوله على ساحة المتوسط بواسطة السلاح البحري للدولتين،

وهو الصراع الذي انتهى باجتثاث هذه الفكرة نهائيا من أذهان الفرنسيين. وهـذا العـامل، هو الذي يفسر بقدر كبير، استقرار العلاقات السلمية بين البلدين رسوخها مدة قرن وأربعين سنة والتي لم تنقطع - ولفترة قصيرة جدا - سوى مرة واحدة بسبب احتلال نابليون لمصر عام 1798 . وقبل هذه المجابهة الحادة مع ملك فرنسا كانت هاته البلاد قد قامت بمحاولتين سابقتين استهدفتا التمـركز والتحصن في منطقة من مناطق البلاد. فالمحاولة الأولى استهدفت منـطقـة القالة في بداية العشرينات من القرن 17 . والثانية استهدفت ميناء جيجل عام 1664 . لقد لعبت البحرية دورا بارزا في اجهاض كلتا لمحاولتين ثم ردع الفرنسيين على جرأتهم بعد ذلك.

إنـه من السهل ابرام الصلح ولكنه من الصعب المحافظة عليه وحمايته. فالدول لا تتعامل مع بعضها البعض وفقا للمبادىء والمثل ومعايير الأخلاق وانما تحترم بعضها البعض وتراعي مصالح الأطراف الأخرى بالقدر الذي تستطيع هذه الأطراف النيل من مصالحها هي نفسها. هذه الأسس، هي التي ارتكزت عليها العلاقات الأوروبية والمتوسطية في القرن الثامن عشر.

لقد كانت الدولة الجزائرية التي تتوفر على خبرة كبيرة في ميدان العلاقات الأوروبية الاسلامية حيث كانت أحد الأطراف الرئيسية التي تصنعها، واعية بهذه الممارسـات والسلوكات التي تتحكم في العلاقات الدولية. ولذلك فإنه بالرغم من حرصها الكبير على تطوير علاقاتها السلمية مع البلدان الأوروبية المختلفة وفقا لمبدء التعامل الند للند حتى مع أصغر دولة في شمال غرب أوروبا ولكنها في نفس الوقت رفضت من أن تجعل من نفسها ضحية هذا المبدأ وهذا المسعى النبيل. فهي تعرف جيدا أن الأوروبيين يستخدمون بدون وازع ولا ضابط، الغـش والتزوير، سواء بالنسبة للجوازات وهويات السفن أم بالنسبة للسلع المحملة عليها وأصحابها ووجهتها.

ان قانون البحار في العصر الحديث يقر مبدأ تفتيش السفن الصديقة للتأكد من حقيقة انتمائها ونوعية حمولتها ووجهتها وهوية المسافرين المقلين لها إلى غير ذلك. فالفرز بين الأصدقاء والأعداء في أعالي البحار لا يمكن أن يتم في ذلك الوقت بدون التفتيش. وهذا الاجراء له أهمية كبرى في منظور مصالح البلاد

السياسية والاقتصادية وحتى الاستراتيجية. فعلى عاتق البحرية وقع عبء السهر على تطبيق هذا الاجراء، وليس للدولة وسيلة أخرى غيرها في هذا العصر. وإلى جانب هذا كان على البحرية أن تتابع جهودها العسكرية ضد أعداء الجزائر الممثلين في هذا القرن في إسبانيا والامارات الايطالية التي تدور في فلكها وفرسان مالطة. ونستطيع أن نقول أنه بفضل نشاط البحرية استطاعت الجزائر أن توسع علاقاتها السلمية مع أطراف متوسطية أخرى مثل النمسا والبندقية واللتان ارتبطتا بمعاهدة صلح مع الجزائر. وامتدت هاته لتشمل طرفا غير أوروبي ظهر حديثا في المتوسط وهو الولايات المتحدة الأمريكية. ومما يجدر ملاحظته بهذا الصدد أن هذه الدولة ظهرت أول ما ظهرت عند منتصف الثمانينات من القرن 18 وهي حاملة راية الدعوة بالحاح وبكل حماس إلى فكرة انشاء رابطة بحرية معادية لدول المغرب البحرية والتي في مقدمتها الجزائر غير أن هاته الدعوة لم تجد صدى واستجابة لدى الدول البحرية الأوروبية الكبرى، خاصة لدى فرنسا، وانجلترا، مما اضطرها في النهاية إلى تغيير موقفها في اتجاه السعي لابرام صلح مع الجزائر. وهو ما تحقق فعلا عام 1795.

منذ عام 1792 وحتى سنة 1814 وجدت الجزائر نفسها أمام وضعية دولية جد قلقة. فرحى الحرب التي كانت تدور في أوروبا لم تنحصر آثارها في حدود هذه القارة وإنما شملت أيضا البحر المتوسط. فالجيوش كانت تتصارع في البر والأساطيل في البحر. فالجزائر التي كانت في حالة سلم تام مع جميع الأطراف المتناحرة، رفضت الوقوف مع صف ضد الصف الآخر وتمسكت بحقها في الوقوف على الحياد في هذا الصراع الذي ترى أنه لا يعنيها. فليس ممكنا أن تحمي حيادها بمجرد الاعلان عنه، بل تحتم عليها أن تحمي هذا الموقف بقوة السلاح وتذود عنه بكل حزم. لم يسجل التاريخ الدبلوماسي في العصر الحديث مواقف كثيرة من هذا النوع، خاصة بالنسبة لدولة لها وزنها وثقلها في المتوسط. فالأطراف المتناحرة كانت تسعى وتعمل بكل ما أوتيت من جهد ووسائل الضغط لاقناع هاته البلاد بالوقوف الى جانبها. يضاف إلى هذا أن هاته الحرب حولت المتوسط إلى منطقة شديدة الاضطراب منعدمة الأمن. فالقرصنة

الأوروبية انطلقت من عقالها فهي لا تميز بين الصديق والعدو ولا بين المحايد وغير المحايد. فليس بالامكان حماية، لا التراب الوطني ولا المصالح التجارية للجـزائر ولا حرية قرارها السياسي بدون قوة رادعة تستطيع أن تفرض هذا الاحترام على الأصدقاء الذي كثيرا ما يخلطون بين مصالحهم ومصالح الغير في مثل هذه الظروف المضطربة. لقد أوكل للبحرية مهمة حماية مصالح البلاد في ظل هذه الظروف الصعبة، وحماية التراب الوطني من الانتهاكات المتعمدة وغير المتعمـدة. ولم تكن مهمـة هينـة وقـد انجزتها على خير وجه. فهي لم تخشى التصدي حتى للأساطيل الانجليزية عندما قدم الأميرال نيلسون يهدد ويتوعد على اثر استقبال الجزائر لمبعوث نابليون، القنصل ديبوا تانفيل وابرام هدنة ثم معـاهـدة صلح معـه على غير رضى الانجليز والبلاط العثماني (1802) ولم يستطع الانجليز عمل شيء ضد الجزائر التي تحدتها بشكل سافر، في هذه الظروف.

ان العداوة التي أبدتها انجلترا ضد الجزائر بعد سقوط نابليوم (1814) تجد حذورهـا في موقف الحياد الذي تبنته هذه البلاد أثناء الحروب الأوروبية في التحدي الذي واجهت به تهديدات نيلسون في مستهل القرن، فهي صاحبة فكـرة تكـوين رابـطة بحـرية أوروبية موجهة ضد دول المغرب البحرية التي طرحت في كواليس مؤتمر فيينا. وعندما لم تتجسد أخذت على عاتقها وحدها مهمة العمل من أجل النيل من الأسطول الجزائر، وقد ساعدها الحظ عندما تمكنت من حرقه في الميناء غدرا يوم 27 أغسطس 1816.

لقد ولد الأسطول من رماده كما يقول المثل الأوروبي بعد سنة واحدة فقط من هذه الكارثة ولكن حتى سنة 1827 لم يسترد القوة التي كانت لديه قبل هذه المأساة.

إن ملحمـة الأسـطول الجـزائري في العصر الحديث مليئة بالأمجاد والعبر كذلـك. فقصور نظر الدولة في إدراك أهمية تطوير السلاح البحري وتحديثه ليتلائم مع متطلبات العصر كسلاح إستراتيجي من الدرجة الأولى، يتوقف عليه أمن البلاد ومستقبله، جعله بتدهور تدريجيا لينتهي بمأساة، تحمل وزرها بلد وشعب بكامله.

## مبــادىء الدبلوماسيــة الجــزائريــة
## فــي العصــر الحديــث

(من القرن السادس عشر حتى عام 1830)

إن طرح موضوع الدبلوماسية الجزائرية ومبادئها قبل عام 1830، قد يثير نوعا من التحفظ وربما حتى الارتباك، لدى القارىء الذي تعود أن يقرأ ويسمع أنه لم يكن للجزائر وجود كدولة قبل عام 1962. وانطلاقا من هذا الاعتقاد الناجم عن المعرفة الخاطئة بتاريخ هذه البلاد وجوانبه المختلفة، يستنتج أنه ليس هناك ما يقال في هذا المجال يمكن الوثوق فيه والاعتماد عليه، جديرا بأن يأخذ مكانه اللائق في المعرفة التاريخية الموضوعية النزيهة.

ووعيا منـا بهذا القلق المشروع في ظل النظرة الخاطئة السائدة عن تاريخ الجزائر في العصر الحديث وتفهما منا للارتباك الذي قد يحدثه التطرق لموضوعات مثـل هاتـه في الفترة التي رغم قربها الزمني ننظر إليها وكأنها موغلة في القدم وضاربة في أعماق القرون بسبب قلة المعلومات التي لنا عنها وسطحيتها، سنبادر إلى طمأنة القارىء بكوننا لن نثبت في هذا العرض سوى ما سجلته الوثائق وأثبتتـه المعـاهـدات. وسيكـون اعتمادنا في معالجة الموضوع على المراسلات الدبلوماسية المحفوظة في الأرشيفات الأجنبية وخاصة الأرشيفات الفرنسية، وعلى المعاهدات التي وقعتها هاته البلاد مع الدول الأوروبية المختلفة خلال القرون الثلاثة التي تفصلنا عن الاحتلال.

وننبه القارىء من جهة أخرى، بكون المادة الوثائقية المتوفرة قد ضغطت من جهتها على الموضوع بحيث لا نستطيع أن نتناوله من جميع جوانبه وفي جميع

امتداداته وإنما سنضطر إلى تلمس معالمه فقط، بقدر ما تسمح به الوثائق التي تيسر لنا الاطلاع عليها. ونلاحظ بهذا الصدد أن المادة الوثائقية تضطرنا إلى تقليص تطلعنا وحصرها، في استشفاف هذه المبادىء من خلال علاقات الجزائر بالدول الأوروبية دون غيرها، وبالرغم من أن للجزائر علاقات مع أطراف إسلامية سواء في منطقة المغرب أو في المشرق الاسلامي.

ففيما عدا الدولة العثمانية التي لها رصيد وثائقي متسلسل تختلف قيمته من فترة إلى أخرى ومن موضوع إلى آخر، فإن فقدان الأرشيف الدبلوماسي الجزائري وضياعه، حتى الآن، سيشكل عقبة لا يمكن تجاوزها، أمام أية محاولة لدراسة العلاقات الجزائرية مع الأطراف الاسلامية الأخرى دراسة جادة وموضوعية. فالمحفوظات العثمانية لا تعوض هذا النقص. فقيمتها في هذا المجال لا تتعدى قيمة المحفوظات الأجنبية الأخرى، فهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لموضوع العلاقات العثمانية الجزائرية على اعتبار كونها تمثل طرفا واحدا من الطرفين الرئيسيين في هذه العلاقات، ومرتبة ثانوية بالنسبة للموضوعات الأخرى. أما بالنسبة لدول المغرب البحرية : تونس وليبيا، ومع المملكة المغربية، فما تم جرده من الوثائق التي تتعلق بالفترة حول موضوع العلاقات مع الجزائر، حتى الآن. لا يدفع على التفاؤل في إمكانية سد النقص في المادة الوثائقية بواسطة الأرصدة المحفوظة في البلدان الشقيقة المجاورة. ونظرا لهذه العوائق فإننا سنقتصر في معالجتنا للموضوع على استعراض المبادىء التي وجهت الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها مع الدول الأوروبية وحدها.

وقد فضلنا استعمال كلمة الدبلوماسية بدل السياسة الخارجية، لاعتقادنا أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه القرون الثلاثة لم يرق إلى مستوى يسمح لنا باطلاق كلمة السياسة الخارجية على هذا النشاط لانعدام توفر شروط ومقومات تصبغ على هذا النشاط صفة سياسة خارجية في نظرنا، على الأقل في علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية. ولا نستطيع بالمقابل أن نجزم بانتفاء هذه الصفة في علاقات الجزائر مع دول المغرب البحرية، ومع المملكة المغربية أو الدولة العثمانية.

وسنحاول استشفاف مبادىء هذه الدبلوماسية، متتبعين التسلسل الزمني

لهذا النشاط، اعتمادا على ما سجلته المراسلات الدبلوماسية والمعاهدات المبرمة مع الأطراف الأوروبية المختلفة.

يعود ظهور الجزائر الحديثة في الاطار الاقليمي الذي هي عليه الآن تقريبا، لخاصة بالنسبة لحدودها الشرقية والغربية، إلى المنتصف الأول من القرن السادس عشر. وبالرغم من انضمامها للامبراطورية العثمانية، لكن طبيعة علاقاتها مع هذه الامبراطورية قد اكتست منذ البداية طابعا خاصا ميزها عن كونها ليست مجرد إقليم أو ولاية من ولايات الامبراطورية. وبحكم هذه الميزة كان عليها أن تضبط علاقاتها الخارجية، منذ البداية، وفق ما تقتضيه مصالحها وظروفها الخاصة بها.

لقد واجهت الدبلوماسية الجزائرية منذ بداية الستينات من القرن 16 مسألة اعتماد قنصل لفرنسا في البلاد. فبمقتضى المعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الامبراطورية العثمانية منذ سنة 1529 وخاصة منذ معاهدة سنة 1535، أصبح قناصل هاته الدولة يتمتعون بامتيازات واسعة في الأراضي العثمانية ومن بين هاته الامتيازات وأهمها من الناحية السياسية والتجارية هو حقهم في فرض وصايتهم وحمايتهم على الرعايا الأوروبيين من غير الفرنسيين، الموجودين في الأراضي العثمانية، مع ما يقابل ذلك من رسوم وإتاوات يستخلصها القناصل من هؤلاء الرعايا. لقد اعترضت الجزائر على قبول اعتماد قنصل لفرنسا بهذه الصلاحيات الواسعة: «فنحن ليست لنا أية وسيلة - كتب حسين باشا إلى حكام مدينة مرسيليا - لفرضه في مكانه، فالمسألة تثير امتعاضا في نفوس التجار والشعب وكل الناس، فهم لا يريدون قبول السلطة الجديدة التي تريدون فرضها عليهم» 1. ولقد تم تسوية هذه المسألة عندما أصبح لفرنسا قنصلا معتمدا بالجزائر لكن ليس بنفس المكانة ولا بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها في الأراضي العثمانية.

في أواخر القرن السادس عشر حدث هناك تطورين لهما دلالتهما بالنسبة للسياسة العثمانية في غرب المتوسط. أولهما يتمثل في إلغاء نظام البايلرباي ومانجم عنه من محاولة تحويل البلدان المغربية إلى باشاويات عادية على غرار الأقاليم المشرقية. لقد كانت السياسة العثمانية الغربية منذ عهد خير الدين

يشرف عليها ويوجهها البايلربايات الذين كانوا يجمعون في بعض الأحيان بين هذا المنصب وبين منصب قيادة الأسطول العثماني. وهذا التغيير يعكس تحول اهتمام القسطنطينية من الشؤون المتوسطية والأوروبية إلى الشؤون الشرقية. ففي ظل نظام البايلرباي كانت الجزائر تتمتع بحرية كاملة في ضبط علاقاتها مع الأطراف الأجنبية، وهذا المبدأ كرسه السلاطين العثمانيون منذ عهد السلطان سليم الأول.

والتطور الثاني وهو الذي يتمثل في سعي الدولة العثمانية لاجبار دول المغرب البحرية على تطبيق المعاهدات التي تبرمها مع الدول الأوروبية وجعلها سارية المفعول ونافذة في هاته البلاد، لقد تجسد هذا الاتجاه على الخصوص في المعاهدة التي أبرمتها فرنسا مع السلطان أحمد خان سنة 1604 والتي نص فيها على الخصوص بأنه «على الرغم من أن قرصان الجزائر يعاملون معاملة حسنة عندما يرسون. في الموانىء الفرنسية... ومع ذلك فإنهم لم يقلعوا عن أسر الفرنسيين الذين يلتقون بهم في البحر وسلبهم ممتلكاتهم... وفي حالة ما إذا لم يمتثلوا لأوامر الامبراطورية في المستقبل، فإن امبراطور فرنسا سوف لن يستقبلهم تحت قلاعه وسيمنعهم من الدخول إلى موانئه. والوسائل التي سيستخدمها لقمع لصوصيتهم سوف لن تؤثر على علاقاتنا ولن تمس بمعاهداتنا»[1].

على إثر توقيع هاته المعاهدة أرسلت فرنسا. مبعوثا إلى الجزائر، فرانسوا سافاري دي بريف، في مهمة إقناع المسؤولين لتنفيذ المعاهدات التي أبرمتها بلاده مع القسطنطينية ولكن جهوده لم تسفر عن أية نتيجة.

لقد تأكد موقف الجزائر بخصوص العلاقات العثمانية الفرنسية في مبدئين أساسيين أولهما إصرارها على عدم الاعتراف وبالتالي عدم تطبيق المعاهدات التي تبرمها الدولة العثمانية مع الأطراف الأخرى، والثاني يتمثل في المطالبة بالتعاقد المباشر مع كل دولة تريد إقامة علاقات مع الجزائر، وهذا المبدأ الذي سارت عليه الجزائر وتمسكت به بكل إصرار هو الذي أجبر فرنسا في النهاية إلى الدخول في التعامل المباشر معها وضبط علاقاتها وفقا للترتيبات التي حددها الطرفان ووقعا عليها.

لقد تبلورت في الاتفاقات التي عقدتها الجزائر مع فرنسا ومع كل من انجلترا وهولندا خلال القرن السابع عشر، عدد من المبادىء التي سجلت اما في صلب المعاهدات نفسها أو في محاضر المفاوضات التي تعتبر هي الأخرى ملزمة. فهي مكملة لهاته المعاهدات وشارحة لها في نفس الوقت، وفي هذه المحاضر كان الطرف الجزائري يحرص دائما على تسجيل بعض المبادىء التي يلزم نفسه بها حتى وإن لم يكن لها ما يقابلها من الطرف الآخر.

لقد كرست هذه الاتفاقات مبدأ المعاملة بالمثل وتكافوء المصالح بين الطرفين المتعاقدين، ففي بعض الأحيان يتم التنصيص بذاك صراحة وأحيانا أخرى يترك ضمينا. وعدم التنصيص كان مثار خلاف في بعض الأحيان، خاصة لما يكون الطرف الأخر من المتمسكين بحرفية النصوص دون روحها ودون مراعاة التوازن العام لترتيبات التعاقد. كما عبرت هذه الدبلوماسية صراحة والتزمت فعليا بمبدأ راسخ لديها والقاضي بعدم الربط والخلط بين العلاقات السياسية بين الدولتين والنشاط التجاري الذي يقوم به رعايا الطرفين في كلا البلدين، ملزمة نفسها باحترام وحماية هؤلاء الرعايا وممتلكاتهم حتى وإن كانت في حالة حرب مع دولهم [3]. ومن ناحية أخرى فقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية خلال هذا القرن وبالحاح شديد على المطالبة، من الأطراف التي تتعاقد معها بضرورة مراعاة مقاييس وشروط في تعيين القناصل لاعتمادهم في البلاد، غير التي كانت تتبعها الدول الأوروبية في ذلك الوقت.

لقد كانت وظيفة القنصل كغيرها من الوظائف العامة، في فرنسا بالخصوص، تباع وتشتري فهي سلعة تجارية قابلة للتحويل من يد إلى يد. والذي يشتري هذه الوظيفة أو امتيازاتها، يحرص دائما على استثمارها من زاوية تجارية بحتة، وكثيرا ماكان القناصل يعينون في البلدان المختلفة ولمدى عشرات من السنين دون أن يقوموا برحلة ولو مرة واحدة إلى أماكن تعيينهم بل يكتفون بتعيين شخص من قبلهم يقوم باستثمار هذه الوظيفة محليا كموظفين عنهم ونواب لهم، وبطبيعة الحال فهؤلاء الأشخاص الذين يقومون بهذه الوظيفة كانت تطغى على نشاطاتهم واهتماماتهم رغبتهم في الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد والمصالح الشخصية التي هي هدفهم الرئيسي في وجودهم في البلاد

التي اعتمدوا فيها. أما خدمة مصالح دولتهم فهذه تأتي في المقام الثاني وكثيرا ما كانت خاضعة للهدف الأول ولا ترى إلا من خلاله.

فالمؤسسة القنصلية في أوروبا في هذا العهد لم تنضج ولم تتطور إلى المستوى الذي يسمح لها بالفرر والتمييز بين مصالح الأشخاص المعينين في هذه الوظائف ومصالح دولهم، وتطور هذه المؤسسة في هذا الاتجاه الأخير سيكون بطيئا وطويل الأمد، حيث أنها لم تستكمل نموها في شكلها العصري إلا في القرن التاسع عشر. خلافا لما يلاحظ بالنسبة للدول الاسلامية التي أظهرتْ نضجا واستعدادا منذ هذا الوقت المبكر للتمييز بين مهام أعوان الدولة في الخارج ووظيفة التاجر ومصالحه التي لا يجوز خلطها مع مصالح الدولة.

لقد أكد المسؤولون الجزائريون في العديد من مراسلاتهم مع الأطراف الأوروبية على ضرورة مراعاة هذا المبدأ والتقيد به عند تعيين القناصل لما في ذلك من مصلحة وفائدة في ترسيخ العلاقات السلمية بين الطرفين بمعزل عن تأثير الأهواء الذاتية والمصالح الشخصية التي لهؤلاء التجار على هذه العلاقات بكيفية سلبية. وموقف المسؤولين الجزائريين من هذه المسألة هو في الحقيقة يعكس موقفا عاما ومشتركا تبنته جميع الكيانات الاسلامية على ضفاف المتوسط.

إن مراعاة هذا المبدأ بصرامة في الجزائر، هو الذي جعل القناصل الأوروبيين لا يرتاحون كثيرا للعمل فيها لأنهم لا يجدون التسهيلات التي يتمنونها لتنمية مصالحهم الشخصية الممثلة في التجارة، ولا الاعتبار والمكانة التي يجدونها في غيرها من البلدان الاسلامية. فالتعامل مع مراسلات هؤلاء القناصل بدون أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار، سيدفع الباحث لا محالة إلى الانزلاق وسيؤدي به إلى ارتكاب الأخطاء على حساب الحقيقة التاريخية.

لقد حرصت الجزائر من جهة أخرى على تكريس مبدأ السيادة الوطنية وحرمتها في تعاملها مع الأطراف الأوروبية. وأحسن مثل يجسد الحرص على الدفاع على هذا المبدأ هو ذلك الذي يتعلق بقضية المدفعين اللذين سرقهما قرصان مسيحي كان في خدمة الأسطول الجزائري، وفر بهما لبيعهما إلى الدوق دي قيز حاكم مقاطعة برونانس الفرنسية. لقد اعتبرت الجزائر أن استرداد

هذين المدفعين قضية مبدأ لأنها تمس السيادة. فالمدفعين لم يؤخذا ولم يفتكا منها بالقوة ليعتبرا غنيمة حرب، ولقد رفضت إقرار أي صلح مع فرنسا قبل استردادهما بالرغم من إلحاح الدولة العثمانية من خلال وساطتها لانهاء الحرب بين الطرفين. وهذا الموقف من المساعي العثمانية يوضح لنا من جهة أخرى القيمة الحقيقية التي كانت السلطات الجزائرية تعيرها للبند الذي تصدر أول معاهدة محفوظة بين الجزائر وفرنسا عام 1619 بالتنصيص على التزام الجزائر بتطبيق المعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الدولة العثمانية وكذلك بالنسبة للمعاهدات التي ستبرمها في المستقبل.

وفي الحقيقة فإن هذا البند لم يطبق في أي وقت من الأوقات، فقيمته الفعلية في الحقيقة هي قيمة تشريفية على اعتبار كون فرنسا هي الدولة المسيحية الأولى الصديقة للدولة العثمانية وبالتالي لكل الدول الاسلامية. فليست له أية صفة تعاقدية إلزامية إذ لو كان غير ذلك لما حرصا على ضبط علاقاتها بتفاصيلها في المعاهدات المختلفة التي أبرمت بينها، ونلاحظ من ناحية أخرى أن هذا الترتيب لم يدرج في أية معاهدة أبرمتها الجزائر مع أية دولة أخرى غير فرنسا.

فالمعاهدة التي أبرمت مع انجلترا عام 1662، والتي بمقتضاها أنهيت حالة الحرب بين البلدين، وبالرغم من مبدأ المعاملة بالمثل وتعاقد الند للند الذي روعي في هذا الاتفاق، ومع ذلك فإننا نلاحظ أن فوائده العملية كانت لمصلحة انجلترا أكثر مما هي لمصلحة الجزائر بسبب تأهلها وتوفرها على وسائل تمكنها من الاستفادة عمليا من هذا التعاقد أكثر من الطرف الآخر. ونفس الملاحظة يمكن أن نسوقها بخصوص المعاهدة التي أبرمت في نفس السنة مع هولندا. ونلاحظ من ناحية أخرى أنه لم ترد أية إشارة إلى الدولة العثمانية في هاته المعاهدة.

خاضت الجزائر صراعا دبلوماسيا تخلله صراع ساخن عدة مرات أثناء حكم لويس الرابع عشر لمملكة فرنسا، من أجل تثبيت وتكريس عدد من المبادىء في مقدمتها عدم التزام الجزائر بتطبيق المعاهدات التي تبرمها الدولة العثمانية مع فرنسا. لقد طرحت هذه القضية للمرة الأولى على ساحة العلاقات بين البلدين منذ توقيع معاهدة سنة 1619. وعندما وقعت فرنسا معاهدة جديدة مع الدولة

العثمانية عام 1673 حصلت بمقتضاها على امتيازات هامة خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية وإعفائها من عدد من الرسوم التي كانت تستخلص من التجار الأوروبيين في أراضي الامبراطورية، إلى جانب تدعيم المكانة المعنوية والمادية التي للسفير الفرنسي بالقسطنطينية ومكانة القناصل الفرنسيين في الموانىء العثمانية المختلفة وتوسيع دورهم وصلاحياتهم ليشمل ميادين جديدة مما جعل منهم دولة داخل الدولة بكل معنى الكلمة. هذه الامتيازات الهامة التي حصلت عليها فرنسا دفعتها لأن تفتعل أزمة مع الجزائر لاجبارها على قبول تطبيق معاهدات الامتيازات في البلاد.

لقد قامت بتوجيه ثلاث حملات بحرية ضد مدينة الجزائر في سنوات 1682 و1683 وسنة 1688. وقصفت العاصمة بالقنابل التي هدمت بعض الدور وألحقت أضرار خفيفة بقصر الداي وبالجامع الكبير، خاصة أثناء قصف عام 1683.

لقد أشادت الأدبيات الفرنسية المعاصرة بقصف هذه السنة واعتبرته انتصارا كبيرا حققته فرنسا ضد الجزائر. لقد سجل محمد بن رقية التلمساني في كتابه «الزهرة النائرة فيما جرى بالجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة» أحداث هذا القصف بكل دقة وعدد الأضرار التي لحقت بالمدينة في الأنفس والمباني بكل تفاصيلها والتي لم تكن كما أبرزتها المصادر الفرنسية. ويمكن أن نستشف النتائج العملية التي أسفرت عنها هذه الاعتداءات من خلال المساعي التي بذلتها دبلوماسية البلدين بعد هذه الهجومات. فلم تكن الجزائر هي التي سعت من أجل عقد صلح جديد مع فرنسا بعد قيام هاته الأخيرة بخرق معاهدة السلم المئوية الأولى سنة 1684، وإنما كانت هاته هي التي بذلت المساعي المتتالية وبكيفية ملحة لابرام صلح جديد بين الطرفين.

كما تبنت الدبلوماسية الجزائرية خلال هذا الصراع مع لويس الرابع عشر مبدءا آخر والمتمثل في نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية وعدم الرضوخ للقوة مهما كلف ذلك من التضحيات. ففي المراسلات الكثيرة التي تبادلها المسؤولون الجزائريون مع الحكام الفرنسيين خلال هذه الفترة أكدوا فيها ولمرات

عديدة أن «رسالة مهذبة من الملك أو وزير البحرية يكون مفعولها أقوى مما يحدثه جيش جرار أو أسطول كبير».

لقد جابهت الدبلوماسية الجزائرية خلال الأزمة مع فرنسا قضية كان عليها أن توضحها وتزيل عنها كل التباس والمتمثلة في كونها تعاقدت وتتعاقد دائما لمصلحة الرعايا الجزائريين دون سواهم. لقد ظهرت هذه المسألة عندما تعمدت فرنسا تضليل المسؤولين بخصوص قضية إطلاق سراح الأسرى. فبمقتضى معاهدة سنة 1684 تعهدت فرنسا باطلاق سراح عساكر الأوجاق وجنود البحرية الذين سيتم تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين بالجزائر. وبدل إطلاق سراح هؤلاء قامت فرنسا باطلاق سراح الأسرى المسلمين من البلدان الأخرى والذين اختارتهم من بين المسنين والمعطوبين.

لقد وجد المسؤولين الجزائريون أنفسهم أمام وضعية جد حرجة عندما أرسى هؤلاء بمرسى العاصمة. هل يقبلون هذه الصفقة المغشوشة أم يرفضونها؟ ولقد قرروا في النهاية استقبال هؤلاء الأسرى في الوقت الذي صمموا فيه على فك أغلال الأسرى الجزائريين بالاستمرار بالمطالبة بهم. وبالفعل لم تهدأ العلاقات بين البلدين وتستقر إلا بعد أن سويت هذه المسألة نهائيا سنة 1692.

لقد أظهرت الدبلوماسية الجزائرية من جهة أخرى، حرصا دائما على نبذ التكتلات والتمسك بمبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية. ولقد حاولت فرنسا مرارا عديدة وسعت بكل ما أوتيت من أساليب الاقناع والتأثير لجر الجزائر ورائها في الصراعات الأوروبية ولكن بدون جدوى. وآخر مسعى بذلته في هذا الاتجاه على عهد لويس الرابع عشر هو إيفادها لبعثة كبيرة في عام 1702 لغرض إقناع المسؤولين الجزائريين بالوقوف إلى جانبها في الحرب المرتقبة التي ستشتهر في تاريخ أوروبا باسم حرب الوراثة الاسبانية.

وعند نهاية القرن السابع عشر سجلت الدبلوماسية الجزائرية موقفا على درجة كبيرة من الأهمية وبعد النظر والذي يتمثل في اعتبار منطقة المغرب منطقة متكاملة سياسيا وأمنيا لا يحق لطرف أوروبي أي كان أن يتدخل في شؤونها

ويقحم نفسه في أمورها. لقد عبرت عن هذا الموقف على إثر اندلاع حرب أهلية في تونس والتي استغلها قنصل فرنسا بهاته البلاد ليتدخل لصالح طرف ضد الطرف الآخر بمده بالأسلحة وبعدد من المرتزقة من الفرنسيين المختصين في المدفعية. لقد ندد الداي شعبان، في رسالة شديدة اللهجة بعث بها إلى لويس الرابع عشر، بهذا الموقف الفرنسي الذي اعتبره بمثابة إعلان حرب ضد الجزائر، وطالب بأن يكشف عن موقفه بكل صراحة فيما إذا كان يعتبر نفسه في حالة سلم أم في حالة حرب. وهو ما اضطر فرنسا إلى شجب موقف قنصلها واعتبار سلوكه عبارة عن مبادرة شخصية وليس موقف الحكومة.

خلال القرن الثامن عشر سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى توسيع علاقاتها السلمية مع الدول الأوروبية خاصة تلك التي لها مصالح في المتوسط. لقد ابرمت معاهدة صلح مع السويد سنة 1729 ومع الدانمارك سنة 1746، ومع هامبورق سنة 1751 والبندقية سنة 1763، لتتوجها بمعاهدة صلح مع إسبانيا والتي أبرمت في شهر جوان من سنة 1785. وهذه المعاهدة لها أهمية كبرى في كونها ستساهم بقسط كبير في إعادة الهدوء والاستقرار على ضفاف المتوسط بعد صراع استمر قرابة ثلاثة قرون والذي تسبب فيه ظهورر الصليبية الاسبانية التي شكلت تهديدا خطيرا على بلدان المغرب منذ أواخر القرن الخامس عشر.

ففي إطار هذه التعاقدات المختلفة بلورت الدبلوماسية الجزائرية عددا من المبادىء التي عمدت الى ترسيخها وتكريسها في علاقاتها المختلفة والتي منها: الوفاء بالعهد والتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها، مهما كانت الظروف والتغييرات التي قد تطرأ على الحياة الدولية. فبالرغم مما كتبته الأدبيات الصليبية وما سجلته حول عدم وفاء الجزائريين بتعهداتهم، فإن التقارير الدبلوماسية الموضوعية تؤكد دائما هذا الجانب الايجابي في سلوك دول المغرب البحرية ولدى الكيانات الاسلامية الأخرى والذي تعتبره من الثوابت التي ترتكز عليها دبلوماسيات هذه الدول في كل الظروف وفي جميع الفترات.

كما أبرزت هذه التعاقدات مبدأ آخر والذي يتمثل في كون الدول الاسلامية بوجه عام ودول المغرب البحرية بصفة خاصة تعتبر أن حالة السلم في منطقة

المتوسط هي الحالة التي يجب أن تسود وأن تكون دائمة وليس العكس. فالتعايش السلمي هي الوضعية العادية أما حالة الحرب فهي استثناء وحالة مؤقتة يجب أن لا تستمر. ولقد تجسد هذا المبدأ في كون المعاهدات التي أبرمتها الجزائر خلال هذا القرن (18) وفي القرن الماضي ليست محددة بأجل بل هي معاهدات تكرس صلحا دائما وأبديا، وعندما تحدد هناك آجال فهي آجال طويلة الأمد، كما هو الشأن بالنسبة للصلح المئوي مع فرنسا.

كما أبرزت هذه التعاقدات مبدأ آخر والمتمثل في التعامل مع جميع الدول على قدم المساواة. فليس هناك في منظور الدبلوماسية الجزائرية دولا كبرى ودولا متوسطة ودولا صغرى، بل جميع الدول تتساوى عندها في المرتبة. وقد تعاملت مع كل الدول على هذا الأساس. ويكفي للتأكد من ذلك تصفح المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا أو هولندا ومع هامبورق مثلا، فالكل لها نفس الامتيازات والالتزامات سواء بالنسبة لوضعية قناصلها بالبلاد أو بالنسبة للتعريفة الجمركية التي يدفعها رعايا هاته الدول من التجار أو بالنسبة للقضاء القنصلي وصلاحياته وغيرها من المسائل. وما يقال عن «الجزية» التي تدفعها الدول الصغيرة للجزائر، في هذه الفترة هو موضوع يحتاج في نظرنا إلى إعادة النظر وإلى دراسة جادة ومعمقة. فالمعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دول شمال أوروبا ومع هولندا أو البندقية لا تنص ولا تشير إلى هذه «الجزية» لا من قريب ولا من بعيد. والهدايا القنصلية التي تدفعها جميع الدول التي لها علاقات مع الجزائر، في الآجال التي حددتها الأعراف والتقاليد منذ أمد بعيد كانت الدولة الجزائرية تقدم في مقابل هذه الهدايا، هدايا من طرفها لهؤلاء القناصل ولأساطيل بلدانهم عندما ترسوا في ميناء الجزائر فهي ليست هدايا من طرف واحد. كما أبرزت الأدبيات الصليبية ذلك وعمدت على ترسيخها في الأذهان وعلى مر الأجيال. فنحن لازلنا نسمع ونقرأ حول هذا الموضوع أشياءا لا تزال تحمل في طياتها تأثيرات هذه الأدبيات.

ويبدو أن السبب الكامن وراء هذا التهجم هو كون دول شمال أوروبا وحتى بعض الدول المتوسطية مثل البندقية كانت قد تجاوزت في تعاقدها مع الجزائر الحضر البابوي المفروض على الدول الاسلامية عندما قبلت وتعهدت بتصدير

مواد وسلع محضورة إلى الجزائر، وخاصة الأسلحة والأخشاب الصالحة لبناء السفن وغيرها من السلع ذات الطابع الاستراتيجي مقابل إعفاء هذه المواد من جميع الرسوم والتعريفة الجمركية. فهذا الالتزام هو الذي تسميه هذه الأدبيات «بالجزية» والموضوع كما قلنا يحتاج إلى إعادة النظر ومعالجة جديدة بمعزل عن هذه التأثيرات المتحيزة.

في التعاقدات المختلفة التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية خلال هذا القرن كرست فيها وأثبتت بكل صراحة ووضوح مبدأ التسامح الديني والاعتراف بضرورة مراعاة الشرائع والأعراف وتقاليد الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد. وهي بهذا المسلك تطبق مبدءا اسلاميا عريقا وراسخا في التقاليد الاسلامية مع أقلمته وتطويره حسب مقتضيات كل عصر. فالقضاء القنصلي استمد أسسه الأولى من هذا المبدأ الاسلامي الأصيل. ولقد بالغت الجزائر في التصوير المثالي للعلاقات بين الأمم إلى درجة أنها كرست مبدأ حماية وتأمين مصالح الرعايا الأجانب حتى في حالة نشوب حرب بينها وبين بلدانهم.

لقد سجل هذا المبدأ في المعاهدات التي أبرمتها مع فرنسا في القرن الماضي وفي المعاهدة التي أبرمتها مع هامبورق في هذا القرن (1751). وهناك مبدأ آخر أثبتته وسارت عليه الدبلوماسية الجزائرية في هذا القرن، والمتمثل في تعهدها بعدم مساعدتها لطرف يكون في حالة حرب مع الدولة التي تم التعاقد معها حتى ولو كان هذا الطرف قريب جدا منها ومجاورا لها. هذا المبدأ، يبين مستوى النضج الذي وصلته العلاقات الدولية في منظور الدبلوماسية الجزائرية والدبلوماسية الاسلامية كلها بوجه عام والذي جسدته في علاقاتها المختلفة بحيث تخرج هذه من إطارها التقليدي المحدود إلى مستوى أوسع يفتح الباب للتعايش السلمي بين مختلف الشعوب، بقطع النظر عن معتقداتها ودياناتها. وهو تطور نوعي على جانب كبير من الأهمية سجلته الدول الاسلامية قبل أن تنضج الدول الأوروبية لتصل إلى هذا المستوى من التعامل في علاقاتها مع الكيانات الاسلامية. فالوئام الأوروبي الذي تجسد على ساحة الحياة الدولية، بعد مؤتمر فيينا هو بمثابة ردة وتراجع عن هذا المبدأ الكبير الذي أقرته الدول الاسلامية وتعاقدت على أساسه مع الأطراف الأوروبية خلال القرن الثامن عشر.

ويعتبر هذا المبدأ مع مبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية، الذي تبنته الجزائر منذ القرن السابع عشر، إحدى الدعائم الهامة التي سيستند عليها قانون دولي عادل في تطوره الايجابي لصالح المجموعة الدولية في جميع مناطق العالم، لو لم تعمد الدول الأوروبية إلى هدم هذه الأسس واستبدالها بالقانون العام الأوروبي الذي فرضته على المجموعة الدولية خلال القرن التاسع عشر تحت اسم «القانون الدولي» لخدمة أهدافها التوسعية والتسلطية مستوحية مبدأه الأساسي من قانون الغاب : «الحق للأقوى».

تميز الوضع الدولي للجزائر غداة مؤتمر فيينا (1815) بالتأزم الشديد بسبب الموقف العدائي لانجلترا ضدها. ويعود أصول هذا الموقف إلى فترة حروب الثورة الفرنسية، عندما بذلت انجلترا كل ما في وسعها لجر الجزائر ورائها في حربها ضد فرنسا وهي الجهود التي باءت كلها بالفشل الذريع. فلا الاغراء ولا التهديد باستخدام القوة قد أفلحا في تحويل الجزائر عن موقف الحياد الذي تبنته في هذا الصراع الأوروبي، ووصل التوتر بين الطرفين إلى حافة الحرب، عندما استقبل الداي مصطفى باشا مبعوث نابليون، ديبوا تانفيل الذي أبرم معه هدنة ثم صلحا نهائيا عام 1801. لقد هدد الانجليز بقصف العاصمة، ولما لم يفلحوا في ذلك عمدوا إلى الضغط على الجزائر بواسطة الدولة العثمانية التي اتخذت اجراءات انتقامية ضد مصالح الرعايا الجزائريين في الأراضي العثمانية بالمشرق، كما قامت بحجز بعثة جزائرية كانت بالقسطنطينية في تلك الفترة ومع ذلك لم تؤدي هذه الضغوط إلى النتائج التي توخاها الانجليز.

وخلال مؤتمر فيينا طرحت انجلترا «مسألة» دول المغرب البحرية وعلى رأسها الجزائر، كما لوحت بمشروع تكوين رابطة بحرية مشكلة من الدول الأوروبية المشاركة في المؤتمر لمهاجمة دول المغرب البحرية (الجزائر، تونس، ليبيا) إذا كانت روسيا والنمسا قد اتفقتا مع انجلترا على ضرورة وضع حد لاستقلال هذه الدول، تحت شعار «محاربة القرصنة» ولكنهما أبديتا تحفظات بخصوص تفاصيل تحقيق هذا المشروع. أما بالنسبة لفرنسا فلم يكن لها دور يذكر في هذه المداولات على اعتبار كونها دولة منهزمة، ومع ذلك فقد سعت بطرق ملتوية من أجل عدم تجسيد هذه الفكرة لما تمثله في طياتها من مخاطر على مصالح فرنسا

المتوسطية في المستقبل. وأمام هذه العراقيل والمثبطات، قررت انجلترا معالجة الموقف بصفة منفردة، والذي نجم عنه قصف مدينة الجزائر وحرق الأسطول في الميناء عند أواخر شهر أغسطس من سنة 1816.

يلاحظ على الجزائر أنها لم تتأثر كثيرا من هاته الضربة المباغتة، فدبلوماسيتها لم يعترها أي انخذال أو ضعف.

لقد رفضت اعتبار الارادة الأوروبية ملزمة لها وترى أن «قانون البشر» يجب أن يصاغ وفق إرادة الدول في أية قارة توجد وليس وفق إرادة الدول الأوروبية وحدها. ولقد تجسد هذا الموقف في الرد الشفاهي الذي أعطاه الداي حسين للمبعوثين - الانجليزي والفرنسي - الموفدين من طرف دول مؤتمر إيكس لاشابيل لتبليغ الداي بالقرارات التي اتخذتها بشأن «قرصنة دول المغرب البحرية»، وخلال المقابلتين اللتين أجراهما الداي مع هذين المبعوثين تبين له أن الدول الأوروبية، بالرغم من تصريحها المعلن كانت تتآمر على استقلال الجزائر، خاصة وان كل من روسيا والنمسا لم تعد تعترفان بهذا الاستقلال وتصران على اعتبار الجزائر جزءا من الامبراطورية العثمانية. نظرا لما تجنيه من الفوائد العملية من وراء هذا الموقف واستخدامه للضغط على الدولة العثمانية لابتزازها.

لقد أوضح الداي للمبعوثين أن ما تشكو منه الدول الأوروبية ليس له وجود، حيث أن الجزائر هي في حالة سلم مع جميع الدول الأوروبية البحرية، مؤكدا من جهة أخرى أنه لن تعتبر الجزائر نفسها في حالة سلم إلا مع الدول التي ترتبط معها بمعاهدة صلح ولها قنصل معتمد بها. أما بالنسبة لقضية استرقاق الأسرى فقد تبين للمسؤولين أن الخلاف يكمن فقط في التسمية. فوضيعة الأسرى الأوروبيين في الجزائر لا تتميز عن وضعية أسرى الحرب في أي بلد أوروبي، ولذلك لم تجد غضاضة في شطب هذه التسمية. ولقد كرس هذا التغيير في الحرب القصيرة التي خاضتها ضد اسبانيا حيث عاملت أسرى الحرب الاسبان على غرار معاملة الدول الأوروبية لهم.

إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث، ليس كله مضيئا، فهناك ظلال وعناصر سلبية في هذا النشاط نجملها في النقاط التالية : انعدام

المبادرة والحركية في نشاط الدبلوماسية الجزائرية حيث يلاحظ عليها أنها التزمت موقفا دفاعيا ساكنا. فهي لا تطالب بشيء ولا تسعى لتحقيق أي شيء أو أية أهـداف سواء أكانت هاته ظرفية أم مرحلية أو أهداف بعيدة المدى. كما أن انعدام توفر جهاز مختص لمتابعة هذا النشاط وتطويره يشكل حجر ثقل في عمل هذه الدبلوماسية وتخفيض مردوديتها إلى جانب طغيان النظرة المثالية للعلاقات الدولية التي كانت تسترشد وتستوحي مسلكها من مبدئي «الحق والعدل» الذي نجده على شفاه كل المسؤولين الذين تعاقبوا على السلطة أثناء هذه الحقبة الطويلة.

كما يلاحظ التـأثـير السلبي لقصـور وسائل الاعلام والتبليغ المتوفرة لدى الـدولة في هذه الفترة، على نشاطها الخارجي والآثار الضارة المترتبة على هذا النقص والـذي جعلتهـا في عجـز دائم وقصور مستمر في أن ترقى بنشاطها الخارجي وخاصة في علاقاتها مع الدول الأوروبية إلى مستوى تصور سياسي متكـامـل يوازن بين مصالحها وأهدافها وتطلعاتها، على غرار ما وصلت إليه الدول الأوروبية، في هذه الفترة، في تعاملها مع بعضها البعض ومع الدول غير الأوروبية. ويبلغ هذا القصور ذروته عندما ندرك أن الخطر الأوروبي ضد الجزائر لم يكن يدركه أي أحد، ماعدا حفنة قليلة جدا من المسؤولين المتواجدين في قمة السلطة، والباقي ليس له أي شعور بهذا الخطر. ولقد تأكد ذلك بصفة لا تقبل الجدال أثناء الأزمة مع فرنسا حيث أننا لاحظنا أن البيان الذي وزعته القوات الفرنسية عند نزولها بمنطقة سيدي فرج وجد صدى وتأثيرا لدى الناس حين اعتقـدوا أن الخلاف كان قائما بين الداي حسين وفرنسا كما ادعى هذا البيان، وليس بين الجـزائـر وفرنسا. ولقد شل هذا الاعتقاد نسبة عالية من قدرات التصدي بنجاعة لهذا الخطر الذي يهدد مصير البلاد.

# عنصر في الأزمة الجزائرية الفرنسية عام 1827 :
# وحـدة التـراب الـوطني

إن الأزمة التي اندلعت بين الجزائر وفرنسا في أواخر ربيع 1827 ، قد أدت بالنسبة للجزائر إلى كارثة لم تحصر لحد الآن جميع أبعادها المأساوية ، وإذا كان جميع المؤرخين عند تناولهم لهذا الموضوع قد تعودوا على ادراج مسألتي الدين الذي للبكري على الخزينة الفرنسية وقضية المروحة في مقدمة الأسباب التي أدت إلى نشوب هذه الأزمة ، فإننا نعتقد أن هذا التناول هو نوع من التبسيط لمسألة معقدة ذات أوجه عدة ، تعمد الجانب الفرنسي اسدال الستار عن الأسباب الحقيقية لما فيها من إدانة بالنسبة إليه . ولقد نجح في ذلك إلى حد بعيد ، لحد الآن . وليس الغرض هنا تناول هذه الأسباب الحقيقية جميعها وابرازها (1) وانما سنكتفي فقط بتتبع عنصر واحد من عناصر هذه الأزمة منذ اندلاعها ، والمتمثل في المطالب الاقليمية التي كانت فرنسا تريد الحصول عليها وتطور هذه المطالب واتساعها في مختلف مراحل الأزمة حتى سقوط مدينة الجزائر .

لقد عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى تغليف واخفاء هذه المطالب الاقليمية ، داخل عدد من المطالب الثانوية التي أبرزتها واعتبرتها هي الأسباب الأساسية للأزمة القائمة بينها وبين الجزائر ، أمام أعين الدول المتتبعة لها عن

---

*1 ـ لقد تناولنا هذه الأسباب وحللناها في كتابنا الذي يحمل عنوان «معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 ـ 1830» . الجزائر 1987 .*

** دراسة نشرت في العدد الخاص من مجلة التاريخ (الجزائرية) الذي صدر بمناسبة ذكرى الثلاثين لثورة نوفمبر 1954 . عدد 17 النصف الثاني من سنة 1984 .*

كثب خلال جميع مراحلها حتى احتلال قواتها لعاصمة البلاد. وحتى بالنسبة للسلطات الجزائرية فإن هاته الدبلوماسية لم تكشف عن أطماعها صراحة في هذا الصدد حتى حدوث القطيعة. وقبل ذلك كانت قد تركت لقنصلها بيير دوفال حرية التحرك في هذا الاتجاه وطرح هذا الموضوع مع السلطات الجزائرية بكيفية تمكن فرنسا من معرفة ردود فعلها بهذا الخصوص من جهة وترك الحرية للحكـومـة الفرنسية لتقدير الموقف على المستوى المحلي والدولي للاتخاذ قرار ملائم انطلاقا من ذلك : اما بتصعيد الأزمة في هذا الاتجاه أو التوقف عند المطالب المعلنة وقبول تسوية سياسية حولها وحتى بالتخلي عنها إن كان ميزان القوى على المستويين المحلي والدولي، في غير صالحها.

يؤكد هذا الاتجاه للدبلوماسية الفرنسية قبيل القطيعة وثيقتين : الأولى وهي المذكرة المؤرخة في 7 ديسمبر 1826 والتي بمقتضاها أعلنت الحكومة الفرنسية نيتها في فرض الحصار البحري على الجزائر، وذلك قبل حادثة المروحة بخمسة أشهر، والوثيقة الثانية وهي الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الفرنسي البارون دي ماس إلى الداي حسين بتاريخ 28 فبراير 1827، والتي عدد فيها تظلمات فرنسـا ومـطالبها ازاء الجزائر عند هذا التاريخ (2)، وهي الرسالة التي تعمد القنصل دوفال عدم تسليمها للداي، وربما يكون ذلك بناء على تعليمات من حكومته وصلته في آخر لحظة وأعطى بدلها كرد على الرسالة السابقة كان الداي قد بعثها للحكومة الفرنسية بأن هاته «لا تتنازل لاجابة رجل مثلكم». (3).

---

2 ـ المصدر السابق وكذلك :
*E. PLANTET, Correpondances des Deys d'Alger ... T. 2, pp. 554-555*

*3 ـ ذكر حمدان بن عثمان خوجة أن الحكومة الفرنسية لم تطلع على مطالب الداي لأن القنصل دوفال كان قد تعمد حجز رسائله وعدم تسليمها لحكومته. ونعتقد أن المؤلف لما كتب هذا الكلام، لم يكن مقتنعا به كل الاقتناع وانما اراد أن يبين او يوحي بانه يعتقد ذلك، بان الأزمة التي اندلعت بين فرنسا والجزائر لم يكن سببها التناقض الناتج في المصالح بين البلدين وانما كانت بسبب التحركات المندفعة والغير المسؤولة لقنصل فرنسا في الجزائر ومطلب الداي حسين في الرد على هذه التحركات وعدم مرونته في مواجهتها وهو موقف يتلائم مع الاتجاه الذي اختاره هذا الرجل للدفاع عن قضية بلاده في هذه المرحلة والذي كان يهدف إلى اقناع فرنسا بالخروج من الجزائر وسحب قواتها بها.*
*انظر المرآة ترجمة د. محمد العربي الزبيري. الجزائر ت ص 791 ـ 180.*

لقد أبرزت الحكومة الفرنسية في مذكرة 7 ديسمبر مأخذين أساسين في نظرها على سلوك الجزائر نحوها واللذين بسببيهما تبرر الحصار الذي تريد فرضه على السواحل الجزائرية : الأول ويتمثل في دعواها بكون البحارة الجزائريين يقومون باعتداءات على سفنها التجارية في البحر، والمأخذ الثاني هو ادعائها بكون الداي حسين كان قد تحلل من التزام كان قد أعطاه والذي يتمثل في تعهده بقبول الحماية الفرنسية للسفن البابوية ومعاملتها كما تعامل السفن الفرنسية.

بالنسبة للموضوع الأول فإن ما تسميه فرنسا بالاعتداءات على السفن التجارية، هو لا يعدو كونه مجرد قيام البحارة الجزائريين بتفتيش هذه السفن وفقا لما نصت عليه المعاهدات السياسية القائمة بين البلدين والذي يجري به العمل منذ أكثر من قرنين، وعلى الأخص معاهدة اطار التي وقعت بين البلدين في عام 1689 م، والذي تم اقرارها وتمديدها لمائة سنة أخرى في عام 1790 م

أما بالنسبة للموضوع الثاني فإن الداي لم يتعهد ولم يتقيد بأي التزام بهذا الخصوص بل كل ما تعهد به هو دراسة هذا الموضوع ومعالجته بمرونة في منظور تسوية جميع الخلافات القائمة بين البلدين.

أما بالنسبة لرسالة وزير الخارجية، فقد عددت خمسة مطالب تريد فرنسا أن تحصل على ترضيات عنها، في لهجة مهددة ومتوعدة وهي : الاعتراف باعتداءات البحارة الجزائريين على السفن الفرنسية ومعاقبة هؤلاء عقوبة رادعة تكون مثالا لغيرهم، ورد المبالغ التي استلبوها من السفن التي اعتدوا عليها، اعطاء تعهد قطعي بعدم تجدد «هذه الاعتداءات» في المستقبل ومنع الرياس الجزائريين من تفتيش السفن الفرنسية في المستقبل والاكتفاء فقط لتعرف الطرفان على بعضهما البعض باستخدام مكبرات الصوت ودفع تعويضات في الحين على السفن البابوية وعلى شحناتها التي استولى عليها البحارة الجزائريون وتعويض أصحابها وملاحيها عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب سوء المعاملة التي تعرضوا لها، «وتجديد التعهد بكيفية قطعية مكرسا من طرف الايالة وبدون مقابل» باحترام ومعاملة الراية الرومانية معاملة الصديق، «كما يجب على الداي عدم سماع الوشايات ضد القنصل دوفال واقامة علاقات ودية وحسن تفاهم

معه تكون جديرة بتلك التي يجب أن تكون ين فرنسا وايالة الجزائر». ويختم الوزير الفرنسي رسالته مهددا وموعدا في حالة رفض الجزائر قبول هذه المطالب.

وفي 29 أفـريل عام 1827، وقعت مسرحية المروحة التي أتقن القنصل دوفال تمثيلها كما أتقن أدوارا أخرى في السابق وأصبح لفرنسا بعد اليوم «مبررا» جديدا لعدوانها على الجزائر، لقد أعلنت الحرب رسميا ضدها يوم 16 جوان من هذه السنة بدعوى رفض الداي تقديم اعتذاراته للملك فرنسا في شخص ممثله بالجزائر القنصل دوفال.

لقد اعتبر الفرنسيون ان الظروف ملائمة لتطوير الأزمة وتصعيدها. وذلك أن دول الوئام الأوروبي قد استطاعت في هذا الوقت بالذات (أفريل 1827) تحقيق الحد الأدنى من التفاهم فيما بينها بخصوص المسألة اليونانية، واتفاقها على العمل مجتمعة ضد الدولة العثمانية لارغامها على الاعتراف باستقلال هاته البلاد، ولما كانت فرنسا تدرك أهمية المكانة التي أصبحت تتمتع بها انجلترا عند اليونانيين (4) بسبب وقوفها إلى جانبهم في حربها ضد العثمانيين، واحتمال تحول هذه المكانة المعنوية إلى نفوذ سياسي تمارسه هذه الدولة في شبه الجزيرة، فإن فرنسا أرادت أن تسبق الزمن بالحصول على مكاسب موازية في مكان آخر من المتوسط وفي الجزائر على وجه التحديد.

يثير تقديم الاعتذار الذي تطالب به فرنسا حكومة الجزائر، والذي أبرزته في هذا الظرف كعنصر أساسي في الأزمة القائمة بين البلدين، ملاحظتين : الأولى وتتعلق بالشكل والكيفية التي يتم بها تقديم هذا الاعتذار. وفي هذا المجال فإن حكومة هاته البلاد قد أعيت قريحتها في البحث من أجل سد كل مخرج أمام الطرف الخصم يحفظ له، على الأقل ماء وجهه ويبقى له شيئا من كرامته. فهي لا تطلب شيئا أقل من الأمعان في الأذلال والتدجين لدولة ذات سيادة والتي لم تنهزم بعد. ومن ناحية أخرى، فماذا يعني رفع الأعلام الفرنسية على القلاع والحصون وعلى قصر الحكومة وتحيته بمائة طلقة مدفع غير الاعتراف بنفوذ فرنسا

4 ـ لمزيد من التفاصيل حول المسألة اليونانية والدول الأوروبية انظر :
*F. PONTENL, L'eveil des nationalités et le mouvement libéral 1815-1848, Paris, 1960 pp. 175*

في هاته البلاد. والملاحظة الثانية وتتعلق بأحقية فرنسا في تقديم مثل هذا الطلب.

لم يكن لطلب الترضية هذا أية سابقة في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية ولا في تاريخ العلاقات الجزائرية الأوروبية بصفة عامة ومادامت فرنسا قد قررت ضرب عرض الحائط بجميع الأصول والاعراف الجارية في المعاملات بين الدول وتنكرت لتقاليد ميثية من السنين كان عليها عندما تجرأت على تقديم مثل هذا الطلب أن تتحرى على الأقل في حقيقة ما حدث ولا تقبل أقوال قنصلها بدون فحص وتثبت.

أية أخلاقيات تلك التي تستسيغ أن يقوم ممثل دولة بشتم رئيس الدولة الذي اعتمد لديها ثم يطلب من رئيس هاته الدولة تقديم اعتذاره لأنه أشار لشاتمه بالانصراف والخروج من مجلسه، بغضب(5) وكيف يتسنى وضع رئيس دولة في رتبة أقل من رتبة قنصل عام ؟

لقد جرت العادة على أن لا يلتحق القناصل الأوروبيين بمناصبهم في الجزائر الا بعد موافقة السلطات على قبول اعتهاد الأشخاص المرشحين لهذا المنصب، وكثيرا ما تم تغيير هؤلاء بناء على طلب من الحكومة الجزائرية وهو تقليد كان جاريا في ذلك الوقت - ولا يزال حتى الآن - كما كان يحدث أيضا أن يعتمد قناصل لبلدانهم أشخاصا كانت السلطات الجزائرية هي التي رشحتهم لحكوماتهم. فعبارة «شخص غير مرغوب فيه» كانت مبدأ كرسها القانون العام الأوروبي في العصر الحديث والقانون الدولي العام المعاصر. فلم يكن لفرنسا من وراء هذا المسعى من هدف سوى الرغبة في تصعيد الأزمة وحدوث القطيعة بين البلدين، وهو الشيء الذي تحقق بالفعل(6).

*5 - جرت العادة أن يستقبل الداي القناصل الأجانب وهو جالس وهم وقوف ورؤوسهم عارية ولا يحملون أسلحة، ونظام التشريفات هذا كان ساريا في هاته الفترة. فاللوحة التي رسمها كوبان «الحادثة المروحة» تحتوي على عدد من الأخطاء من الناحية التاريخية، فالقنصل الفرنسي كان يستقبل دائما على انفراد وليس بمعية القناصل الاوروبيين الآخرين، كما رسم في اللوحة، كما أن هؤلاء القناصل كانوا لا يحملون الأسلحة عند استقبالهم من طرف الداي.*

*6 - A.E.P/M.D Algérie 2*

*ملكرة بدون تاريخ ولا توقيع ولكن يبدو أنها حررت من طرف القنصل دوفال عند أواخر عام 1828 م.*

لقد قام الفرنسيون بعد أربعة عشر شهرا من فرض الحصار على السواحل الجزائرية بتقدير للموقف، من جديد. لقد تبين لهم أن هذه الحرب كانت حتى الآن عبئا على فرنسا أكثر مما أضرت بالجزائر وأن استمرارها أصبح يقلق أكثر فأكثر الرأي العام في هاته البلاد والذي أصبح يطالب بالحاح بضرورة اعداد حملة برية وارسالها ضد الجزائر، ولكن السلطات الفرنسية لا تزال لم تتهيأ بعد لقبول مثل هذا الحل، ذلك أن هزيمة الاسبان في عام 1775 م، كانت لا تزال عالقة في الأذهان وتخشى أن يكون لمحاولتها نفس المصير، وخاصة أنها لم تستكمل بعد تهيأة الظروف وتوفير أسباب النجاح لها، فالميدان الاقليمي والمحلي على الخصوص لا يزال مغلقا أمامها، ولذلك فإنها أبعدت هاته الفكرة الآن وقامت بمحاولة دبلوماسية جديدة علها تتمكن من تحقيق أهدافها بواسطتها بدون أن تضطر إلى جرد حملة برية لا تزال تعتبرها نوع من المغامرة يحيط بها الكثير من المخاطر. في ضوء هذا التقدير للموقف، قررت الحكومة الفرنسية تكليف قائد عمارة الحصار الفرنسية، لابروتونيير، بمهمة لدى الداي في شهر سبتمبر من سنة 1828.

لقد انحصرت مهمة لابروتونيير الأولى هاته (7) في أن يطلب من الداي ايفاد مبعوث إلى فرنسا، تكون مهمته التعبير لحكومة هاته البلاد بصفة صريحة وقاطعة عن رغبة الجزائر في اقرار السلم من جديد مع فرنسا واعطاء «تفسيرات مرضية» عن مسلك الداي ازاء القنصل وعن نواياه الحقيقية ازاء فرنسا (8) وعلى هذا الشرط وبعد تنفيذه يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع هذا المبعوث قصد ابرام معاهدة سلم جديدة.

استقبل الداي خلال شهر سبتمبر من سنة 1828 ضابطا من أركان حرب لابروتونيير يدعى بيزار، برفقة القنصل العام لسردينيا الكونت داتيلي دي لاتور، الذي كان مكلفا برعاية مصالح فرنسا في الجزائر (9).

---

*7 ـ قام لابروتونيير بمهمتين لدي الداي وليس بمهمة واحدة، كما رددته المؤلفات الفرنسية والتي يربطونها بحادثة قصف سفينته بمدافع الحصون عند خروجها من الميناء، والتي وقعت في آخر شهر جويلية من السنة التالية (1829).*

*8 ـ المصدر السابق*

*9 ـ A.E.P/M.D. Algérie 2 مذكرة حول مهمة لابروتونيير في الجزائر مؤرخة في 29 سبتمبر 1828.*

عرض المندوبان على الداي المطالب الفرنسية السابقة كما طالبا منه أن يقوم بايفاد مبعوث إلى فرنسا في اطار المهمة التي حددتها حكومة هاته البلاد نفسها. ولقد رد الداي على ذلك بأنه يوافق مبدئيا على اقتراح فتح المفاوضات بين الطرفين لابرام معاهدة سلم جديدة ولكنه لا يقبل القيام بايفاد مبعوث إلى فرنسا قبل توقيع الصلح كما لاحظ لهما في نفس الوقت بأنه من حقه أن يطالب فرنسا بتعويضات للاضرار التي لحقت بالجزائر بسبب الحرب التي أعلنتها ضدها. ولقد رد المندوبان على ذلك بأن لابروتونيير ليست له صلاحيات التفاوض وانما تعليماته تنحصر في اعلان الهدنة ووقف كل الأعمال العدائية ضد الجزائرية وحمل المبعوث الذي يريد الداي ايفاده إلى فرنسا. لقد تأكد الداي بعد هذه المقابلة أن قائد الحصار الفرنسي ليست له صلاحيات التفاوض وعقد الصلح ولذلك فإنه لم يجد ما يبرر تطويل المباحثات التي لا يرجى من ورائها أية فائدة. ولذلك فإنه عندما طلب القنصل العام لسردينيا مقابلة جديدة معه فإنه اكتفى بالرد على هذا الطلب، على لسان مترجم وزارة البحرية الجزائرية، بالتأكيد على الموقف الذي أعلنه في اللقاء السابق والذي يقضي بعدم ايفاد أي مبعوث إلى فرنسا قبل توقيع الصلح بين الطرفين. كما أكد كذلك على وجوب اشهار حادث اقرار السلم من جديد باطلاق واحد وعشرين قذيفة مدفع لتحيته في كل من البلدين. كما رد الداي على التهديدات الفرنسية بشن حرب ضروس ضد الجزائر بكونه لا يخشى هاته الحرب وأنه مستعد لمواجهتها مهما كان الثمن «فالقوات لا تنقصه للدفاع عن نفسه» (١٥).

ومن المفيد استعراض موقف الداي من الاقتراح الفرنسي على ضوء المعطيات التي كانت قائمة، وبهذا الخصوص فإنه من الضروري التذكير باحدى التقاليد التي اتبعتها الدبلوماسية الجزائرية في تعاقدها مع الدول

---

*10 ـ جرت العادة أن يعلن توقيع الصلح بين الجزائر وبين أية دولة أخرى باطلاق 21 قذيفة مدفع من طرف الحصون والقلاع وهو اجراء يمثل نوعا من الاشهار واخطار الناس بالحدث. ويبدو أن الداي بدأ يشعر الآن بالانعكاسات السلبية الناجمة عن اهمال الدبلوماسية الجزائرية في الماضي، لمبدأ المعاملة بالمثل في بعض الأشياء التي تعتبرها شكلية وليست بذات أهمية وحاول أن يسد هذا النقص، حول بعض خصائص الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث.*

*أنظر أعلاه : مبادىء الدبلوماسية الجزائرية ص :*

الأوروبية. ان المعاهدات العديدة التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا كانت وقعت كلها في الجزائر، ما عدا معاهدة سنة 1619 . ومنذ مقتل الوفد الجزائري الذي فاوض ووقع على هاته المعاهدة الأخيرة، في مدينة مرسيليا في عام 1620 ، لم يحدث أن أبرمت الجزائر معاهدة أخرى مع فرنسا خارج أرضها. فموقف الداي الرافض لايفاد مبعوث إلى فرنسا قبل عقد الصلح بين البلدين يمكن أن يستشف منه تمسك هذا الأخير باحدى التقاليد التي اتبعتها الدبلوماسية الجزائرية منذ قرنين من الزمن، وهناك اعتبار آخر الذي يبدو لنا أنه كان الدافع الأساسي الذي جعل الداي يرفض الاقتراح الفرنسي وهو تخوفه من أن يرى الحكومة الفرنسية ترغم هذا المبعوث على وضع خاتمه على معاهدة تكون هي قد أعدت بنودها وترتيباتها، فتحركات الدبلوماسية الفرنسية ضد الجزائر منذ بداية هذا العقد، والمطالب الاقليمية التي يدعيها القنصل دوفال على بعض مناطق الجزائر، دفعت الداي إلى أخذ طلب ايفاد مبعوث إلى فرنسا، والحاحات هاته الأخيرة على هذا الموضوع، بما يستحقه من الخطورة والتخوف، مما جعله يقفل باب الحوار حول هذه المسألة بكيفية نهائية. وهو الموقف الذي دفع بلابروتونير إلى الاعتقاد بأنه لم يبق هناك أسلوب «سوى لغة السلاح لارغام الداي على تقديم الترضيات التي عليه للملك»(11)

على اثر فشل مهمة لابروتونير، أعدت مصالح الخارجية الفرنسية مذكرة تحت عنوان «الشؤون الجزائرية» تناولت فيها الشكاوي والمطالب التي للحكومة الفرنسية ضد هاته البلاد، والتي جاء في مقدمتها بكونه على الرغم من المعاهدات التي تعترف لنا بالملكية والسيادة على مساحة من الأرض تمتد على مسافة عشرة فراسخ على الساحل الجزائري، وبالرغم من اتفاقاتنا المعروفة تحت اسم الامتيازات الافريقية والتي تضمن لنا وحدنا حق صيد المرجان على سواحل الايالة واحتكار تجارة مقاطعة قسنطينة، فإن حكومة الجزائر لم تنفك في منازعتنا حق ملكية هذه الجزء من الأرض الذي هو لنا منذ عدة قرون ولا في منع الأجانب من منافستنا في هذه التجارة التي هي احتكار لنا والذي كرسته معاهدات صريحة بيننا..

---

11 ـ مذكرة 29 سبتمبر 1828 . A.E.P/M.D. Algérie 2

«ولقد قام الداي الحالي بالغاء الاتفاقيات التي تم بمقتضاها ضبط العوائد (اللزمة المدفوعة على استغلال امتياز الباستيون). ومسلكه (الداي) ازاء فرنسا وخاصة في السنوات الأخيرة يتسم بسوء النية والعداء، فالوقائع التي سنوردها هي دليل قاطع على هذا المسلك» (12). وبعد أن عددت المذكرة المطالب التي تقدمت بها فرنسا والتي رفضت الجزائر ترضيتها، وتعرضت لمهمة لابروتونير التي باءت بالفشل، تركت الباب مفتوحا للحكومة لكي تستخلص النتائج المترتبة على ذلك والتي لن تكون حسب فحوى المذكرة سوى القرار بجرد حملة برية لارسالها ضد هاته البلاد.

لا ندخل هنا في تفاصيل مناقشة هذا المطلب الاقليمي وحق احتكار كل النشاط التجاري في مقاطعة قسنطينة، وانما يكفي القول أنه لا توجد معاهدة واحدة تعطي لفرنسا حق ملكية أي شبر من الأراضي الجزائرية في أي وقت من الأوقات، سواء بالنسبة للمعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا أو المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع هاته البلاد. مع الملاحظة أن المعاهدات التي تبرمها الأستانة مع الأطراف الأخرى لم تكن ملزمة للجزائر في أي وقت من الأوقات. ولقد عالجنا هذه النقطة في مكان آخر. كما أن حق احتكار صيد المرجان على مجموع السواحل الجزائرية واحتكار كافة النشاطات التجارية في شرق البلاد مجرد تخيل ابتدعته قريحة القنصل دوفال. فالمعاهدات التي أبرمت بين البلدين بخصوص امتياز استغلال الباستيون أو ما أصبح يسميه الفرنسيون في الفترة الأخيرة باسم الامتيازات الافريقية. وصيد المرجان منذ أن بدأ الفرنسيون في مزاولة هذا النشاط في شرق البلاد تنص على احتكار الفرنسيين لتجارة الجلود والصوف والشمع فقط. ولقد ثبت وأقر احتكار هذه المواد في آخر معاهدة أبرمت بين الطرفين في سنة 1820.

أما بخصوص صيد المرجان، فقد حدد الشريط الساحلي الذي يحتكر فيه الفرنسيون هذا النشاط في بداية هذا الاحتكار لأول مرة في المنطقة الواقعة بين القالة والحدود التونسية ومدد بعد ذلك في بعض الفترات حتى مدينة بجاية

12 ـ مذكرة تحت عنوان (شؤون جزائرية) بدون تاريخ. A.E.P/M.D Algérie 2

ولكن بعد قيام الفرنسيين والانجليز (13) بتحركات مشبوهة في هذه المناطق أغلقت السلطات الجزائرية الجزء الواقع بين مدينتي بجاية وعنابة في وجه التجارة الأوروبية.

ولقد نصت المعاهدة الأخيرة التي أبرمت مع فرنسا أن حق صيد المرجان أصبح يمتد على الشريط الساحلي الواقع بين مدينة عنابة والحدود التونسية.

عمدت الحكومة الفرنسية بالرغم من فشل مهمة لابروتونير. الأولى إلى تكليف هذا الأخير بمهمة جديدة لدى الداي خلال شهر جويلية من عام 1829. ولقد مهدت من أجل انجاح هذا المسعى بالعمل في الاتجاهين.

الأول: هو استخدام الدولة العثمانية في هاته الظروف كأداة ضغط ضد الجزائر لاقناع هاته الأخيرة بقبول المطالب الفرنسية وتوقيع معاهدة جديدة مع هاته البلاد وفقا للشروط التي حددتها فرنسا. وبالفعل فقد «اشترت» فرنسا فرمانا من السلطان العثماني يطلب من الداي الرضوخ لمطالب وقبول عقد الصلح معها لوضع حد لحالة الحرب القائمة بينهما (14).

الاتجاه الثاني: وهو الذي يتمثل في ذلك الجهد الذي كانت تقوم به فرنسا عن طريق سفنها الحربية القائمة على حصار السواحل الجزائرية والذي كان يهدف قلب حكومة الجزائر واغتيال الداي. لم تتضح كل الأساليب التي استخدمتها فرنسا في هذه الاتجاه ولكن محاولة استعمال العساكر الذين جندوا من الشرق لتدعيم الأوجاق - والذين لا يتجاوز عددهم مائة وبضعة عشر رجلا - والذين كانوا من المفروض أن يمروا بتونس قبل التحاقهم بالجزائر واحد من هذه الأساليب (15) كما قام الفرنسيون بعدة محاولات لانزال قوات محدودة العدد

---

*13 - لحصول الانجليز على حق التمتع بامتياز استغلال الباستيون بعد أن أهمل الفرنسيون شأنه وتأخروا في دفع العوائد، في الفترة ما بين 1807 حتى عام 1816.*

*14 - ومن المحتمل أن يكون عبد الرحمن أفندي الذي أوفده الصدر الأعظم A.G.V/H. 235 إلى الجزائر هو الذي حمل هذا الفرمان أنظر محمد أفندي.*

*15 - A.G.V/H. 235*

على الســاحــل، وهي المحاولات التي أصيبت بفشل ذريع عندما كان يقتل ويؤسر كل من وضع رجله على الشاطىء (16).

وفي 18 جوان (1829) وقعت محاولة من هذا النوع ولكن هذه المرة ضد أحد حصون الميناء. ويبدو أن الفرنسيين كانوا يقصدون من وراء هذه العملية السيطرة على حصن الأميرالية الذي كان يتحكم في مدخل الميناء لتمكين العمارة من النفاذ الى داخله لقصف العاصمة بالمدافع والقنابل عن قرب. لقد أصيبت هذه المحاولة بالفشل وقتل كل أفراد المفرزة (23 جنديا وضابطين) كما أخرجت القوارب من البحر لتعرض على سكان المدينة (17).

في هذا الجو المشحون بالتوتر كلف لابروتونيير للمرة الثانية بفتح المفاوضات مع السلطات الجـزائـرية لانهاء الأزمة بين البلدين. ولقد كان هذا المبعوث متفـائـلا لنتائج مهمته بناء على المعلومات التي زودته بها حكومته بخصوص استعــدادات الـداي لقبـول مطالب فرنسـا بتـأثـير عامـلي الضغط اللذين استخدمتهما ضد الجزائر والتي اعتقدت أنهما حققا النتائج المرجوة. وبالفعل فإن الحكومة الفرنسية لم تعد تطالب بايفاد مبعوث إلى فرنسا لاعطاء التوضيحات عن حادثـة المروحة ومعرفة نوايا الداي نحوها قبل البدء في أية مفاوضات. فمهمـة لابـروتـونيير هذه المـرة تتلخص في الـزام الداي باطلاق سراح كل الفـرنسيين الذين تم أسرهـم منذ بداية الحرب والتوقيع على مشروع معاهدة كانت قد أعدت مسبقا في مكاتب وزارة الخارجية (الفرنسية) (18).

لم يتردد الداي حسين في قبول اقتراح المبعوث الفرنسي بفتح مفاوضات بين الطرفين. لقد رد الداي على هذه المفاتحة بالترحاب وبشيء من التسرع كذلك.

---

*16 ـ محمد أفندي، ن: م.*

*La prise d'Alger racontée par un Algérien in Journal asiatique, 1902*

*H. Nogueres, l'expédition d'Alger, 1930. Paris 1962, pp. 17-18 ـ 17*

*18 ـ لقد نجح الطرف الفرنسي في تغطية واخفاء هذا الجانب الرئيسي من مهمة لابروتونيير مما أدى إلى وقوع التباس حول أهداف مهمته الأولى والثانية. إذ من الشائع ان هذا الأخير لم يقم سوى بمهمة واحدة، وهي التي وقعت في شهر جويلية من عام 1829 .*

لقد حدد موعدا للابروتونير في أقصر الآجال وأعطى له كل الضمانات لتأمين شخصه وترضيته على مستوى التشريفات التي تراع في استقباله مما يتفق مع مهمته ورتبته (19).

وفي الواقع، فإن ما كانت تطلبه فرنسا من وراء هذا المسعى ليس التفاوض وانما الاستسلام. وهذا ما تأكد لدى الداي وللمرة الأخرى في المقابلة الأولى التي أجراها مع المبعوث الفرنسي. ففرنسا لا تطلب منه شيئا أقل من وضع خاتمه وتوقيعه على مشروع معاهدة كانت قد أعدتها بدون تغيير أو تبديل أي شيء فيها. لقد أصيب هذا الأخير بخيبة أمل عندما اعتقد أن فرنسا قد قبلت فتح مفاوضات حقيقية معه وليس املاء شروطها عليه. وخيبة الأمل هاته هي التي تفسر الموقف الصلب الذي اتخذه في اللقاء الثاني (يوم 2 أغسطس) مع هذا المبعوث والذي رفض فيه مشروع المعاهدة رفضا قاطعا، كما رد على تهديدات لابروتونير بكونه «لديه هو الآخر المدافع والبارود» (20). لقد بين مشروع هذا الاتفاق أن الداي كان محقا عندما رفض في السنة المنصرمة ايفاد مبعوث إلى فرنسا لتوقيع الصلح كما تأكدت التخوفات التي كانت لديه بهذا الخصوص، تلك التعليمات التي أعطيت للابروتونير بقصف العاصمة بالقنابل وقذائف المدافع إذا ما فشل في حمل الداي على قبول مشروع المعاهدة هاته (21). لقد أقامت فرنسا الدنيا وأقعدتها، في ذلك الوقت عندما أشاعت في جميع البلدان ولدى جميع الأوساط بكون الجزائريين قد اعتدوا على سفينة يرفرف عليها علم السلم وتقل وفدا مفاوضا ومسالما. وفي الحقيقة فإن مدفعية الميناء لم تقم سوى بواجبها عندما رأت السفينة التي يركبها المبعوث لابرتونير، والذي هو في نفس الوقت قائد عمارة الحصار، تقوم بمناورات مشبوهة قرب الميناء وأرسلت في اتجاهها وعلى مقربة منها وليس ضدها عدد من القذائف للفت انتباهها وارغامها على الابتعاد عن هذه المناطق المحظورة.

وإذا كان لابروتونير لم يعترف بكونه أراد من وراء مناورته هاته مباغتة مدفعية

---

19 ـ Plantet ن. م ص 565 ـ 566.

20 ـ Plantet ن. م. ص ص 565 ـ 566

21 ـ Noguères ن. م ص 18

الميناء والتسرب الى نقطة ميتة بينها وبينه تجعله في مأمن من نيرانها في نفس الوقت الذي تمكنه من التحكم في الميناء وفي مدخله، يوضعها تحت نيران مدافع سفينته على غرار ما فعله الانجليز في عام 1816، فإنه اعترف بمهمته التجسسية عندما أكد في تقرير لحكومته بأنه «من الضروري تأجيل القيام بأي قصف ضد المدينة إلى أن يتم تنسيق ذلك مع هجوم يشن ضدها من الأرض» (22) بسبب كثرة المدافع الرابطة في حصن الميناء والحصون المجاورة التي تحيط بالمدينة في اتجاه البحر والتي كان عددها قرابة الألفي مدفع.

لقد بين مشروع المعاهدة هاته أن فرنسا كانت عازمة على طرح مطالب اقليمية أمام حكومة الجزائر منذ سنة 1827، وهي السنة التي أمر فيها وزير خارجية فرنسا البارون دي داماس، القنصل العام دوفال باعداد مشروع للمعاهدة في نفس الاتجاه. كما يحتوي هذا المشروع على عدد من المطالب الأخرى تستهدف ادخال تغيير جذري على مبدأ التعاقد الند مع الند الذي كان قائما بين البلدين حتى ذلك الوقت (23) وينص البند الخامس من مشروع المعاهدة على اعتراف الداي بملكية فرنسا لشرط من الأرض يمتد ما بين وادي سيبوس حتى الحدود التونسية وهي «الملكية التي كرستها المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية ومع الجزائر، وعلى ذلك فإن فرنسا ليست ملزمة في المستقبل بدفع أية اتاوة لا من النقود ولا من المرجان سواء لخزينة الايالة أو لباي قسنطينة أو لقائد عنابة». كما ينص هذا البند كذلك على حق التجار الفرنسيين في الاستقرار في مدينة عنابة ومدن الجزائر الساحلية الأخرى مثلهم في ذلك مثل التجار الأوروبيين الآخرين.

كما ينص المشروع على رد ما غنم من الفرنسيين خلال هاته الحرب وتعويض الخسائر التي تعرضت لها تجارتهم بالزام الجزائر على دفع خمسمائة ألف فرنك. كما أورد جميع المطالب الأخرى التي رفضتها الجزائر في الماضي وكان البعض منها يعود إلى 1818 والتي أهملت فرنسا المطالبة بها بعد ذلك لاقتناعها بأنه ليس

---

*22 - A.E.P / M.D Algérie 4*

*23 - انظر نص مشروع المعاهدة في كتاب : جمال قنان - نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830 الجزائر 1987*

للسلطات الجزائرية أية مسؤولية لها من جهة، وبكون الاصرار في المطالبة بالتعويض من طرفها سيؤدي إلى طرح قضية أخرى رأت من المفيد لها، في ذلك الوقت، عدم كشف الغطاء عنها واثارتها من جديد (24). كما ينص هذا المشروع على رد جميع السفن الفرنسية التي تم الاستيلاء عليها أثناء الحرب والاعتراف بملكية فرنسا لمنزل قنصلها في عنابة ودفع تعويض عن هدم «حصن القالة» من طرف السلطات الجزائرية وذلك بدفع مبلغ ثلاثمائة ألف فرنك إلى جانب السماح للسفن الحربية الفرنسية بالارساء داخل الموانىء الجزائرية وعدم زيارة أية سفينة فرنسية في البحر ولا تفتيشها في الموانىء تحت أي مبرر كان. كما تتقيد الجزائر بعدم تقديم أي دعم أو مساعدة لأية دولة عدوة لفرنسا إلى جانب قبولها حماية فرنسا للسفن البابوية وسفن لوقا واعتبار هاتين الدولتين طرفا في هاته المعاهدة.

فمن بين الخمسة والأربعين بندا التي يحتوي عليها هذا المشروع، لم ينص على مبدأ المعاملة بالمثل سوى في ستة بنود، وحول موضوعات ذات أهمية ثانوية بالنسبة للجزائر. فالبند الثالث ينص على حرية الاتجار لرعايا الطرفين في كل من البلدين، واستقبال السفن الحربية والتجارية في موانىء الجانبين وحمايتها (البندين 17 و19) مساعدة السفن التي تجنح على شواطىء كل من البلدين (البند 22) والمساواة في الرسوم الجمركية مع الرعايا بالنسبة لكلا الطرفين. واعفاء ممثلي البلدين من دفع الهدايا القنصلية والعوائد العرفية مع الملاحظة أن المشروع أهمل ذكر حق الجزائر في تعيين وكلاء لها في فرنسا في الوقت الذي ركز على امتيازات قنصل فرنسا في الجزائر وعلى صلاحياته في عدة بنود.

ومن بين البنود التي تثير الانتباه في هذا المشروع، فإلى جانب ذلك الذي يتعلق بالمطالب الاقليمية لفرنسا في الجزائر، هو التزام الداي واعترافه بكون

---

*24 ـ قام سكان خليج عشتورة بسلب وتحطيم مركب فرنسي كان قد ارتاد إلى هذه المنطقة. ومن المعروف أنه بمقتضى معاهدة مارس 1817 فإن هذه المنطقة كانت مغلقة في وجه التجارة الأوروبية وحتى إذا تذرعت فرنسا في تدعيم طلبها بالمعاهدة التي وقعت بعد ذلك والتي أعادت فتح هذه المنطقة أمام التجارة الفرنسية فإن السلطات الجزائرية يمكنها أن تطالب هي الأخرى بالسفينة الحربية ذات ثمانين مدفعا التي كانت فرنسا قد وعدت الداي علي خوجة بتقديمها للجزائر مقابل موافقته على أبطال العمل بالمعاهدة التي ابرمها سلفه عمر باشا قبل ذلك ببضعة شهور.*

فرنسا قد قامت بتنفيذ جميع تعهداتها بخصوص مسألة الديون التي للبكري على الخزينة الفرنسية وان تبعات هذه القضية هي الآن من اختصاص المحاكم الفرنسية وليس للحكومة (الفرنسية) أي دخل في ذلك (البند 4). كما ينص البند السادس عشر على عدم تأمين البضائع الجزائرية المحملة على متن السفن الفرنسية إذا ما استولى عليها أعداء الجزائر، وإلغاء كل مسؤولية للحكومة الفرنسية في ذلك. وهذا البند يثير أكثر من تساؤل. كيف يتسنى لهؤلاء الأعداء التعرف على هذه البضائع والاستيلاء عليها بدون قيامهم بزيارة (أي تفتيش) لهذه السفن ؟ وكيف أن فرنسا تعتبر أن حق التفتيش هذا لصوصية وقرصنة بالمعنى الدارج للكلمة عندما تمارسه الجزائر وتستنكره، في نفس الوقت الذي تثبته في وثيقة تعاقدية مع هاته البلاد ؟ اليس للذهنية العدوانية أي منطق يوقف تصرفها عند حدود المعقول. كما أدخل هذا المشروع مبدءا جديدا كل الجدة بالنسبة للجزائر وهو مبدأ «الدولة صاحبة الامتياز الأول» فإذا كانت الدول الأوروبية قد كرست هذا المبدأ في معاهداتها الأخيرة مع الدولة العثمانية فإنه لم يحدث أن أدرج في أي تعاقد أبرمته الجزائر مع أية دولة أخرى.

ان ما تطلبه فرنسا من الجزائر من خلال هذا المشروع هو أن تتحول إلى دولة مدجنة مستسلمة، وحتى لو أنها قبلت السير في هذا الاتجاه فلم يكن الأمر ليتوقف عند هذا الحد. فسير الأحداث في الدول المجاورة بعد سقوط الجزائر، قد أكد هذه الحقيقة بشكل لا يقبل الجدال.

على اثر فشل مهمة لابروتونيير الثانية تأكدت الحكومة الفرنسية أن لا أمل في ارغام الجزائر على قبول مشروعها بدون الاضطرار إلى جرد حملة برية وبحرية ضدها (25). لكن اتخاذ قرار مثل هذا لا يزال يثير مخاوف الحكومة الفرنسية التي تخشى من مغبة فشل الحملة خشية شديدة، فالصراع الدائر في البحر بين الطرفين لا يحمل على الاعتقاد بأن فرنسا سوف تحقق انتصارا سهلا في هذه المحاولة.

---

*A.E.P / M.D. Algérie 16 _ 25*

*مذكرة لمجلس الملك مؤرخة في شهر اغسطس 1930.*

وعلى ذلك فإنه عندما عرض قنصل فرنسا في مصر، على المسؤولين في باريس فكرة اشراك والي مصر، محمد علي، في تحقيق مشروع الحملة خلال شهر سبتمبر من سنة 1829 تلقف رئيس الوزراء الفرنسي بولينياك هذه الفكرة ساعيا بالحاح إلى وضعها موضع التنفيذ (26).

انطلقت المفاوضات بين الطرفين في شهر أكتوبر (1829) واستمرت حتى مطلع سنة (1830) (27) لقد عرض والي مصر أن يقوم هو بجرد هاته الحملة منفردا ولا يطلب من فرنسا سوى مده بعدد من السفن لنقل الجنود وبعض ضباط المدفعية وسلاح الهندسة وأن تقرض له كذلك مبلغ واحد وعشرين مليونا فرنك (28). وأن تبيع له أربعة سفن كبيرة ذات ثمانين مدفعا تقتص ثمنها من المبلغ الذي تقرضه له على أن يتم تسديد هذا القرض على أربعة أقساط في مدة أربع سنوات. لقد كان هدف الحملة هو غزو دول المغرب البحرية الثلاثة: الجزائر، تونس، وليبيا والتي يعاد ربطها بالدولة العثمانية على أن يقوم محمد علي «بتنظيم» ادارتها وحكمها باسم السلطان العثماني.

كانت خطة محمد علي هي تسيير جيش قوامه أربعون ألف جندي نصفه يجند من القبائل ويتم تسييره برا على الطريق الساحلي والنصف الثاني الذي يتكون من الجنود النظاميين يحمل على السفن لدعم الجهد الذي يقوم به الجيش الزاحف برا كما اتفق الطرفان على حصول فرنسا على مواقع عسكرية على السواحل المغربية (29).

---

26 ـ *C.H.A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871 Paris, 1964, pp. 33-36*

27 ـ *G. Douin, Mohamed Ali et l'expédition d'Alger 1829-1830* لقد استخدم المؤلف في دراسته أرشيف قصر عابدين بالقاهرة وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

28 ـ *أوردت مذكرة عثمانية مستعرضة الأزمة بين الجزائر وفرنسا بأن محمد علي قد طلب من فرنسا قرض بمبلغ مائة ألف اقجة (أي درهم) وذكرت مصادر فرنسية أخرى أن المبلغ الذي طلبه محمد علي هو عشرة ملايين فرنك وليس واحد وعشرين مليونا كما ذكر ذلك جوليان. انظر مجلة التاريخ العدد 12 ـ 1982 ص 15 وكذلك ن.م ص 25.*

29 ـ *ن.م.*

لقد فشلت هاته المفاوضات في آخر الأمر بسبب الشروط الباهظة التي اشترطها محمد علي وكذلك بسبب التخوف من قيام الانجليز والباب العالي بمنع الأسطول المصري من الوصول حتى الجزائر (30).

لقد أصرّ محمد علي على عدم مشاركة فرنسا مشاركة مباشرة في الحملة لئلا يؤدي ذلك إلى الأضرار بسمعته لدى سكان المغرب عندما يرون قواته تقاتل جنبا لجنب مع «الكفار» ضد المسلمين كما اعتبر الحصول على أربعة سفن ذات ثمانين مدفعا شرطا أساسيا قبل البدء في تنفيذ مشروع الحملة هاته (31).

لقد حرصت الدول الأوروبية منذ مؤتمر فيينا (1814) على نكران استقلال دول المغرب البحرية وسعت جاهدة إلى ربطها من جديد بالامبراطورية العثمانية. وبالرغم من الاعلان الذي صدر عن السلطات العثمانية على اثر المسعى الذي قامت به هاته الدول غداة مؤتمر ايكس لاشابيل بكون العلاقات بين الاستانة وبين هاته الدول هي من نوع العلاقات التي تربطها بمملكتي اليمن أو الأفغان، وبكونها تشجب كل محاولة تهدف إلى اعتبارها طرف في الموضوع ومسؤولة عن الأعمال التي تقوم بها الحكومات المغربية، ومع ذلك فإن الدول الأوروبية مصرة على المضي في هذا الاتجاه مادام ذلك يتماشى مع مصالحها وأهدافها. وبالفعل فإن السلطات العثمانية بدأت تميل شيئا فشيئا إلى تبني هذا الموقف واعتبار هاته الدول تابعة لها بالفعل. وعندما وقعت القطيعة بين الجزائر وفرنسا اتخذت هذه الأخيرة موقفا وسطا بين اعتبار الجزائر تابعة للدولة العثمانية وبلدا صاحب سيادة في انتظار تحسس ردود الفعل السلطات الجزائرية للاتخاذ موقف نهائي يتماشى مع أهدافها. ولذلك يلاحظ أنها عندما

---

*30 ـ A.E.P. / M.D Algérie 16 مذكرة إلى مجلس الملك أغسطس 1830.*

*31 ـ في رده على رسالة القائمقام الصدر الأعظم الذي انبه بشدة على المبادرة التي اتخذها في الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين ضد «أوجاق» الجزائر، كذب محمد علي حدوث مثل هذه المفاوضات ونفى أن يكون «لهاته الشائعات» أي أساس من الصحة ويكونه رد على قنصل فرنسا الذي فاتحه في هذا الموضوع وحاول اقناعه بفكرة جرد حملة مشتركة بقوله «أنتم مسيحيون أما نحن والجزائريون فمسلمون» مؤكدا في الختام أن سماع أقوال كهاته «ونحن ذوي دين وأمة وشريعة ودولة واحدة لا يتلاءم مع ديننا ودولتنا» عن أرجنت كوران «السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827 ـ 1847» ترجمة د. عبد الجليل التميمي تونس 1974 ص 35.*

قررت اعـلان الحرب ضد الجزائر ومحاصرة شواطئها فإنها قد اكتفت باخطار السلطات العثمانية بهذا الاجراء كما أخطرت كل الدول الأخرى بذلك في نفس الوقت الذي أعطت فيه تعليمات لسفيرها بالاستانة بعدم الدخول فيأي حوار بهذا الخصوص مع سلطات هاته البلاد (32).

ولقد احتج رئيس الكتاب، العثماني، على هذا القرار أمام مترجم السفارة الفرنسية والذي اعتبره قرار غير قانوني ملاحظا انه كان على فرنسا أن تطرح المسألة أمام الباب العالي قبل أن تتخذ مثل هذا الموقف. وعلى ذلك فقد رفض استلام المذكرة الفرنسية واكتفى بأخذ ترجمة عنها فقط (33).

لقد قررت الحكومة العثمانية عدم التدخل المباشر في الأزمة القائمة بين فرنسا والجزائر وأهملت متابعة الموضوع بسبب انشغالها في اخماد ثورة جزيرة مورا ثم بحـربهـا ضد روسيا في انتـظار قيام الفـرنسيين بمفـاتحتهـا من جديد حول الموضوع. وعندما قام وزير البحرية والخارجية الجزائري بارسال رسالة إلى باب العالي يخبره فيها بحالة الحرب القائمة مع فرنسا طالبا في نفس الوقت من وكيل الجزائر لدى البلاط العثماني المفتي السابق خليل أفندي بتقديم كل التوضيحات والتفـاصيل لسلطات الأستـانة حول الأزمة القائمة مع فرنسا ان طلبت منه ذلك. كما قام الداي حسين من جهته بارسال رسالة إلى الصدر الأعظم في 19 نوفمبر من عام 1827 حول نفس الموضوع. ان السلطات العثمانية اعتبرت «ان كل من فرنسا والجزائر مخطئين» وعلى ذلك فقد تمسكت بموقفها بعدم الاقحـام بنفسها في هذه الأزمة (34).

ولكننا سنراها تتحرك في أواخر السنة التالية (1828) في اتجاه الضغط على الجـزائـر من أجـل ترضية المـطالب الفرنسية عن طريق الفرمانات التي كان الفرنسيون «يشترونها» والذي حمل آخرها وكيل الجزائر لدى البلاط العثماني،

32 _ C.H.A. Julien

33 _ أكوران ن. م. ص 23 _ 24

*34 _ المصدر السابق ص 25. . مما يثير الانتباه أنه لم يعثر على أية رسالة للداي إلى البلاط العثماني بعد هذه الرسالة. أكان الداي قد طلب دعما من الاستانة ولم يحصل عليه مما أثار تذمره وقرر عدم مراسلتها مرة أخرى؟ أم أنه أدرك أن تعميق الاتصال والارتباط بالدولة العثمانية سيعرض البلاد للخطر ويؤدي إلى تغلغل النفوذ الأوروبي بها على غرار ما حدث في الولايات العثمانية الأخرى؟*

خليل أفندي الذي حل بالجزائر عند أواخر شهر نوفمبر من عام 1829 وغادرها ليلتحق بمقر عمله يوم 9 أفريل 1830 . كما أن الدولة العثمانية لم ترفض الاقتراحات الفرنسية الرامية إلى تكليف محمد علي بقيادة حملة ضد الجزائر في البداية، عندما فاتحها سفير فرنسا في الموضوع في بداية شهر ديسمبر (1829) لقد عمد ممثل فرنسا إلى ابراز هذا الاقتراح وكأنه يهدف بالدرجة الأولى إلى اسداء خدمات للدولة العثمانية أكثر مما هو من مصلحة فرنسا «ان تعيين والي جديد على جزائر الغرب بدل الوالي الحالي يمكن أن يؤدي إلى نتائج حسنة بالنسبة للدولة العلية لأن والي الجزائر الحالي زيادة على أنه يجب أن يتصرف في الأمور تصرفا مستقلا فهو ثاكل عن أداء ما يجب أدائه من الخدمات تجاه الدولة العليا ومستنكف عن اعطاء ما يجب اعطائه من الضرائب فمن هذه الحيثية يكون تعيين والي جديد على الجزائر فرصة ثمينة لاسترداد الدولة العثمانية واستعادتها السلطة المطلقة على السواحل الافريقية من جديد. وعلى الأخص إذا كان الوالي المنصب على تلك الايالة محمد علي باشا الذي قدم خدمات جليلة للدولة العلية وقد أبدت الدولة العلية استعدادها لقبول تكليفات واقتراحات الجنرال كله مينو(35) والموافقة عليها لولا التدخل الانجليزي في القضية» (36). وبالفعل لقد كان هذا التدخل حاسما، لقد رفض الباب العالي الاقتراح الفرنسي وقدم اقتراحا مقابلا يقضي بايفاد مبعوث من طرفه إلى الجزائر مرفقا بموظف فرنسي في مهمة اقناع الداي وحمله على قبول تقديم ترضيات لفرنسا لانهاء الأزمة معها. غير أن فرنسا ردت بأن هذا شأن الباب العالي وأن هذا الأمر لا يهمها.

قرر الباب العالي ايفاد مبعوث جديد إلى الجزائر وهو محمد الطاهر باشا. لقد روعي في اختيار هذا المبعوث عدد من الاعتبارات كون محمد الطاهر باشا من أصل جزائري من جهة، ومن أخلص موظفي الامبراطورية من جهة

35 ـ *A.G.V. / H. 235* وكذلك *A.E.P. / M.D. Algérie 16*
*رسالة بوليناك الى السفير الفرنسي بالقسطنطينية المؤرخة في 17 جويلية 1830 .*

*36 ـ المذكرة العثمانية حول المسألة الجزائرية المنشورة في مجلة التاريخ عدد 12 سنة 1982 ص 12 ـ 53 .*

أخرى (37). ان مهمة هذا المبعوث في الجزائر تثير عددا من التساؤلات : هل كان الغرض منها التوفيق والمصالحة بين الطرفين أم كان هدفها احداث تغيير في نظام الحكم في البلاد والذي بفضله يتم تسوية النزاع مع فرنسا ؟ فالذي يستشف من فرمان تعيين م. طاهر باشا لهذه المهمة هو أنه أعطى تفويضا مطلقا في التصرف وأمر الجزائريين بالطاعة والامتثال له «قفوا وقفة رجل واحد مع أمير أمرائي هذا منقادين لأوامره. ومنصتين لأقواله ومستسلمين لارادته ومحترمين لآرائه واحذروا كل الحذر أن تنشقوا عنه وتختلفوا معه وتجانبوا رأيه وإرادته وتعصوا أوامره وتستخفوا بآرائه ومواقفه وتتحركوا حركة مخالفة لآرائه ومبادئه لأن ذلك سوف يعرضكم إلى ما لا تحمد عقباه» (38).

لقد أكد كوران من جهته أن مهمة م. طاهر باشا تنحصر في السعي للتوفيق وحل النزاع بين الطرفين وان هذا الأخير زود بتعليمات مفصلة حددت في خمسة بنود والتي من بينها أنه «إذا كان الجزائريون يرون اقتراحات فرنسا شديدة فإن على م. طاهر باشا أن يتباحث مع الموظف الذي سترسله الحكومة الفرنسية لهذا الشأن» (39). لا يمكن أن نتصور أن السلطات العثمانية كانت تجهل الشروط الحقيقية التي كانت تضعها فرنسا من أجل حل الأزمة مع الجزائر والتي في مقدمتها التنازل عن جزء من التراب الوطني في شرق البلاد واعتباره ملكا لفرنسا. فالمندوبون العثمانيون الذين وفدوا إلى الجزائر، خليل افندي الذي قضى عدة شهور في مدينة الجزائر وعقد لقاءات طويلة مع الداي ومع المسؤولين الآخرين لابد أنه أخطر الباب العالي بكل ما جرى مع الفرنسيين في

---

*37 ـ أ. كوران ز م ص 30.*

*38 ـ نشرت ترجمة الفرمان السلطاني في مجلة التاريخ عدد 12 (1982) ص 20 ـ 26.*

*39 ـ أ. كوران ن. م ص 35. والبنود الأربعة الأخرى هي : أنه عندما يصل طاهر باشا إلى المياه الاقليمية الجزائرية يحاول التباحث مع قائد الحصار لتسوية الخلاف فإن رفض لقائه فعليه أن يطلب من الحكومة الفرنسية تعيين موظف له صلاحيات التباحث معه ويدخل مدينة الجزائر. يجتمع بأعيانها ويخطرهم بالأضرار التي ستنجم عن الحرب بين الداي وبين فرنسا كما يؤكد لهم بأن السلطان يطلب حل هذا النزاع مع فرنسا. وإذا تعذر الاتفاق بين الطرفين فإن على طاهر باشا أن يوجه رسالة بهذا الخصوص إلى الباب العالي ولكن عليه أن يبذل كل ما في وسعه لانجاح مهمته.*

هذا الشأن. وإذا كانت المصادر العثمانية لا توضح هذه النقطة على ما يبدو (40) بالرغم من أهميتها فإنه من الصعب أن نتصور أن المبعوث العثماني لم يزود بتعليمات بهذا الخصوص وهذا ربما، هو الذي يفسر حرصه على مقابلة الفرنسيين والتباحث معهم قبل دخوله إلى الجزائر. وإذا كان التبرير الذي ساقه م. الطاهر باشا بكونه منع من دخول الجزائر من طرف سفن الحصار الفرنسية وانها هي التي اضطرته إلى التوجه إلى طولون فإن هذا الاضطرار ليس له ما يبرره سوى رغبة هذا الأخير في التباحث مع الفرنسيين. لقد كان بامكانه النزول بتونس ومنها التوجه برا إلى الجزائر، وإذا كانت لديه شكوك حول نوايا باي تونس واتفاقه مع الفرنسيين فإن السلطات الطرابلسية وعلى رأسها يوسف باشا كان إلى جنب الجزائر في هذه الأزمة (41). التقى م. طاهر باشا مع دي بورمون في عرض البحر وعرض عليه المهمة التي أوفد من أجلها. استشف المحيطون بالقائد الفرنسي من هذه المقابلة أن المبعوث العثماني أعلن له بأنه سيلزم الجزائريين بتقديم كل الترضيات للفرنسيين وانه في حالة ما إذا استمر الداي في اصراره على الرفض فإنه «سيقطع رأسه» ثم يتولى هو التفاوض مع فرنسا باسم الدولة العثمانية لتوقيع معاهدة جديدة حول الجزائر (42) لكن دي بومون رد عليه بكون ليس له أية صلاحيات للتباحث معه وانه إذا ما كان راغبا في التفاوض فما عليه إلا التوجه إلى فرنسا. لقد قبل طاهر باشا هذا العرض كما قبل البقاء في الحجر الصحي والانتظار في هذا المكان رد الحكومة الفرنسية على الرسالة التي بعثها لها وأخبرها فيها عن طبيعة مهمته معبرا عن رغبته في التباحث معها حول الأزمة القائمة بينها وبين الجزائر في الوقت الذي كانت فيه الحملة الفرنسية تتجه نحو هاته البلاد.

---

*40 ـ اعتمدنا فيما يتعلق بالجانب العثماني على دراسة أ. كوران التي سبقت الاشارة اليها وعلى بعض الوثائق التي ترجمت إلى العربية ونشرت في مجلة التاريخ الجزائرية، والمتعلقة بهذه الفترة.*

*41 ـ أعلن يوسف باشا للداي حسين عن استعداده وتأهبه لمجابهة محمد علي إذا ما قام هذا الأخير بتسيير حملة برية ضد بلدان المغرب، في نفس الوقت الذي عبر فيه عن عجزه في تقديم أي دعم ضد الفرنسيين في حالة قيام هؤلاء بالنزول بقواهم على السواحل الجزائرية «لسنا أقوياء بالقدر الكافي الذي يسمح لنا بارسال نجدات اليكم فلا نستطيع مساعدتكم الا بالصلوات والتذرع في المساجد من أجل نصركم».*
*أنظر أ. كوران. هامش المغرب ص 33 وكذلك Noguères ن. م ص 106 ـ 108.*

*42 ـ Noguères ن. م ص 106 ـ 108.*

جمدت السلطات الفرنسية المبعوث العثماني في الحجر الصحي في طولون بضعة أسابيع لترد عليه بعد ذلك بكونه لا يحمل اعتمادات كافية للتباحث معه (43). ومما يلاحظ على هذه المساعي العثمانية انها انطلقت هي الأخرى من موقع استغلال الظروف لخدمة مصالحها بالسعي والتأكيد بكون الجزائر هي جزء لا يتجزأ من أمبراطوريتها وما في هذا الادعاء من التجاوز للحقيقة من جهة وانعدام الجدية لديها بالسير في هذا الاتجاه باتخاذ مواقف لا تتماشى مع هذا الادعاء من جهة ثانية. فموقف ديبلوماسيتها بعد سقوط مدينة الجزائر هو أوضح من أن يحتاج إلى تفصيل (44) لقد كان عندها من الامكانيات ومن وسائل الضغط ما يجعلها قادرة على تدارك الموقف حتى بعد هزيمة سطاوالي واستسلام العاصمة، ولكنها أثرت أتباع مسلك آخر مما يؤكد مرة أخرى بكونها لم تعد سيدة أمرها بل أصبحت مجرد أداة بين أيدي الديبلوماسيات الأوروبية توجهها وفق مصالحها وأهدافها. وهذا هو عنصر الخلاف الأساسي بينها وبين الجزائر والذي ترجع أصوله المباشرة الأولى إلى الربع الأول من القرن الثامن عشر. لقد بدأ للجزائريين من خلال متابعتهم للسياسة العثمانية أن منزلق الاستسلام ليس له حدود إلا بالسقوط والانهيار وحاولوا تجنب السير على هذا المنزلق وفشلوا بسبب عدم الاستعداد الملائم لتأمين السير في الطريق الذي اختاروه وتحملوا كل النتائج التي ترتبت عن هذا الفشل.

بعد فشل المباحثات مع محمد علي قررت الحكومة الفرنسية في 21 جانفي من عام 1830 القيام هي نفسها بجرد حملة برية وبحرية ضد الجزائر. وفي 7 فبراير أعلنت التعبئة في الجيش وبدأت الاستعدادات في تجهيز الحملة. وفي 12 مارس بعثت بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية تخطرها فيها بالقرار الذي اتخذته مرفقا بتوضيح المبررات التي دفعتها لاتخاذ مثل هذا الموقف «ان الداي قد ضرب وهدم مؤسساتنا على السواحل الافريقية وخربها تخريبا تاما وأن الحصار البحري الذي فرض منذ ثلاث سنوات لم يزده الا امعانا في الغطرسة فبدل من الترضيات

---

*43 ـ G.V. / H. 235 أكد كوران أن المبعوث العثماني كان مزودا باعتمادات كافية للتفاوض مع الفرنسيين.*

*44 ـ انظر أ. كوران ن. م ص 37 وما بعدها.*

التي كان عليه أن يقدمها لنا فإنه لم يتحدث سوى عن المطالب والادعاءات التي ينوي أن يطالب بها فرنسا. وأخيرا فإنه لم يرد على المقترحات السلمية التي حملها إليه مندوبي الدول البحرية حتى إلى قصره، بغير الرفض القاطع وعندما بدأت السفينة البرلمانية تستعد للأبحار والخروج من الميناء انهال عليها وابل من القذائف التي انطلقت على اثر اشارة أعطيت من القصر الذي يقطن فيه رئيس الايالة» (45). كما حرصت فرنسا من ناحية أخرى على التأكيد لهاته الدول بكون هدفها ينحصر في مهاجمة الجزائر وليس ضد أي بلد آخر من البلدان المغربية. «لعلاقتنا مع مصر ومع كل الأقاليم التابعة للسلطان هي على أحسن مايرام، وعلاقتنا مع طرابلس مضطربة منذ أن أضطر القنصل إلى الخروج من هذه المدينة في شهر أغسطس الأخير على اثر الاهانات التي لحقته وكذلك بسبب خوفه على حياته، ونحن في حالة سلم مع تونس ومع امبراطور المغرب. لقد قرر الملك أن يضع حدا، بواسطة حملة برية وبحرية، للحرب الدائرة منذ ثلاث سنوات مع ايالة الجزائر. فالاستعدادات العسكرية الجارية حاليا في موانئنا موجهة فقط ضد هذه الايالة وحدها» (46).

لقد أوضحت الحكومة الفرنسية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقتها من وراء عدوانها ضد الجزائر، في التعليمات التي أعدتها للقائد العام للحملة الجنرال دي بومون في 18 أفريل 1830 (47).

ان السعي من أجل زعزعة الجبهة الداخلية، كان في مقدمة اهتمامات الفرنسيين في هذه الفترة وهذا ما تؤكده هذه التعليمات عندما أولت لموضوع تحرير البيان الذي سيوزع على الجزائريين اهتماما كبيرا. ففي مقدمة العناصر التي سيتناولها هو التركيز على أن البلاد يسكنها الحضر (Maure) والعرب وهؤلاء «يتحملون على مضض طغيان بضعة آلاف من عسكر الأوجاق من الأتراك» فالبيان يجب أن يركز على هذه النقطة ليبين أن مصالح الطرفين ليست واحدة

45 ـ A.E.P / M.D. Algérie 7 مذكرة إلى سفراء فرنسا في كل من لندن و سان بطرسبورق وفيينا. لقد تعمدت فرنسا تجاهل الدولة العثمانية وعدم اخطارها بهذا القرار مما يؤكد مدى جدية واعترافها بتبعية أوجاق الجزائر لهاته الدولة.

46 ـ A.E.P. / M.D Algérie 4

47 ـ توجد نسخة من هاته التعليمات في A.E.P / M.D. Algérie 7

وأن هدف فرنساهو «القضاء على طغيان هذه الطائفة وتحرير السكان من سيطرتهم وقهرهم» (48).

كما يطلب البيان من السكان البقاء في مساكنهم ويؤكد لهم عدم المساس بهم وبممتلكاتهم ولا بعقيدتهم وحرماتهم، وتنص التعليمات على عدم التعرض في البيان، لتفاصيل الحرب والاحتلال وتؤكد على ضرورة تجنب اعطاء وعد للجزائريين «بمنحهم الاستقلال». وهذه الموضوعات هي مما يجب عدم الاشارة اليها سواء في البيان الذي سيوزع على السكان أو البيانات العسكرية التي ستصدر فلا يجوز أن يبرر شيء «يبصرهم بنوايانا ولا أهدافنا بالنسبة للمستقبل» ففرنسا يجب أن تحتفظ بكامل حريتها في الحركة دون أن تقيد نفسها بوعد أو إلتزام بل عليها أن تحتفظ بمطلق الحرية «في تنظيم هاته البلاد والاحتفاظ بها نهائيا في المستقبل» (49).

كما تناولت هاتهالتعليمات تصور مختلف الحالات التي يمكن أن تتمثل أمام القائد العام للحملة، وكيفية التصرف أمامها ومعالجتها. ففي حالة ما إذا قام الجزائريون بمفاتحة قائد الحملة وهو ما يزال في الطريق، وقبل أن يصل إلى السواحل الجزائرية فإنه يجب أن يؤجل الرد على هذه المبادرة إلى أن يصل على مرأى مدينة الجزائر، وعندها يعلن أنه لا يقبل الدخول في أية مفاوضات قبل أن تسلم إليه كل مدافع بطاريات الميناء، وكذلك تلك الموجودة في الحصون داخل المدينة وفي ضواحيها وكذلك السماح للأسطول الفرنسي بالارساء داخل الميناء وخارجه وأن يعطي مهلة للرد على هذه الشروط لا تتجاوز الثلاث الساعات. أما إذا وقعت المفاتحة بعد انزال القوات إلى الساحل، فإن دي بورمون سيرفض وقف العمليات العسكرية قبل موافقة السلطات الجزائرية على عدد من الشروط مسبقا :

---

*48 ـ المصدر السابق*

*49 ـ لقد وزع هذا البيان بمختلف الطرق ودخل العاصمة حتى قبل سقوطها، ولقد كان له دورا أساسيا في تثبيط العزائم وشل الهمم عكس ما يؤكده، بعض المؤرخين الفرنسيين. ان موضوع تأثر الرأي العام في العاصمة بما جاء فيه وضغطه على الداي لارغامه على الاستسلام يحتاج إلى تناول جاد ومعمق.*

ارسال ثلاثة أشخاص من الأعيان البارزين إلى باريس لتقديم اعتذارات الداي إلى ملك فرنسا، والغاء استرقاق المسيحيين الأسرى واطلاق سراحهم جميعا والغاء «القرصنة والجزية المفروضة على بعض الدول الأوروبية» (50).

كما يجب على الداي أن يتخلى عن حقه في اعلان الحرب وابرام السلم فلا يحق له خوض أية حرب في المستقبل الا ضد الدول التي هي في حرب ضد الباب العالي. كما يجب هدم جميع الحصون والقلاع وتحويل ميناء مدينة الجزائر وموانىء أخرى في البلاد إلى موانىء تجارية عادية خالية من الاستحكامات ومن الأسلحة. كما تسلم جميع السفن الحربية إلى فرنسا والتزام الجزائر بعدم امتلاكها في المستقبل سواء عن طريق الشراء أو الصنع، وتسلم القوات الجزائرية أسلحتها «والأتراك يستطيعون البقاء في الجزائر ولن يزداد عدد عساكر الأوجاق في المستقبل لا بالتجنيد في الأراضي العثمانية ولا بأية وسيلة أخرى». كما تلتزم الجزائر بدفع مبلغ خمسين مليون فرنك لفرنسا تعويضا عن مصاريف الحصار والحرب وعن الخسائر الأخرى التي تكبدتها، ويجب أن يتحول «الداي إلى واحد من رعايا السلطان العثماني المباشرين ويكرس تعينه في هذا المنصب وكذلك بالنسبة لخلفائه من طرف السلطان. ويجب «أن يعترف الداي من جديد بالسيادة الفرنسية على ساحلنا الممتد من وادي سيبوس حتى الرأس الحمراء ونستطيع كما في السابق إعادة بناء الحصون التي كانت قائمة فيها وتسليحها ووضع حاميات بها وبالاضافة إلى ذلك فإن الداي يتنازل عن مدينة عنابة وعن سواحلها لفرنسا حتى رأس الوردة». وعلى الجزائر أن تعترف بالمعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الدولة العثمانية وتطبيق الرسوم الجمركية الجاري بها العمل في هاته البلاد على الجزائر. كما يعلن الداي أنه ليس له ولا لرعاياه أي دين على فرنسا، ويعتبر مسؤولا عن كل ضرر يلحق بأي فرنسي في الجزائر، وفتح الباب أمام تجار كل الدول الأوروبية بدون قيد والسماح بتعين قناصل لها في كل مدن البلاد التي تختارها.

---

*50 ـ ليس للقرصنة ولا للاسترقاق الاسرى أي وجود سوى في خيال الفرنسيين ولقد سبق أن اشرنا إلى موضوع القرصنة وبينا أن ما يسميه الفرنسيون بالقرصنة هو التمسك بحقها في تفتيش السفن، واما استرقاق الاسرى فإن الجزائر قد ألغته وعاملت الاسرى الاسبان في حربها الأخيرة ضد هاته البلاد معاملة أسرى الحرب وللمزيد من التفاصيل حول هاتين المسألتين وكذلك مسألة «الجزية» انظر القسم الثاني من دراستنا التي سبقت الاشارة إليها.*

ولضمان تطبيق هذه الشروط تحتل القوات الفرنسية عاصمة البلاد وموانئها وكذلك الحصون المجاورة لها وتبقى بها إلى أن يتم دفع التعويضات بكاملها «وعلى هذه الشروط يعد القائد العام بقبول استمرار حكومة الداي». وأما إذا دخلت القوات الفرنسية عنوة إلى مدينة الجزائر، فإن القائد العام يجب أن يرفض كل اقتراح يتقدم به الداي ولن يلتزم أمامه «سوء بالابقاء على حياته والسماح له أن أراد بالانسحاب إلى فرنسا» (51).

ولقد أولت فرنسا، بعد أن قررت جرد حملتها ضد الجزائر اهتماما كبيرا لموقف الدول الأوروبية وردود فعلها ازاء مشروعها. ولغرض كسب موافقتها أو على الأقل حيادها حاولت أن تجد صيغة للاشراك الدول الكبرى منها في الحملة مشاركة رمزية (52).

كان الفرنسيون يخشون من ردود فعل انجلترا على وجه الخصوص. فقد كانوا يدركون أن هذه الدولة كانت وراء فشل مباحثاتهم مع محمد علي ووراء رفض السلطان العثماني «تكليف، والي مصر للقيام بهذه الحملة ضد الايالات المنشقة» ولغرض عرقلة التحرك الانجليزي في اتجاه المعارض للمحلة، سعت فرنسا وحاولت أن تجعل من خلافها مع الجزائر وكأنها مسألة تعني جميع الدول الأوروبية. لقد قبلت بعض منها منحها تسهيلات خاصة فيما يتعلق بنقل قواتها إلى الساحل الافريقي. ولقد أرسلت لهذه الغاية بعثة عسكرية إلى لندن من أجل الاتصال بأصحاب السفن والتعاقد معهم للمشاركة في نقل الجنود العتاد، ولكن الحكومة الانجليزية قررت رفض منح هذه التسهيلات، بالرغم من مساعيها الحثيثة والملحة، في آخر الأمر. كما طلب الاسبان ضمانات مقابل «المساعدات السرية» التي سيقدمونها لها كما طالب فرسان مالطة بالحصول

---

*51 ـ ان الذي يثير الانتباه هو جهل الجزائريين بالأهداف الحقيقية لفرنسا في الجزائر رغم استمرار الأزمة مدة ثلاث سنوات فالقليل الذين كتبوا حول هذه الفترة من المعاصرين لم يرد عنهم ما ينبيء عن كونهم قد أدركوا البعد الحقيقي وراء الأزمة القائمة بين البلدين، وهذا ما يفسر ربما ثقة سكان العاصمة بما جاء في البيان الفرنسي الذي وزع وتقاعسهم عن المقاومة على خلاف ما حدث في الحملات السابقة التي وجهت ضد الجزائر.*

*52 ـ للمزيد من التفاصيل حول التمهيد الدبلوماسي للحملة والمراسلات التي تبودلت في هذا الصدد : أنظر : A.E.P. / M.D Algérie 5*

مسبقا «على قطعة أرض لزراعتها» في الجزائر وهذا قبل أن تنطلق الحملة من طولون.

وإذا كانت الدول الأوروبية في مجموعها لم تعارض مشروع ارسال حملة ضد الجزائر، فإنها لم توضح في نفس الوقت بكيفية صريحة ماذا سيكون عليه موقفها إذا ما نجح الفرنسيون في تحقيق مشروعهم وقرروا الاحتفاظ بالجزائر تحت سيطرتهم. غير أن الانجليز حرصوا منذ أن أبحرت الحملة من طولون إلى تبصرة الفرنسيين بتحفظاتهم. فالموقف الذي تبناه الانجليز ليس للدفاع عن حقوق بلدان المغرب في الاستقلال وسيادتهم على أرضهم وانما ينطلق من اعتبارات الدفاع عن مصالحهم في المتوسط والحرص على عدم الاخلال بميزان القوى القائم والذي هو لصالحهم. ووجد هذا الموقف تعبيرا له في السياسة التي انتهجتها انجلترا في هذه الفترة في منطقة المغرب والرامية إلى ربط بلدان المغرب البحرية بالامبراطورية العثمانية ربطا مباشرا. لقد سعت الدبلوماسية الانجليزية خلال شهر ماي (1830) إلى جعل الفرنسيين يتعهدون بعدم احتفاظهم بالجزائر في حالة نجاح حملتهم. وعندما تلكأ هؤلاء في الرد على هذه المساعي الغير المباشرة قدمت حكومة لندن مذكرة يوم 3 جوان (1830) إلى باريس أعلنت فيها معارضتها لكل المشاريع الطموحة الرامية إلى التوسع «مؤكدة في نفس الوقت تبعية ايالة الجزائر للامبراطورية العثمانية وإذا كان هدف هاته الحملة هو غزو الجزائر وليس ردع الايالة للتجاوزات التي اقترفتها، فإن حكومة لندن تطلب من باريس التمعن في الوضع والتفكير مليا في النتائج التي قد تسفر عن التصرف في حقوق طرف ثالث والذي لم ترفع ضده أية شكوى» (53) وإذا كان الفرنسيون لم يردوا على هاته المذكرة وانما اكتفوا فقط بتسجيل استلامها، فإن التحذيرات التي تضمنتها كانت العامل الحاسم الذي دفعهم إلى فتح مفاوضات مباشرة، غداة سقوط العاصمة مع الباب العالي «لترتيب مستقبل الايالة» (54).

53 - Gauthert, La conquête d'Alger 1830, Paris, 1929, pp. 33-34

54 - درس مجلس الوزراء الفرنسي غداة سقوط العاصمة، مستقبل الجزائر من خلال ستة حلول كانت مطروحة وبعد دراسة كل واحد منها اختير في النهاية الحل الذي يهدف إلى فتح مفاوضات مع الدولة العثمانية. ومن بين الحلول التي طرحت هي «الاحتفاظ بالجزائر واستعمارها (2) تقسيمها مع الدول=

لقد أعطيت تعليمات للسفير الفرنسي بالقسطنطينية (قييمينو) في 17 جويلية، لفتح مفاوضات مع الباب العالي لهذا الغرض، كما زود السفير بمذكرة لتسليمها للحكومة العثمانية تستعرض بنود مشروع المعاهدة التي تقترحها فرنسا بايجاز، في صيغة مقترحات مرتبة بندا بندا. وتلح في الختام على ضرورة الاجابة على هذه المقترحات في أقرب الآجال «لأن جلالة الامبراطور (ملك فرنسا) لا يستطيع تأجيل اتخاذ موقف نهائي بهذا الخصوص أبعد من الأجل الضروري المطلوب لوصول رد الباب العالي على هذه المقترحات» (55).

وفي 6 أغسطس قدم مترجم السفارة الفرنسية للرايس أفندي وزير الخارجية المذكرة الفرنسية كما وضع بين يديه مشروع المعاهدة وطلب في نفس الوقت تحديد موعد لاستقبال السفير قييميو. وفي 14 أغسطس تمت المقابلة بين وزير الخارجية العثماني والسفير الفرنسي استعرض الطرفان خلالها المذكرة الفرنسية كما استعرض بنود مشروع المعاهدة بندا بندا، لقد استعان قيمنو لتوضيح المطالب الاقليمية لفرنسا بخريطة المنطقة كانت قد أرسلت إليه من باريس. ولقد اكتفى المفاوض العثماني بسماع المقترحات الفرنسية والتوضيحات التي قدمها السفير حولها ووعد بالرد عليها في أقرب الآجال، عندما يتلقى تعليمات من السلطان بهذا الخصوص «لقد ألححت كثيرا، لاحظ السفير الفرنسي، على ضرورة تجنب اضاعة الوقت» (56).

---

= الأوروبية التي لها مواقع في المتوسط (3) الابقاء على حكومة الجزائر مع أخذ ضمانات ملائمة (4) تقسيمها الى عدة دويلات مستقلة (5) الاحتفاظ بمدينة الجزائر وترك باقي البلاد بين أيدي حكام محليين» (6) انظر A.E.P / M.D Algérie 16 مذكرة إلى مجلس الوزراء مؤرخة في شهر أغسطس 1830 .

55 ـ لقد عثرنا على نسختين من مشروع هذه المعاهدة واحدة تحتوي على 16 بندا وتوجد في A.E.P. / M.D. Algérie 16 ونسخة أخرى تحتوي على 15 بندا وتوجد في A.E.P. / M.D. Algérie 6

56 ـ المصدر السابق، تنفق المصادر العثمانية من خلال ما أورده، أ : كوران (ز.م ص 40) مع ما ذكره السفير الفرنسي عن هذه المقابلة في التقرير الذي وجهه إلى باريس يوم 14 أغسطس ما عدا حول نقطة واحدة تتعلق بطبيعة مهمة طاهر باشا في الجزائر فالسفير الفرنسي اعتبرها مهمة وساطة والمفاوض العثماني قال بأن مهمة هذا المبعوث هي تنفيذ أوامر السلطان في الجزائر «ولم أجد صعوبة في دحض هذه الادعاءات بالوقائع» كتب السفير في تقريره عن هذه المقابلة.

ومنذ شهر سبتمبر (1830) قرر الفرنسيون وقف هذه المفاوضات واهمالها. ففي مذكرة صدرت في هذا الشهر تبنت فيها الحكومة الفرنسية موقفا آخر هو نكران وقوع هذه المفاوضات البتة مؤكدة أن ما وقع هو مجرد اتصالات غير رسمية لاستطلاع الموقف العثماني فقط، وهو الموقف الذي ستتمسك به بعد هذا التاريخ (57).

ولنا دليلين لدحض هذا الادعاء :

الأول : وهو ما تضمنته المذكرة التي حررت لمجلس الملك في شهر أغسطس والتي ورد فيها أن المفاوضات مع الباب العالي هي جارية حاليا. والدليل الثاني : هو التقرير الذي أرسله السفير الفرنسي إلى باريس يوم 10 أغسطس والذي ورد فيه أن مترجم السفارة قد سلم مذكرة ومشروع المعاهدة لوزير الخارجية العثماني يوم 6 أغسطس وتقرير آخر حوصل فيه نتيجة مقابلته مع الرايس أفندي يوم 14 أغسطس وهي المقابلة التي استعرضت فيها المذكرة الفرنسية مع مشروع المعاهدة واستخدمت فيها الخريطة لتحديد المنطقة التي تطالب بها فرنسا في الجزائر (58).

ومن المؤكد أن اهمال الفرنسيين لهاته المفاوضات ونكرانهم لها يعود إلى تحول كان قد طرأ على الموقف الانجليزي بعد سقوط الملكية البوربونية واعتلاء لوي فيليب عرش فرنسا. ومن حق المؤرخ أن يتساءل فيما إذا لم يكن لذهب خزينة القصبة دورا في التحول الذي طرأ على الموقف الانجليزي هذا (59).

---

*57 ـ A.E.P / M.D. Algérie 16 مذكرة بدون تاريخ اعتمدت فرنسا في دعمها لهذا الادعاء هو كون المفاوضات كانت سرية وعلى اعتبارها كذلك لم يراع فيها الاجراءات الشكلية التقليدية المتبعة : وطلب اعتبارها سرية لم يكن مبادرة من فرنسا وانما كانت من العثمانيين للاعتبارات كانوا راعوها بهذا الخصوص.*

*58 ـ أنظر المذكرة في A.E.P. / M.D. Algérie 16 وتقرير السفير الذي سبق الاشارة إليه*

*59 ـ لم تفلح المساعي والجهود التي بذلتها بعض العناصر في فرنسا وخاصة فلاندان في توضيح المصير الذي آلت اليه المبالغ الكبيرة التي استخرجت من خزينة القصبة والتي لم تستقبلها الخزينة الفرنسية بالرغم من المساعي التي بذلها وتغير الأنظمة في فرنسا أنظر :*

*Flandier, Notice sur la prise de possession des Trésors de la Régence. Paris, 1848.*

لقد نص البند الخامس من مشروع المعاهدة التي أعدتها فرنسا لتوقيعها مع الباب العالي على أن «فرنسا لن تطالب بأي تعويض وفي المقابل فإنها ستحصل وبكامل السيادة على المنطقة الممتدة من الحدود التونسية حتى السلسلة الجبلية التي تشرف نهايتها على رأس بوقرعون. كما ينص المشروع على حق فرنسا في اختيار باي قسنطينة. فالباشا يقدم للقائد الفرنسي قائمة بخمسة مرشحين ويقوم الأخير باختيار واحد من بينهم والذي سيقوم الباشا بتعيينه.

---

*توضيح الرمـوز*

*محفوظات الخارجية الفرنسية* — *A.E.P. / M.D Algérie*
*مجموعة «مذكرات ووثائق» الجزائـر*

*محفوظات الحربية بقصر فانسان، باريس* — *A.G.V. / H.*

# القسم الثاني

# الشعب الجزائري في مواجهة الاحتلال

# الشعب الجزائري في مواجهة الاحتلال *
# 1830 ـ 1954

## 1

## العـــدوان

في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، تعرضت الجزائر لأبشع هجمة استعمارية عرفها التاريخ المعاصر، لقد عمدت هاته القوة الغاشمة إلى اغراق البلاد في بحر من الدماء، وحولت معالمها ومؤسساتها إلى خراب، ومجموع الشعب إلى جحافل من البؤساء يرزحون تت نير القهر والطغيان والعبودية. انها لمحنة عظيمة ونكبة كبرى تلك المأساة التي بدأت صبيحة يوم 5 جويلية والتي استمرت قرنا ونيف وثلاثين سنة.

يميز عادة في هذا الوجود الطويل للاحتلال في بلادنا بين ثلاث فترات كل واحدة منها لها طابعها المميز بالنسبة للسياسة التي طبقها الاستعمار في البلاد وبالنسبة لردود فعل الشعب ضد هذا الوجود. فالفترة الأولى وهي التي تمتد ما بين عامي 1830 إلى 1871، والثانية وتبدأ منذ هذه السنة الأخيرة على اثر فشل ثورة 1871 وتستمر حتى نهاية عام 1918، والفترة الأخيرة وهي التي تغطي سنوات ما بين عام 1919 حتى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى في غرة نوفمبر 1954.

تتميز الفترة الأولى بذلك الهجوم الشرس الذي سنته فرنسا على الجزائر والذي تطور عبر السنين ليصبح حربا شاملة ضد الجنس البشري في هاته البلاد

---

* *دراسة نشرت في جريدة الشعب في 2 أكتوبر 1984.*

وضد ممتلكاته ووسائل عيشه لقهره والسيطرة عليه. كما تتميز أيضا بردود فعل الشعب على هذا التحدي المتمثل في الغزو الأجنبي للبلاد بالمقاومة والمسلحة من أجل صد العدوان، كما تتميز الفترة الثانية بسيطرة فرنسا على الموقف والعمل على تنفيذ سياستها الرامية إلى ابتلاع الوطن ودك قواعد المجتمع وتحويل البلاد إلى جزء لا يتجزأ من فرنسا. ويمكن أن نلخص ردود فعل الشعب ضد هذه السياسة في هذه الجملة «الاستماتة من أجل البقاء» أما بالنسبة للفترة الثالثة، فعلى الرغم من أنه لم يطرأ على السياسة الاستعمارية في الجزائر تغيير ذو شأن حتى سنة 1947، ولكن ردود فعل الشعب ضد الوجود الأجنبي قد سجلت خلال هاته الفترة تطورا هاما تمثل في ظهور المقاومة السياسية المنظمة وتبلور اتجاهاتها، وهي المرحلة التي يمكن ان نلخص معالمها في كلمتي «عودة الأمل» والتي ستمهد لمرحلة الثورة التحريرية الكبرى التي تشهد بدايتها بميلاد جبهة التحرير الوطني وببدء الكفاح المسلح. وهو نفس الأسلوب الذي انتهجه الجيل الأول من الأسلاف الذين جابهوا الغزو ولكن في ظروف محلية صعبة وشروط موضوعية مختلفة ومحيط جهوي ودولي خانق.

سنقوم باستعراض موجز لبعض المعالم البارزة لكل فترة وسنمهد لذلك بالقاء نظرة سريعة عن الأزمة الفرنسية الجزائرية التي اندلعت في عام 1827 والتي انتهت بهزيمة اسطاوالي وسقوط العاصمة في 5 جويلية من عام 1830.

### 1 ـ دوافع العدوان :

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا مستمرا منذ بداية القرن التاسع عشر طوال عهد نابليون سواء بصفته قنصلا أولا أو امبراطورا. لقد كان للنجاح الذي حققه هذا الأخير في الحملات التي قام بها سواء في أوروبا أو ضد مصر في عام 1798، أن جعل الغزو يسيطر عليه ويلهب أحلامه ومشاعره ودفعه إلى اتباع سياسة المغامرة في الداخل وفي الخارج. فعلى المستوى الداخلي، عمد إلى تصفية مكاسب ثورة شعبية قامت بها جماهير فرنسا، وخاصة جماهير مدينة باريس، بمساعدة البورجوازية. لقد حول المؤسسات التي بنتها الثورة الشعبية من مؤسسات جمهورية وديمقراطية إلى مؤسسات استبدادية قائمة على ديكتاتورية الفرد. وعلى المستوى الخارجي اتباع سياسة الغزو والتوسع وهي

السياسة التي ابتلعته في النهاية. لقد وقفت الجزائر بالمرصاد في مواجهة التحركات النابليونية المشبوهة في منطقة المغرب واستعدت لمواجهة كل الاحتمالات.

وغداة عودة البوربون إلى عرش فرنسا، استقبلت الجزائر بارتياح انفتاح لويس الثامن عشر نحوها ورغبته في إعادة الوئام والصداقة التقليدية التي كانت قائمة بين البلدين منذ وقت طويل، لكن هذا الوئام لم يدم طويلا، فمنذ بداية العشرينات بدأت السياسة الفرنسية تسلك نفس الطريق الذي اتبعه نابليون في السعي إلى التوسع وقهر الشعوب، ولكن بأسلوب أكثر مرونة وأقل خطورة عليها. فعلى المستوى الأوروبي لم يعد بإمكان فرنسا اتباع سياسة التوسع والغزو، لأن الدول الأوروبية الكبرى كانت لها بالمرصاد مما جعلها تعتقد أنه بإمكانها أن تجسد هذه الرغبة في التوسع في مكان آخر غير القارة الأوروبية والعالم الجديد، لأنهما ميدانين مقفلين بالنسبة لها. إننا لا نستبعد أن يكون للذهنية الصليبية تأثيرها في توجيه هذا الجهد التوسعي إلى منطقة المغرب وبالذات ضد الجزائر التي كانت تشكل قلعة للصمود في مواجهة الزحف الأوروبي في هذه الفترة. وإذا كان المؤرخون في محاولة منهم لتفسير أسباب الهجمة الفرنسية ضد الجزائر قد ذكروا عددا من العوامل والدوافع العميقة والمباشرة فإننا لاحظنا إهمال عنصر هام لعب دورا لا يمكن التقليل من شأنه في صياغة القرار، ونعني بذلك نمو الذهنية العدوانية وتعاظم شأنها في الغرب الأوروبي منذ نهاية القرن الثامن عشر. فهذا العامل على ما له من الأهمية، لم ينل لحد الآن ما يستحقه من الدرس والتقييم، لقد استغلت الحكومة الفرنسية الظروف الصعبة التي كانت تجتازها الجزائر في هذه الفترة والتي تميزت بأزمة داخلية متعددة الجوانب، وضغط أوروبي مستمر، خاصة منذ انتهاء أعمال مؤتمر فيينا وظهور ما يسمى بالوئام الأوروبي.

لقد جعلت أوروبا من نفسها بعد هذا المؤتمر مركز للعالم ووصية عليه. فلم يعد مقبولا في نظرها أي تعايش مع دول غير أوروبية إلا في ظل الاستسلام لها والخضوع لارادتها. وفي هذا الاتجاه تندرج تلك المحاولات التي قامت بها هاته الدول أثناء اجتماعها في مؤتمر ايكس لاشابيل في عام 1818 بدعوى السعي

لمنـع «قـرصنـة» بلدان المغـرب البحـرية، والتي كان هدفها في الواقع انكار استقـلال هاتـه البلدان والسعي لربـطهـا مرة أخرى بالامبراطورية العثمانية لادارتها. لأن ذلك سيمكنها من مدّ نفوذها إليها بيسر وسهولة وبدون أن تضطر إلى تجهيز الأساطيل وتجريد الحملات ضدها. فالدولة العثمانية لم تعد في نظرها تمثـل أي خطر بعـدما أصبحت كيانا مستسلما مدجنا تحركها الدبلوماسيات الأوروبية وفقا لرغباتها وأهدافها.

كان من بين المطالب التي تقدمت بها دول مؤتمر ايكس لاشابيل، إلى دول المغرب البحرية الثلاثة (الجزائر، تونس، ليبيا) هو التخلي عن حقها في إعلان الحرب وإبرام الصلح، وفتح أبواب بلدانها واسعة أمام الامتيازات الأجنبية وتغلغل النفوذ الأوروبي بها.

لقـد تصـدت الجـزائـر لهاتـه المحاولات بحزم وبسالة ولم تستطع الدول الأوروبية أن تزحزها عن موقفها قيد أنملة طوال الأربع عشرة سنة التي استمر فيها هذا الضغط متخذا مختلف الأشكال والصور. لقد كان ايمانها ينطلق من مبدأ العدل والمساواة التي يجب أن تسود المعاملات الدولية، فليس من المعقول الخضوع لارادة أجنبية كما أنه ليس من العدل أن تتكتل مجموعة من الدول وتحاول فرض ارادتها على بقية الدول الأخرى. هذه هي الأسباب الحقيقية التي دفعت الجزائر إلى رفض الانصياغ والخضوع لارادة دول مؤتمر ايكس لاشابيل. هذه هي الأسبـاب التي اغـرقتهـا الأدبيات السياسية الغـربية في بحـر من الافـتراءات والأضـاليل تحت شعـارات «الـدفـاع عن حرية المـلاحة» ومنع «قـرصنـة» بلدان المغـرب، ومنع «استرقاق» الأسرى من طرفهم وغيرها من الافتراءات. وعندما اندلعت الأزمة بين الجزائر وفرنسا عند أواخر ربيع عام 1827، لم تكن هناك أسباب معقولة في منظور العلاقات المتكافئة والمتساوية بين الدول، لقيام هذه الأزمة.

### 2 ـ الحملـة الفرنسيـة :

لقد اتخذت فرنسا من مسرحية المروحة ذريعة لمحاولة اهانة الجزائر واذلالها من جهة وتجريدها من استقلالها من جهة أخرى، وهذا قبل أن تكسب الحرب ضدها. لن نتوسع في ذكر تفاصيل هذه المسألة، وانما يكفي أن نشير فقط أنه

طوال الثلاث سنوات التي استمرت فيها الحرب بين الطرفين فإن فرنسا، بالرغم من ايفـادهـا لعـدد من المبعـوثين إلى سلطات البلاد، فإنها لم يكن في نيتها التفـاوض لانهاء الأزمة سلميا وإنما كانت تريد أن تجبر هاته البلاد بالتهديد والـوعيد على الاستسـلام لشروطها وتجريدها حتى من شرف خوض الحرب للدفاع عن سيادتها وكرامتها.

لقـد كانت فرنسا تطلب من الجزائر أن تتخلى عن استقلالها وتتنازل عن سيادتها وأن تتحول إلى مجرد مقاطعة من مقاطعات الامبراطورية العثمانية وفتح أبوابها عريضة أمام المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى والمصالح الأوروبية بعدها وأن تكون هي صاحبة الامتيان الأول أي ذات النفوذ السياسي والاقتصادي في البـلاد وبدون مقابل، وعندما تقرر القيام بجرد حملة برية ضد الجزائر فإنها ستعمد إلى تطوير هاته المطالب وتوسيعها. ففي التعليمات التي أعطيت لدى بورمـون في احتـمال قيام الداي بمسعى لانهاء الحرب قبل أن تصل القوات الفرنسية الى السواحل الجزائرية، فإن على القائد الفرنسي تأجيل اعطاء الرد على هذه المبادرة إلى أن تصل قواته على مرأى من مدينة الجزائر. عند ذلك فقط يعطى جواب للداي بأنه لن يدخل معه في أية مفاوضات إلا بعد قبول الشرط المسبق التالي : تسليم جميع بطاريات المدافع سواء تلك الواقعة في الميناء أو التي توجد في الحصون أي تجريد العاصمة من السلاح. وعلى هذا الأساس فقط، يقبل دي بورمون الدخول في التفاوض مع الداي. لقد حددت هاته التعليمات قائمة طويلة من الشروط التي ستعرض على الجزائر في اطار «هذه المفاوضات»، وكان من بينها قبول الداي التحول «إلى وضعية واحد من رعية السلطان العثماني المباشرين ويكرس في منصبه كداي، هو وخلفائه من طرف السلطان» وقبوله للمعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الدولة العثمانية وتطبيق الترتيبات المختلفة التي تحتوي عليها في الجزائر وفتح أبواب البلاد واسعة أمام التجار الأوروبيين بدون قيد أو شرط. وكذلك دفع «مبلغ 50 مليون فرنك عن مصاريف الحصار والحرب وعن الخسائر الأخرى التي تكبدتها (فرنسا) بسبب ذلك» لقد حرصت فرنسا عند وضعها لهذه الشروط على طمس المجد العسكري للجزائر وإعفاء رسمه وذلك بالتنصيص على وجوب هدم جميع الحصون والقلاع سواء تلك

الموجودة في مدينة الجزائر أو في ضواحيها أو في المناطق الأخرى من البلاد، وكذلك جردها من سلاحها البحري بالزامها على تسليم جميع سفنها الحربية لها. والتعهد بعدم امتلاكها في المستقبل سواء عن طريق الصنع أو بالشراء.

بالنسبة للموقف الجزائري، فإنه لم يتغير منذ بداية الأزمة. فالاستفزاز الذي عمد إليه القنصل دوفال وضعته السلطات في اطاره الصحيح كعملية تحرشية ترمي فرنسا من ورائها إلى خلق أزمة بين الطرفين لتحقيق مآرب لم تكن خافية مقاصدها وأبعادها. وعلى ذلك فليس على الجزائر أن تقدم ترضية لفرنسا بل هاته الأخيرة هي التي يتحتم عليها تقديم الترضيات عن تجاوزات وإهانة قنصلها لرئيس دولة مستقلة ذات سيادة. وبالفعل فإن الداي حسين لم يكن يخفي نيته في مطالبة فرنسا بتقديم ترضيات حول الاهانة التي لحقته من طرف قنصلها وتقديم تعويضات عن الاضرار والخسائر التي حاقت بلاده بسبب الحرب التي اعلنتها ضدها بدون أي مبرر.

لقد فشلت جميع وسائل الضغوط لارغام الجزائر على قبول شروطها قبل أن تضطر في النهاية الى تجريد حملة برية وبحرية ضدها. وإذا كانت قد ترددت قبل أن تتخذ هذا القرار فليس ذلك دافعه الرغبة في حقن دماء الطرفين وانما خوفا من الفشل والهزيمة.

تعمد المؤرخون الفرنسيون التقليل من أهمية عنصر الخوف في القرار الفرنسي وصوروا طوال مدة الحرب بين البلدين بدافع الرغبة لدى بلادهم في حل الأزمة سلميا، وفي الحقيقة فإن الحكومة الفرنسية لم تركن إلى هذا الحل الأخير الا في موقع اختيار أحد الأمرين : فقدان فرنسا لسمعتها وهيبتها كدولة كبرى في حالة التراجع أم قبول ركوب المغامرة وتحمل كل النتائج التي سترتب عنها في حالة الفشل.

ويمكننا أن نتساءل فيما إذا كانت السلطات الجزائرية قد أعدت العدة، وقامت بالاستعدادات، للرد على احتمال قيام الفرنسيين بغزو البلاد، في المستوى ويمثل الحزم والصلابة التي اتسم بها ردها على المستوى السياسي.

لا نملك معلومات للاجابة عن هذا السؤال بالتفصيل، ففيما يتعلق

بالأسلحة فقد وردت اشارات على أن السلطات قد جمعت كميات هائلة منها وخاصة بالنسبة للمدفعية والذخيرة وأنه توجد هناك ورشة تقوم بصنع بعض من هذه الأسلحة وخاصة المدافع. والشي المؤكد هو أن القلاع والحصون الموجودة في الميناء وفي ضواحي العاصمة كانت ذات مستوى عال من التسلح. لقد بلغت عدد فوهات المدافع الرابضة بها في هذه الفترة حوالي ألفي مدفع من مختلف العيارات. لقد تأكد هذا المستوى الرفيع من التسلح والتحكم التام في الرمي المدفعي فشل المحاولات التي قام بها الأسطول الانجليزي في عام 1824 لقصف العاصمة. كما اكد العسكريون الفرنسيون الذين وفدوا في مهمات استطلاعية استحالة النيل من مدينة الجزائر عن طريق القصف من البحر، بسبب كثافة نيران المدفعية الموجودة في الحصون من جهة ودقة رمي المدفعيين الجزائريين من جهة أخرى. لقد اثبتت حرب الحصار للفرنسيين عدم جدوى السعي للنيل من الجزائر من ناحية البحر.

ان موطن الضعف في الاستعدادات الجزائرية، يكمن على ما يبدو في قواتها البرية، ومن المعروف ان هاته القوات كانت تتشكل في حالة الاستنفار من عنصرين : الأول وهو الذي يتمثل في القوات الدائمة التي تتشكل من عساكر الأوجاق، والعنصر الثاني وهو الأكثر عددا ويتكون من المتطوعة، من فرسان ومشاة ومدة خدمة هؤلاء لا تتجاوز غالبا بضعة أسابيع، كما أن نقص التدريب وانعدام الانضباط كانت معاييب دارجة سواء بالنسبة لوحدات المتطوعة أو الأوجاق، لقد أثبتت التجربة أن قوات على هذه الصورة، لا تستطيع حسم الموقف لصالحها أثناء مجابهة مع جيوش نظامية مدربة وعلى مستوى راق من التسلح واستيعاب لفنون الحرب تقودها كفاءات ذات خبرة واسعة ومقدرة فنية عالية.

ويبدو أن السلطات الجزائرية قد تجاهلت تماما الاستفادة من الدروس المستخلصة من العمليات العسكرية التي جرت في أوروبا أثناء حروب الثورة الفرنسية وحروب عهد نابليون، ومازالت تنظر للأمور في هذا الميدان بمنظار القرن الثامن عشر. فالنجاح الذي حققته القوات الجزائرية ضد القوات الاسبانية في عام 1775 كان له دور كبير في اذكاء روح الغرور لدى المسؤولين

وجعلهم يعتقدون أن في مقدورهم التصدي لأية قوة تنزل إلى البر، مهما كانت ضخمة، وهزيمتها بدون الاستعداد لذلك استعدادا ملائما.

ان نزول الفرنسيين عند ساحل سيدي فرج لم يكن مفاجأة لسلطات البلاد، فقد كانت تعرف منذ وقت طويل أن الفرنسيين سينزلون في هذه المنطقة اذا ما قرروا غزو الجزائر. لقد أمد الانجليز حكومة البلاد بنسخة من تقرير الضابط الجاسوس بوتان عن الاستحكامات وتحصينات العاصمة ومدن البلاد الأخرى، قبل سقوط نابليون، كما تواردت عليها معلومات من مرسيليا أثناء قيام الفرنسيين بالاستعدادات لحملتهم، تؤكد ان هذا المكان هو الذي اختاره هؤلاء لانزال قواتهم. ومع ذلك فلم تقم باتخاذ أية استعدادات لمواجهة الفرنسيين في هذه الجهة كما يظهر النقص والضعف في ادارة العمليات وفي مستوى الخطة المعتمدة لمجابهة الغزو.

بالنسبة لادارة العمليات يبدو أنه كان يوجد على رأس الجيش قبيل الغزو شخصية على درجة كبيرة من المقدرة والكفاءة : وهو يحيى اغا، أخ حمدان بن عثمان خوجة أو ابن عمه لقد عمد هذا القائد على ما ذكره حمدان في مراته الى تطوير ورفع مستوى التدريب في وحدات عساكر الأوجاق ولكن الداي حسين تخلص منه لأسباب لم تتضح لحد الآن، وعين بدله زوج ابنته ابراهيم اغا، لقد أظهر هذا الأخير عدم المقدرة في شغل هذا المنصب فالخطة التي وضعها لمجابهة قوات العدو كانت فوق امكانياته كما أظهر عجزا تاما في السيطرة على الموقف أثناء معركة اسطاوالي.

وإذا ما استعرضنا علاقات القوى بالنسبة للطرفين المتجابهين عشية 18 جوان 1830 فإنه يلاحظ هناك وجود اختلال كبير في ميزان القوى لصالح واحد منهما بالنسبة للقوى البشرية والأسلحة. فتعداد القوات الفرنسية كان حوالي سبعة وثلاثين الف جندي من بينهم خمسة آلاف من الفرسان مدعمة باثنين وسبعين مدفع ميدان موزعة على ست بطاريات واثنين وثمانين مدفع حصار، يضاف إلى هذا وجود 1870، فوهة مدفع في سفن اسطول الغزو.

وإذا كان تأثير هذا الدعم الأخير حاسما في انجاح عملية الانزال، فإنه

سيفقد كل تأثير عند الالتحام بين الطرفين أو عند ابتعاد القوات الفرنسية عن الشاطىء، أما بالنسبة للقوات الجزائرية فإن المصادر الفرنسية تعتمد المبالغة في تقدير عددها لأسباب معروفة، ولكن الشيء الثابت أن الداي لم يعلن التعبئة العـامـة وان تعداد القوات التي كانت موجودة في معسكر اسطاوالي صبيحة المعركة لم تكن تتجاوز ثلاثين ألف جندي من بينهم حوالي تسعة آلالف فارس. غير أن سلاح المدفعية كان شبه معدوم، فالمدفعية الثقيلة كانت قد تركت كلها في حصون العاصمة، ولم تكن مع القوات في معسكر اسطوالي سوى عدد قليل من المدافع الميدان الخفيفة ضاع أكثرها يوم 14 جوان عندما حاولت ان تتصدى لنزول القوات المعادية إلى البر، بسبب القصف المكثف الذي قامت به مدفعية الأسطول لمرابضها وتمكنت من اسكاتها بعد بضع ساعات فقط من بدء الانزال.

أما بالنسبة لسلاح الأفراد فقد كان متكافئا فهو يتمثل في البنادق والسيوف والحراب، ويبدو انه كان هناك نقص في الذخيرة بالنسبة للبنادق، فلم يعط الجنود سوى بضع عشرة خرطوشة لكل واحد اعتبارا انه كل خرطوشة اطلقت ستصيب حتما فردا من أفراد العدو !وبالتالي فإن ماوزع على الجنود فإنه سيمكن للقضاء على أضعاف القوات الفرنسية التي نزلت إلى البر. هكذا كان التصور.

كانت خطة العـدو تتمثل في ايجاد راس جسر يمكنه من انزال كل قواته ومعـداتـه الكثـيرة إلى الشاطىء في مأمن وهو ما سيوفر له السيطرة على هذا الشريط من الساحل التي تقع شبه جزيرة سيدي فرج في وسطه بإقامة تحصينات واستحكامات قوية به، ثم التقدم الى الامام بتؤدة ولكن بثبات نحو العاصمة، عندما يتم انزال كل القوات والمعدات الى البر.

اما بالنسبة للقيادة الجزائرية فقد اعتمدت في البداية خطة استهدفت منع نزول العدو الى الشاطىء ولكن بعد ان فشلت في ذلك بقيت تنتظر عدة ايام لاستكـمال تجمـع القـوات عند هضبة اسطاوالي. فخطة الهجوم المضاد التي وضعها ابراهيم اغا عشية يوم 18 جوان ترتكز على القيام بهجوم على جناحي العدو التي تمثل جبهته شكل هلال وسطه شبه الجزيرة لغرض تغليفه وقطعه عن

البحـر. ومـركـز الهجوم الرئيسي تقوم به ميمنة الجيش الجزائري تحت قيادة ابراهيم اغا نفسه.

في صبيحة 19 جوان، انطلقت القوات الجزائرية من مواقعها عند معسكر اسطاوالي مستغلة تقدمها نحو مواقع العدو كثافة ضباب الصباح في المنطقة مما منع مدفعية الأسطول من التدخل. ففي المرحلة الأولى من بدء الهجوم سارت الخطة سيرا حسنا. لكن عند حدود الساعة العاشرة بدأ الموقف يتغير.

لقـد ادركت القيادة الفـرنسية وحـددت مركـز الهجوم الرئيسي في الخطة الجزائرية، وقامت بمناورة بارعة على الجناحين، تمثلت في محاولة تغليف ميسرة الجيش الجزائري وقطعه عن مؤخرته والقيام في نفس الوقت بهجوم مضاد على هيمنته التي هي تحت قيادة ابراهيم اغا. وعندما اخترقت الجبهة في هذا القطاع أنفلت زمام المعركة من بين أيدي القيادة، فلم يعد هناك جيش، لقد تحول إلى غوغاء وحشود مذعورة ناجية بنفسها لا تلوي على شيء وتحول الوضع من مجرد خسارة معركة إلى هزيمة ماحقة.

لا نتوسع هنا في تفاصيل هذه الهزيمة وأسبابها العميقة والمباشرة لقد فاجئت حتى الفـرنسيين أنفسهم الـذين لم يكونوا يتوقعون أبدا الانتصار بمثل هذه السهولة. ويكفي أن اورد فقط رأي المسؤول الأول في البلاد في هذه الفترة، الـداي حسين، بأن ما حدث في اسطاوالي كان بسبب الخيانة وليس بسبب العجز أو قصور الجزائريين في الدفاع عن بلادهم.

إن تشتت الجبهـة الداخلية وقصور أطراف مؤثرة فيها عن إدراك أهداف فرنسا الحقيقية لعبت دورا حاسما في هذه الهزيمة.

## 2
## المقاومة الوطنية للمنظمة المسلحة
## 1830 ـ 1847

ان اختفاء الدولة على اثر معاهدة الاستسلام، قد رمى بالبلاد في غياهب المجهول وطوح بها نحو مصير لا يمكن لبشر أن يتنبأ به، لقد عاشت البلاد في حالة من الاستقرار والثقة بالنفس ضد الخطر الخارجي قرابة ثلاثة قرون، وتأكدت هذه الثقة بالنفس من جراء فشل المحاولات العديدة التي قامت بها بعض الدول الأوروبية ضدها، مما أدى إلى نمو شعور بالاعتقاد في قدرتها على مواجهة أي تحد وافشال أية محاولة تستهدف النيل منها مهما كان مصدرها ومهما كانت الامكانيات التي عبئت من أجل ذلك. ويبدو ان هذا الاعتقاد في قوة الجزائر وقدرتها على التصدي لأي خطر خارجي بنجاح، لم يكن سائدا عند الجزائريين وحدهم وانما كان يشاركهم فيه كل المسلمين وخاصة سكان منطقة المغرب. وليس أدل على هذا من ذلك الذهول وتلك المفاجأة المؤلمة التي أحدثها سقوط عاصمة البلاد، والتي سجلها شعراء المنطقة من أقصاها إلى أقصاها.

وقد يكون لهذا الاعتقاد تأثيره في كون حكومة الداي لم تتخذ أية خطة بديلة في حالة اضطرارها لتسليم العاصمة. فقد كان معروفا منذ وقت طويل أن نظام الدفاع الجزائري يشوبه ضعف خطير يتمثل في مركزيته الشديدة وارتكازه فقط على مدينة الجزائر ومنطقة متيجة، التي تشكل القاعدة الرئيسية للدفاع عن كامل التراب الوطني. فلم يعن بتوزيع التحصينات والقوات توزيعا يتلاءم

واحتياجات الدفاع، وإذا كان لهذه السياسة الدفاعية ما يبررها في الماضي، عندما اثبتت جدواها في كون حكومة البلاد قد استطاعت مواجهة الخطر الخارجي في أية نقطة من البلاد وتصفيته انطلاقا من العاصمة، فإنه على ضوء المعطيات الجديدة، التي تتمثل في نمو قوات البحريات الأوروبية في المتوسط وتهديدها للمواصلات البحرية الجزائرية حتى الساحلية منها، وانعدام وجود جيش كثير العدد ومنظم على الطريقة العصرية ما كان كفيلا ليحملها على مراجعة هذه السياسة وإعادة النظر فيها. فالمعلومات المتوفرة حتى الآن لا تشير إلى أن السلطات قد فكرت في نقل العاصمة إلى مكان آخر إذا ما اضطرتها الظروف إلى تسليم مدينة الجزائر. بالرغم من أن هذه الفكرة كانت قد خطرت عليها في الماضي (خلال الثمانينات من القرن السابع عشر) ولكنها أهملت واكتفى بتقوية تحصينات العاصمة وتطويرها جيلا بعد جيل.

لقد كان للفراغ الذي أحدثه انهيار السلطة السياسية أن أوجد حالة من الاضطراب الشديد في الأذهان وفي السلوكات بفعل المفاجأة ولكنها لم تدم طويلا (بضعة أسابيع فقط). اذ سرعان ما تبلور اتجاه عام شمل جميع مناطق البلاد والذي يدعو إلى مجابهة العدو والتصدي له بقوة السلاح، وهو الاتجاه الذي واكب سير المقاومة المسلحة منذ عام 1830 حتى سنة 1847، وهي الفترة التي يمكن تسميتها بفترة المقاومة الوطنية المنظمة ضد الاحتلال.

لم يحظ لحد الآن تاريخ المقاومة بما يستحقه من التسجيل والدرس، فلا تزال معرفتنا عنها تتسم بالنقص الشديد اذ لا تعدو كونها معرفة شريطية لسلسلة من الأحداث والوقائع بدون تحليل وفحص وتدقيق، ولا يعود ذلك إلى نقص في المادة الوثائقية فهي متوفرة على الأقل من الجانب المعادي، وانما بسبب ضخامة المهمة التي تتعدى امكانية فرد أو مجموعة من الأفراد والتي تحتاج إلى جهد وطني معبأ لانجاز هذه المهمة التي هي دين للسلف على الخلف. وسوف نقتصر في عرضنا السريع لملامح المقاومة الوطنية المنظمة المسلحة الى الاشارة إلى بعض القضايا التي طرأت عليها وواكبت ظهورها وإلى بعض السمات البارزة التي تميزها ثم التعرض لذكر بعض المعارك الهامة التي خاضتها.

من القضايا البارزة التي تطرح نفسها عند التعرض لتاريخ المقاومة هو

التساؤل لماذا لم تتمكن هاته من توحيد صفوفها وقيادتها منذ البداية، بالرغم من الاتجاه العام السائد بضرورة التصدي لمقاومة الغزو الأجنبي.

ففي كل مكان من الأماكن الثلاثة التي وضع عليها العدو رجله خلال هذا الصيف من عام 1830، جوبه بمقاومة وتصدى حازمين، فالاجتماع العام الذي عقده سكان منطقة متيجة في تمنتفوست عند أواخر شهر جويلية يعكس هذا القرار. كما أن موقف بايلك قسنطينة كان أيضا صريحا وحاسما في نفس الوقت. وفي الحقيقة فإن بايلك الشرق كان يعتبر نفسه استمرارا للدولة الجزائرية، وهذه هي الارادة التي عبر عنها أعيان قسنطينة أعضاء الديوان، عندما ثبتوا الحاج أحمد حاكما للمقاطعة وأصبغوا عليه لقب الباشا لتأكيد هذا الموقف، وقيام سكان المدينة بتصفية تلك المحاولة المشبوهة التي قام بها بعض موظفي البايلك مدعمة بعناصر من عساكر الحامية للاستيلاء على السلطة وخلع الحاج أحمد باي، وفي بايلك الغرب فإن السكان المحيطين بمدينة وهران قاموا بفرض حصار محكم على المدينة على اثر سقوط هذه الأخيرة بين أيدي الفرنسيين، فالمحاولة التي قام بها دي بورمون عندما اتصل ببايات مقاطعات البلاد الثلاثة طالبا منهم الاستمرار في أداء مهامهم كما في السابق مع الاعتراف بالسلطة الفرنسية، لم تؤد إلى ما كان يتوقعه من النجاح. فالاتفاق الذي عقده مع باي التيطري، مصطفى بومزراق لم يدم طويلا، ذلك أنه بعد بضعة أسابيع فقط من توقيعه حدثت القطيعة بينه وبين فرنسا، أما بالنسبة للباي حسن فقد رد على دي بورمون بأن مدينة وهران قد أصبحت فارغة وأن السكان قد غادروها «فأين الرعية التي نحكم فيها ؟ وقد قبلنا التولية فأين المولى عليه» وفي الواقع، فإن هذا الباي كان قد طلب اللجوء الى القبائل ولكن هاته رفضت طلبه مما اضطره إلى مداهنة الفرنسيين والتعامل معهم بمرونة لكي لا يقطع على نفسه خط الرجعة، وأما بالنسبة لبايلك الشرق فيبدو أن الحاج أحمد لم يكلف نفسه عناء الرد على «هذه التولية» وانما بدأ يعد العدة لمجابهة الموقف بما يتطلبه من الحزم والصلابة.

ومن المؤكد أن هناك محاولات قد بذلت لتوحيد قيادة المقاومة في مقاطعات البلاد الثلاثة منذ البداية وكان أطرافها الرئيسية في هذه المرحلة الأولى بعض

الشخصيات من مدينة الجزائر من بينهم حمدان بن عثمان خوجة، والتي كا
على اتصال مع مقاومي منطقة متيجة ومع بايلك الشرق، وهو الهدف ال
سعى إليه الحاج أحمد باي من خلال محاولاته العديدة الرامية إلى مد نفوذه
مدينة المدية للاقتراب من العاصمة والتي لم يكتب لها النجاح، وبعد
1835 سيقوم الأمير عبد القادر بمحاولات في هذا الاتجاه والتي سيتابعها ح
سنة 1847.

وإذا كان هناك اجماع وطني على ضرورة المقاومة والتصدي للغزو الأج
بقوة السلاح ولكنه يلاحظ أن هذا الاجماع قد فشل في تحقيق البنية التنظي
الموحدة التي هي ضرورية لتعبئة الجهد الوطني تعبئة ملائمة، وتوحيد ك
الجهود في اطار خطة شاملة تستهدف القضاء على مواقع العدو وتصفيتها
البلاد. لقد انعكس هذا النقص على الخطة الاستراتيجية القتالية للمقا
والتي كانت خطة دفاعية في اتجاهها العام وليست هجومية. لقد خسرت المقا
المعركة استراتيجيا على اثر سقوط قسنطينة في أكتوبر من عام 1837.
أصبح العدو بعد هذه السنة، يسيطر على زمام المبادرة سيطرة تامة في ج
مناطق البلاد، وهذا ما أكدته الأحداث منذ الشهور الأولى من نشوب الح
من جديد بينه وبين المقاومة تحت قيادة الأمير عبد القادر.

ان هذه الاشكالية المتمثلة في وجود تيار عام لصالح المقاومة المسلحة وف
هذا التيار في ايجاد بنية تنظيمية موحدة هي من قضايا المقاومة الكبرى التي تح
إلى تحليل وتعميق بعد جمع ما يتيسر جمعه من المعلومات حول الموضوع. و
الصدد فإنه من المفيد الاشارة إلى نوعية الرجال الذين تصدروا حركة المقاومة
هذه الفترة. فيلاحظ في منطقة متيجة ان هؤلاء كان بعضهم من الأطر السا
في الدولة والبعض الآخر ينتمي إلى الأسر الدينية ذات نفوذ في المنطقة، و
الأغلبية. لقد اختفى العنصر الأول من الساحة منذ بداية خريف عام 32
ليصبح الموقف كله بين أيدي الطائفة الثانية من الرجال. أما بالنسبة لبايا
الشرق فإن الرجال الذين يؤطرون المقاومة هم أنفسهم الذين كانوا يشكل
إطار الدولة في السابق. لقد حافظ هذا البايلك على انسجامه ووحدة ص
اتجاه العدو طوال مدة بقائه، فبالرغم من استيلاء العدو على مدينتي ع

وبجاية ومع ذلك فقد جمدت حركته نحو الداخل ولم يحقق طوال سبع سنوات أي نجاح في مد نفوذه في هذا الاتجاه انطلاقا من هاتين المدينتين. أما في الغرب، فقد انهارت مؤسسات الدولة منذ البداية لعدة أسباب من بينها التأثير الكبير للطرق الصوفية على السكان والصراع الذي كان ناشبا بين الدولة وبين هذه الطرق قبيل الغزو الفرنسي وخاصة مع الطريقة الدرقاوية التي كانت السلطات تعتبرها أداة بين أيدي السلطنة المغربية. فهذا التأثير هو الذي يفسر وربما تلك المبادرة التي قام بها بعض الاعيان من سكان المنطقة الغربية، بدعوة سلطان المغرب لاحتلال المنطقة وقيام هذا الاخير بالفعل باحتلال مدينة تلمسان وسعيه لمد نفوذه الى الجهات الاخرى. ومما يجدر الاشارة اليه أن هذه المبادرة لم تكن تحظى برضا كل السكان مما أدى الى فشلها. فالاطار الذي تصدر حركة المقاومة في هذا الجزء من البلاد، بحكم هذه الظروف، كان ينتمي الى الأسر الدينية ذات النفوذ. هذه الافاق المختلفة للرجال الذين تصدروا حركة المقاومة الوطنية المنظمة المسلحة هي واحد من العناصر التي تفسر سبب الفشل في تحقيق وحدة القيادة في هذه المرحلة الحاسمة من نضالها والتي تغطي الفترة مابين عامي 1830 ـ 1837، وعندما يتصدر الامير عبد القادر حركة المقاومة بعد هذه السنة تكون هاته قد فقدت الكثير من عناصرها الايجابية ويكون العدو قد اكتسب أوراقا جديدة وامكانيات اضافية واسعة سيصخرها للقضاء عليها وتصفيتها في المرحلة التالية.

ومن المفيد التذكير ببعض المعارك الهامة التي خاضتها المقاومة الوطنية المنظمة المسلحة.

## أ ـ معركة متيجة الأولى :

أطلقنا اسم معركة متيجة الأولى على مجموع المحاولات التي قام بها الفرنسيون منذ استقرارهم بمدينة الجزائر لمد نفوذهم الى سهل متيجة والسيطرة عليه، وتصدى المقاومون، لهذه المحاولات بنجاح حتى تمكن الفرنسيون من تحقيق انتصارهم ضدهم عند اواخر شهر اكتوبر من عام 1832 وهو الانتصار الذي تمكنوا على اثره من الاستقرار في كل من بوفاريك والقليعة والبليدة.

لقد اتخذ قرار بالتصدي للغزو الأجنبي بقوة السلاح في الاجتماع العام الذي عقد عند برج تمنتفوست يوم 26 جويلية من عام 1830 والذي كان اجتماعا جماهيريا بكل معنى الكلمة فقد وفد اليه عدد كبير من الناس منهم الراجلون ومنهم الراكبون ومن بين الشخصيات البارزة التي حضرت هذا الاجتماع محمد بن زعمون قائد قبائل فليسة المستقرة في المنطقة الواقعة بين بودواو وذراع الميزان، وابن كانون من اعيان مدينة الجزائر الى جانب علي بن سيدي السعدي الذى يعد ايضا من اعيان المدينة والذي انبرى منذ اللحظات الأولى كداعية للجهاد ومثيرا للهمم والعزائم في كل المنطقة لمقاومة الاحتلال. كما حضر كذلك ثلاثة من علماء المدينة البارزين من بينهم الشيخ حسن القلعجي. لقد كانت قيادة قوات الاحتلال تعلم بموعد هذا الاجتماع ولقد سمحت لبعض العلماء بالحضور على امل ان يسعوا الى اقناع الحاضرين بمهادنة الفرنسيين وقبول الأمر الواقع.

لقد أتفق المجتمعون على حمل السلاح لطرد العدو من البلاد وهو القرار الذي ارضى جميع الحاضرين الذين كانوا يصيحون وسيوفهم مشهورة يلوحون بها في الهواء منادين بالجهاد لتحرير البلاد من «الكفرة».

في نفس الوقت الذي يجري فيه الاعداد لعقد هذا الاجتماع حاول الفرنسيون استغلال الفراغ الناجم عن سقوط الدولة والذبذبة التي كان عليها الناس لاحتلال مدينة البليدة.

خرج قائد قوات الاحتلال، دي بورمون على رأس حملة عسكرية في اتجاه مدينة البليدة التي دخلها يوم 23 جويلية ولم يصادف اية مقاومة في طريقه ولا عند دخوله المدينة غير ان انتشار نبأ دخول الفرنسيين الى البليدة في المناطق المجاورة أدى الى تجمع عدد كبير من المقاومين وبدأوا في محاصرة الوحدة الفرنسية داخل المدينة.

لقد اضطر قائد قوات الاحتلال الى الجلاء عنها والعودة مسرعا الى مدينة الجزائر في اليوم التالي. لقد طاردته قوات المقاومة مطاردة شديدة واجبرته على ترك قتلاه وبعض من معداته على جانبي الطريق وهو أول عمل تسجله المقاومة

الوطنية ضد الاحتلال والذي عفر الشرف العسكري لدي بورمون ومرغه في التراب وهو الحدث الذي تتعمد المصادر الفرنسية اهماله وعدم ذكره.

لقد تركز الصراع بين المقاومة وقوات الاحتلال عند أواخر عام 1830 حتى منتصف عام 1831 حول كل من مدينتي البليدة والمدية. لقد قام الفرنسيون خلال المنتصف الثاني من شهر نوفمبر 1830 بمحاولة تهدف إلى وضع هاتين المدينتين تحت نفوذهم عندما قاد كلوزيل قائد قوات الاحتلال حملة بنفسه بهدف القضاء على باي التيطري مصطفى بومزراق الذي اعلن الحرب ضد الفرنسيين، دخلت القوات الفرنسية مدينة البليدة يوم 18 نوفمبر 1830 وبعد ان ترك كلوزيل حامية قوية بها استأنف طريقه إلى المدية.

ففي يوم 26 نوفمبر قامت قوات المقاومة بمهاجمة الحامية الفرنسية المستقرة في البليدة وارهقتها ارهاقا شديدا ثم انسحبت من المدينة. لقد قام الفرنسيون على اثر هذا الهجوم بتنظيم مجزرة رهيبة ضد سكان المدينة العزل. ولقد رد المقاومون على هذا العمل الوحشي بالهجوم على قافلة عسكرية كانت متجهة من البليدة إلى الجزائر وابادتها عن آخرها.

لم يتمكن الفرنسيون من احكام قبضتهم على هاتين المدينتين بالرغم من الجهود التي بذلت في هذا الصدد. فحملة كلوزيل ضد المدية كانت قد ادت إلى طرد مصطفى بومزراق وتنصيب بايا جديدا مكانه وهو الباي ابن عمر من أعيان مدينة الجزائر، لقد اشتد ضغط قوات المقاومة على المدية خاصة منذ ربيع عام 1831 مما اجبر الفرنسيين إلى جرد حملة جديدة لفك الحصار على صنيعتهم الباي بن عمر من جهة وتشتيت قوات المقاومة في المنطقة من جهة أخرى. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، فإذا كان برتوزين قد استطاع الوصول إلى المدية بدون مشقة كبيرة فإن فشله في النيل من المقاومة وحسم الموقف لصالح الفرنسيين دفعه في النهاية إلى الجلاء عن المدينة يوم 2 جويلية 1831. ولقد طارده المقاومون أثناء انسحابه نحو مدينة الجزائر حتى أبواب المدينتة التي دخلها يوم 5 جويلية.

كما تصدت المقاومة خلال هذه السنة (1831) لمحاولات الفرنسيين

للاستقرار خارج ضواحي مدينة الجزائر بتأسيسهم لأول مزرعة نموذجية في المكان المعروف باسم حوش حسن باشا التي تقع على ضفة وادي الحراش وتمتد على مساحة الف هكتار. وهي عبارة عن قلعة باتم معنى الكلمة، لقد شن المقاومون هجمات متكررة ضدها خلال المنتصف الثاني من شهر جويلية مما اضطر الفرنسيون الى الاستعانة بخدمات أحد أعيان مدينة القليعة وهو الحاج محي الدين الصغير بن المبارك لمكانة وسمعة اسرته في منطقة متيجة، للتوسط بينهم وبين المقاومين. وبالفعل فقد عين برتوزين الحاج محي الدين الصغير اغا للعرب وابرم اتفاق بين الطرفين يقضي بعدم قيام الفرنسيين بأية محاولة لمد نفوذهم إلى خارج منطقة الساحل التي يحتلونها مقابل تزويدهم بمواد التموين والعلف والأشياء الأخرى التي هم في حاجة إليها، لقد هدأت الأوضاع في المنطقة على اثر هذا الاتفاق حتى منتصف ربيع 1832 عندما قامت القوات الفرنسية بإبادة قبيلة العوفية بأمر من روفيقو يوم 10 أفريل. مما أدى إلى اشتعال القتال مرة أخرى بين الطرفين وتطور الموقف لصالح الفرنسيين على اثر هزيمة قوات المقاومة في المعركة التي دار رحاها عند بوفاريك يوم اول أكتوبر 1832.

لم تتوقف حركة المقاومة بعد هذه الهزيمة في منطقة متيجة ولكنها أصبحت بعد هذا التاريخ مقاومة مفككة مبعثرة عاجزة عن القيام بأي جهد جاد في وجه اندفاع الفرنسيين من أجل السيطرة على السهل.

2 ـ معركـة قسنطينـة :

لم تستطع قوات الاحتلال ان تحقق أي تقدم ملموس في شرق البلاد بالرغم من احتلالها لكل من مدينتي عنابة وبجاية منذ عام 1830. لقد فشلت كل المحاولات التي بذلتها للنفاذ نحو الدواخل انطلاقا من هذين الميناءين، وهو ما جعل الفرنسيون يعتبرون أن استمرار قيام بايلك الشرق تحت قيادة الحاج احمد باي يمثل خطرا دائما ليس فقط على الوجود الفرنسي في الميناءين المذكورين ولكنه أيضا في المناطق الأخرى من البلاد.

خرج كلوزيل على رأس حملة تعدادها يفوق العشرة آلاف جندي من مدينة عنابة يوم 8 نوفمبر 1836 وبعد ان احتل مدينة قالمة وترك حامية قوية بها استأنف طريقه نحو مدينة قسنطينة.

لقد أعد الحاج احمد باي خطة للدفاع عن المدينة. منذ وقت طويل ذلك أنه كان يتوقع قيام الفرنسيين بهذه الحملة منذ سنوات فقد قسم قواته إلى قسمين يتولى القسم الأول الدفاع عن المدينة من الداخل تحت قيادة خليفته بن عيسى وتتكون هاته الحامية من 7500 جندي نظامي والف رجل من المتطوعين مزودة بمدافع نصبت في القصبة والقسم الثاني الذي هو تحت قيادة الباي نفسه تتكون من خمسة آلاف فارس والف وخمسمائة جندي مشاة مع عدد من مدافع ميدان خفيفة. لقد وزع الحاج احمد المهام بينه وبين خليفته على النحو التالي يتولى بن عيسى الدفاع عن المدينة من الداخل والحاج احمد مهاجمة الحملة من الخلف بحيث تصبح القوات الغازية عند وصولها إلى اسوار المدينة واقعة بين نارين.

وصلت الحملة الفرنسية إلى اسوار قسنطينة في حالة من العياء والارهاق الشديدين، فإلى جانب عمليات التحرش والانفضاض على مؤخرتها وعلى اجنحتها التي تعرضت لها على طول الطريق من طرف قوات المقاومة فإن تهاطل الأمطار وسقوط الثلوج ضاعف من صعوبات تقدمها وانهك افرادها انهاكا شديدا.
عمد الفرنسيون الى مهاجمة المدينة من ناحيتي باب القنطرة من الشرق والكدية من الغرب كما نصبوا المدافع في كل من سطح المنصورة وسيدي مبروك. ومن هذين المكانين بدأت في قصف أسوار المدينة لغرض ايجاد ثغرات به لتمكين الجنود من النفاذ إلى داخلها ولكن بدون جدوى. كما منيت المحاولات التي قامت بها فرق الهندسة في الجهتين بالفشل هي الأخرى. لقد استمر القتال حول المدينة أيام 21 ـ 22 ـ 23 نوفمبر وفي يوم 24 نوفمبر انسحب الجيش الفرنسي من حول المدينة عائدا إلى مدينة عنابة بعد ان خلف وراءه الجرحى والمرضى من جنوده وكل معداته الثقيلة.

لقد طاردت قوات المقاومة الجنود المندحرة حتى مدينة قالمة ،واستولت منها على معدات وأسلحة كثيرة أثناء الطريق وعندما جدد الفرنسيون محاولاتهم ضد المدينة في السنة التالية وهاجموا بما يزيد عن عشرين ألف جندي تسندهم مدفعية قوية سجلت مدينة قسنطينة أروع مثال للبطولة والتضحية والفداء عندما تصدت للغزاة في معركة الشرف ميؤوسا من نتيجتها. ومع ذلك فقد ابت الاستسلام إلا مثخنة بالجراح ومضرجة بالدماء.

### 3 ـ معركتي سيــق والمقطع

كان للجهــد الذي بذلته المقاومة الوطنية تحت قيادة الأمير عبد القادر في محاصرة التواجد الفرنسي في المنطقة الغربية من البلاد وفعالية هذا الحصار، أثره في إجبار فرنسا إلى ابرام معاهدة معه. وهي المعاهدة المعروفة باسم معاهدة دي ميشيــل خلال ربيع عام 1834 . غير أن توسع الفرنسيين في تفسير بنود هاته المعاهدة وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الرعوية التي للأمير على القبائل المحيطة بمــدينــة وهــران «الزمالة والدوائر» أدى إلى القطيعة بين الطرفين بمبادرة من الجانب الفرنسي.

قامت القوات الفرنسية قبل ان تعلن القطيعة رسميا بين الطرفين بالهجوم، على قبيلة حشم الغــرابــة واستــولت على ما استــطاعت الظفر به من الماشية والحبوب. ولمواجهة احتمال تجدد هجمات الفرنسيين على قبائل المنطقة ارسل الأمير قوة من الفرسان لشد عضد المقاومين في منطقة سيق. لقد اعتقد تريزيل قائد مقاطعة وهران ان الفرصة أصبحت مواتية لتوجيه ضربة للقوة النظامية لجيش الأمير من جهة واستغلال وجوده في تلمسان وبعده عن مسرح العمليات لاحتلال مدينة معسكر من جهة أخرى.

خرج تريزيل من معسكره بتليلات على رأس وحدة عسكرية قوامها تسعة آلاف جندي يوم 25 جوان 1835 متجها إلى وادي سيق حيث تعسكر القوات التي ارسلها الأمير من تلمسان ولكن عند دخوله في الغابة التي كانت تسمى بغابة مولاي اسماعيل اصطدم بقوة المقاومة التي كانت تنتظره في هذا المكان وهاجمته من الامام وعلى الجانبين واستمر القتال عدة ساعات تعثرت خلالها القوات الفرنسية وعم في صفوفها الفوضى والاضطراب. لقد الحق المقاومون خســائــر كبــيرة في صفــوف العدو، وقتل ضابط برتبة عقيد يدعى اودينو ثم انسحبوا في اتجاه قاعدتهم عند وادي سيق. هذا الانسحاب التكتيكي اعطى فرصة لقوات العدو لجمع صفوفها ومتابعة طريقها نحو هدفها وقد قضت ليلة 26 ـ 27 جوان في سيق. وفي الصباح ادرك تريزيل ان وحدته لم تعد في الحالة التي تمكنها من متابعة القتال بسبب التفكك الذي أصابها وكثرة عدد الجرحى التي كانت تحملهم معها. ولذلك قرر الانسحاب والعودة الى قاعدته. لكن

الأمير الذي وصل بقواته من تلمسان في هذا الصباح (27 جوان) عمد إلى قطع طريق انسحاب تريزيل نحو وهران مما اضطر هذا الأخير إلى سلوك طريق آخر للالتحقاق بآرزيو ومنها بوهران. ولما كان الأمير يدرك ان تريزيل سيمر حتما بالمقطع وهو المكان الذي يلتقي فيه وادي سيق والهبرة. فالموقع مناسب لقطع طريق انسحاب العدو في اتجاه الساحل لميزاته العسكرية الهامة مستنقع كبير من الناحية اليمنى ومرتفعات مغطاة بأشجار كثيفة من الناحية اليسرى. قرر استغلال هذه الفرصة لالحاق الهزيمة بالقوات المنسحبة.

لقد أفرز وحدة من الفرسان قوامها الف رجل مردفا كل واحد منهم جندي من المشاة وامرها ان تسير بسرعة في اتجاه الممر لوقف تقدم العدو. وعمد هو على رأس القوات الباقية بمفاجأة القوات الفرنسية من الخلف لقد توقفت مقدمة الجيش الفرنسي عند الممر عندما هاجمها المقاومون في هذا المكان وانشطرت الوحدة الفرنسية إلى شطرين بسبب هجوم شنه المقاومون عليها انطلاقا من مرتفعات حيان وهجوم الأمير بقواته الرئيسية من الخلف، وكان بامكان المقاومين ابادة الوحدة الفرنسية ابادة كاملة لو احكم السيطرة على سير المعركة من بدايتها الى نهايتها. لأن زمام الموقف كان قد انفلت من بين أيدي تريزيل تماما وتحول جيشه إلى جموع شاردة كل فرد يحاول النجاة بنفسه، وبالرغم من ذلك فقد ألحقت خسائر كبيرة في قوات العدو، حوالي خمسمائة وسبعين فردا ما بين قتيل وجريح، ويبدو أن نقص الذخيرة كان هو السبب في عدم تمكن المقاومين من متابعة جهدهم الهجومي إلى نهايته.

**4 ـ معركة تلمسان :**

كان للقرار الذي اتخذه الفرنسيون باحتلال مدينة تلمسان في بداية عام 1836 أن نجم عنه فتح جبهة جديدة بين المقاومة وقوات الاحتلال. لقد دخل الفرنسيون المدينة يوم 13 جانفي بدون أن يواجهوا ايه مقاومة. ذلك ان مصطفى ابن اسماعيل قائد الزمالة والدوائر كان قد انحاز إلى جانبهم، بسبب الخلاف الذي نشب بينه وبين الأمير. وهو الذي حرضهم على احتلال تلمسان، لكن بعد عودة كلوزيل إلى وهران، قام الأمير بفرض حصار على الحامية الفرنسية بتلمسان. وعبثا حاول الفرنسيون تأمين مواصلاتهم مع

الحامية المحصورة ولكن بدون جدوى، لقد استمر الصراع بين الطرفين على ضفـاف وادي التـافنـة من أجـل تلمسـان قرابة سنة ونصف وانتهى بفشل الفرنسيين في تحقيق هدفهم وتسليم المدينة للأمير بمقتضى معاهدة التافنة التي وقعت بين الطرفين في 20 ماي 1837 .

لقد استوعب هذا القطاع جهد المقاومة الوطنية في هذه الفترة الحاسمة، وتكلل بنتـائج ملموسة جسدتها هاته المعاهدة، لكن يبدو ان المكاسب التي حصـل عليهـا الأمير في منظور الفرنسيين، تعكس ميزان القوى القائم بين المقاومة في مجموعها وقوات الاحتلال من جهة وليس بين هاته الأخيرة وقوات المقاومة تحت قيادة الأمير وحدها . لقد عمد الفرنسيون إلى مراجعة موقفهم بعد الاختلال الخطير الذي حدث في ميزان القوى لصالحهم على حساب المقاومة . على اثـر سقوط مدينة قسنطينة واختفاء بايلك الشرق . وسيصبح هدفهم في المرحلة التالية هو تصفية المقاومة المنظمة الوحيدة التي بقيت في الميدان والتي يقودها الأمير عبد القادر بأي ثمن وبكل الوسائل .

ولن نختم هذا العرض السريع للملامح العامة للمقاومة الوطنية المنظمة بدون أن تشير إلى ذلك الدور الخطير الذي لعبته طائفة من الجزائريين وجهدهم الرامي إلى تدعيم الاحتلال الأجنبي للبلاد ومدّ نفوذه إلى جميع المناطق، فهذا الدور يحتاج إلى دراسات مفصلة تحيط بجميع ملابسات هذه الظاهرة ودوافعها العميقـة وأسبـابهـا المبـاشرة، فدور هذه الـطائفة سوف يتعاظم ويزداد بعد استسـلام الأمير وسيكون من الأسباب الرئيسية التي ستؤدي إلى فشل جميع الانتفاضات التي حدثت بعد سنة 1847 بما فيها الانتفاضة الشعبية الكبرى عام 1871 . إلى جانب عامل الهدم للمجتمع ولكل مقوماته البشرية والمادية والروحية التي اعتمدتها فرنسا كأسلوب لفرض سيطرتها على البلاد .

# 3
## الهــــدم ... *

تعرض الشعب الجزائري لأخطر عملية هدم وتخريب ومحو على يد الاحتلال الفرنسي لم يسبق أن تعرض لمثلها في الماضي منذ غزو الواندال، ولقد فتكت هذه الألية الـوحشية بجميع مقـومـات المجتمـع من عنصر بشري ومـوارد مادية ومقـومـات روحية وحياة ثقـافية. بالهـدم والابـادة دون توقف أو ككل طيلة الأربعين سنة الأولى من تاريخ الاحتلال. لقد اعتقد الاستعمار أنه قد قضى على جميع منابع الحياة لمجتمعنا واعفى آثارها إلى الأبد، ولقد اكتفت السياسة الاستعمارية في المرحلة التالية بالسهر على عدم عودة الحياة الى المجتمع في أي عنصر من عناصر مقوماته واتخاذ كل الوسائل للاجهاز على كل عرق ينبض لكي لا تعود الحياة إلى جسم المجتمع ويبعث من جديد. مستخدمة في ذلك إلى جانب الأدوات التقليدية أدوات جديدة متـطورة تتلاءم وطبيعة الظروف والمراحل وتتوخى نفس الغاية، هذا هو تاريخ الاستعمار في بلادنا وهذه هي قصتنا معه، انه مما يلفت الانتباه ان سياسة الهدم هاته لم تحضى بأية دراسة مستقلة متخصصة لحد الآن بالرغم من خطورتها وآثارها الضارة التي ألحقتها بالبلاد رغم التآليف الكثيرة، تكاد لا تحصى، التي كتبت عن الجزائر خلال فترة الاحتلال. ومن المفيد كذلك الاشارة إلى أن المعلومات التفصيلية المتوفرة عن سياسه الهدم هاته، في مستوى تطبيقاتها الميدانية هي محدودة جدا. لأن معظم الممارسات كانت لا تسجل. لقد ترك الحبل على الغارب للضباط ولموظفي ادارة الاحتلال بدون مراقبة. خاصة بالنسبة لتلك الجرائم التي كانت ترتكب في حق

---

* دراسة نشرت في جريدة الشعب في 6 ـ 7 ـ 8 أكتوبر 1984.

الجنس البشري، فما هو معروف عنها لا يتجاوز بعض الشذرات من فصل طويل قاتم مارسته الادارة الاستعمارية بمنهجية ومثابرة خلال فترة تزيد عن الأربعين سنة.

وسنكتفي بالاشارة إلى معالم سياسة الهدم هاته، في خطوطها العريضة ونأمل أن يثير هذا الموضوع فضول الباحثين للتصدي لدراسة هاته الألية من جميع جوانبها، دراسة مفصلة ومتابعتها ميداننا في جميع مناطق البلاد. فالموضوع هو من صميم أولويات التاريخ الوطني خلال الفترة الأولى من عهد الاحتلال.

كشف الاستعمار عن طبيعته الهمجية وغرائزه الوحشية منذ الأسابيع الأولى من احتلال العاصمة، فبالرغم من أن عملية تسليم السلطة من طرف حكومة الداي لقوات الاحتلال كانت قد تمت في ظروف أمنية وانضباطية قل أن سجل نظير لها في أية منطقة في العالم في مثل هاته الظروف، لقد وضع الفرنسيون ايديهم على جميع ممتلكات الدولة من عقار وأموال ووثائق كما سلمت أسلحة الجيش والبحرية، ولم يحدث ان وقعت فوضى أو اضطراب، فكل شيء كان قد تم وفقا لما نص عليه اتفاق الاستسلام. فالفرنسيون لم يدخلوا إلى العاصمة عنوة وانما تم ذلك بواسطة تعاقد مع سلطة كانت قائمة، وهذا يعني أنه لم يحدث أي فراغ في السلطة يبرر أعمال السلب والنهب ويميع المسؤوليات، فما حدث بعد ذلك على مستوى مدينة الجزائر هو من عمل سلطات الاحتلال وتحت مسؤولياتها وبتدبير منها.

## 1 ـ جرائم ضد الجنس البشري

لقد قامت قوات الاحتلال يوم 15 جويلية (1830) بعملية نهب وحرق وتقتيل للسكان العزل بالعاصمة، بدون أي مبرر لذلك سوى رغبة جيش الغزو في اشباع غرائزه الوحشية من جهة ورغبة قيادته في اتلاف الشواهد والأدلة التي تثبت اختلاساتها وسرقاتها في خضم من الفوضى المصطنعة من جهة ثانية. فلم تتوقف أمام أي وازع عن ارهاق دم الأبرياء، مادام ذلك يخدم غرضها، لم تكن عملية قتل السكان العزل وتنظيم مذابح جماعية لهم بعمليات معزولة أو كانت تحدث خطا بل هي طريقة معتمدة وأسلوبا جاريا مارسته سلطات

الاحتلال منذ الأسابيع الأولى من دخولها إلى البلاد إلى الأسابيع الأخيرة من خروجها منها.

فالعمل على اراقة الدم الجزائري واسالته بمبرر أو بدون مبرر هي ظاهرة التصقت بتاريخ الاستعمار في هاته البلاد وتحتاج إلى تحليل ومعالجة دقيقة لمعرفة بواعثها ودوافعها. إذ يبدو أنه لا شيء يشبع تعطش الاستعمار الفرنسي للدم الجزائري مهما اراق منه عبر السنين والأجيال، فهو يكاد يكون ظاهرة مرضية لازمته طيلة وجوده في البلاد.

ففي 26 نوفمبر من عام 1830 نظمت الحامية الفرنسية في مدينة البليدة مذبحة رهيبة ضد السكان العزل والتي اهتزت لها الفرائض من هولها وفضاعتها حتى من بين الفرنسيين انفسهم، لم يرحم فيها شيخ مسن ولا عجوز ولا إمرأة ولا حتى الأطفال الرضع الذين ذبحوا من على صدور امهاتهم، لقد احكم الضابط ترولير قائد الحامية تنظيم هذه المذبحة بحيث حول المدينة التي كانت تنبض بالحياة إلى مقبرة في بضع ساعات. لقد امتلئت الشوارع بجثث القتلى الذين لا يعرف عددهم، وهم بكل تأكيد بضعة آلاف، ذلك أن جنود ترولير قد انتزعوا الحياة من كل نفس بشرية لم يسعفها الحظ من النجاة بجلدها والهروب الى خارج المدينة، ولما كانت مدينة البليدة تعتبر في هذا الظرف بالنسبة لسكان العاصمة وضواحيها بمتابة ملجىء حيث وفدت عليها اعداد كبيرة منهم، ولما كان السكان قد فوجئوا بهذه الكارثة، فإنه من المحتمل أن يكون القليل فقط هم الذين ساعفهم الحظ والنجاة بأنفسهم. لقد وقعت هذه الجريمة على اثر الهجوم الذي نظمه المقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة، وبعد انسحاب هؤلاء قامت القوات الفرنسية بالانتقام من السكان العزل الذين هم تحت رحمتها، نفس الجريمة حدثت خلال شهر أفريل من عام 1832، عندما امر روفيقو بإبادة أفراد قبيلة العوفية المستقرة عند وادي الحراش، عن آخرهم لا لسبب الا لكونه أشتبه فيهم بكونهم قاموا بسلب وسرقة أمتعة مبعوثي فرحات بن السعيد، احد العملاء المبكرين لفرنسا في منطقة الزيبان، الى روفيقو. وقد بين التحقيق بع ذلك أنه ليس لأفراد القبيلة أية مسؤولية في الذي حدث ومع ذلك فقد تمت محاكمة شيخ القبيلة واعدامه مع

أحد أفراد قبيلته بالرغم من عدم ثبوت أية تهمة ضدهما وضد قبيلتهما، لا لشيء الا من أجل ان «يتبرع» روفيقو برأسيهما إلى «طبيب» دنيء سافل يدعى بونافون ليجري تجربة عليهما ليقنع مجادلا له، كانت قد جرت مناقشة بينهما بحضور روفيقو، بكون الانسان يفقد الحياة مباشرة بعد قطع رأسه، «فالتجربة» لم تجر لغرض العلم وانما لاشباع غريزة «طبيب» خسيس شديد التعطش للدماء الجزائرية.

لقد اشتهر كل من جنرالات دي نيقريي في مقاطعة قسنطينة وبوايي ولامور سيير والبعض ممن تحت إمرتهم مثل «الجنرال» يوسف، في غرب البلاد، بالمذابح التي كانوا ينظمونها دوريا ضد السكان العزل وازهاقهم للأرواح البشرية وبدون سبب في كثير من الأحيان. فالدم الجزائري كان يراق بدون حساب. فكل فرنسي كان يقتل من اراد ومتى أراد وكم عدد أراد بدون رادع أو قيد. ولقد بلغ التشفي غايته عندما قرر الفرنسيون اشراك بعض من ذوي الذمم الخربه من الجزائريين عملائهم في عمليات تنظيم مذابح ضد اخوانهم. وحتى القضاء الاسلامي لطخ بهذه المأساة، فعندما تعجز المحاكم الفرنسية الخاصة منها والعادية عن اثبات جريمة تستحق الاعدام ضد المتهم الجزائري تسند المهمة الى محكمة القاضي التي تتولى القيام بتنفيذ ما امرت به. ولقد بلغت هاته الممارسات الوحشية ضد الجنس البشري درجة من الاتساع والانتشار جعلت السلطات في باريس تتدخل لايقافها عند الحدود «المعقولة».

ولم يكن من المنتظر ان يكون لهذا التدخل تأثيرا كبيرا في الميدان، إذ بالامكان لأي موظف أو ضابط تلفيق التهمة ضد أي جزائري. ولقد حدث إبادة قرى ومداشر بكاملها بعد صدور هذه التعليمات مثل الذي حدث بالنسبة لقبيلة أولاد رياح في جبال الظهرة عندما حشر الضابط بلسيي أفراد القبيلة في مغاره واضرم على مدخلها النار ومثل المذبحة التي حدثت في واحة الزعاطشة وحوادث أخرى لا تقل عنها فضاعة وبشاعة. وكذلك تلك الجرائم التي كانت تقترف في ظل ما يسميه لامورسيير بالغارة، يقوم الجيش الفرنسي بالانقضاض على قرية أو مضارب قبيلة في غفلة منها ليأتي على الأخضر واليابس، فلن يكتفي بالقتل والنهب بل كانوا يسرقون النسوة والفتيات لبيعهن في الأسواق «الخاصة»

وهي أعـمال يندى لها الجبين يجب أن يزاح عنها الغبار وتعرف كل تفاصيلها ودقائقها لأنها مأساة ومحنة شديدة يجب أن تنقش في ذاكرة الأجيال.

## 2 ـ سـلب الممتلكـات :

اتخذت سلطات الاحتلال من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة بين يديها لارهاق الشعب والحط من شأنه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقـافتـه التي حمته من هذا المصير المؤلم، ومع ذلك فقد عانى الكثير في هذا المجال. لقد أعطت فرنسا نموذجا لما سيكون عليه مصير البلاد، في السياسة التي اتبعتها في مدينة الجزائر وفي المنطقة المجاورة لها في السنوات الأولى من الاحتلال قبل أن تتمكن من مد نفوذها نحو الداخل. لقد اطلقت يدها منذ البـداية في ممتلكـات النـاس بالمصادرة والحجز والاستحواذ بالطرق المختلفة الأخرى، بالرغم من معاهدة الاستسلام التي تنص على حماية ممتلكات الناس وأموالهم.

ولقد قام السكان بتقديم عريضه تلو عريضة وشكوى وراء شكوى لحمل سلطات الاحتلال على التقيد بما تعهدت به من احترام املاك الناس ولكن بدون جدوى.

لقد تم بعد ثلاث سنوات فقط من الاحتلال هدم ثلث مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة وضاعت أملاك الناس وحقوقهم بدون أدنى تعويض، لقد قام الفـرنسيون في البـداية بتسجيل أسـماء الناس المتضررين من عملية التدمير الـواسعـة للمدينة في انتظار تعويضهم، ولكن سرعان ما اهمل هذا الاجراء وأصبحت البيوت والأسواق والمساجد ومباني المؤسسات الخيرية تهدم بدون أية مراعاة لا لمصالح الناس المادية ولا المعنوية.

لقد ترك لنا حمدان خوجة صورة تقطر ألما لعملية التدمير المنظمة هاته التي اتبعتها سلطات الاحتلال عندما بين أنه لكي تهيء الساحة التي أطلق عليها ساحة الحكومة (ساحة الشهداء حاليا) هدمت خمسة أسواق عمومية منها (سوق القيصرية المختص بنسخ وبيع الكتب والسوق القابس وسوق الحدادة وسوق القماش ومصنع للحرير). والذي هو من أهم صناعات مدينة الجزائر الذي

كانت تأتيه المادة الخام من سوريا ومن أزمير ويصدر المنتوجات الحريرية الجاهزة إلى كل مدن المغرب وكذلك إلى مدن الشرق الاسلامي المتوسطية، كما هدمت ثلاث مساجد من بينها جامع السيدة الذي يعتبر من أقدم المساجد بالمدينة الى جانب عدد كبير من المساكن ومرافق عمومية.أخرى مثل المراحيض وغيرها.

وهذا التهديم كله يحدث من أجل اعداد ساحة عمومية لا تتلائم مع تخطيط المدينة ولا مع حجمها كما لاحظ ذلك حمدان خوجة في مذكرته لملك فرنسا، ولكي تتخلص من الشكاوي والمضايقات عمدت سلطات الاحتلال الى جمع عقـود الأملاك لدى الناس بدعوى تسجيلها وتثبيتها من جديد في سجلات الأمـلاك العقارية، ولكنها أهملت رد العقود إلى أصحابها إلا لبعض الأفراد القليلين جدا فقط. ومما يؤكد الطابع الانتقامي لاجراءات الهدم الواسعة هاته هو أن أملاك اليهود لم تمس بل احترمت كما احترمت بيعهم ومؤسساتهم الأخرى.

لم تتوقف عملية السلب عند هذا الحد بل عمد الفرنسيون الى سلب أغنياء المدينة أموالهم ومدخراتهم وابتزازها ابتزازا تحت التخويف والتهديد والأساليب الأخرى. لقد سيطر على عقول الفرنسيين الذين وفدوا مع الحملة جنودا كانوا أم مدنيين خرافة كنوز الجزائر الخيالية المدفونة ولم يتورعوا عن هدم المساجد بحثا عن هذه الكنوز الوهمية.

هذه حقائق اثبتتها اللجنة الافريقية نفسها في التقرير الذي اعدته لحكومتها على اثر المهمة التي قامت بها في الجزائر من أجل دراسة الأوضاع بعد ثلاث سنوات من الاحتلال، وما جرى في مدينة الجزائر من السلب والنهب والتهديم هو نموذج اتبعته سلطات الاحتلال في جميع مدن البلاد التي امتد اليها نفوذها بعد ذلك.

وبتغلغل النفوذ الفرنسي نحو المداشر والقرى يتعرض سكان الريف لنفس ظاهـرة السلب والنهب والتـدمـير التي عانى منها سكان المدن الساحلية قبل ذلك، ولما كانت الثروة في الريف تتكون أساسا من الأراضي الزراعية والأشجار المثمـرة وقـطعـان المـاشية كان جهد الاحتلال سيتوجه أساسا لتقويض هذه الدعائم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الريفي.

لقد استولت سلطات الاحتلال منذ الأسابيع الأولى على الأراضي التابعة للدولة التي تدخل في دائرة نفوذها كما استولت على أراضي الحبس سواء تلك التي تخص المؤسسات التعليمية أو الدينية أو الخيرية، وتوسعت أملاك الدومين في السنوات التالية بفضل الحيازات الجديدة التي تمت على حساب ممتلكات الأشخاص الذين ابعدوا ونفوا إلى خارج البلاد أو أراضي الأشخاص والقبائل التي حملت السلاح في وجه الغزو الفرنسي.

ومنذ عام 1844 صدر أمرا يقضي بالغاء منع حق التصرف في أراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الأوروبيين. ولقد تدعم هذا الاجراء بأمر آخر صدر في نفس السنة يعطي لادارة الاحتلال الحق في وضع يدها على كل الأراضي «الغير المزروعة» والتي تقع في أماكن معينة تحددها هذه الادارة نفسها مالم تثبت ملكيتها لأحد بعقود «صحيحة» لا غبار عليها. وقد أسندت مهمه فحص هذه العقود بمقتضى أمر صدر في عام 1846، للجنة تشكل على مستوى الولاية العامة ليس فيها ممثل واحد عن السكان المعنيين أساسا بهذا الاجراء. ونجم عن تطبيق هذه الاجراءات افتكاك 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها من يد السكان، وألحقت بأراضي الدومين. كما اتسعت عملية السلب هاته باجراءات أخرى صدرت في هذا المجال والتي أبرزها حق الادارة الاستعمارية في وضع يدها على الممتلكات من أراضي وعقارات لغرض «المصلحة العامة». ولما كانت عملية استيطان الأوروبيين في الجزائر تندرج ضمن الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للادارة الاستعمارية، فقد تم تحويل هذه الأراضي التي سلبت من الجزائريين الى الأفاقين من الأوروبيين وستتسع هذه العملية تحت مختلف العناوين في الفترة التالية.

لقد فكر الفرنسيون في فترة من الوقت في اخضاع السكان الجزائريين الى نظام يشبه ذلك الذي أقره الانجلو سكسون ضد الهنود في شمال القارة الأمريكية، تحت تسمية «تجميع القبائل»، وبالرغم من أنه لم يصدر قانونا بهذا الخصوص قبل سنة 1863 ومع ذلك فقد شهد بدايات لتطبيقه على يد الوالي العام راندون، الذي كان من أشد المتحمسين لاقراره في الجزائر، خاصة في شرق البلاد.

لقد وضعت عدد من مشاريع قوانين حول هذه المسألة، وهي المشاريع التي سوف تعدل وتصاغ في شكل مهذب لتصدر تحت اسم سنتوس كونسولت (قرار المجلس الامبراطوري) في عام 1863 مفتتحا بذلك بداية مرحلة جديدة من السلب وتفقير الشعب والتي ستستمر حتى نهاية القرن. ومن سخريات القدر ان دافع الضرائب الجزائري سيساهم بقسط وافر في تمويل وتنفيذ هذه العملية تحت تسمية «السنتيهات الاضافية» من أجل «تشخيص» التمليك للأراضي العرش التي ستنجز في ظل هذه القوانين.

وقبل أن تتجرأ سلطات الاحتلال على تنفيذ سياسه سلب الأراضي بشكل واسع، كان عليها أولا أن تقضي على كل امكانية لمقاومة هذا النهب. لقد حدد بوجو، الذي سيعين واليا عاما خطته بهذا الخصوص في خطاب ألقاه في مجلس النواب في 15 جانفي (1840). قبل استلام وظيفته بسنة وبضعة أشهر، عندما بين أنه لكي تكسب فرنسا الحرب في الجزائر يجب أن توجه جهدها ضد المقومات المادية التي يرتكز عليها الشعب الجزائري في الريف «ففي أوروبا أيها السادة فإننا لا نخوض الحرب فقط ضد الجيوش وانما أيضا وعلى الأخص ضد المصالح المادية فعندما نهزم الجيوش المعادية فإننا ننفذ الى عمق البلاد لنستولى على التجمعات السكنية وعلى المصالح التجارية والصناعية والجمارك وعلى أرشيفات الحكومات أيضا، فهذه المصالح سرعان ما تستسلم وتنحني أمامنا، أما في إفريقيا فإنها لا توجد مصالح من هذا القبيل، أو على الأقل لا يوجد منها سوى قطاع واحد وهو الزراعة ومع ذلك فإن من الصعب النيل من هذا العنصر في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر، لأنه لا توجد لا قرى ولا مزارع ومع ذلك فإنه يزرع ويحصد وتوجد مواشي أيضا، ولما كان من الضروري التهديد والنيل من أي شيء. وبالرغم من أنني فكرت طويلا، عند الصحو وعند النوم، فإنني لم أكتشف هدفا آخر يمكن النيل منه، ولم أجد طريقة أخرى لاخضاع البلاد الا بتهديد هذا العنصر (أي الزراعة) والسيطرة عليه».

لقد وجد بوجو في لامور سبير خير منفذ لهذه الخطة الهمجية التي لا يمكن وصفها، عندما عمد هذا الأخير إلى «منهجه» سياسة الغارات التي تشن على التجمعات السكنية العزل ومضارب القبائل المستسلمة وأدخل «فنيات

جديدة» في تطبيقها في غاية من البشاعة والوحشية. لقد حولت هذه الغارات البلاد المعمورة إلى قفار وشعب أبى إلى جموع بائسة ترزح تحت الحاجة الشديدة والفقر المدقع خلال بضع سنوات فقط. ان شن الغارات المفاجئة ضد الأبرياء العزل من السكان هو من أشد الفصول حلاكة في تاريخ الاستعمار. ان مثل هذا السلوك الهمجي قبل أن شهد التاريخ البشري نظيرا له في العصور الحديثة.

### 3 ـ محاولات هدم المقومات المعنويـة :

إن سياسة الهدم هاته تمثل كلا متكاملا استهدفت جميع مقومات مجتمعنا فلم يستثني منها جانب واحد. لقد اعتبرت المساجد من بين الأهداف الأولى لهذه السياسة، فقصة جامع كتشاوة غنية عن التذكير، فخلال ثلاث سنوات فقط من الاحتلال حولت ثلاثة أرباع مساجد مدينة الجزائر إلى أغراض أخرى، فالبعض منها أعطى للتجار الأوروبيين الذين حولوها إلى مستودعات لمعدات ولأغـراض أخـرى وضيعـة، كما تحولت المباني الخاصة بالمؤسسات التعليمية وبالأعمال الخيرية إلى أغراض أخرى غير التي كانت تقوم بها بعدما سلبت منها أراضيها واستولى على الأموال التي كانت بين أيدي الأشخاص القائمين على شؤونها، لتصرف في مجالات أخرى. ومما يدعو الى التأمل العميق لاستخلاص النتـائـج من حضارة تعتمد الكذب كواحد من أدوات عملها الرئيسية، أن الدولة التي أدعت بكونها جاءت لتحضير مجتمع «متخلف» أنه من بين أعمال الهـدم الأولى التي قامت بها في العاصمة هو هدم سوق للكتب وهو السوق المسمى بالقيصرية الـذي كان يجمـع في رحـابه نساخين وباعة للكتب، ولم يعوض لأن الادارة الاستعمارية رفضت أن تقتطع له مكانا آخر بدل الذي هدمته.

ومن بين الأعمال التي بقيت منقوشة في ذاكرة الأجيال من الجزائريين هو ما حدث بالنسبة لهدم المقابر ونبش القبور وبيع عظام الموتى وتسويقها إلى مدينة مرسيليا لأغراض صناعية، هذه حقيقة مؤكدة، وقد أثبتها حمدان خوجة بنشر وثيقة رسمية مستخرجة من احدى الادارات الفرنسية ذاتها التي تعترف بذلك. وكان بعض من عظام هؤلاء الموتى لا يزال يكسوها اللحم وبعض الجماجم لا

تزال تحمل شعر اللحي. لقد هزت هذه العملية عمق الضمير الجزائري عبر الأجيال ووصلت أصداؤها حتى جيلنا الحاضر.

لقد نجم عن هذا الهدم المنظم لمقومات مجتمعنا المعنوية ان اسدل ستار الجهل والأمية على شعبنا. ففي ظرف جيل واحد فقط لاحظنا فروقا شاسعة في المستوى الذي كان لدى القضاة والأئمة الذين عاصروا السنوات الأولى من الاحتلال وأولئك القضاة خريجي المدارس الاسلامية الثلاثة التي أسست بعد عام 1850، فهؤلاء الأخيرين لا يحسنون تحرير حتى رسالة إدارية بسيطة. فهم قضاة أميون بأتم معنى الكلمة، فهذه مأساة أخرى تحتاج للألمام بمعالمها فقط إلى صفحات وصفحات لا يتسع لها المقام هنا.

# 4
# الاستماتة من أجل البقاء *
# 1871 ـ 1919

## 1 ـ القهر الاستعماري :

تميزت الفترة التي أعقبت فشل الانتفاضة الشعبية الكبرى في عام 1871 حتى سنة 1919 ، بسعي سلطات الاحتلال لاستكمال عملية الهدم لجميع مقـومـات مجتمعنا التي سارت فيها أشواطا بعيدة خلال الفترة السابقة، لقد تركزت جهودها على الخصوص، في السعي لسلب ما تبقى من الأراضي بين أيدي السكـان وتحت مبررات مختلفـة، والسهر على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرة أخرى، عن طريق اخضاعه لقوانين تعسفية لا يمكن وصفها وليس لها ما يماثلها في أي مجتمع انساني متحضر، وقد نجم عن هذه السياسة تهميش مجتمع برمته وتجهيله واغراقه في حمأة الفقر المدقع والاحتياج الشديدين. كما تميزت أيضا بصمود الشعب واستبساله من أجل الدفاع عن مقوماته المعنوية والروحية، وإذا كان قد استسلم لضياع ثروته ورخائه فإنه أظهر استعدادا للدفاع عن شخصيته مهما كلفه ذلك من التضحيات والذود عنها إلى آخر رمق فيه. لقد سعى أسلافنا وتكبدوا كل المشاق من أجل ضمان البقاء وتأمين المستقبل وسط حاضر قاتم يدفع الى اليأس ويدعو إلى الاستسلام.

كان لتغيير النـظام السياسي في فرنسا تأثيره المباشر على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر فقيام ما يسمى بالنظام المدني كان تجسيدا لرغبة عميقة

* *دراسة نشرت في جريدة الشعب في 9 ـ 10 ـ 11 أكتوبر 1984 .*

طالما طالب بها أولئك المهاجرون من الأوروبيين الذين كان معظمهم من الأفاقين المغامرين والذين اتخذوا من الجزائر وطنا ويريدون استئصال شاقة السكان الأصليين ومحو أي أثر لهم في البلاد. اننا لا نعتقد بوجود فروق جوهرية في سياسة الاحتلال التي اتبعها قبل عام 1870 والتي سلكها بعد هذه السنة ازاء الجزائريين. بل نلاحظ على العكس أن هناك استمرارية ومتابعة لسياسة واحدة مع أقلمة هذه مع الظروف والمعطيات القائمة في كل فترة، وما يقال عن مشروع «المملكة العربية» لا يعدو كونه مجرد نقاش بيزنطي كان يجري في مكاتب الوزارات المعنية في باريس وليس له أي تأثير على الواقع الميداني المرير الذي يعاني منه الجزائريون، فالجانب البارز في هذا التغيير بالنسبة للوضع في الجزائر، هو انتقال السلطة من بين أيدي العسكريين لتصبح بين أيدي المدنيين بنفس الصلاحيات القهرية والطغيانية التي كانت للأوائل. كما أصبح للكولون دورا بارزا في تحديد السياسة التي ستتبع ازاء سكان البلاد في جميع الميادين، والتي كانت تحظى دائما بموافقة باريس واقرارها لها. فمركز السلطة والقرار كان دائما واحد وهو الحكومة الفرنسية بالنسبة لكل من الفترتين. فالتغيير الهام الذي حصل بسبب التحول إلى النظام المدني كان لصالح الكولون الذين اكتسبوا حقوق المواطنة الفرنسية كاملة ولم يعودوا مواطنين من الدرجة الثانية كما كان عليه وضعهم قبل ذلك. فهذا التغيير لم يعد الجزائريين في مجموعهم بأي حال من الأحوال وان مس تلك الطائفة من الجزائريين المتعاونة مع قوات الاحتلال وأضر بمركزها وبمصالحها عندما استغنى «النظام المدني» عن خدماتها خاصة في المناطق الشمالية من البلاد.

خلال العشرية الأولى من قيام هذا النظام، تبلورت سياسته ازاء الجزائريين حول مسألتين رئيسيتين : الأولى وتتمثل في متابعة قمع الانتفاضة الشعبية الكبرى التي عبثت ثلثي سكان الجزائر، والمسألة الثانية وتتعلق بتعميم عملية تشخيص الملكية التي ابتدأت في عام 1863 باصدار قانون جديد حول هذه المسألة والمشهور باسم قانون فارنيي في عام 1873.

وتتمثل الاجراءات القمعية التي اتبعتها سلطات الاحتلال ضد المناطق التي شاركت في هذه الانتفاضة، فإلى جانب عمليات القتل بدون محاكمة والتي

جرت تحت غطاء «التهدئة»، نظمت محاكمات لمئات الأشخاص وأصدرت أحكاما بالسجن والأبعاد على عدد كبير منهم كما فرضت غرامات باهظة على مجموع سكان المناطق الثائرة ومصادرة مساحات كبيرة من أجود أراضيهم. لقد بلغ مجموع الغرامات التي فرضت واستخلصت بالفعل حوالي الخمسين مليون فرنك ذهب كما بلغت مساحات الأراضي التي صودرت قرابة الأربعمائة وخمسين ألف هكتار وهو ما يمثل نسبة سبعين في المائة من مجموع ثروة هذه المناطق. أما فيما يتعلق بقانون التمليك الصادر سنة 1873، فلتوضيح صورة النهب التي تمت في ظل هذا القانون نورد نموذجا عن الكيفية التي تم بها تطبيقه في احدى البلديات المختلطة الواقعة في شرق البلاد، وهي بلدية ريغة الواقعة في دائرة سطيف.

ان جملة أراضي هذه البلدية كانت قبل صدور قانون التمليك في عام 1873 تبلغ 168 ألف هكتار منها 60 ألف هكتار من الغابات دخلت في حيازة الدومين وأربعين ألف هكتار استولت عليها السلطات تحت ستار المصادرة والحجز بسبب انتفاضة عام 1871، كما أخذت مساحات أخرى من الأراضي وضمت للدومين بحيث بلغت مساحة أراضي هذا الأخير في البلدية مائة وأربعة آلاف وخمسمائة هكتار، كما ضمت مساحات أخرى إلى البلدية بحيث أصبح مجموع ما انتزع من السكان من الأراضي مائة وخمسة وثلاثون ألف هكتار ولم يبق من بين أيدي سكان البلدية البالغ عددهم حوالي ستة وثلاثون ألف نسمة سوى قرابة ثلاثة وثلاثون ألف هكتار فقط أي أقل من هكتار واحد لكل فرد بما فيها مساحات البور والأحراش والغابات. ولما كانت جملة الأراضي المتبقية هي أراضي بعلية أي غير مروية، فإن اعالة عائلة مكونة في المتوسط من خمسة أفراد بمردود هكتارين ونصف في السنة، في أحسن الأحوال، شيء يشبه المستحيل. ان السلب والنهب والتفقير لا تمثل سوى جانبا واحدا من جوانب هذه السياسة القهرية الرامية إلى إبادة هذا الشعب ومحوه من على أرضه، وقد كان هذا الأمل دغدغ أحلام المستعمرين الغلاة خلال هذا الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ذلك أنه كان شائعا لديهم أن الشعب الجزائري مآله إلى الانقراض بحكم قانون «البقاء للأصلح» خاصة وأن الوضعية الديمغرافية المتدهورة التي كان عليها كانت تدعم لديهم هذا الاعتقاد، وما بقي عليهم

سوى التعجيل بذلك عن طريق اعتماد عدد من القوانين والاجراءات تزيد من بؤسه وشقائه وتعجل «بهذا المصير المحتوم».

ويأتي في مقدمة هذه الاجراءات الخاصة، ذلك القانون السيء الذكر الذي اشتهر باسم قانون الأهالي، وهو مجموعة من العقوبات الخاصة تحددها قوائم تزداد وتنقص عدد المخالفات المسجلة فيها حسب «الحاجة والضرورة» ويعاقب عليها بالحبس أو الغرامة، وهي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مخالفات.

لقد طبقت سلطات الاحتلال هذه الصلاحيات القهرية في ظل ما يسمى بالنظام العسكري أي قبل عام 1870، بواسطة هيئات تسمى بلجان التأديب، وباتساع دائرة الحكم المدني الذي أصبح يشمل معظم مناطق شمال البلاد، عمدت السلطات الجديدة الى التزود بنفس الصلاحيات القهرية التي كانت للعسكريين في ظل النظام السابق، لقد كانت رغبة الكولون هي منح هذه الصلاحيات القهرية للمتصرفين على مستوى البلديات المختلطة ولكن هذا الرأي وجد معارضة إذ لم تستسغ بعد فكرة منح هؤلاء المتصرفين صلاحيات قضائية بدون أية رقابة، وفي 29 أغسطس 1874 صدر مرسوم منح فيه لعمال العمالات صلاحيات اعداد قوائم بالمخالفات التي تتم المعاقبة عليها وبنص كذلك على كون القضاة هم الذين يقومون باصدار العقوبات المترتبة عن هاته المخالفات، كما نص هذا المرسوم على منح هذه السلطة القضائية الغير العادية حق اصدار احكام بالسجن تصل إلى ستة أشهر وغرامة حتى خمسمائة فرنك كما نص على مضاعفه العقوبة في حالة تكرار المخالفة من طرف نفس الشخص، فالأحكام الصادرة تعتبر أحكاما نهائية غير قابلة للاستئناف.

يعاقب الجزائري اذا ما قام بحركة أو إشارة تنم عن عدم الاحترام، أو تفوه بكلام جارح في حق أي عون من أعوان الدولة حتى خارج أوقات العمل، كما يعاقب إذا اختار السكن في مكان منعزل بدون رخصة أو غادر بلديته إلى أراضي بلدية مجاورة أو إلى أي مكان آخر في البلاد بدون رخصة، أو قام أحد بالتسول في غير قريته.

كما يجب قبـول التفتيش للمساكن والأملاك وغيرها من طرف أي موظف يوفـده المتصرف لهذا الغـرض بدون أية رخصـة قضـائية. إلى غير ذلك من «المخالفات» التي تتسع وتتقلص حسب رغبة عمال العمالات ومزاجهم. وفي عام 1881، اكتسبت هذه السلطة القضائية الخاصة صفة الشرعية المطلقة عندما نص عليها في شكل قانون يحمل اسم قانون الأهالي، ولقد حدد هذا القانون عند صدوره 41 مخالفه يعاقب عليها الجزائريون. وانخفضت هاته إلى 21 في عام 1891 لتستقر عند 23 مخالفة من سنة 1904 إلى 1914. كما حددت مدة سريان مفعوله بسبع سنوات ولكنه سيمدد لنفس المدة عند نهاية كل أجل حتى سنة 1930.

فالجدول التالي يعطي صورة عن مدى توسع سلطات الاحتلال في تطبيق هذه الاجراءات الاستثنائية منذ السنة الأولى من صدور هذا القانون إلى قبيل الحرب الكبرى.

| السنة | عدد سكان البلاد | عدد المعاقبين | السنة على ألف | مبلغ الغرائم المستخلصة | السنة على ألف | عدد أيام السجن | النسبة على ألف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1882 | 1,901233 | 26,081 | 14,0 | 208406 | 109,0 | 70,386 | 37 |
| 1883 | 1,893,181 | 30,837 | 16 | 212023 | 132,0 | 82,402 | 44 |
| 1891 1892 | 2,323,549 | 16,992 | 7,31 | 89,389 | 38,0 | 48,343 | 20 |
| 1900 1901 | 3,425,950 | 23,086 | 9,51 | 408,394 | 44,6 | 68,499 | 26,2 |
| 1911 1912 | 2,984,855 | 16,957 | 5,68 | 82,277 | 27,56 | 27,256 | 14,59 |

وإلى جانب هذا القانون، فإن هناك اجراءات أخرى تتخذ ضد الأشخاص الذين يعتبرون خطرا على «الأمن العام» والتي تتمثل في الحجز الاداري الذي رتب على ثلاث درجات متدرجة مع خطورة التهمة، فكان أقصاها درجة هم الـذين كانـوا يبعـدون الى مدينـة كالفي بكـورسيكا ثم يليهم أولئك الذين

يحجزون في احـدى المعتقـلات الثـلاثـة الموجودة بالبلاد والواقعة على حافة الصحـراء وأخفهـا أولئـك الذين ينفون الى احدى القرى النائية في المناطق الشمالية من البلاد وكذلك الرقابة الادارية التي تلزم على كل واحد التردد يوميا في الصباح والمساء أو مرة في الأربع والعشرين ساعة حسب كل حالة.

ومدة الحجز الاداري لا تخضع لأي قانون يضبط أجالها وحدودها، فالوالي العام هو الذي يقرر المدة حسب ما يراها قد تكون قصيرة أو متوسطة الأمد أو لمدى الحياة. فكان يخضع للحجز الاداري تلقائيا كل من حج بدون رخصة والمرشدون والدعاة والمحرضون السياسيون، وكذلك أولئك الذين يمكن أن يضـايقوا، بوجودهم، سير التحقيق في قضية من القضايا، وأولئك المتهمين الـذين برأت المحاكم ساحتهم لعدم ثبوت التهمة ضدهم واعتقالهم اعتقالا قانونيا. وفي سنة 1902 يضيف الحاكم العام ريفوال أداة جديدة إلى جانب أدوات القمع الأخرى التي كانت موجودة وهي المحاكم الزاجرة، وتعمل هاته وفق قانون اجراءات خاص واحكامها غير قابلة للاستئناف.

ومما تجدر الاشـارة اليه، ان المسـاجين المعتقلين بمقتضى احكام قانون الأهالي كانوا نادرا ما تقوم السلطات الادارية باعالتهم، وانما عائلاتهم هي التي تقوم بذلك. بالرغم مما تتحمله من جهد ومشاق وما تعترضها من العقبات في سبيل ذلـك، اذ كثيرا ما تضطر الى قطع عشرات الكيلومترات يوميا أو عدة مرات في الأسبوع سيرا على الأقدام لهذا الغرض. وهو اجراء ليس له نظير. فهـو موقف فريد من نوعـه، كما لاحظت ذلك احدى العرائض التي قدمها المنتخبون الجزائريون في عدد من البلديات في شرق البلاد، ملاحظة انه حتى أولئك الذين صدرت عليهم احكام بالاعدام، فإن إدارة السجون كانت ملزمة باعـالتهم خلال مدة اعتقـالهم وهـذا حق من حقوق السجين على الادارة، فكيف بأولئك الذين يحبسون بمقتضى قرار يصدر عن متصرف والذي يشكل في حد ذاته خرقا لحقوق الانسان.

وفي نفس السنـة التي صدر فيهـا قانـون الأهـالي 1881 قامت سلطات الاحتلال بعملية سلب ونهب منظمة ضد سكان الشمال القسنطيني، بدعوى ان لهؤلاء مسؤولية فيما حدث من حرق للغابات، خلال صيف تلك السنة، لقد اندلعت حرائق مهولة اتت على ما يزيد عن مائة وخمسين الف هكتار من

الغابات، وأبت الادارة الاستعمارية الا ان ترى في الذي حدث عملا ناجما عن نية لتخريب مقصود قام به سكان هذه المناطق للتعبير عن تذمرهم وسخطهم ضد الـوجود الأجنبي في البلاد. وبالرغم من التحقيق المغرض الذي اجرته الادارة الاستعمارية لاكتشاف المسؤولين عن هاته الحرائق، ولكنها لم تستطع ان تثبت بشكل قاطع وبأدلة صحيحة كونهم كانوا وراء هاته الحرائق، ومع ذلك فقد سلطت عليهم عقوبات في منتهى القسوة والشدة، لقد ألزموا بدفع غرامة ثقيلة مقدارها خمسة ملايين وواحد وثمانين الف فرنك، كما انتزعـت منهم ثمانية عشر ألف وخمسمائة هكتار من أجود أنواع الأراضي.

لقد أثارت هذه الاجراءات الضمير الوطني في جميع مناطق البلاد وتأكد لدى الجميع ان إدارة الاحتلال لم تستهدف من وراء هذه الاجراءات الصارمة والتي اتخذت من الحرائق ذريعة لها، سوى نهب السكان وانتزاع ما تبقى من بين ايديهم مما يسـد رمقهم. والزج بهم في حمأة الفقر المدقع وتحويلهم إلى جموع متسولة بائسة، وليس البحث عن المتهمين والمجرمين الحقيقيين.

لقد كانت هناك خمس شركات حصلت على امتياز استغلال مساحات كبيرة من الغابات مقابل مائة وسبعين ألف فرنك دفعتها لخزينة الولاية العامة، ومما يثـير الدهشة ان هاته الشركات طالبت الادارة بتعويضات عن الخسائر التي لحقت بها من جراء الحرائق بلغت قرابة الخمسة ملايين. لقد ابتزت الادارة الاستعمارية هاته الملايين الخمسة من السكان البؤساء لتسلمها لهاته الشركات. فالمستفيد من هذه الحـرائق كانت الشركـات صاحبة الامتياز، وكان الأجدر بالادارة أن توجه تحرياتها في هذا الاتجاه، لكن ارادة القهر والتشفي والاذلال قد اختارت الطريق الآخر.

من بين أدوات القهر التي استخدمتها ادارة الاحتلال لنهب ممتلكات الناس وتفقيرهم واذلالهم، تأتي مسألة الضرائب كأداة فعالة استخدمت لهاته الغاية، فمنـذ غزو البـلاد اخضـع الجزائريون إلى نوعين من الضرائب : الضرائب التقليدية التي كانت تجبى في مختلف مناطق البلاد قبل عام 1830 والتي الحق بها عام 1871 عدة ضرائب تكميلية يطلق عليها اسم «السنتيمات الاضافية»، والضرائب الجـديدة التي فرضتهـا فرنسـا. يضـاف إلى ذلك الضرائب الغير

المباشرة التي كانت تفرض على السلع والخدمات، وبذلك أصبح الممول الجزائري يخضع لنظام ضريبي فريد من نوعه. ففي عام 1870، كان مبلغ ما استخلصته ادارة الاحتلال من الضرائب العربية 14 مليون فرنك من بين 22 مليون التي كانت مجمل الضرائب التي استخلصت هذه السنة من الجزائريين. وقد ارتفع مجمل الضرائب إلى الضعف في ظرف اقل من خمس عشرة سنة حيث كان متوسط ما يجبى من الجزائريين في سنوات 1885 ـ 1890 : واحد وأربعون مليون فرنك، من بينها 19 مليون من الضرائب العربية، وفي بداية القرن كان مجمل ما يجبى من الممول الجزائري يشكل نسبة 46 ٪ من مجموع الضرائب المستخلصة في الوقت الذي لم يبق بين يديه سوى نسبة 37 ٪ من الثروة العامة في البلاد.

لا يتوقف الحيف والاجحاف عند هذا المستوى في الارهاق والتشطط، فكيفية توزيعها وطرق استخلاصها هي الأخرى فصول مأساوية يعجز القلم عن وصفها، ويكفي أن نشير فقط إلى احدى الممارسات الدارجة في هذا الصدد، فعندما يعجز المرء عن اداء ما عليه من الغرامة، فإن المحصل يقصده إلى منزله لحجز كل ما لديه من الأشياء ذات قيمة ثم يسوقه هو وزوجته تحت حراسة فرقة من الدرك الى المركز الاداري لبيع هذه الأشياء في السوق، فإذا ما غطى ثمنها ما عليه من الغرامة فإنه سيطلق سراحه مع زوجته وإلا تحجز زوجته كرهينة إلى ان يستوفي ما عليه. وفي هذا الصدد فإن جحافل المرابين هم له بالمرصاد، لقد كان دارجا ان يقرض هؤلاء فرنكا مقابل خمسة اضعاف في أجال لا تتجاوز بضعة أشهر.

لقد اشتدت ظاهرة انتشار الربى ونموه في هذه الفترة إلى درجة تفوق كل تصور، وتحول إلى احدى أدوات التفقير الهامة التي اتبعتها ادارة الاحتلال، وعانى منها الشعب عناء شديدا. فلم تقتصر ممارستها على المرابين من اليهود الذين اختصوا في هذا النوع من النشاط الهدام، وانما مارسته مؤسسات مالية مشروعة. فقد كانت البنوك تقرض الجزائريين بسعر فائدة يصل إلى ثلاثين بالمائة في الوقت الذي لم يكن يتجاوز في فرنسا عند أواخر القرن نسبة 3 بالمائة.

والمسؤولية الجماعية هو مبدأ أقرته الادارة الاستعمارية في البلاد وبصفة

رسمية سنة 1882 ، لقد مورس هذا الاجراء قبل هذا التاريخ ، ولكن بصفة استثنائية وبكيفية منقطعة، ولم يصبح عملا قانونيا إلا في هذه السنة، بالرغم من انتفاء الأسباب والمبررات لاتباع مثل هذه السياسة. لقد تذرعت ادارة الاحتلال لتبرير ذلك باختلال الأمن في الريف ونمو ظاهرة اللصوصية، وانتشار قطاع الطرق لأسباب متعددة، تعود كلها إلى سياسة التفقير والنهب المتبعة، فالجانب الذي لم يحظ بأي اهتمام لحد الآن بخصوص هذه المسألة هو قضية تواطؤ الادارة الاستعمارية مع عصابات اللصوص وقطاع الطرق وتسليطها على سكان الريف البؤساء لمضاعفة شقائهم وبؤسهم واتخاذهم أداة للارهاب المجتمع الريفي وتمزيق وحدته من جهة، وكمصدر للمعلومات عن كل ما يخصه ويختلج في صدره من جهة أخرى. فالقصص التي تروى حتى الآن عن هاته العصابات ونشاطاتها تؤكد علاقاتها مع إدارة الاحتلال. ولا نخشى المبالغة إذا قلنا بأنها كانت تشكل احدى أدوات القهر التي سلطت على الريف في هذه الفترة الحالكة من تاريخ البلاد.

لم تقتصر جهود الاحتلال في هذه الفترة على استكمال عملية التدمير للمقومات المادية لمجتمعنا التي كانت قد ابتدأت في الفترة السابقة وانما اهتمت كذلك بمتابعة عملية دى المقومات الروحية واجتثاثها من جذورها.

وفي هذا المجال فإنه لم يعد مقبولا ولا مسموحا به بالنسبة لهاته الادارة سماع كلمة جزائري، لقد شطبت هذه اللفظة من قاموس الألفاظ المستعملة لتحل محلها كلمة «أهلي» فلم نعد في نظرها جزائريين وانما أصبحنا أهالي مدجنين، وفي هذا السياق اعتمدت سياسة النعرات الجهوية واذكاء الروح القبلية وتبلور هذا الاتجاه على الخصوص فيما يسمى «بالسياسة القبائلية»، لقد جدت إدارة الاحتلال واجتهدت من أجل البحث عن «خصوصيات» منطقة القبائل التي تميزها عن سائر المناطق الأخرى من البلاد، ولقد اعتقدت انها وجدت ضالتها واكتشفت هذه «الخصوصيات» فيما تسميه «بقوانين الجماعات القبائلية» التي اعتبرتها تشريعات مستقلة لا تمت الى الاسلام بصلة.

لقد تفحصنا بعضا من هذه «القوانين» ولاحظنا أنها يمكن أن تقسم إلى

نوعين : فالنوع الأول وهو عبارة عن اجتهادات في ظل الشريعة الاسلامية، تم باقرار وموافقة فقهاء المنطقة البارزين في ذلك العصر.

وابـرز نمـوذج لهذا النوع من الاجتهادات هو ذلك الذي يتعلق بحرمان الانثى من الارث، لقـد بني هذا الاجتهاد على حيثيات اعتبرها المعاصرون كافية لتعليق حكم من احكـام الشريعة بسبب الضرر الذي ينجم في حالة تطبيقه، على المجموعة المعنية والذي يتمثل في قيام نزاعات دموية وقتال بين الأسر والجماعات بسبب الارث، وما ينجم عن ذلك من الأضرار والخسائر، فاجتهدوا بتعليق تنفيذ حكم الشريعة الى أن ينتفي الضرر. فهو اذن اجتهاد في ظل الشريعة الاسلامية موفق أو غير موفق فهذا موضوعا آخر، وانما يكفي ان نشير ان أحد الخلفاء الراشدين وهو الخليفة عمر بن الخطاب علق حكما من أحكـام القـرآن الكريم، والذي يتعلق بقطع يد السارق في احدى سنوات المسغبة التي اجتاحت المدينة المنورة. والنوع الثاني من هذه القوانين وهو الذي يتعلق بتنظيم حياة القرية وضبطها، وهي تشبه ما يسمى اليوم بقانون البلدية، فهذا ايضا نوع من اجتهاد ينبىء عن قصور الفقهاء في اداء مهمتهم في هذا المجال وظهور الحاجة إلى تقنين الشريعة لتلبية حاجيات المجتمع واقلمتها مع الظروف المحيطة به، لقد سعت ادارة الاحتلال إلى محو الشريعة الاسلامية في منطقة القبائل وتصفية القضاء الاسلامي بها واحلال محلها هاته «القوانين». ومن المفيد الاشارة إلى رد فعل الشعب ازاء هذه السياسة حيث قاطع المحاكم والقضاء الرسمي وأصبح يحتكم إلى الشيوخ والفقهاء في جميع منازعاته.

ويندرج في اطار سياسة هدم المقومات المعنوية للمجتمع «تلك الاجراءات التي اعتمدتها سلطات الاحتلال ضد اللغة العربية وخلق ضرات لها كتعليم الـدارجـة واللهجـة القبائلية في المدارس على حسابها، وتقليص صلاحيات القضاء الاسلامي الى الحد الأدنى «فمنذ 1886 أصبح القضاة الفرنسيون هم الذين يتولون الفصل في المنازعات المالية والعقارية التي تنشب بين الجزائريين، وهؤلاء القضـــاة لهم صلاحية الفصـل في القضـايا وفقـا لأحكـام الشريعـة الاسلامية أو القانون الفرنسي حسب اختيار المتنازعين، وكانت ادارة الاحتلال قد جردته من قبل من صلاحية الفصل في القضايا الجنائية، كما الغت المجلس

الأعلى للقضاء الاسلامي عام 1875، وكذلك المجالس الاستشارية، ونجم عن هذه الاجراءات انخفاض عدد محاكم القضاء الاسلامي من 184 إلى 61 محكمة في عام 1890 والتي أصبحت لا يحق لها الفصل الا في قضايا الأحوال الشخصية ولقد عززت هذه الاجراءات بفرض قيود شديدة على تدريس الدين الاسلامي وتعلم اللغة العربية. فكانت لا تمنح رخصا للتدريس الا نادرا، كما كانت لا ترخص فتح الكتاتيب القرآنية الا في أضيق الحدود.

**2 ـ الاستماتـة :**

بالرغم من الظروف الصعبة التي كان عليها مجتمعنا خلال هذه الفترة، ومع ذلك فإنه لم يستسلم، لقد انبرى للدفاع عن شخصيته ومقوماته بكل ما أوتي من جهد وطاقة، ولقد تركز النضال الوطني خلال هذه الفترة في السعي لرفع المظالم عن الشعب والدفاع عن مقوماته الروحية والمعنوية بالامكانيات المحدودة التي كانت بين يديه.

من بين الأخطاء الكثيرة الشائعة عن تاريخنا الوطني خلال عهد الاحتلال هو اعتبـار ان هذه الفترة هي فترة راكدة خالية من نضالات مستبسلة، وان الشعب يكاد يكون فاقد الوعي غير مدرك لظروفه الصعبة والمؤامرات التي كانت تحاك ضده وضد مصيره، ان اقصى جحود نقابل به نضال هذين الجيلين هو الاستمرار في هذا الاعتقاد الخاطىء المغرض الذي نحن ضحية له. ولن نكون معذورين في ذلك الا لزمن محدود «فاستمرار اعتقادنا في هذا الخطأ سيجعلنا بدون شك شركاء في مؤامرة الصمت المفروضة على نضالات اجدادنا وطرفا في عملية التشويه الواسعة التي استهدفت تاريخنا وهذا لن يقبل به أي شعب.

لقد اتخذ النضال الوطني في هذه الفترة 1871 ـ 1919 عدة أشكال : فالى جانب الانتفاضات الشعبية الكبرى في عام 1871 ـ ومرورا بانتفاضة واحه العمري في عام 1876، والاوراس في عام 1879، وثورة بوعمامة 1882، وحوادث مارجريت ومقاومة التوسع الفرنسي في الصحراء، حتى ثورة الاوراس عام 1916، كان الشعب يمارس ايضا نضالا ولكنه صامت، والذي يتمثل في مقـاطعـة المؤسسات التي تسعى الى تشويه شخصيته والتصدي لافشال كل

مخططات الاحتلال في هذا المجال، هذه المقاومة الصامتة هي التي تطلق عليها فرنسا اسم التعصب وتعتبر ذلك جمودا وتأخرا. كما ناضل ايضا عن طريق الصحافة التي حاول ان يؤسسها ليسمع صوته ويذود عن حقوقه، وجهوده في هذا المجال، تستحق ان يطلق عليها بحق وعن جدارة «صفة الملحمة النضالية من أجل حرية التعبير»

لقد عانى وتكبد كل المشاق والتضحيات في هذا السبيل الى ان جعل من الصحافة الوطنية حقيقة ثابتة وامرا واقعا، اجبر ادارة الاحتلال في النهاية على الرضوخ والاعتراف به، كما اتخذ ايضا من أسلوب رفع الشكاوي والعرائض والاحتجاجات اداة من اداوات النضال، ومما يثير الانتباه ان اجيال هذه الفترة من الجزائريين قد اتخذوا من معاهدة الاستسلام المبرمة في عام 1830 الاساس الـذي اعتمـدوا عليه للدفاع عن مقومات شخصيتهم وتميزها ونذكير المحتل بكونه قد وقعها وتعهد باحترام ما ورد فيها. فهؤلاء لم يكونوا يعتبرون النظام السياسي الذي كان سائدا في البلاد قبل عام 1830 نظاما اجنبيا و «استعمارا تركيا» بل كانوا يعتبرونه نظامهم والدولة دولتهم، وان الهزيمة التي وقعت في هذه السنة لم تلحق «بالاتراك المحتلين» للجزائر وانما بالجزائريين انفسهم، وعلى ذلـك فهم يقبلون النتيجة ويخضعون لوضعية المهزوم، كما يعتبرون انفسهم ملزمين بما ورد في معاهدة الاستسلام. كما جاء ذلك في احدى العرائض التي قدمها سكان مدينة تلمسان للجنة التحقيق البرلمانية الفرنسية، التي وفدت على الجزائر في عام 1891.

شكلت قضية تمليك اراضي العرش محورا من محاور النضال الوطني في تلك الفترة، ذلك ان هذه العملية كانت في الواقع عبارة عن عملية ابتزاز واغتصاب للاراضي التي بين ايدي الجـزائـريين، فالقوانين التي صدرت في هذا الشأن ابتداءا من قرار المجلس لامبراطوري المعروف باسم سنتوس كونسولت الذي صدر في عام 1963، مرورا بقانون فارنيي في عام 1873 لينتهي عند قانون 30 ديسمبر 1887، كانت عبارة عن عملية اغتصاب منظمة ألحقت اضرارا فادحة بسكان الريف، لقد نص القانون الاخير بالخصوص على عدم السماح بتحويل ملكية الأرض من الأوروبيين إلى الجزائريين عن طريق الشراء. وحتى

لو توفرت الامكانيات لدى بعض الجزائريين، فإنهم لايستطيعون شراء اراضي الدومين ولا اراضي الكولون «لماذا يمنع المسلم من شراء الاراضي التي كانت بيده سابقا ؟» استفسرت احدى العرائض التي قدمت للجنة التحقيق البرلمانية في عام 1891 - وأبيح للاطاليين والاسبانيين والاوروبيين مطلقا شراء تلك الاراضي» ؟ فقوانين التمليك هاته «لم يعد العمل بها الا بالضرر على المسلمين وبالاقتداء بها انتزعت اراضيهم من بين ايديهم ولم تنتج أية فائدة عن ذلك منذ سنة 1863».

كما ان العقوبات التي سلطت على سكان شمال قسنطينة عندما اعتبرتهم ادارة الاحتلال مسؤولين عن حرائق عام 1881، اثارت موجة من السخط والتذمر الشديدين، لقد ذهب البعض الى محاولة تبرئة ساحة المتهمين قائلين بأن الحرائق يمكن ان تضرم تلقائيا بدون ان يتسبب احد في ذلك اذ ان بعض جذع الشجيرات الموجودة في الغابة لا تحتمل درجة الحرارة العالية، ولما كان موسم صيف هذا العام ساخنا جدا فإنه من المحتمل ان تكون هذه الشجيرات هي التي تسببت في الحرائق كما حدث ذلك مرارا في الماضي، كما اشار اخرون اشارات صريحة الى انه بدلا من معاقبة الجزائريين كان الاجدر بسلطات الاحتلال ان نتوجه الى شركات صاحبة الامتياز فهي المستفيدة الاولى والاخيرة من هاته الحوادث.

ومسألة الضمان الجماعي والمسؤولية المشتركة التي اقرتها الادارة الاستعمارية ضد الجزائريين، بمقتضى قانون صدر بهذا الشأن في سنة 1881 والذي يقضي باعتبار سكان اية جهة يقع فيها اعتداء على اي اوروبي مسؤولين عن هذا الاعتداء ويعاقبون وفقا لهذا المبدأ، كانت هي الاخرى موضوع تنديد واحتجاج «ان هذا القانون هو الذي حير جميع العقول المهدنة الصابرة حتى صار الانسان يسأل نفسه هل يوجد حقيقة رجال في عصرنا يحدث منهم هذا السوء الغريب. لاشك ان اصحاب القامرة «البرلمان الفرنسي» الفرنسويين قد غلطهم وكلاء العامة بالجزائر الذين هم اشد عداوة للعربي، نظن ان الوكلاء الكارهين للجنس الاسلامي كانوا ينتظرون الوقت الملائم ويعرضون تلك القوانين الجائزة فيحصل مرادهم، لان ترانا مؤكدين بأننا لانظن الوكلاء المنتخبين بفرنسا يراقبون هذه النصوص الظاهرة منها الجور والعداوة المخفية».

وقانون الاهالي الذي شكل أحدى وصمات العار في جبين الاحتلال كان هو ايضا موضوع التنديد والادانة في كل مناسبة وظرف «ان جميع المستوطنين من أولهم الى اخرهم يكرهون العربي ويحتقرونه وغيرهم عن مطلق الناس الاوروباويين يسيئون إليه ممثلين في ذلك الى الحكام»

«فإن كان جاهلا اهلك بضرب الارجل والعصا، وان كان قاريا يجعلون له ضرار في نفسه عند اطلاعه على الجور الواقع ببني جنسه، وعلى عدم الاستواء الشرعي بالقانون المعبر عنه للانديجينة جعل العربي في تصريف كل متصرف وكان ينتح ان كل احد له ان يعاقب العربي ان كان حبيبا للحاكم المفوض له التصريف في ذلك القانون، وهذا الحاكم ان اراد عقوبة العربي لا يمتثل الى القانون بل يحكم عليه بعشرين يوما في السجن ويمنعه من اعطاء خبزة يتقوت بها والتي لا يحرم منها كل سجين ولو قاتلا. ولنا اقوال غريبة في سيرة اولئك الحكام الفاجرين المشتغلين بصيد الطير والحوت ولعب النيشان (الرماية) وغير ذلك مما يسر القلوب، عوض ان يهتموا بأمر حوزهم (بلديتهم) ويبحثوا في سياسة محمودة عادلة ليصلحوا امر الناس الذين في حكمهم».

لقد ندد هذا الجيل من الجزائريين كذلك بالمظالم التي يعانونها من جراء السياسة الضريبية التي تتبعها ادارة الاحتلال ضدهم، فلم يكتفوا بتسليط الاضواء على ذلك الاجحاف الشديد والقهر البين في جعل الجزائريين يخضعون لنوعين من الضرائب المباشرة التي يؤدونها في نفس الوقت، وانما تطرقوا كذلك لتفاصيل التجاوزات التي كانت سائرة عن طريق توزيع هذه الضرائب على الناس وكيف ان الجزائري كان كثيرا ما يجد نفسه ملزما باداء المغارم عن الممتلكات من عقارات وحيوانات واراضي ليست في حوزته وليس هو مالكها، كما نددوا بتلك الزيارات التي كان يقوم بها المحصل لبيوت العاجزين عن اداء هذه المغارم ورهن ما تحت ايديهم من الاشياء وحتى نسائهم.

ان الدفاع عن الدين وعن القضاء الاسلامي على وجه الخصوص، كان موضوع اهتمام وعنصرا بارزا في النضال الوطني في هاته الفترة، لقد استمات هذا الجيل في الدفاع عن القضاء الاسلامي لا لكونه يوفر العدل والضمان للمواطنين الجزائريين في ذلك الوقت، باعتبار ان الكل متفق على انه اصبح قضاءا مدجنا

تحول الى خدمة الاحتلال منذ الفترة الاولى من غزو البلاد كما ان خراب ذمة النسبة العالية من القائمين على شؤونه من الجزائريين موضوعا لا يناقش فيه احد، فقد كان هؤلاء يعرون جسم المواطن حتى العظم ويمتصون دمه الى أخر قطرة، وهذه امور معروفة، ولكن الدافع الذي جعل هذا الجيل ينبري للدفاع عن هذا الموضوع هو ما يمثله من تميز الشخصية الجزائرية عن غيرها من الذين وفدوا على الجزائر وراء عربة الاحتلال. وبكونه يشكل احد مقومات هذه الشخصية المتميزة ويحرصون على عدم تمكين المحتل من تذويبها وصهرها في بوتقته. «لكم دينكم ولنا ديننا». كما يلاحظ كذلك وجود اجماع لدى هذا الجيل على رفض التجنس بالجملة واخضاع الجزائريين لاجراءات الحالة المدنية والخدمة العسكرية الاجبارية، وبالنسبة لهذه النقطة الاخيرة يلاحظ حدوث تطور في الموقف الجزائري منذ بداية القرن، خاصة لدى المجموعة التي يطلق عليها اسم «النخبة» التي كانت تحبذ، بل وتطالب بفرض الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين.

لقد احتلت قضية التعليم العصري مكانا بارزا في اهتمامات هذا الجيل وبهذا الصدد فإنه من الضروري التأكيد على ان ما اشيع من ان الجزائريين يرفضون المدرسة ولا يأبهون بالتعليم ليس له ما يسنده، ولا يقوم على أي اساس من الصحة، فالمدرسة التي قاطعها الجزائريون هي مدرسة التبشير وليس المدرسة التي تلقن العلم.

ففي كل العرائض والشكاوي التي كان يتقدم بها الجزائريون سواء لادارة الاحتلال او الى الحكومة بباريس فإن مطلب تأسيس المدارس والاكثار من عددها كان من بين المطالب التي كانت تتصدر هذه العرائض، غير ان المدرسة التي كان يطالب بها هذا الجيل هي المدرسة التي تمكن مقومات الشخصية الوطنية من التفتح والنمو وذلك بتدريس اللغة العربية والحضارة العربية الاسلامية واعتبار هذه اللغة كذلك لغة تعليم وتكوين، وليس المدرسة التي تغرب وتستلب. فالسياسة الاستعمارية هي التي قررت حرمان الجزائريين من التعليم وليس شيئا اخر. ولقد حز في نفوس الكولون نجاح تلك التجربة المتواضعة التي تمثلت في تأسيس عدد من المدارس الابتدائية اطلق عليها اسم

المدارس العربية الاسلامية وتأسيس معهدين ثانونيين في كل من مدينتي الجزائر وقسنطينة ابتداء من سنة 1851 ولذلك فقد عمد هؤلاء الى اجهاض هذه التجربة في المهد مباشرة بعد سيطرتهم على زمام الموقف في الجزائر. لقد اغلق معظم هاته المدارس واهمل الباقي. كما ألغى المعهدين الثانويين. فالتحفظات التي وضعها هذا الجيل من الجزائريين على المنظومة التعليمية التي اقرتها الجمهورية الثالثة في الجزائر لها ما يبررها، فالبعد الزمني الذي نملكه يجعلنا ندرك الان، عمق النظرة التي لهذا الجيل بخصوص هذه المنظومة، فهو اراد ان يجنب الجزائر مأساة الاغتراب، والاستلاب، وعندما عجز في ذلك عمد الى سد هذا النقص بالسعي الى تكوين المدارس الحرة، حيث يكون للغة العربية وللحضارة العربية الاسلامية حصة الاسد في برامجها، وليس من قبيل الصدفة اذن ان نلاحظ ان بداية ظهور الجهود في هذا الاتجاه يعود الى بداية هذا القرن ويرتبط بإصرار ادارة الاحتلال على فرض منظومتها المدرسية الاستلابية والتي لا تهدف الى تلقين العلم بالدرجة الاولى للناشئة، بقدر ما كانت تريد عجن ذهنيتها بكيفية نتفق وخدمة اهدافها الحاضرة والمستقبلية في البلاد.

# السياسة الفرنسية في الجنوب الجزائري
# 1830 ـ 1930

يعود الاهتمام الفرنسي بالصحراء بصفة جادة الى منتصف الاربعينات من القرن الماضي، وقبل هذا التاريخ، كان للفرنسيين تصورا عن الصحراء وعن أهمية تجارتها وثرائها يكتنفه الكثير من الخيال والمبالغة فالرحلات التي قام بها بعض الاوروبيين منذ أواخر القرن الثامن عشر، في المناطق الصحراوية رسخ الاعتقاد في أهمية التجارة الصحراوية لدى رجال الاعمال والساسة الفرنسيين الذين بدأوا يحلمون باليوم الذي سيتمكنون من النفاذ إليها والسيطرة عليها (1).

لقد عبرت الاديبات الفرنسية حول الحملة ضد الجزائر عن أهمية هذه الاخيرة ومكانتها في التجارة عبر الصحراء من جهة وميزة موقعها الذي سيمكن فرنسا عند احتلالها من النفاذ الى قطب القارة الافريقية والاستئثار بتجارة غرب افريقيا (2).

لقد كان من بين المهام التي اضطلعت بها لجنة الاستكشاف العلمي للجزائر التي تشكلت عام 1837، هو القيام بدارسة التجارة الصحراوية عبر الصحراء، من أوجهها المختلفة : المبادلات وانواعها، أنواع السلع ووسائل الدفع والمراكز والطرق التجارية ومنافذها خارج الصحراء الى غير ذلك. ولقد

---

1) حول هذه الرحلات والنتائج العملية التي حققتها انظر العرض الموجز عنها في.

*- Bidichon, Projet d'une exploration politique, commerciale et scientifique d'Alger à Tambouctou par le Sahara, 1849. PP 13 - 21*

*(2) - Augier le Sauzeu, "Memoire sur la possibilité de mettre les Etablissements de la côte d'Afrique en rapport avec ceux de la côte occidentale en leur donnant pour point de raccord de la ville de Tambouctou "Paris 1830"*

بينت الـدراسـتـان اللتـان وضعهـما كاريت أهمية هذه التجـارة. لقد استقى معلوماته عنها من أفواه أشخاص كان لهم دراية ومعرفة مباشرة بهذه التجارة ومسالكها في جنوب البلاد. اعتمادا على هذه المعلومات ارفق دراسته بخرائط تبـين الـطرق التجـارية ومراكزها في جنوب البلاد كما سجل أيضا معلومات جغرافية ومناخية عن حياة السكان ونشاطهم في هذه المناطق.

وبعد سنة واحدة من ظهور داراست كاريت نشر دوما كتابه تحت عنوان «الصحراء الجزائرية» في عام 1845 وتسجل هذه الدراسة مستوى التقدم الهام الـذي حققـه الفرنسيون في تعرفهم على الصحراء في هذا الوقت المبكر من الاحتلال. كما تبين من ناحية أخرى مدى الجهد الذي يبذلونه للحصول على اكـبر قدر ممكن من المعلومـات عن المنـاطق الجنـوبية من البـلاد في الميادين المختلفة، تمهيدا للزحف عليها واحتلالها.

فمنذ عام 1844 أصدر البرلمان الفرنسي قانونا يقضي بمد منطقة الاحتلال نحـو الجنـوب بإنشـاء المـراكز العسكرية في المدن التي تتحكم في المبادلات التجارية بين الشمال والجنوب: سبدو، سعيدة، تيارت، ثنية الحد وبوغار (3) كما تم في نفس هذه السنة احتلال مدينة بسكرة والتي تمثل من جهتها مفتاح التجارة الصحراوية بالنسبة للمقاطعة الشرقية من البلاد.

لقـد تبلورت السياسـة الفرنسية اتجاه الجنوب بعد هذه السنة وحتى سنة 1890، في اتجـاهين رئيسيين يكملان بعضهما البعض. فالاتجاه الاول وهو الـذي يتمثل في مد منطقة الاحتلال الفعلية بالسيطرة المباشرة على الهضاب العليا ومنهـا النفاذ شيئا فشيئا نحو الجنوب للسيطرة على المدن الواقعة شمال الصحراء، والاتجاه الثاني وهو التغلغل انطلاقا من هذه المواقع الشمالية نحو الجنوب ليس عن طريق الحملات العسكرية الباهضة التكاليف وهو جهد لا قبل له عليها في ذلك الوقت وانما بواسطة العمل السياسي والضغط الاقتصادي

---

*(3) - Carette, "Rcherches sur la géographie et le commerce de l'Aglérie meridionale "Paris, 1844.*

*- Carette, "Etudes des routes suivies par les arabes dans la partie méridionnale de l'Algérie et de la regence de Tunis. Paris, 1844.*

المتمثل في عرقلة التكامل الناتج بين جزئي البلاد لاجبار سكان الجنوب على الاستسلام وقبول السيطرة الفرنسية والاذعان لها.

لقد عمدت الادارة الاستعمارية الى تنفيذ هذه السياسة في الاتجاهين في آن واحد ففي الوقت الذي سعت فيه الى مد منطقة احتلالها المباشر لتشمل الهضاب العليا والوصول بها الى مشارف الصحراء الشمالية والذي تكرس على الخصوص باحتلال مدينة الاغواط عام 1852 ومنها فرض سيطرتها على واحات وادى ميزاب في العام التالي، عملت كذلك في الاتجاه الثاني بهدف السيطرة على التجارة الصحراوية وعبر الصحراء الذي كان هدف سياستها في هذه الفترة.

لقد ظهرت عدد من المشاريع في هذا الاتجاه (4) وسنكتفي باستعراض ملامح واحد منها لادراك مدى الاهمية التي يوليها الفرنسيون في سعيهم للهيمنة على الصحراء والسهولة التي كانوا يتوقعونها لوضع يدهم عليها (5).

ينطلق الدكتور بوديشون في تصوره للمشروع الهادف الى الربط بين مدينة الجزائر وتمبوكتو، من مبدأ مفاده أن سكان الجنوب هم في حاجة ماسة الى المواد الغذائية التي تأتيهم من الشمال. وهذه الضرورة ستجعلهم أكثر ترو واعتدال في تعاملهم مه فرنسا اذ يبدو عليهم، في نظره انهم أقل عداء لها من سكان المناطق الشمالية. لقد بين سير الاحداث خطأ هذا الاعتقاد حول هذه النقطة نقاط وأخرى غيرها. كما يرى بوديشون أن فتح طريق الصحراء أمام فرنسا سيجعلها على أتصال مباشر بالسودان والسودانيين وهم في نظره يمثلون عناصر مسالمة ولينة يمكن التعامل معهم بيسر كما يمكن تشغيلهم في الزراعة في المناطق الشمالية واستخدامهم كعنصر ضغط ضد سكان هذه المناطق. والى جانب هذه الفوائد فإن التجارة عبر الصحراء هي تجارة مربحة وثرية والعناصر المكونة لها من ريش النعام والعاج والتبر خفيفة الوزن وعظيمة القيمة.

فهي سلع تدر ربحا هائلا 300٪ بالنسبة للعاج و ٦٧٧٧٪ بالنسبة للتبر. فموقع فرنسا الجيد الذي اكتسبته باحتلالها للجزائر الشمالية يجعلها مؤهلة لان

---

*(4) - DAUMAS, «le Sahara Algérien» Paris, 1845*

*(5) - Rozet et Carette, «Algérie» 2e Ed. Tunis 1980 pp. 159 - 160*

تستأثر ليس فقط بتجارة عبر الصحراء وانما ايضا بتجارة دواخل القارة الافريقية، ، اذا عرفت كيف تستغل موقعها وتستفيد منه.

فهي بامكانها ان تجعل من الموانىء الجزائرية منافذ لتجارة السودان وافريقيا الغربية ومن الواحات مراكز عبورها لها. وفوق ذلك فالسودان يمثل كتلة استهلاكية هائلة تقدر بحوالي 20 مليون نسمة والتي ستصبح سوقا ضخمة للمنتوجات الصناعية الفرنسية.

ويمكن في نظر الدكتور بوديشون تحقيق هذه الغاية بتنظيم قافلة تجارية وعسكرية تتكون من بضع مئات من الجنود الفرنسيين بصحبة عدد من تجار المناطق الجنوبية وتعيين وكيل في كل مركز تجاري بالصحراء للقيام بشؤون هذه التجارة. ويرى ان كسب تعاون سكان الجنوب وخاصة سكان منطقة الهقار الذين يتحكمون في معابر هذه التجارة مع السودان ليس بشيء صعب خاصة اذا ادركوا المصالح التي تربطهم مع فرنسا وربما حتى أصولهم المشتركة معها. ليس هنا محل مناقشة هذه الافتراضات التي فندتها الاحداث بشكل حاسم، وانما الذي يهمنا هو معرفة تصور الفرنسيين وانطباعاتهم الاولى عن سكان المناطق الجنوبية من البلاد.

وبطبيعة الحال، فمشروع الدكتور بوديشون كان من الناحية العملية غير قابل للتنفيذ في حينه. غير أن جهود الوالي العام راندون ستتبلور في هذا الاتجاه تمهيدا لتحقيق هذه الغاية (6).

لقد بذل جهودا متواصلة في اتجاه النفاذ نحو الجنوب انطلاقا من الغرب ومن الوسط والشرق والتي لقيت بعض النجاح في البداية. وتمثل ذاك في ظهور عدد من الشخصيات التي أضهرت الاستعداد لمساعدة فرنسا. فتعاون بعض من هاته الشخصيات هو الذي مكنها من ارسال عدد من البعثات في شكل قوافل تجارية في هذه الاتجاهات الثلاثة والتي توغلت بعض الشيء في أعماق الجنوب. في الغرب حتى منطقة قوارارة وفي الوسط قرب عين صالح وفي الشرق الى غدا امسى والي غات ولقد توجت هذه المحاولات بتوقيع معاهدة غدامس (1862)

---

*6) لعبت الجمعية الجغرافية بباريس دورا بارزا في شحذ الاهتمامات وتعبئة الجهود في هذا الاتجاه.*

التي جعلت الفرنسيون يأملون في النفاذ قريبا الى السودان حتى نهر النيجر ومنه الى افـريقيا الـوسـطى. غير ان هذه الآمال لم تتحقق بسبب تحفظ السكان وتشككهم في نوايا فرنسا الحقيقية.

لقد كانت انتفاضة سكان منطقة الجنوب الوهراني (1864) تحت قيادة سي لعـلا من اولاد سيدي الشيخ ضربـة في الصميم وجهتهـا المقـاومـة لهذه المحـاولات. لقـد شلت هذه الانتفـاضة جميع الجهود التي بذلها الفرنسيون وابـطلت كل المساعي والنتائج الاولية التي حققوها في هذا الصدد قبل هذا التاريخ. وعندما يدلى الكاردينال لافيجري بدلوه بسياسته المعروف بها والرامية الى تمسيح البلاد سيزيد ذلك من إصرار سكان الجنوب على مقاومة المحاولات الفرنسية بأي وجه تبدو عليها.

لقد أسس لافيجري جمعية الاباء البيض مستغلا ظروف المجاعة والقحط الشديد الذي ألم بالبلاد عام 1867، وفي عام 1874 استكملت هاته الجمعية تنـظيمهـا وبـدأت في تأسيس مراكـز لها بجنوب البلاد (7) بسكرة الاغواط، متليلي، والابيض سيدي الشيخ كما حاولت النفاذ نحو الجنوب. لكن الجهود التي بذلها الاباء البيض بعيدا عن حماية قوات الاحتلال بأت بالفشل الذريع. لقـد لقى عدد من المبشرين حتفهم على ابـدى أدلتهم أنفسهم عندما تجرؤا وخرجوا من المراكز المحصنة التي تحميها القوات الفرنسية. ليس من عادة سكان الجنوب النيل من سلامة المسافرين العزل مهما كانت معتقداتهم، ولكنهم لم يجدوا حرجا للنيل من حياة هؤلاء لأنهم يدعون الى غير دين الله (8)

لقد ظهرت فكرة امكانية مد خط سكة الحديد عبر الصحراء منذ منتصف الستينات، على اعتبار ان التسهيلات التي سيقدمها للتجارة وللمبادلات في هذه المناطق ستجذب سكان الجنوب الى دائرة النفوذ الفرنسي. ولقد تبلورت هذه الفكرة أكثر يعد فشل كل المحاولات التي بذلت من أجل السيطرة على التجارة عبر الصحراء والتحكم فيها.

---

*(7) - Bodichou, Projet ...*

*(8) - A. Bernard et N. Lacroix, «la pénétration Saharienne 1830 - 1906» Alger 1906 Chap. II*

أسال هذا الموضوع حبرا كثيرا في النقاش الذي دام طويلا ما بين محبذ للمشروع ومتشكك في جدواه ومردوديته (9) ولقد اكتسب الجانب المتفائل الجولة لبعض الوقت عندما قرر وزير الأشغال العمومية تكوين لجنة لدراسة المشروع من ناحية المبدأ من جهة ثم تحديد نقطة المنطلق.وخط السير المفضل الذي سيسلكه الخط في حالة الانجاز من ناحية ثانية وبالنسبة لهذه المسألة الاخيرة فإن لكل نقطة انطلاق انصارها ومؤيدوها. منهم من يفضل الانطلاقة من مدينة وهران ومنها في اتجاه الجنوب الغربي عبر قورارة وتوات ومنهم من يرى ان يكون المنطلق من الوسط عبر الاغواط وعين صالح. ومنهم من يريد ان يكون من الشرق عبر بسكرة، وتوقرت (10).

لقد أرسلت بعثات استطلاعية لاستكشاف خط السير المفضل بالنسبة لهذه المنطلقات المحتملة الثلاثة واحدة اعتنت بإستكشاف الخط الجنوبي الغربي والثانية خطي الوسط والجنوب الشرقي في الوقت الذي كلف فيه الضابط فلاتوز الحاكم العسكري السابق لدائرة الاغواط بدارسة خط سير السكة جنوب مدينة ورقلة. لقد سجل فلاتوز بعض النجاح في رحلته الاولى حيث جمع معلومات طبوغرافية هامة عن المنطقة الواقعة جنوب شرقي ورقلة وعلى مسافة حوالي 1200 كلم لكنه في رحلته الثانية التي ابتدأها يوم 4 ديسمبر (1880) في اتجاه منطقة الهقار لقي مصرعه هو وأفراد البعثة على إثر الهجوم الذي شنه سكان منطقة الهقار ضدهم في مكان يدعى بئر الغرامة، الواقع في عمق الهقار جنوب شرقي مدينة عين صالح، يوم 16 فبراير 1881.

لقد كان لفشل بعثة فلاتوز صدى كبير في فرنسا ولدى المستوطنين في الجزائر. وانعكس هذا الفشل في وقف المحاولات الرامية الى التغلغل نحو الجنوب مؤقتا. كما انعكس وبصورة مباشرة على مشروع مد خط سكة الحديد

---

*9) المصدر السابق ص 63 ـ 67 : حول تقييم هذا الجهد التبشيرى من منظور السياسة الاستعمارية وتكامله معها انظر*

*Meynier, «la Pacification du Sahara et la pénération saharienne, 1852 - 1930» chap II.*

*10) للتعرف على التفاصيل حول الجهد التبشيري في الصحراء الجزائرية وفي السودان راجع*

*- La revue des grands lacs des Missionnaires d'Afrique - 1937 pp. 267 - 432.*

*وكذلك المجلة نفسها اعداد 10، 11، و 12 سنة 1947.*

عبر الصحـراء. لقـد قرر المجلس العام للجسور والطرقات في الجلسة التي عقدها يوم 2 جوان 1881، وعلى اعتبار انه لا يمكن مد خط سكة حديد عبر الصحـراء قبـل الاحتلال الفعلي والنهائي لها فإنه من الضروري تأجيل أي مشروع من هذا القبيل في الوقت الراهن (11).

ويعـد هذه السنـة (1881) فإن سياسات الدول الاوروبية الاستعمارية ستشهد انطلاقة جديدة في القارة الافريقية، مما سيؤدي الى تحول مركز الثقل في السياسة الافريقية لفرنسا من الجزائر الى افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية وهو ما سوف يكون له انعكاس سلبي وخطير على التجارة عبر الصحراء. ويتحول جنوب البلاد من منطقة عبور وانفتاح نحو العالم الافريقي الى منطقة معزولة ومحاصرة يدق البؤس أبوابها شيئا فشيئا ليلتهم جميع أجزائها عندما تتمكن فرنسا من احكام قبضتها عليها بعد سنة 1900 (12).

سجلت سنة 1890 صفحة جديدة في تاريخ السياسة الفرنسية في افريقيا بوجـه عام وفي منطقتي افريقيا الغربية والسودان بوجه خاص وبالفضل لقد وقعت باريس في هذه السنـة معاهدة اطار مع انجلترا تمكنت بمقتضاها من الانفـراد بالنفـوذ والهيمنـة على كل المنطقة الواقعة شمال نهر النيجر، بحيث أصبحت في مأمن. من منافسة دولة اوروبية اخرى انطلاقا من وسط افريقيا في اتجاه الشمال. (13) ومنذ هذا التاريخ فإن الاعتبارت السياسية والاستراتيجية هي التي ستـوجـه السياسـة الفرنسية في المناطق الجنوبية من البلاد أكثر من الاعتبار الاقتصادي الذي لم يعد يكتسي تلك الاهمية التي كان يتمتع بها في السـابق بعـد ان اصبحت كل سواحـل القـارة منافذ مفتوحة أمام التوسعية

---

11) نحيل القـارىء الى بعض المـراجـع التي تعكس هذا النقـاش في الفـترات المختلفـة : بداية السبعينات عند ظهور الفكرة، وبعد احتلال واحات قورارة، توات وتيديكلت (1901) وعند نهاية الحرب العالمية الاولى.

- *Dupenchel "le chemin de fer traussaharien, études préliminaires du projet et rapport de Mission" Paris, 1879.*
- *A. Bernard, "la question du traussaharien".*
- *C. Sahatier, "Le traussaharien" Toulouse, 1922.*

(12) *A. Bernard et N. Lacroix* نفس المصدر ص 74 ـ 75

(13) المصدر السـابق ص 90

الاوروبية خاصة منذ مؤتمر برلين (نوفمبر 1884 ـ فبراير 1885) الذي حدد بعض الشروط المبدئية للتوغل في دواخل القارة انطلاقا من المراكز الساحلية.

وبالفعل، فإذا كانت فرنسا قد أمنت موقعها في الجزائر من ناحية الجنوب، ولكنه من الناحية الشرقية والغربية فهي لا تتوفر على مثل هذه الضمانات. خاصة وأن سكان جنوب البلاد ازداد اصرارهم على مقاومة التغلغل الفرنسي واشتد اكثر مما كان عليه من قبل. فالمناطق الجنوبية كانت تزداد انغلاقا في وجه فرنسا كلما اشتد إلحاح هذه الاخيرة عليها. ولقد تفننت في ضروب التضيق عليها بواسطة الحرب الاقتصادية التي شنتها ضدها انطلاقا من المراكز التي احتلتها في شمال الصحراء.

هذه الوضعية التي عليها المنطقة زاد من تخوف فرنسا من احتمال تطور المقاومة ضدها اذا ما وجدت الدعم والمساعدة لدى البلدان المجاورة وانتقال شرارتها الى المناطق الشمالية من البلاد، هو الذي جعل فرنسا تقرر حسم المسألة بواسطة الحملات العسكرية.

ومن الضروري الاشارة بهذا العدد أن المبادرة التي قام بها سكان مناطق قورارة، توات وتيديكلت لدفع خطر الغزو الجاثم على هذه المناطق يجب ان تفسر في سياقها الظرفي ولا يجوز أن تحمل أكثر مما تحتمل فهي لاتعدو مجرد طلب دعم ومساعدة من اشقاء لدفع خطر اجنبي مرتقب غريب كل الغربة عن البلاد و معتقداتها وتقاليدها وحضارتها. ونجد لهذه المبادرة نظيرا لها في المناطق الشمالية من البلاد في تلك المساعي التي بذلها الامير عبد القادر للحصول على دعم ومساعدة ملك المغرب وفي تلك الجهود التي بذلها الحاج احمد باي للحصول على دعم ومساعدة الدولة العثمانية.

ففيما بين سنتي 1891 و 1897، اعدت قيادة الجيش الفرنسي خمسة مشاريع لحملات عسكرية لغزو مناطق الجنوب. غير أنها لم توضع موضع التنفيذ للأسباب مختلفة أهمها ارتفاع التكاليف المالية المطلوبة للانجازها (14).

*(14) يبدو ان التجارة عبر الصحراء لم تفقد بعد حيويتها كلها حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي انظر.*

*- P. Constantin, "Alger et Tambouctou, Etude sur le Commerce Saharien" Paris 1885.*

ولكنه في سنة 1900 وجدت فرنسا نفسها فس وضعية جد حرجة، عندما تمكنت بعثة فلامان من الدخول الى عين صالح واحتلال قصبة المدينة في شهر ديسمبر من سنة 1899، وماتلي ذلك من محاصرة هاته القوات من طرف المقاومين الذين وفدوا من مختلف المناطق المجاورة واصبحت القوات الفرنسية مهددة بالابادة على غرار ما حدث لبعثة فلاترز منذ قرابة عشرين سنة.

أمام هذه الوضعية الحرجة قررت فرنسا تجنيد حملات عسكرية متتالية لاحتلال الواحات الجنوبية واستمرت العمليات العسكرية بشكل متواصل وعنيف خلال سنتي 1900 ـ 1901 تمكنت على اثرها من تثبيت أقدامها في هذه المناطق، بفضل تفوقها في العدد والعتاد. لقد كان سلاح المدفعية هو السلاح الحاسم. الذي استخدمته فرنسا في هذه المعارك الى جانب أسلوبها التقليدي في الحرب والمتمثل في الحرب الشاملة ضد الانسان والحيوان وحتى النبات (15). ومع ذلك فإن المقاومة لن تستسلم وسيمتد لهيبها الى منطقة الهقار ولن تخبو جدوتها نهائيا في هذه المناطق الا عند منتصف الثلاثينات من هذا القرن.

**احداث الاقاليم الجنوبية :**

لقد طرحت مسألة تنظيم المناطق الجنوبية تنظيما خاصا لاول مرة في البرلمان الفرنسي عند مناقشة الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية نفقات العمليات العسكرية الجارية في جنوب البلاد. لقد أدهشته ضخامة المبالغ التي صرفت برسم نفقات العمليات العسكرية واراد وضع حد للاسراف والمبالغة في التبذير الذي كان واضحا للعيان عن طريق ترتيب المصاريف العسكرية فبي بنود يسهل ضبطها ومراقبتها. وطلب من الحكومة ان تعد مشروع قانون خاص للادارة المناطق الجنوبية.

وبالفعل اعدت الحكومة مشروع قانون في ظرف قصير جدا وعرض على البرلمان لمناقشته في دورة الربيع 1902، وصادق عليه بعد تعديلات طفيفة ولكن عندما عرض على مجلس الشيوخ لقي معارضة في بعض اجزائه، وطلب ان يعرض

---

*- H. Brinschwing, "Le partage de l'Afrique noire". Paris, 1971 pp 90 - 93*

قبـل البت فيه على الهيئـات المنتخبة في ادارة الاحتلال بالجزائر (١٦) المجلس الاعلى للحكومة والمندوبيات المالية، والمجالس العامة للعملات.

تركزت تحفظات المستوطنين حول المشروع على اربعة نقاط رئيسية : الخوف من ان يؤدي هذا التنظيم الجديد للمناطق الجنوبية، اذا ما جمعت في يد واحدة الى تهديد الادارة المدنية في المناطق الشمالية مما قد يؤدي الى تصفيتها لصالح الحكم العسكـري. كما كان المستـوطنون يخشون من ان يؤدي هذا التنظيم الجديد الى محاصرة حركة الاستيطان الاوروبي وغلق ابواب الجنوب أمامها، وكذلك الخوف من حرمان الخزينة العامة للعمالات من المداخيل المعتبرة التي تجبيهـا برسم الضرائب العربية والضرائب الغير المباشرة خاصة من الهضاب العليا. والتخوف من تحمل خزينة المستعمرة نفقات القوات العسكرية المتمركزة في الجنوب. خاصة بعد ان اصبحت هاته تتمتع باستقلال مالي منذ سنة 1900.

لقد حصل المستوطنون على ترضيات عن كل هاته التحفظات. فالجنوب سوف لن يوضع تحت سلطة حاكم عسكري واحد وانما سيقسم الى أربعة اقاليم كل اقليم يحكمه قائد عسكري تحتب المراقبة والاشراف المباشر للوالي العام في جميع الشؤون المدنية وعن طريق قائد الفيلق 19 المتمركز في الجزائر، بالنسبة للشؤون العسكرية. كما اعطيت ضمانات بخصوص حركة الاستيطان فالحدود الشمالية للاقاليم الجنوبية ستكون الحدود الجنوبية لمناطق الحكم العسكري في الشمال أي جنوب دائرة مغنية العسكرية وملحق العريشة وسعيدة ودائرة تيارت العسكرية وملحق آفلو ودائرة بوغار العسكرية وملحق الشلالة وسيدي عيسى ودائرة بوسعادة العسكرية، وملحق بريكة ومركز تكوت التابع لدائرة بسكرة العسكرية ودائرة خنشلة وتبسة العسكريتين. كما إلتزمت الادارة الاستعمارية بدفع الحدود الشمالية لهذه الاقاليم نحو الجنوب اذا ما دعت ضرورة الاستيطان الى ذلك. وبالنسبة للموارد، فإن ميزانيات العملات ستعوض عن المداخيل التي ستفقدها من خزينة المستعمرة والاقاليم الجنوبية من جهتها ستتوفر على

*Tallion, la conquête des Oasis du Sahara,*
*Opération au Tadikelt, au Gourara, au Touat, dans la Zousfana et dans la Saoura en 1900 - 1901 "Paris S. d. pp 7 - 12.*

ميزانية مستقلة تعتمد على الاكتفاء الذاتي أي على موارد هذه الاقاليم وحدها. وستحصل على مساعدة من وزارة الحربية لتغطية نفقات الحاميات العسرية المتمركزة بها.

وفي جلسة الخريف من نفس السنة (1902) صادق مجلس الشيوخ على مشروع القانون الذي اقره البرلمان في شهر مارس بدون تعديل، واصبح ساري المفعول منذ 24 ديسمبر 1902 تحت اسم «تنظيم اقاليم الجنوب الجزائري» واحداث ميزانية مستقلة خاصة لهذه المناطق (18) ودخل حيز التنفيذ في بداية جانفي سنة 1903.

لقد صدرت عدد من المراسيم تضبط وتنظم سير شؤون الاقاليم الجديدة منها المرسوم الخاص بتحديد صلاحيات الوالي العام وتنظيم ادارة الاقاليم الجنوبية الذي صدر في 14 اغسطس 1905، لقد اعتبر الجزء الجنوبي من البلاد منطقة حكم عسكري مقسمة الى اربعة اقاليم:
اقليم عين الصفراء. الوحات، غرداية واقليم توقرت (19) على رأس كل اقليم قائد عسكري معين بمرسوم وباقتراح من وزيري الداخلية والحربية بعد ترشيحه من طرف الوالي العام.

يمكن ان نتساءل عما هو مصير ذلك الحلم الذي راود فرنسا طويلا في السيطرة على تجارة عبر الصحراء وفي تحويل موانىء البلاد الى منافذ لتجارة السودان وافريقيا الغربية والواحات مراكز عبور لهذه التجارة. اننا سنجد الاجابة في هذه الفقرة التي ختم بها أوقستان برنار دراسته عام 1906 تحت عنوان «التغلغل في الصحراء» عندما كتب يقول: «انه بكل تأكيد، ان الصحراء لا تستحق التضحية بالكثير من الرجال و لا بالكثير من الاموال من أجلها، فهي ذات أهمية ضئيلة ان لم تكن منعدمة سواء باعتبار قيمتها الذاتية

---

*(17) للمزيد من التفاصيل حول سير العمليات العسكرية خلال هاتين السنتين من وجهة النظر الفرنسية راجع Tillion ن. م.*

*(18) حول مشروع القانون والنقاش الذي اثير حوله راجع*

*- Bulletin du Comité de l'Afrique Française 1902.*

نفسها او على اعتبار كونها منفذا نحو السودان. يجب الاحتراز والحرس على عدم تطوير بعض التنظيمات الاولية التي زودناها بها. ولقد بينت التجربة ان جهـدا محدود يكفي للقيام بعمـل الشرطة وهذا هو الاساس» (46) انه لشيء ملفت للنظر ان نلاحظ ان الاتجاه العام الذي حدده برنار الذي يعتبر موجها في نفس الوقت بالنسبة لدوائر القرار في الجزائر وفي فرنسا في كل مايخص السياسة الاستعـمارية في منطقة المغرب، بالنسبة لمستقبل الاقاليم الجنوبية، هو الخط الذيٰ سارت عليه ادارة الاحتلال في تسييرها لهذه الاقاليم ليس فقط الى عام 1930 وانما حتى سنة 1946.

لقد زج بهذه الاقاليم في ليل دامس ومحنة قاسية يعجز القلم عن وصفها : وليس في هذه الاوصاف اي شيء من المبالغة فواقع ارقام الادارة الاستعمارية تؤكد هذه الحقائق دون حاجة الى تعليق.

ان برنار نفسه يعترف بأن تغلغل فرنسا نحو الجنوب، أدى الى انهيار تجارة عبر الصحراء خاصة عندما قامت فرنسا بالضغط عليها انطلاقا من منافذها في الشمال وفي الجنوب. وقد نجم عن ذلك انهيار تجارة القوافل التي استبدلت بالدكاكين والمغازات المتمركزة في شمال الصحراء.

كما ان تغيير وسـائـل الدفع من المقايضة الى التعامل بالنقود أبعد سكان المناطق الجنوبية من المساهمة بشكل جاد ليس في التجارة عبر الصحراء التي لم تعد قائمة وانما بالنسبة للتجارة الصحراوية نفسها.

لقـد كان لهذا التحول انعكاس خطير على وضعية السكان المعاشية التي تدهورت بشكل مخيف حين اصبحت هذه المناطق ترزخ تحت وطأة المجاعة وبشكل دائم مما نجم عنه تناقص في عدد السكان. لقد سجل سباتيي وهو واحد من المختصين بشؤون المناطق الجنوبية يكون عدد سكان واحات قورارة. توات وتيديكلت كان في حدود اربعمائة ألف نسمة عند منتصف الثمانيات من القـرن المـاضي ليصبح عند تعداد عام 1906 لايتجاوز الستين ألف نسمة معظمهم لا يجد ما يسد به رمقه. فإنتاج التسويق الرئيسي لهذه الاقاليم المتمثل في التمور اصبحت لاتجد مشتري لها بعد ان سدت في وجهها اسواق السودان.

*- Le Gouvernement gal de l'Algérie «les Territoires du Sud 1903 - 1929» Alger 1930*

ولقد يكون الرقم الاول فيه بعض المبالغة ولكن هذا لا ينفي ان الوضع الديمغرافي كان متأزما في عموم اقاليم الجنوب في هذه الفترة حتى سنة 1930 . فالارقام الرسمية تسجل زيادة اقل من 0,75٪ على امتداد ثلاثين سنة . لقد كان عدد سكان هذه الاقاليم في تعداد 1908 431,744 ليصبح 532,091 في عام 1926 فالارقام الرسمية لا توضح بالشكل الكافي اثر الجفاف الذي اجتاح الاقاليم الجنوبية في أعوام 1920 ـ 1924 ، والذي أودى بثلثي قطعان الماشية وثلث قطعان الابل، (20) على الحركة الديمقرافية في هاته المناطق حيث لم تسجل سوى انخفاض قدره 302 15 نسمة (الزيادة الطبيعية غير محسوبة في هذا الرقم) في اقليم واحد وهو اقليم عين الصفراء بين تعداد 1921 ـ 1926 .

ان السياسة التي اتبعتها فرنسا في اقاليم الجنوب منذ احداثها يمكن تلخيصها في كلمات قليلة : احكام القيد على هذه المناطق والعمل على اماتتها ببطء مستخدمة في ذلك سياستها المفضلة التي اختبرت فعاليتها في الجزء الشمالي من البلاد، وبشكل اكثر عنف وقسوة، والمتمثلة في الارهاب والقهر والطغيان بجميع أشكاله وصوره.

لقد أعدت لهذا الغرض وسائل شحذتها خصيصا للقيام بهذا الدور والتي يمكن حصرها في ادوات ثلاثة : القمع البوليسي الذي مارسته، السرايا الصحراوية، ذات الشهرة البائسة، على كل كائن حي وفي كل واحة وكل قصر بدون وازع ولا رقابة من اي كان (21) الى جانب ما يمارسه من ضروب القهر والعنت، حكام الاقاليم والدوائر والملاحق وحتى ضباط المراكز وأعوان الادارة الاستعمارية من الاهالي.

---

(20) انظر نص المرسوم في : Bulletin du Comité de l'Afrique Française 1905 pp. 327 -

كما صدر مرسوم في 12 ديسمبر 1905 يحدد المراكز القيادية للاقاليم : في كل من عين الصفراء، والجلفة (مؤقتا) بالنسبة لاقليم غرداية وبسكرة (مؤقتا) بالنسبة لاقليم توقوت وأدرار بالنسبة للواحات كما حدد عدد الدوائر والملاحق بالنسبة لكل اقليم.

القمع القضائي ويتمثل في مجموعة الاحكام الاستثنائية التي يرزخ تحتها سكان الاقاليم الجنوبية والتي يشرف على تنفيذها هيئات قضائية استثنائية والمتمثلة في المجالس الحربية ولجان الطاعة والصلاحيات الردعية لقمع بعض (المخالفات الخفيفة) التي لا تعاقب عليها المجالس الحربية ولجان الطاعة، التي يتمتع بها الحكام العسكريون على جميع المستويات وحتى بالنسبة للقضاء المدني الذي بقي في الاقاليم الجنوبية من صلاحيات القضاء الاسلامي، عكس ماهو جار به العمل في الجزء الشمالي من البلاد، له هذه الصبغة القمعية في كون القضاة الذين يتم تعيينهم من طرف الوالي العام لا يخضعون للشروط المطلوبة في تعيين القضاء وحتى حق الاستئناف فإنه كان محدودا ومقيدا فليس هناك محاكم استئناف اسلامية بمعنى الكلمة وانما هناك مجلس يعين الوالي العام اعضائه الثلاثة بالاضافة الى القاضي الذي أصدر الحكم الاول، وفي حالة نقض المجلس لحكم القاضي او ان القضية التي بت فيها تجاوزت الاطار المحدد التي تخول القاضي حق النظر فيها فإن حق الاستئناف هذا يفتح الطريق فقط لعرض القضية امام محكمة دائرة من دوائر المناطق الشمالية للبت فيها نهائيا : محكمة معسكر بالنسبة للاحكام عين الصفراء ومحكمة البليدة بالنسبة للاقليم غرداية ومحكمة باتنة بالنسبة للاقليمي توقرت والواحات (22). ومن المفيد الاشارة بهذا الصدد ان القضاة المسلمون لا يتقاضون مرتبات من الخزينة وانما يحصلون فقط على نسبة من حقوق الطابع الضريبي المفروض على كل القضايا المعروضة على المحاكم. ويمكن ان نتصور المصاريف الباهضة التي يتكبدها المتقاضي من جراء هذه الممارسة بقطع النظر عن الاضرار الاخرى الناجمة عنها والتي افقدت العدالة قيمتها وجردتها من كل اعتبار.

وأداة القمع الرئيسية الثالثة تتمثل في الارهاق المالي والقمع الضريبي وستكتفي بايراد بعض الارقام لتوضيح المسألة.

ان الموارد العادية للميزانية من الضرائب والمداخيل كان في سنة 1904 - 2.519.140 فرنك، ليقفز هذا الرقم سنة 1927 الى 13.967.576 فرنك وهذا قبل تخفيض قيمة الفرنك في سنة 1928.

(22) المصدر السابق ص 167

إن حصة الضرائب العربية من هذا المبلغ كانت 515 . 966 . 1 في سنة 1904 و 455 . 803 . 4 في سنة 1927 والضريبة على المباني كانت في سنة 1904 31.743 فرنك لتقفز الى 301 . 62 فرنك والضريبة على المهنة كانت 19.227 في سنة 1904 و 783 . 76 سنة 1927 ومكوس اخرى 971 . 4 فرنك سنة 1904 الى 759 . 106 سنة 1927 .

من خلال هذه الارقام يتضح مدى ثقل الاعباء المالية المفروضة على سكان الاقاليم الجنوبية رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها ومن جميع الجوانب : ركود اقتصادي، كوارث طبيعة نضوب الموارد التقليدية وغيرها ورغم هذا فإن الميزانية كانت تسجل فائضا كل سنة يستخدم في اقامة المنشآت العسكرية والادارية أي في غير مصلحة السكان والنشاطات الاقتصادية المفيدة لهذه المناطق، وليس هذا فقط، فإدارة الاحتلال اختارت السنوات العجاف (1920 ـ 1924) للاعادة تقييم ضريبتي الزكاة والعشر وضريبة اللزمة على النخيل في الاتجاه نحو الاعلى (23) وتأكد هذا بارتفاع فائض الميزانية خلال هذه السنوات والذي هو كالاتي :
في سنة 1920 كان مبلغ الفائض هو 799 . 144 . 2 وفي سنة 1921 يهبط الى 745 . 243 . 1 فرنكا ليقفز في سنة 1922 الى مبلغ 125 . 761 . 1 ف وفي السنة التالية 654 . 203 . 2 ف ليصبح 144 . 633 . 3 ف في سنة 1924 .
فهذه الارقام توضح بشكل لا يقبل الجدل احجام الادارة الاستعمارية عن القيام بأي جهد من شأنه تخفيف وطأة هذه المحنة على السكان ولا حتى تفهم الاوضاع المأسوية التي كان عليها الناس في تلك الظروف الصعبة (اشتداد وطأة المجاعة) .

ان هذه الاوضاع المأسوية التي عليها الاقاليم الجنوبية قد حزت في الضمير الوطني الذي ندد بها عاليا امام الرأي العام في الجزائر وفي فرنسا عندما سنحت له اول فرصة لذلك لقد استغل بعض القادة الوطنيين حصولهم على بعض الحقوق السياسية التي حرم منها سكان اقاليم الجنوب، مهما كانت صفتهم، لتأسيس صحف تندد بالقهر والقمع المسلط على الجزائريين في جميع مناطق

(23) - Gt. Gal «Les territoires du Sud» T. 2. pp 297 - 303

البلاد وخاصة في اقاليم الجنوب. لقد استغل الامير خالد أول فرصة سنحت له للتعبير عما يدور في خاطره بحرية على اثر نفيه من الجزائر ليندد في المحاضرة ألقاها امام ما يزيد عن 12 ألف مهاجر جزائري في باريس في شهر جويلية في عام 1924 وليصبح شاكيا ومستنكرا : «ان أهالي هذه المناطق (اقاليم الجنوب) هم تحت رحمة حكامهم الطغاة في دوائرهم فهؤلاء الضباط لهم صلاحيات مطلقة يمددونها ويقلصونها حسب هواهم. ان هذا النظام لهو أشنع من قانون الاهالي لا يخضع لرقابة ولا له حدود. ان البدوي الراحل قد دمر وحول الى متسول او الى سارق ليسد رمقه فالوباء لم يغادر هذه المناطق منذ سنة 1920»(27)

(24) Meyrier نفس المصدر صص 26 ـ 27

(25) حول ظروف تكوين هذه السراب ودورها و(فعاليتها) في حفظ الامن في الاقاليم الجنوبية انظر :
- Lehuraux, «Les Français dans le Sahara» Alger 1937 pp 116 – 118

(26) Gt. Gal «Les territoires» T. 2 pp 571 - 571

(27) المصدر السابق ص 581

27 L'EMIR KHALED, LA SITUATION DES MUSULMANS D'ALGERIE ALGER 1924

# القسم الثالث

# الكفاح السياسي

## ملامح النضال السياسي في الجزائر
## فيما بين عامي 1830 ـ 1919

ليس الغرض في هذه الدراسة، استعراض تفاصيل النضالات السياسية التي خاضها الشعب الجزائري خلال هذه المدة، فهذا موضوع لا يتسع له المقام من جهة، كما انه لا يزال مجهولا في معظم جوانبه من جهة اخرى. ففيما عدا جانب المقاومة المسلحة التي لنا عنها لمحات متقطعة ومعالم غير مكتملة الصورة، فإن الاشكال الاخرى للنضال والتصدي للاحتلال تكاد تكون مهملة تماما. ومن المفيد بهذا الخصوص، ان نلاحظ ان سكوت المصادر الفرنسية وعدم اشارتها، او تعرضها لها لا يعني مطلقا انها لم توجد كما تدعي مدرسة التاريخ الاستعماري، التي ابتعدت في هذا المجال عن الموضوعية وتعمدت التجني على الحقيقة. لقد كانت هناك نضالات وكان هناك شعب مقاوم وطلائع نضالية متفانية من أجل تحرير الوطن، وهذا بالنسبة لجميع الاجيال التي تعاقبت منذ عام 1830 حتى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى في غرة نوفمبر 1954، وسنكتفي في هذا المقام، بإستعراض موجز للملامح العامة لهذا النضال السياسي في الفترة ما بين تاريخي 1830 و 1919.

وقبل الدخول في الفترة مباشرة لابد من الاشارة باقتضاب الى عنصرين اعتقد انهما لعبا دورا كبيرا في جعل الجزائر تكون أول ضحية للتوسعية الاوروبية في الفترة المعاصرة.

أولهما يتمثل في نمو القوة الاوروبية وتعاظم شأنها وهي ظاهرة واكبت اندلاع الثورة الفرنسية وتطورت مع مسيرتها والتأمت مع تلك الانقلابات الكبيرة

---

*دراسة نشرت في جريدة المجاهد الاسبوعية الاعداد 1350 / 1354 في الفترة ما بين 20 جوان الى 18 جويلية 1986*

والتغيرات العميقة التي أحدثتها في مجالات الحياة الاوروبية المختلفة. ويهمنا من زاوية التاريخ الوطني، معرفة انعكاس هذه التغيرات على العناصر المكونة لموازين القوى، خاصة بين العالم الاوروبي والعالم الغير الاوروبي ونستطيع ان نجملها في العوامل التالية :

وجود فكر مبدع في مرحلة التفتق والازدهار، تنظيم حركي فعال للنشاط الانساني في مختلف جوانبه، قيام مؤسسات سياسية تعبوية متطورة تسعى الى تمكين الانسان الاوروبي من توظيف جميع طاقاته لفائدته كفرد من جهة ولفائدة المجموعة البشرية التي ينتمي إليها من جهة اخرى، والشعور العام لدى المجتمعات الاوروبية بما تمثله هاته التحولات من اسباب لاكتساب القوة ونمو البأس الاوروبي، وهذا الشعور هو الذي يشكل الاساس والبذرة التي انبثقت عنها العدوانية الاوروبية التي ستزدهر في الحركة المعروفة بحركة التوسع الاستعماري، وبالفعل فالادبيات السياسية الاوروبية على عهد الثورة الفرنسية والفترة التي تلتها، تعكس هذه الروح الجديدة بكل وضوح وصراحة.

والعنصر الثاني، ويتمثل في الاستفسار فيما اذا كان هناك شعور بالخطر من جراء هذه التحولات الكبيرة التي شهدتها منطقة اوروبا الغربية على وجه الخصوص، في المجتمع المغربي، وخاصة في الجزائر، على اعتبار ان منطقة المغرب هي اقرب نقطة لاوروبا الغربية بالنسبة للعالم الغير الاوروبي من جهة، وبكونها تمثل من جهة اخرى موقعا أماميا للعالم الحضاري العربي الاسلامي من جهة اخرى. وصفة الموقع هاته لاتعني الجانب الجغرافي فقط، وانما صفة كرستها الاحداث التاريخية لفترة ثلاثة قرون بكاملها والتي لعبت فيها الجزائر دور نقطة امامية داخل هذا الموقع المتقدم.

ولا يبدو ان هناك شعورا بالخطر امام هذه التحولات التي شهدتها اوروبا في هذه الفترة لدى الجزائريين، فبعض الكتابات التي وصلتنا عن هذه الفترة لا توحي بوجود مثل هذا الشعور. واذا كنا لا نستطيع ان نجزم بذلك، لانه لم يصلنا كلما كتب، ولكن يمكن القول بأن العبرة بالنتائج، فحتى اذا كان هذا الشعور بالخطر موجودا فإنه لم يكن له تأثيرا على ساحة الواقع. ولقد تجسد انعدامه، في الموقف الذي اتخذه اعيان الجزائر في الديوان بضغطهم المتواصل

والملح على الداي حسين من اجل الاستسلام، كما يبدو ان البيان الذي وزعته قوات الاحتلال على السكان غداة نزولها بسيدي فرج، بكون الغرض من حملتها هي تصفية حسابها الشخصي مع الداي وبكونها لا تكن اية نية عدوانية ضد البلاد وضد سكانه، قد اقنع الناس، على ما يبدو، بهذه التبريرات في البداية، مما ادى الى وقوع توترات في العلاقات بين سكان العاصمة من جهة وسكان مناطق الريف المجاورة لها من جهة اخرى، حيث ان هؤلاء الاخرين كانوا يتهمون سكان المدينة بكونهم سلموا العاصمة لفرنسا بموقفهم المتخاذل والملاين ازاء الغزاة. وفي الواقع فإن استسلام العاصمة كان قد سبقته الهزيمة التي تكبدها الجيش الجزائري في معركة اسطوالي. التي دارت رحاها صبيحة يوم السبت 19 جوان 1830، وهي الهزيمة التي أثرت تأثيرا خطيرا على الروح المعنوية لدى سكان العاصمة وجعلتهم يعتقدون ان الاستسلام هو افضل حل ممكن بعد انهيار الجيش وتشتت قيادته.

واذا ما حولنا التعرف على ردود الفعل التي نجمت عن هزيمة اسطاوالي وسقوط مدينة الجزائر على المستوى الوطني، فإننا نستشف ذلك من المواقف التي اتخذها السكان في مقاطعات البلاد الشمالية الثلاثة : الوسط والشرق والغرب، ففي الوسط فإن الاجتماع الكبير الذي عقده سكان منطقة متيجة عند اواخر شهر جويلية من سنة 1830 في تمنفوست، قد تمخض عنه قرار جماعي بضرورة حمل السلاح لمجابهة المعتدي، نفس الاتجاه نلاحظه بالنسبة لبايلك الشرق، فقد قام سكان قسنطينة باحباط التمرد الذي قامت به بعض العناصر من عساكر الاوجاق استهدفت خلع الحاج احمد وتوليه شخص آخر بدله، ولم يكن باي قسنطينة قد وصل بعد الى المدينة على اثر انسحابه من العاصمة بعد استسلامها، وعند دخوله قسنطينة تمت مبايعته من جديد وتكريسه في منصبه على رأس البايلك من طرف السكان في نفس الوقت الذي خلعوا عليه لقب الباشا وبعثوا برسالة في هذا الاتجاه الى السلطان العثماني لتكريس هذا التعيين. اما بالنسبة للمقاطعة الغربية، فبعد استلام مدينة وهران ودخول الباي حسن تحت طاعة الفرنسيين فإن سكان المناطق المجاورة قاموا بفرض حصار عليها وتطويقها من كل جانب، لقد استسلم الباي حسن للفرنسيين مرغما بعد ان

رفض سكان المقاطعة الغربية ايواءه وحمايته تحت تأثير الامير عبد القادر الذي تقول بعض الرويات انه اقنع والده وأعيان المقاطعة برفض هذا الطلب.

ويتضح من هذه اللمحات السريعة عن ردود الفعل ازاء الغزو، ان هناك اجماعا وطنيا على ضرورة حمل السلاح لصد المعتدين وذلك بالنسبة لجميع مناطق البلاد ولكننا نلاحظ في نفس الوقت ان هذا الاجماع لم يتبلور ولم ينمو في اتجاه توحيد قيادة المقاومة في اطار تعبئة كل الجهود والامكانيات لمحاصرة العدو والتضييق عليه في المواقع التي يسيطر عليها، كما يبدو انه لم يكن هناك اتفاق حول تحديد اهداف العدو ونواياه ازاء البلاد بالنسبة للمستقبل، وهذا الموضوع هو الذي يشكل نقطة الضعف الرئيسية بالنسبة للمقاومة في مرحلتها الاولى، كما انه يمثل تغرة مكنت العدو من النفاذ من خلالها الى صفوف الجزائريين.

وبالفعل فإن انعدام الرؤيا الواضحة حول اهداف العدو ومخططاته بالنسبة للمستقبل لدى قسم هام من العناصر المؤثرة في الرأي العام، شكل عقبة كأداة في طريق توحيد المقاومة في مرحلتها الاولى هاته لقد كان هناك اعتقاد دارج بكون فرنسا لن تستقر في البلاد وانها سوف تسلم الحكم الى العناصر من السكان الذين ترضى عنهم بعد ان تبرم اتفاق معهم لضمان مصالحها في المستقبل، وسوء التقدير للموقف، هو الذي دفع ببعض الجزائريين الى التعاون معها لفترة من الوقت في العاصمة وفي مدن عنابة وبجاية ووهران.

وقليل من الاشخاص من كانوا يدركون خطر التواجد الفرنسي في بعض اجزاء البلاد، وضرورة التصدي له، وتصفيته قبل فوات الاوان.

لقد انعكس انعدام النظرة الواحدة حول اهداف العدو بشكل خطير على جهود المقاومة في اتجاه توحيدها وتعبئة جهودها كلية ضد العدو، خاصة في المنطقة الحساسة والمتمثلة في هذه الفترة في كل من متيجة والمدية. لقد شلت المقاومة وتعثرت بها ليس بسبب قوات العدو ولكن من جراء تلك الجهود التي قام بها جزائريون آخرون ضدها والذين كانوا يخدمون العدو على غير وعي منهم في هذه المرحلة، بمناصبتهم العداء للمقاومين في هذه المنطقة. نفس الموقف يلاحظ في المقاطعة الغربية من البلاد، فقد اكتفى السكان بفرض حصار على مدينة وهران وترقب الاوضاع عن كثب ويبدو انه كانت لديهم استعدادات، في

هذه الفترة، لقبول تواجد الفرنسيين في المدينة شريطة ان لا يحاولوا النفاذ الى الداخل، كما عكست ذلك احدى الرسائل التي بعث بها اعيان المقاطعة الغربية الى قائد قوات الاحتلال خلال صيف 1831 .

أما بايلك الشرق فيبدو انه كان يدرك تمام الادراك خطورة التواجد الفرنسي في اية نقطة في البلاد، غير ان تمكن الفرنسيين من وضع ايديهم على كل من مدن عنابة وبجاية والمدية افقده الكثير من امكانية العمل فقد اصبح محاصرا من جميع الجهات.

ويمكن ان نحوصل الموقف بهذا الخصوص، ان مطلب وحدة المقاومة لم يكن غائبا عن الاذهان كما انه لم يكن موضوعا ثانويا بالنسبة لقيادات المقاومة. ولكن هاته عجزت عن تحقيقه لاسباب تتطلب التعميق والتدقيق بعد الاحاطة بالوقائع. واريد ان اضيف نقطة اعتقد انها ستسهم بشكل او بأخر في اثراء تاريخ المقاومة، وهي موقف الداي حسين بعد خروجه من الجزائر. فهذا الرجل لم يغب عن ساحة المعركة، بالرغم مما حيك ضده من تضليل وتجني عن موقفه، فقد كان يعيش مأساة بلاده وتحمل وزر مواقفه الشجاعة الصلبة وهو في المنفى الى ان وافاه الاجل عام 1836 . فمن منفاه، وبالرغم من المضايقات الكبيرة التي كان يعانيها والحصار الشديد الذي كان محاط به ومع ذلك فقد رفع صوته وأعلن موقفه، عندما كتب عددا من الرسائل الى اعيان البلاد في اواخر عام 1831 . بحثهم فيها على المقاومة وتوحيد الصف. لقد ركز الداي حسين على هذه النقطة الاخيرة بالخصوص ليبين ان ذلك ضروري لهزيمة العدو، موضحا من جهة اخرى ان ماحدث في اسطاوالي ليس بسبب قوة العدو وانما كان من جراء الخيانة التي زعزعت وفتتت الروح المعنوية للجيش. وقد كانت له شجاعة ادبية كبيرة عندما اتهم صهره، زوج ابنته، بكونه على رأس هؤلاء الخونة.

لقد كان لعنصر الزمن وللتجربة المرة دورا في ايقاظ ذوي الضمائر من الجزائريين الذين اخطأوا في تقدير الموقف تقديرا صحيحا في البداية، وحاولوا تدارك ذلك بالعمل في حدود امكانياتهم المحدودة لدعم جهود المقاومة المسلحة بالوسائل السياسية. ويأتي في مقدمة هؤلاء وعلى رأسهم حمدان بن عثمان خوجة وابراهيم بن مصطفى باشا.

لقـد اوفـد حمدان بن عثمان خوجة الى باريس من طرف اعيان العاصمة للدفاع عن الجزائر وعن حقها في حكم نفسها بنفسها. وبطبيعة الحال، فإن جهـوده في تحقيق ذلك، اتخذت الشكل الذي يلائم الساحة السياسية التي يعمـل فيهـا، ويمكن ان نجمـل ـ بكون ـ جهود حمدان خوجة تبلورت في اتجاهـين : الاول وهـو الذي يستهدف التنديد بتجاوزات قوات الاحتلال واعتداءاتهم على حقوق السكان منتهكين بذلك معاهدة الاستسلام المبرمة، نصـا وروحا، والثاني وهو الذي يهدف الى جعل الفرنسيين يقتنعون بكونهم لاسبيل لهم الى اخضـاع الجـزائـر والسيطرة عليهـا لأن ذلـك فوق قدرتهم وامكـانياتهم. وكان يدرك ان هناك تيارا في فرنسا يخشى من مغبة التورط في الجزائر وما ينجم عن ذلك من خسائر في الارواح ومصاريف لاقبل لفرنسا من تحملها، فهذا ما حاول اثباته من خلال كتابه «المرآة» وفي مذكراته التي كان يقدمها للمسؤولين في هذا الصدد، كما ان اقواله امام اللجنة الافريقية تعكس هذه الغاية، ونستطيع ان نقول بأنه فوجىء وبانزعاج شديد، كأنه صب عليه دلو من الماء البارد ـ كما قال ـ عندما اخبره رئيس اللجنة يكون فرنسا تستطيع ان تحتفظ بالجزائر بدون ان تضطر الى تقديم هذه التضحيات التي يتكلم عنها وذلك بالتعاون مع قيادات جزائرية محلية. وعندما تشكك حمدان في امكانية حدوث مثل ذلك، قدم له رئيس اللجنة المعاهدة التي ابرمت منذ وقت قريب والمعروفة بمعاهدة ديميشال. ورغم ذلك فقد اصر على موقفه بكون فرنسا لن تستطيع السيطرة بسهولة على جميع مناطق البلاد.

ومن المفيد ان نتسـاءل فيما اذا كانت المقاومة قد تفطنت الى اهمية الدعم والمساندة لجهودها من طرف الجيران الاشقاء ولدى الدولة الاسلامية الكبرى في تلك الفترة وهي الدولة العثمانية ولدى أطراف أخرى غير اسلامية ؟ فالشيىء الملاحظ حول هذا الموضوع هو ان هذا الدعم وهذه المساندة بدت بالنسبة للمقاومة وكأنها ضرورة لاغنى عنها. وفي منظور البحث عن هذا الدعم وهاته المساندة يجب ان نفسر في اعتقادي تلك المحاولات العديدة والمستمرة التي بذلها بايلك الشرق من اجل اعادة العلاقات مع الدولة العثمانية وجعلها تلتزم بدعم جهـود المقاومة في تصديها للفرنسيين. ومن هذا المنظور ايضا يجب أن تدرج المـراسـلات المؤثـرة والمعبرة التي تبادلها حمدان بن عثمان خوجة مع المسؤولين

العثمانيين. وربما قد يتبادر الى الذهن استفسار حول لماذا لم يقم الداي حسين بنفس هذه المساعي اثر نفيه وابعاده عن البلاد غداة استسلام العاصمة. واذا ما اعتبرنا ما كتبه أحد المؤرخين المعاصرين الاتراك بأن آخر رسالة للداي للبلاط العثماني يعود تاريخها الى خريف 1827 وانه لا يوجد في الارشيف العثماني غيرها، فإننا نستخلص بكون الداي قد فهم الموقف العثماني على حقيقته وانه لم يكن ينتظر حدوث تحول فيه لصالح الجزائر.

وفي هذا الاطار ايضا يجب فهم تلك المبادرة التي اتخذها سكان مدينة تلمسان بمبايعتهم لسلطان المغرب وتلك المحاولات العديدة التي بذلها الامير عبد القادر في هذا الاتجاه بعد ذلك.

أما بالنسبة لتونس فإن الباي اوضح في عدد من الرسائل التي بعثها للحاج احمد باي بكونه لا يستطيع عمل اي شيء لصالحه بسبب ضغوط الفرنسيين عليه. هذا التبرير في الواقع ليس مقنعا، خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار بأن تونس دخلت في مساومات حقيقية مع فرنسا على حساب الوحدة الاقليمية للبلاد، وان فرنسا هي التي ارتدت وتراجعت عن الاتفاق الذي عقد في هذا الشأن. أما بالنسبة لطرابلس فقد فقدت استقلالها مباشرة على اثر سقوط الجزائر وتحولت الى ولاية عثمانية تابعة للقسطنطينية تبعية مباشرة.

ولم تقف هذه الجهود عند حدود البلدان الاسلامية بل تعدتها الى بلدان اخرى نحو انجلترا على وجه الخصوص. لقد اقنع حمدان خوجة عدد من احرار الانجليز من اجل الدفاع عن قضية الجزائر على مستوى الرأي العام الاوروبي وفي انجلترا بوجه خاص. وفي هذا الاطار تندرج تلك الكراسة التي كتبها احد الانجليز «بانستير» تحت عنوان «نداء من اجل الجزائر» وفي نفس هذا السياق تفسر تلك العريضة التي بعثها سكان المقاطعة الشرقية من البلاد الى البرلمان الانجليزي في شهر ديسمبر من عام 1833 والتي كانت تحمل توقيع حوالي ألفين ومائتين وخمسين شخصا من اعيان المقاطعة والتي نددوا فيها بشدة بالاحتلال وبتلك الجرائم التي كانت تقوم بها القوات الفرنسية في المناطق التي تسيطر عليها. كما تعطي صورة عن وضعية البلاد السياسية في هذه الفترة العصيبة. ونريد ان نلاحظ عرضا بكون جميع النصوص السياسية الجزائرية

التي تعود الى هذه الفترة تدحض بشكل لا يقبل الجدل ذلك الادعاء الذي مفاده انه لم يكن هناك شعور وطني لدى الشعب الجزائري في هذه الفترة. ومن ناحية اخرى فقرائة هذه المراسلات في اتجاه الدولة العثمانية او المملكة المغربية او اية جهة اخرى يجب ان توضع في هذا السياق اي البحث عن الدعم والمساندة من الخارج.

واذا ما حاولنا التعرف على مدى النجاح الذي حققته المقاومة في جهودها هاته فإننا سنلاحظ انه ففيما عدا الوعود والكلمات اللبقة، فإنها لم تحصل على اي شيء ذي بال. والرسالة التي بعثها الامير عبد القادر الى السلطان العثماني في شهر ديسمبر من عام 1841 تعبر بكل اسى وألم عن خيبة الامل الذي جنته المقاومة الوطنية في هذا المجال. بل ان بعض الاطراف لم تكتف بالوقوف على الحياد وانما سعت من جهتها الى الضغط عليها. فالاحداث التي وقعت مع سلطان المغرب معروفة ولكن الشيء الاقل شيوعا هي المواقف المعادية ضمنيا التي تبناها كل من باي تونس ومحمد علي في مصر.

هناك جانب آخر من تاريخ المقاومة بمفهومها الواسع، يمكن ان يدرج ضمن اسلوب من أساليب النضال السياسي وهو الذي يتمثل في الهجرة، هذا الموضوع طغى على سطح الاهتمام مباشرة على اثر سقوط العاصمة، واصبحت مسألة الهجرة موضوعا حادا وملحا، عندما بدأت قوات الاحتلال اعتداءاتها على حرمات المساجد، والمؤسسات الخيرية، وعلى صلاحيات القضاء الاسلامي وغيرها. . مما ادى الى الاعتقاد بكون فرنسا ليست على استعداد للوفاء بعهدها، والالتزام بالعقد الذي ابرمته، والذي بمقتضاه فتحت لها ابواب مدينة الجزائر.

ودوافع الهجرة من وجهة نظر العقيدة تستمد اصولها من الكتاب والسنة. . ولقد نشب جدال بين علماء الجزائر حول هذا الموضوع والذي يهمنا تسجيله في هذا الصدد انعكاس ذلك على السلوك العام الذي اتبعه الناس ازاء هذه القضية. لم تتم دراسات معمقة ومقنعة حول هذه النقطة تمكننا من استخلاص النتائج العامة التي نجمت عنها، ولكن بعض الدلائل تشير بأن هناك نسبة عالية من سكان المدن على الخصوص، ومن مختلف القطاعات الاجتماعية كان

قد جرفها تيار الهجرة وغادرت البلاد. فالفتاوي الدارجة حول هذه المسألة في تلك الفترة تجمع كلها على ضرورة الهجرة لمن يقدر عليها، ومن المفيد بهذا الصدد ملاحظة قصور هاته النظرة وقلة تبصرها. فموضوع الهجرة سيبقى عنصر قلق في المجتمع حتى الحرب العالمية الاولى وانه سيمتد تأثيرها من المدينة الى الريف وستظهر في شكل دفعات في فترات معينة خلال هذه المدة، ويجب ان ننتظر وصول الجيل الثاني من الفقهاء، بعد سنة 1871، لنلمس تحولا في الموقف ازاء هذه المسألة والمتمثل في الدعوة الى الاقامة وعدم الهجرة وذلك خدمة للدين وللمسلمين.

ويندرج ايضا، في اطار المقاومة السلبية للاحتلال ذلك المسلك الذي اتخذه السكان ازاء المحتل والذي يتمثل في التجنب بقدر الامكان، الدخول معه في علاقات مباشرة ودائمة وهو مايمكن وصفه بسياسة المقاطعة، ويوجد بهذا الخصوص عدد من النصوص التي تطالب وتؤكد على ضرورة مقاطعة الاعداء، لان الدخول في علاقات معهم قد يشكل خطرا على الانسان المسلم وعلى عقيدته. وقد نجانب الصواب اذا نزعنا عن هذا الموقف وجهه السياسي واعتبرناه مجرد موقف ديني فقط، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الذين كانوا يدعون إليه وبحماس شديد هم المقاومون انفسهم الذين يحملون السلاح في وجه قوات الغزو، ويبدو ان عنصر المقاطعة كان ثابتا في عملية التصدي التي واجه بها الشعب الجزائري عدوه طوال عهد الاحتلال. فالجيل الذي عايشه في فترته الاخيرة لايزال يحتفظ في ذاكرته ببعض من صور هذه المقاطعة، كما يعود لهذا الموقف، الفضل في افشال عملية التمسيح وتذويب الشخصية الوطنية التي مارسها الاستعمار.

واذا كانت هذه المقاطعة ناجعة امام العدو الاجنبي فإننا لا نستطيع ان نؤكد بكون هذا السلاح، الذي اشهر كذلك في وجه المتعاونين والموالين للاحتلال خلال عهد الجيل الاول من المقاومين، قد اعطى نفس النتائج.

فعنصر التعاون مع العدو يشكل احدى المعطيات التي يتشكل منها التاريخ الوطني اثناء فترة الاحتلال ولن نستطيع في الواقع ان نلم إلماما كافيا بتاريخ هذه الفترة خاصة من زاوية المقاومة واسباب فشلها ما لم نلق اضواء كافية على هذا

الـدور الـذي قام به عدد من الجـزائريين والذي يمكن ان نعتبره من زاوية علاقات القوى بين المقاومة والاحتلال بكونه دورا حاسما ادى الى ترجيح الكفة الى جانب هذا الـطرف الاخـير. وليس من مصلحـة المجتمـع ولا لمصلحة الحقيقية التاريخية ان يسدل الستار على هذا الفصل الذي قد يكون الكشف عنه مؤلما ومريرا، بل على العكس، فالادراك الموضوعي للتاريخ الوطني وكذلك من أجل الصحة المعنوية للاجيال القادمة تستوجب توضيح هذا الدور وتعميقه وتفسيره لاستخلاص كل الدروس مهما كانت قاسية، فلا يجب ان نظهر في هذا المجال أقل جرأة ونقدا للذات من اسلافنا عندما قالوا كلمتهم وبكل صراحة، في اولئك الذين تعاملوا مع الاسبان اثناء احتلالهم لمدينة وهران.

ونلاحظ ان ظاهرة التعاون هاته ظهرت في بدايتها في شكل لا ينطوي على نية سيئة، على ما يبدو، فقد كان دافعها عند البعض لمناوشة خصومهم ولدى طرف ثاني خدمة للمصلحة العامة كما بدت لهم من زاوية المعطيات المحلية التي كانت سائدة ولكن بعد وقت قصير، يلاحظ حدوث تغير في نوعية الاشخاص الذين يعرضون خدماتهم على قوات الاحتلال، بحيث ان الصفة التي تسيطر على هذه العناصر هو الطمع وحب الكسب وخدمة المصلحة الشخصية بدون مراعاة لوازع ولا لضمير واصبحوا ادوات عمياء، لاتعي ولا تشعر، بين ايدي الاحتلال يستخدمها كما اراد وفي كل الاغراض. فهذا النوع من الاشخاص هو الذي ألحق اضرارا كبيرة بالمجتمع وبالمقاومة، ويتحتم على المؤرخين اليوم تحليل هاته الظاهرة، وتفكيك آلياتها ورصد الدور الذي لعبته في خدمة الاستعمار.

ان نظرة المقاومين من الجيل الاول لهذه الطائفة من الناس تعبر عنها هذه الفقرة من رسالة طويلة بليغة ومؤثرة، بعث بها المقاوم الشهيد محمد بن علال خليفة الامير عبد القادر على مقاطعة مليانة الى صديق له عندما ترك هذا الاخير صفوف المقاومة وتحول الى صف الاعداء. «انني اعلم انك لن تستطيع لا أن تكـون مفيدا لنـا ولاخطرا علينا، ومع ذلك فإنني ارثى لحالك عندما اتخيل غضب الله ورسوله عليك والى العذاب الذي ينتظرك يوم الحساب. . يجب ان افتح عينيك وابين لك الحالة المزرية التي أنت عليها يجب ان لا تسلى نفسك

بأقوال اعداء الله الذين يغطون عن عينيك كل ماهو ضاربك، لقد سلبوا منك بصيرتك حين أصبحت تعتبر الشر خيرا والخير شرا - اعلم اذن ايها الاعمى انك تركت دين ابائك واجدادك وانك خرجت عن الطريق الذي اختطوه لك لتسير في طريق الضلال، ، لو تدرك الحالة المزرية التي انت عليها ولو فكرت في الموت الذي هو اقرب مما تعتقد، فلربما تراجع اعمالك وتعود الى الله وتتوب عن جرائمك . . اختر أي واحد من بين احقر اليهود وقل له سأعطيك مائتي ألف دبلون (مائتي ألف ريال) اذا تحولت الى الاسلام او المسيحية . . وسترى اذا كان سيقبل ان يتحول عن دينه كما فعلت انت مقابل سبحه واواني القهوة وبرنوس منحها لك الكفار أصحاب جهنم».

غداة استسلام الامير عبد القادر، عمد الاحتلال الى متابعة سياسته الرامية الى تقويض اركان المجتمع الجزائري المادية منها والمعنوية ولقد حدثت كثير من الانتفاضات المحلية التي حاولت التصدي بالقوة لمشاريع الاحتلال. واهم هذه الانتفاضات واكثرها اتساعا وامتدادا انتفاضة ربيع 1871 التي قاد الباشاغا المقراني جزء منها. فأهمية هذه الانتفاضة تكمن في كونها تعبير، مجسد لذلك الاستياء العميق والتذمر الشديد من السياسة التي اتبعتها فرنسا في البلاد.

لقد تزامنت هاته الانتفاضة مع ذلك التغيير الذي طرأ على الادارة الاستعمارية في الجزائر وهو التغيير الذي اطلق عليه مؤرخو مدرسة التاريخ الاستعماري اسم فترة الحكم المدني ويعني هذا النظام من زاوية التاريخ الوطني تسليم مقاليد البلاد وشؤون العباد الى المستوطنين بعيدا عن كل رقابة او قيود كما تواكب في نفس الوقت فترة الاحباط الشديد الذي كان عليه الضمير الوطني في هذه الفترة عندما اصبح يشعر ان كل ابواب المستقبل اصبحت مسدودة امامه من جراء الفشل لكل المحاولات التي بذلها للتخلص من العبودية التي يعاني منها ومن أجل استرداد حريته.

فمعرفة حالة الرأي العام الجزائري من الداخل غداة هذه الانتفاضة وما نجم عنها من نكبات تكتسي اهمية كبيرة في نظر التاريخ، ولدينا لحسن الحظ شهادة معبرة من احد شيوخ القبائل سجلها في شكل رسالة وجهها الى احد اعضاء البرلمان الفرنسي في آخر سنة 1872، فهذه الرسالة يمكن اعتبارها

بمثابة عينة جيدة يمكن ان يستشف من خلالها مواقف الرأي العام الجزائري حول عدد من المسائل الاساسية التي كانت تواجهه وفي مقدمتها تقييمه لعلاقات القوى القائمة بين المجتمع الجزائري من جهة والاحتلال من جهة ثانية. فشيخ القبيلة هذا، يرد على من يتهم العرب بكونهم يتربصون الدوائر بفرنسا لينقضوا عليها في أول فرصة، كما حدث ذلك اثناء اشتباك هاته الاخيرة في صراع مصيري ضد بروسيا مدعمة بألمانيا كلها ليؤكد ان «زعما مثل هذا يعتبر بكوننا مجردين من الاحساس ويفترض جهلنا للمبادىء الاولية في سياسة وتاريخ الشعوب. اذكيف، فالبرغم من الصراع الشديد الذي يخوضه ضد المسيحية كلها و الحروب الاهلية التي كانت تمزقه من الداخل، ومع ذلك فقد استطاع الاسلام الابقاء على سيطرته في اسبانيا مدة ثمانية قرون تقريبا، وهل مع هذا نسمح لانفسنا بأن تستغوينا فكرة تخلى فرنسا عن الجزائر غداة احتلالها لها، في الوقت الذي تبرهن لنا فيه وللمائة مرة بكونها على الرغم من الكوارث التي قد تتعرض لها ومع ذلك فإنها تستطيع دائما ان تصفف كتائب لاتقهر في مواجهة مقاتلينا كلهم مجتمعين» ليختم الشيخ رسالته ملحا على ضرورة تحديد فرنسا لسياستها ازاء الجزائريين وان تعتمد اسلوب الصراحة والوضوح في التعامل معهم لا اسلوب المراوغة والتحايل، «لكي نكون على بينة من أمرنا، وبما ان ارض الله واسعة فإننا سنتخذ الموقف الذي نراه مناسبا وعلى كل حال فليس لنا حق الشكوى لانكم استخدمتم حقكم في الغزو بصراحة ووضوح».
هذه الفقرات تعبر بصراحة عن حالة الاحباط الشديد التي كان عليها المجتمع الجزائري عقب انتفاضة 1871 ومن جهة اخرى، فهي تسجل تطورا في موقف الرأي العام الجزائري، والذي مفاده. ان الظروف الان ليست ظروف المجابهة والتصدي للغزو، ومحاولات تصفية الاحتلال. وانما هي مرحلة استرداد الانفاس، والتزام خطة دفاع عن المقومات الشخصية الوطنية، والتنديد بالمظالم، ومحاولة التخفيف من وطأة الاحتلال بالطرق المختلفة وبالوسائل الممكنة المتيسرة.

وبالفعل، فإن النضال السياسي سيتبلور في هذين الاتجاهين وسيتخذ شكلا واضحا ومحدد المعالم في مستهل العقد الثامن من القرن التاسع عشر. وهو نضال ذو طابع اصلاحي يستجيب للظروف الصعبة التي كان يمر به الشعب

الجـزائـري والتي تتسم بالاحتـلال الشديد في ميزان القوى القائم، لصالح الاحتلال. وسوف نقتصر في هذا الصدد على الاشارة فقط الى بعض المظالم والتجاوزات التي كانت تثقل كاهل الشعب الجزائري والتي كانت مصدر آلامه وشكاواه ونقطة ارتكاز لنضالاته خلال هذه المدة.

ففي الجـانب الاقتصادي الذي انعكست آثاره سلبيا على الوضع المادي للمجتمـع، تشكـل السياسـة الجبـائية للادارة الاستعمارية احدى الادوات الرئيسية التي استخدمتها في اطار تحقيق مخططها الهادف الى تهميش الشعب والى تصفيتـه ان امكن، مع مرور الـزمن ليحـل محله وعـلى ارضـه «شعب جزائري» جديد مشكل من خليط من الاجناس الاوروبية التي تكون السيطرة فيها للعنصر الفرنسي.

لقـد كان الشعب الجزائري يساهم في مداخل الخزينة بصفة مباشرة عن طريق اخضـاعه لنوعين من الضرائب : الضرائب المسماة بالضرائب العربية التي منهـا الـزكـاة على الانعـام والعشر على المحاصل الزراعية وضريبة على البساتين وعلى النخيل وعلى تكوين الملكية ورسوم على حفلات الزواج وعلى الاعياد الدينية وغيرها.

كما يسـاهم الجزائريون في مداخيل الخزينة باخضاعهم كذلك للضرائب العـادية. لقد كانوا مجبرين على دفع عدد من الرسوم نقدا على خلاف باقي المموليں، كما كانوا يدفعون الضريبية العقارية على الاملاك الزراعية وعلى المباني ورسوم على الحيوانات وضريبة على المهن وضريبة للغرف التجارية واخرى على اشجار العنب وحق التسجيل ودفع المكوس في الاسواق والساحات التجارية ورسـوم تستخلص لفـائدة البلديات والعمالات وغيرها، بحيث ان مجمل ما يساهم به الجزائريون رغم فقرهم كان يصل الى حوالي ثلاثة ارباع ما يدفعه المستوطنون.

والوجه الثاني لما يمكن تسميته بسياسة القمع الاقتصادي التي اتبعتها ادارة الاحتـلال ضد الجزائريين ويتمثل في المصادرات. لقد اتخذت هذه العملية اشكالا شتى، بدأت في المرحلة الاولى بوضع اليد على املاك الدولة ثم اتسعت لتشمل اولئك الذين هاجروا طواعية او كرها لتمتد الى املاك واراضي المقاومين

سواء كافراد او مناطق بأكملها ثم طورت عملية افتكاك الاراضي من بين ايدي الجزائريين وبشكل منظم في اطار تطبيق قانون مجلس الشيوخ لعام 1863 (سنتوس كونسولت). وفي الوقت الذي كانت فيه هذه العملية الاخيرة جارية تحت ستار ما يسمى بعملية التمليك الشخصي، كانت هناك اجراءات المصادرة العادية مستمرة ضمن ما يسمى بسياسة التهدئة وحفظ الامن. فليس للجزائري اي ضمان على املاكه وعلى ثروته، بل تكفي تهمة ملفقة ضده زورا وبهتانا ليتحول الى فقير معدم بين عشية وضحاها.

ويندرج في سياق سياسة القمع الاقتصادي كذلك اقرار مبدأ المسؤولية الجماعية وتطبيقه ضد الجزائريين. لقد صدر قانون بهذا الشأن عند بداية الثمانينات من القرن وكانت هذه الممارسة معروفة ومطبقة في الماضي عندما كانت مندرجة ضمن صلاحيات ما يسمى بلجان التأديب ولكنه كان اجراءا استثنائيا فلم يرسم ولم يثبت في شكل قانون الا في عام 1882.

وفي سنة 1881، صدر القانون المعروف باسم قانون الاهالي، وهو يحتوي على مجموعة من العقوبات ضد «مخالفات» هي في نظر القانون العادي لا تعتبر كذلك وبالتالي فليس هناك قانونيا من عقوبات لها. واعطيت صلاحيات تنفيذ هذا القانون وتطبيقه لا الى سلطة قضائية وانما للسلطات الادارية، للمتصرفين على مستوى البلديات المختلطة ولشيوخ البلدية على مستوى البلديات التامة. ويستطيع هؤلاء معاقبة شخص بالحبس قد تصل الى شهر بغرامة حتى مبلغ الخمسمائة فرنك الى جانب حق تسخير «الاهالي» لانجاز اعمال مختلفة بما فيها شق الطرق وحراسة مزارع وحقول المستوطنين وغيرها من الاعمال الاخرى.

يضاف الى هذا، اخضاع الجزائريين ومنذ الشهور الاولى من الاحتلال، لذلك الاجراء التعسفي المسمى بالحجز الاداري. لقد كان القائد العام ثم الوالي العام من بعده يستطيع ايقاف اي شخص وحجزه سواء في داخل البلاد او خارجها لاجل محدود او بدون تحديد لاي أجل. وقد استمر هذا الاجراء ساري المفعول حتى سنة 1914 عندما استبدل بالمراقبة. وللاسف، فليست لنا دراسات مفصلة ودقيقة حول هذا الاجرا ء القمعي وآلياته وانعكاساته الضارة على النضال السياسي على الساحة الوطنية بصفة خاصة وعلى الحالة

المعنوية للمجتمع بوجه عام. وقد استكملت هذ الآلية القمعية الضخمة في مستهل هذ القرن (1902) بانشاء المحاكم الزجرية والتي كما هو معروف لها نظام اجرائي خاص لا يكاد يمت للقضاء العادي بصلة.

فالنضال السياسي خلال هذه الفترة تركز على التنديد بهذه القوانين والتشهير بها ومن أجل المطالبة بالعدل والانصاف في ظل الاخوة الانسانية من جهة، والذود عن مقومات الشخصية الوطنية من جهة ثانية.

ويأتى في مقدمة الاهتمامات بالنسبة لهذا الجانب الاخير، الحرص على تميز الشخصية الوطنية والذود عنها والتنديد بأي اجراء يحاول المساس بها.

لقد ترددت الاشاعات وتناقلتها الصحف الفرنسية ووصل صداها الى الجزائر خلال ربيع 1887 عن قيام بعض النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية بتقديم مشروع قانون الى البرلمان ينص على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية وبصفة جماعية على غرار ما حصل بالنسبة لليهود الذين ادمجوا في الجنسية الفرنسية بمقتضى المرسوم الذي اشتهر باسم مرسوم كريميو عام 1871. ومهما تكن جدية هذه المبادرة، فالذين قاموا بها كانوا بدون شك متحلين بأخلاق انسانية عالية ويريدون وضع حد للمظالم وحالة البؤس التي يعاني منها الجزائريون عن طريق منحهم الحقوق السياسية ليتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم والوقوف في وجه المستوطنين. ولا يهمنا هنا تتبع ما آل إليه هذا المشروع الذي لم يعرض حتى للمناقشة امام الجمعية الوطنية، ولكن الذي يهمنا هو ذلك الارتياع الشديد الذي اوجده لدى عامة الجزائريين. لقد اهتزت الجزائر من اقصاها الى اقصاه لتعلن انها ليست على استعداد لقبول هذه المنحة بالرغم من مزاياها، ولكن الذي ترغب فيه هو الحفاظ على شخصيتها المتميزة في ظل قوانينها وتقاليدها واعرافها وانها لاتريد بديلا عن ذلك.

لقد انهمر سيل من العرائض من مختلف المدن والمناطق، على ادارة الاحتلال في الجزائر وعلى البرلمان في باريس وقعها آلاف من الجزائريين. ومن ابرز العرائض التي وجهت الى البرلمان في هذه المناسبة عريضة سكان مقاطعة قسنطينة التي وقعها قرابة الالفى شخص ينتمون الى مختلف المناطق في العمالة. لقد صاغت العريضة رفضها للتجنس الجماعي بطريقة مهذبة ولبقة حيث بينت

ان الوضع الذي عليه الجزائريون لا يؤهلهم التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية بشكل مفيد، نظرا لشيوع الامية فيهم وجهلهم للقوانين وللتقاليد الفرنسية مما قد يؤدي الى سوء استخدام هذا الحق الذي قد تنجم عنه اضرار تسيء الى الهدف المنشود. كما بينت العريضة من جهة اخرى استحالة التلائم بين قانون الاحوال الشخصية للمسلم والقانون المدني الفرنسي الذي قد يؤدي بالجزائري الى الانسلاخ عن دينه والخروج عنه، وهو وضع لايمكن ان يقبله احد. مردفة في نفس الوقت ان حق التجنس بالنسبة للافراد هو باب مفتوح منذ وقت طويل فليس هناك داع ولا ضرورة لتغيير هذا الوضع. لقد استغل المعترضون هذه المناسبة ليتطرقوا الى قضية كانت تقض مضجعهم في ذلك الوقت والمتمثلة في تقليص صلاحيات القضاء الاسلامي وحصرها في اضيق نطاق.

وبالفعل فإن قصة القضاء الاسلامي مع ادارة الاحتلال طويلة ومتشعبة، ولا نخشى المبالغة اذا قلنا بكونها تشكل جبهة من جبهات الصراع الرئيسية بين الطرفين منذ الاسابيع الاولى من الغزو. لقد اتبعت فرنسا في هذه المسألة سياسة «الخطوة خطوة» بهدف الوصول الى تصفية هذا القضاء تصفية كاملة.

فالخطوة الاولى تمثلت في انتزاع صلاحيات قمع الجرائم من هذا القضاء، ثم تلتها الخطوة الثانية التي يمكن وصفها بكونها مرحلة تدجين القضاة وتحويلهم الى اداة من اداوات السيطرة والقهر. وبالفعل، فقد اصبح القضاة في المجتمع الجزائري يمثلون ابشع صور الجشع والنهب والاستبداد وبالرغم من هاته الصورة المخزية التي اصبح عليها القضاء الاسلامي في هذا العهد، ومع ذلك فإن الرأي العام بقي متشبثا به ليس لكونه يوفر العدل ويضمن الحقوق وانما لانه يمثل الرمز والشعار الذي يميز شخصية العربي المسلم عن شخصية المحتل. وقد عاب بعض مثقفي هذه الفترة زميلا لهم عندما اصدر سلسلة من المقالات في صحيفة الاخبار الفرنسية انتقد فيها وضعية القضاء الاسلامي في هذه الفترة انتقادا حادا، موضحين له انه بالرغم مما فيه من العيوب الا انه يجب التشبث به لانه رمزا «لشخصيتنا».

والخطوة الثالثة، استهدفت تضييق صلاحيات القضاء الاسلامي في ميدان المعاملات عندما تم تحديد حجم القضايا من الناحية المالية التي يحق للقضاء

الاسلامي الفصل فيها. فلم يتذمر الجزائريون كثيرا من هذا الاجراء لان معظمهم فقراء وبالتالي لم يحسوا كثيرا بهذا التغيير، والخطوة الرابعة والاخيرة وهي التي استهدفت حصر القضاء الاسلامي في ميدان ضيق جدا، اي في الاحوال الشخصية الزواج والميراث وباقي القضايا يجب ان يفصل فيها قضاة فرنسيون.

فالاحتجاج ضد هذا الاجراء الاخير كان بدوره عارما وعم جميع مناطق البلاد فعريضة مدينة قسنطينة التي سبقت الاشارة إليها كرست نصف محتواها الى هذه المسألة مطالبة بأن يعاد للقضاء الاسلامي الصلاحيات التي كان يتمتع بها قبل صدور المرسوم الاخير في 10 سبتمبر 1886،

والموقف من الخدمة العسكرية الاجبارية هي الاخرى يمكن ان تدرج ضمن المساعي الرامية الى الدفاع عن مقومات الشخصية الوطنية. . لقد اثارت هذه المسألة ازمة ضمير حقيقية لدى هذا الجيل من الجزائريين، اذ كيف يستاغ دينيا ووطنيا قبول الخدمة في صفوف قوات اجنبية ليست اسلامية ؟ وهي الخدمة التي قد تؤدي بالمجند الى ان يقتل ويموت في سبيل ماذا ؟ ومن اجل من ؟ وعلى اي وجه يلقى المسلم المقتول و القاتل لمسلم ربها، في الخدمة ربه وكيف يبرر موقفه ؟ هذه الاستفسارات والتساؤلات التي تعكس حالة القلق الشديد الذي كان عليه الناس في ذلك الوقت امام هذه المسألة جعلتهم لا يرون فيها سوى حل واحد وهو الرفض، وفي حالة الارغام فليس هناك من مخرج سوى الهجرة. وبالفعل لقد سجلت انتعاشة مقلقة لحركة الهجرة عندما اثيرت هذه المسألة لاول مرة في مستهل التسعينات من القرن الماضي ثم اهملت، ثم في المرة الثانية عندما صدر قانون في هذا الشأن، ومن بين التبريرات التي سيقت لرفض التجنيد هو ان المجند سيترك عائلته ووالديه في فترة حرجة من فترات اكتمال شخصيته، فمن يضمن بكونه سيتصرف وفقا لما تفرضه عليه الاخلاق الاسلامية وما يستوجب عليه دينه بعيدا عن رقابة والديه وذويه ؟ ألن يكون بعده عنهم خطرا عليه وعلى دينه في هذه المرحلة من حياته ؟ كما اوردت ذلك احدى العرائض التي وقعها ما يزيد عن ألف وسبعمائة شخص في دائرة تلمسان (1891).

وبعد هذا العرض الموجز للمهام الرئيسية المطروحة على الساحة النضالية لهذه الفترة (1871 ـ 1919)، يجب ان نتعرف ولو في لمحة وجيزة على وسائل النضال التي استخدمت على هذه الساحة.

ويأتي في مقدمة هذه الوسائل واقدمها، كتابة العرائض وارسالها الى المسؤولين على مختلف المستويات في الجزائر وفي فرنسا، وتمثل هذه النصوص مادة خصبة وثرية بالنسبة للتاريخ الوطني خاصة قبل ظهور الصحف الوطنية، فهي تمثل سجلا ينبض بالحياة لمواقف الشعب وردود فعله امام القضايا التي واجهته عبر السنين، فأعتماد العريضة كأسلوب من أساليب العمل السياسي يبدو انه تقليد قديم في الجزائر ولا يعود فقط الى فترة الاحتلال، وبالنسبة لهذه الفترة الاخيرة فإننا نلاحظ ان العريضة ظهرت منذ السنة الاولى من بدء الاحتلال، وكثر عددها خلال السنوات الثلاثة الاولى ثم اختفت لتعود الى الظهور مرة اخرى خلال العقد الثامن من القرن الماضي وتستمر حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى. فبعض العرائض لها قوة تمثيلية يمكن ان تعتبر بكونها تمثل تيارا سياسيا بمعنى الكلمة مثل عريضة قسنطينة (1887) على سبيل المثال.

ويمكن ان نفترض بكون سلطات الاحتلال لا تشجع قيام مثل هذه المبادرات الجماعية، ونستشف هذا الافتراض من الموقف الذي اتخذته لجنة مجلس الشيوخ التي وفدت على الجزائر عام 1891، عندما وجهت استجوابا مكتوبا الى الشخصيات طالبة الاجابة عنه بدل التوجه الى المنتخبين الجزائريين الموجودين على مستوى المجالس البلدية ومجالس العملات.

والوسيلة الثانية المعتمدة وهي الصحافة، موضوع الصحافة الوطنية خلال هذه الفترة موضوع شيق من جهة وصعب التناول من جهة ثانية، وتكمن الصعوبة اساسا في انعدام توفر المادة لدراستها ففيما عدا بعض العناوين التي تمكنت من الظهور لفترة وجيزة قبل عام 1900 ولمدة من الزمن بعد هذا التاريخ فليس هناك وسيلة اخرى للتعرف على الجهود التي بذلت من اجل انشاء صحافة وطنية. فالارصدة الوثائقية لادارة الاحتلال لاتضم شيئا ذا بال يتعلق بهذه الصحافة قبل سنة 1914. ولكن صمت الارشيف لا يعني انعدام وجود

محاولات متصلة ومتواصلة في هذا الميدان. فبعض العناوين التي ظهرت تعكس الارادة الصلبة في تخطي العقبات واجتياز المصاعب مهما كلف ذلك من التضحيات، ويقف امام الصحافة الوطنية عقبتان رئيسيتان احدهما ممكنة التذليل والثانية لاقدرة لها عليها في ظل ذلك التوزان القائم لصالح الاحتلال.

وتتمثل العقبة الاولى في اللغة. فالتشريع المعمول به والخاص بالصحافة قبل عام 1900 يمنع صدور أية صحيفة بغير اللغة الفرنسية، واذا ما اقتضت الضرورة باصدار صفحة او صفحتين باللغة الغربية فيجب ان تكون هاته ترجمة للنصوص الفرنسية المنشورة في نفس الصحيفة. وعند بداية الثمانينات لم يكن هناك من الجزائريين من المستعدين للنضال في هذا الحقل من يستطيع التحرير بالفرنسية. وسعيا لتجاوز هذه العقبة قام عدد من الجزائريين في مدينة قسنطينة بتمويل اصدار الصحيفة التي وكلت اداراتها الى فرنسي وهي صحيفة المنتخب (1883) ولكن بعد شهور قليلة فشلت التجربة مما تطلب انتظار عقد من السنين لكي تظهر صحيفة جديدة وهي جريدة «الحق» التي اصدرها جزائريون في مدينة عنابة سنة 1893. لكن هذه الجريدة ستصطدم بالعقبة الثانية التي تظطرها الى الاختفاء وتجبرها على السكوت.

وعندما رخصت الادارة الاستعمارية صدور جرائد باللغة العربية، وقامت هي نفسها باصدار جريدتي المغرب في سنة 1903 وجريدة كوكب افريقيا سنة 1907 ظهرت محاولات وطنية لاستغلال هذه التسهيلات ولكنها سرعان ما تصطدم بموقف الادارة التي كانت بالمرصاد. وبعض العناوين التي استطاعت ان تشق الصعاب وترى النور مثل صحيفة عمر راسم «ذو الفقار» سرعان ما كانت تختنق وتتوارى عن الانظار.

واذا كانت جريدة عمر بن قدور «الفاروق» قد استطاعت الصمود بعض الوقت فلكونها حولت اهتمامها عن القضايا الداخلية ووجهت انظارها الى آفاق العالم الحضاري العربي الاسلامي، التي لم تر الادارة وقتها ضرورة كتم هذه النفس وخنقه في الحين ولكن سرعان ما تختفى هي الاخرى عند اندلاع الحرب العالمية الاولى.

وعند بداية القرن رخصت الادارة الاستعمارية لبعض الصحف بالظهور

وهي الصحف التي كانت لسان حال تيار الاندماج الذي بدأ يبزغ في هذه الفترة مثل صحيفة المصباح وصحيفة الحق اللتان ظهرتا في مدينة وهران وصحيفة الاسلام وبعض العناوين الاخرى.

ان تاريخ الصحافة الوطنية في هذه الفترة هو بحق تاريخ ملحمة من أجل حرية التعبير وقول كلمة الحق مهما كانت التضحيات، ولقد لعبت دورا مشرفا في النضال الوطني في هذه الفترة.

والوسيلة الاخرى التي اعتمدت في النضال الوطني لهذه المرحلة وهي المطالبة بحق التمثيل في المؤسسات سواء تلك الموجودة على مستوى الجزائر او التي في فرنسا. فهذا المطلب ليس تعبيرا عن مستوى من النضج ادركه الشعب الجزائري في هذه المرحلة من تاريخه كما يحلو لبعض مؤرخي مدرسة التاريخ الاستعماري ترديده (1) بل هو تعبير عن ذلك الاحساس بذلك الاختلال القائم في ميزان القوى بين الطرفين على حساب الجزائر مما اضطر هاته الاخيرة الى اتخاذ موقف الدفاع السلمي في الصراع المحتدم واراد الطرف الجزائري ان يتوفر على اسباب ووسائل تجعل موقفه هذا ناجعا ومفيدا. فالمطالبة بحق التمثيل هو من أجل الدفاع عن مصالح الجزائريين امام خصومهم من المستوطنين. ومن اجل هذه الغاية ظهر هذا المطلب وليس من أجل السعى لاكتساب حقوق سياسة وانتحال شخصية جديدة. لقد عبر هذا الجيل عن وجهة نظره حول هذا الموضوع بكيفية صريحة لا تقبل الجدال. وما موقفهم من التجنس الجماعي ومن الخدمة العسكرية الاجبارية الا دليل واضح عما كانوا يقصدونه من وراء المطالبة بتمثيل عادل في المؤسسات الجزائرية وبحق التمثيل على مستوى البرلمان في فرنسا.

وعندما تحدث هناك تطورات على الساحة العالمية وهي التطورات التي زعزعت الصورة الاسطورية التي حاولت فرنسا نسجها امام اعين الجزائريين وترسيخها في أذهانهم بسبب احداث الحرب العالمية الاولى فإنه سرعان ما ينزاح الكابوس عن الصدور وترتفع الاصوات في الجزائر لتطالب بحق اولى، اصبح الان مكرسا من طرف اعضاء بارزين في المجموعة الدولية وهو حق تقرير المصير

*(1) فالشعب الجزائري لم يكن طفلا عندما داهمه الاحتلال انما كان في مكتمل نضجه.*

وهو الحق الذي طالب به المناضلون الجزائريون في المهجر أثناء الحرب وطالبت به العريضة التي قدمها الامير خالد الى الرئيس ولسن اثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس في شهر ماي من عام 1919 .

إجابة عن استفسار قد يتبادر الى الذهن حول ما اذا كانت قد تمت محاولات لاقامة تنظيمات سياسية لفترة ما قبل الحرب. فالشيء الذي يمكن اثباته. هو انه لا تتوفر حتى الان دلائل تشير الى احتمال وجود مثل هذه المحاولات وعدم توفر المؤشرات لايعنى نفي وجودها مطلقا، فهناك على الساحة الوطنية تيارات سياسية بعض منها عبر عن نفسه في شكل اصدار صحف والبعض الاخر لم تتوفر لديه مثل هذه الادوات أي لايستطيع التعبير عن نفسه في ظل تلك الظروف السائدة. واذا كنا لا نشك في وجود هذه التيارات فإننا لا نستطيع ان نؤكد او ننفي وجود تنظيمات او محاولات لايجادها. فالاجابة عن هذا الموضوع مرهونة بما ستسفر عنه جهود الباحثين في المستقبل في هذا المضمار، ولكن يجب فقط ان ننتبه وان لا نتسرع ونبت نفيا او ايجابا، كما فعلت مدرسة التاريخ الاستعماري عندما تؤكد بإنه ليست هناك تنظيمات سياسية لان الوثائق المتوفرة لا تتحدث عنها. فحجة «الصمت» هاته لن تكون صحيحة الا اذا روعيت شروطها.

## اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية

لقد أحدثت الهجمة الاستعمارية الشرسة على البلدان الافريقية الاسيوية ردود فعل عديدة هي على التوالي : المقاومة والصمود أمام العدوانية الاوروبية. وبفشل هاته المقاومة المسلحة حاولت شعوب المستعمرات أن تلقي نظرة متفحصة على نفسها وعلى مقوماتها الذاتية لمعرفة اسباب ضعفها وانهزامها امام الحضارة الغربية، لقد أدت هاته النظرة النقدية للذاتية الحضارية لهاته الشعوب الى تولد شعور بضرورة تطوير واصلاح امورها وهي حالة شهدتها معظم شعوب العالم التي تعرضت للغزو الاستعماري وخاصة في البلدان الاسلامية، ولقد واكب ظهور هذه الحركة الاصلاحية تبلور ونمو الوعي بأهمية النضال السياسي، ضد التوسع الاوربي الذي يعتبر امتداد للمقاومة المسلحة التي خاضتها شعوب القارتين في القرن الماضي. وهو الوعي الذي أطلق عليه اسم حركة التحرر الوطني والتي ستشهد نموا واتساعا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الاولى.

خاضت الجزائر أعنف معركة للمقاومة المسلحة ضد الاستعمار خلال القرن التاسع عشر فمن خلال هذه المقاومة، كان هناك صدام بين حضارتين احدهما حضارة صناعية وتقنية متطورة والاخرى حضارة قيم وثقافة انسانية ليس هناك اي تكافؤ بينهما من ناحية القوى المادية المعبأة لدى كل من الطرفين. لقد تبين هذا التفوق من جانب الحضارة الاوربية، منذ اللحظة الاولى للصدام. ورغم ذلك فلم يؤد هذا إلى الاستسلام والرضوخ لدى الطرف الاخر، لقد عمد المقاومون الى سد هذا النقص في الوسائل المادية الى الاعتماد اكثر على القوة الذاتية للفرد وعلى امكانياته وحدها. ولكن مع طول الزمن وعنف الصراع

واعتماد العدو لاسلوب التخريب والتحطيم للاسس المادية التي يستند عليها المقاوم، فشلت المقاومة المسلحة في تحقيق هدفها في طرد الاستعمار وقهر الغزاة رغم التضحيات الجسيمة والاستبسال الشديد.

لقد أبرز هذا الفشل حقيقة هامة وهي انه لا سبيل للفرد أن يقف أمام الالة مجردا، مهما كانت ارادته وصلابته وانه لكي يستطيع ان يضمن النجاح يجب ان يتوفر لديه الحد الادنى من الوعي لدى كل أفراد المجتمع الذين هم بالنسبة للمقاوم «كالماء بالنسبة للسمكه» وبهذين الشرطين فقط يمكن قهر القوى المادية المتفوقة.

لقد خلق فشل المقاومة حالة من الذهول والذبذبة والارتباك في المجتمع الجزائري، غير أن هاته الحالة لم تصل الى درجة اليأس والقنوط، ولا تسجل حالة الاستسلام التام، وانما تعبر عن الحيرة والبحث عن الطريق الذي يؤدي الى قلب ميزان القوى لصالح الشعب الذي يرفض العبودية والقهر. ومن خلال هذه الحيرة برزت عدة تيارات هدفها كان واحدا، سواء كان معلنا أم مضمرا. ولكنها اختلفت فيما بينها حول أسلوب النضال والاداة التي يجب أن تعتمد للوصول الى هذا الهدف المتمثل في التحرير والانعتاق. لقد عبرت حركة «الشاب الجزائري» التي ظهرت في مستهل هذا القرن عن بعض هذه الاتجاهات، وفي نفس الوقت، شهدت الجزائر حركة فكرية نشطة حظيت الدراسات التاريخية فيها بقدر من الاهتمام، لقد انجذب اهتمام المثقفين الجزائريين في هذا الجيل نحو التاريخ العربي الاسلامي بوجه عام وتاريخ الجزائر على وجه الخصوص، وهو الاهتمام الذي يعتبر بمثابة رد فعل ضد سياسة الاحتلال التعليمية والثقافية التي كانت تسعى الى استئصال المجتمع الجزائري وفصله عن جذوره من جهة، والتأكيد من جهة أخرى على وجود الشخصية الجزائرية بمقوماتها العربية الاسلامية عبر التاريخ وأصالة هذه الشخصية في الماضي واستمراريتها في الحاضر والمستقبل من جهة ثانية.

تعتبر سنة 1919 سنة بارزة في تاريخ الاستعمار في الجزائر، ففي هاته السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين، وهو القانون المعروف باسم قانون 4 فبراير 1919 أصدره البرلمان الفرنسي تحت دفع وإلحاح

من كمليمنصو رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، وبعض المعتدلين من النواب الـذين اعتقـدوا انـه بهذا التعديل الخفيف الذي ادخلوه على وضعية بعض الشرائح من الجزائريين، كانوا قد كافؤوهم على مساهمتهم وجهدهم في الحرب في صفوف القوات الفرنسية.

وقانون 4 فبراير، ينص على مايلي :

1 ـ إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.

2 ـ منح حق الانتخاب والترشح لكل جزائري مستوفيا لعدد من الشروط من بينها تأديته للخدمة العسكرية او حامل للنياشين أو مالك للارض او موظف او تاجر او حامل لشهادة تعليم متوسطة او عليا. والادارة الاستعمارية هي التي تتولى وضع قوائم للناخبين وهي التي اوكل اليها مهمة تطبيق القانون وتفسيره وتحديد مقاييس التأهيل للتمتع بأحكامه

3 ـ يفتح القانون الباب أمام بعض الجزائريين للتجنس بالجنسية الفرنسية. ولقـد اعتـبر التخـلي عن الاحـوال الشخصية للمسلم شرطا أساسيا لتقديم الطلب من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية، ومع استيفاء كل الشروط المـطلوبـة، فالمدعي العام وادارة الاحتلال هما، في النهاية اللذان لهما القول الفصل في قبول او عدم قبول طلب المترشح لنيل حقوق المواطنة الفرنسية.

لقد أحدث صدور هذا القانون خيبة امل كبيرة في اوساط النخبة الذين كانوا يتوقعون ان يرقى الجزائريون الى مرتبة المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين. نظرا للتضحيات الكبيرة التي قدمتها الجزائر من اجل فرنسا خلال الحرب ولقد كان تيار الشاب الجزائري او «الجزائر الفتاة» كما كان يسمى، هو اكثر التيارات الجزائرية تسيسا في هذه الفترة حيث أخذ على عاتقـه مهمـة النضال السياسي من أجل تحقيق بعض المطالب في اطار الادارة الاستعمارية، لقد بدأ هذا التيار ينمو ويتسع تأثيره ليصبح على جانب من الاهمية في بداية العقد الثاني من هذا القرن. ولكن لم يصل بعد الى مستوى حزب، بالمعنى الـدقيق للكلمة، ومما تجب ملاحظاته ان هذا التيار لم يمس القـطاعات العريضة من الجزائريين المتمثلة في الفلاحين وسكان الريف من جهة، وفقراء المدن من جهة ثانية، لانه في الحقيقة عبارة عن اتجاه لنخبة معينة

وهي المتعلمة والمثقفة باللغة الفرنسية، لذلك فمن الصعب الاعتقاد بوجود تأثير كبير لهذا التيار في ريف البلاد وفي القطاعات العريضة من المجتمع الجزائري بوجه عام.

لقد انقسم تيار النخبة هذا على نفسه حول مسألة الاحتفاظ او عدم الاحتفاظ بالاحوال الشخصية للمسلم الذي يحصل على حقوق المواطنة الفرنسية، لقد رفض قسم كبير من رجال النخبة التنازل عن العقيدة الدينية واعتبروا اكتساب حقوق المواطنة لن يكون مقبولا ما لم يتضمن حق الجزائري في الاحتفاظ بحقه بأن يبقى مسلما، بينما ارتفعت بعض الاصوات لتؤكد عدم ضرورة ربط مطلب حقوق المواطنة بالاحتفاظ بالعقيدة الدينية. وقد زاد هذا الخلاف اتساعا وعمقا ليظهر بشكل سافر في انتخابات المجلس البلدي لمدينة الجزائر التي جرت في شهر نوفمبر 1919 حين ظهرت قائمتان في الانتخابات تنتميان الى تيار النخبة، فالقائمة الاولى يتزعمها كل من الاستاذ صويلح والدكاترة بن تهامي وبوضربة وتامزالي والتي تطالب بالجنسية الفرنسية ولا تضع لذلك شروط احتفاظ الجزائري بعقيدته كمسلم، ولقد شكل هؤلاء الجماعة منذ شهر جويلية 1919 تجمعا اطلقوا عليه رابطة العمل الفرنسية الاسلامية، والقائمة الثانية وهي التي تزعمها الامير خالد، حفيد الامير عبد القادر.

لم يكن الامير خالد بمعزل عن التيارات السياسية الموجودة في البلاد قبل اندلاع الحرب، ولكنه لم يبرز كعنصر بارز في حقل العمل الوطني الا عند نهاية الحرب. ولقد تصدر هذا الرجل مسرح السياسة الجزائرية مدة أربع سنوات (1919 ـ 1923) وعمل مع جماعة من اخوانه وبذلوا كل جهودهم من اجل تحسين اوضاع مواطنيهم والتخفيف من آلام شعبهم، لقد فشلوا في تحقيق أي شيء ولكن جهودهم لم تذهب سدى، ذلك أن هاته التجربة قد أثرت النضال الوطني اثراء كبيرا، وسوف تعمد الحركة الوطنية وخاصة اتجاهها الثوري الى استثمار هذا الرصيد في نضالاتها المقبلة.

عدد من المؤرخين الفرنسيين يحب ان يرى في هاته الجهود التي بذلها الامير خالد وانصاره بداية لظهور الشعور الوطني في الجزائر والبعض منهم يرفض هذا الرأي ويعتقد ان هذا الشعور الوطني قد تولد بعد هذا التاريخ عند فشل

مشروع بلوم فيوليت (1937) على عهـد حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، ويستخلصـون من ذلـك ان الـروح الوطنية في الجزائر تولدت بسبب رفض الكولون لكل اصلاح وانه لو قدر لهذا المشروع النجاح لما ظهرت الوطنية في الجزائر ولا ستمرت تبعية هذه البلاد الى فرنسا وربما الى الابد. ومن الواضح ان تفسـيرات من هذا القبيل تخطىء حول نقـطتين أساسيتين : اولاهما انها تشطب من تاريخ الشعب الجزائري صفحات مجيدة تتمثل في المقاومة الايجابية اي المسلحة ضد الوجود الفرنسي منذ سنة 1830 الى اخر انتفاضة مسلحة بالاوراس في عام 1916 وتعتـبرها شيئا منفصلا عنه وعن رصيده النضالي، والنقـطة الثانية هي تغاضيها تماما عن الوضعية المؤلمة التي يرزخ تحتها جموع الشعب الجزائري والمتمثلة في القوانين الاستثنائية التي تجثم بكل ثقلها عليه وهي القوانين التي تكتم صوته وتخنق انفاسه.

كيف يمكن تصور امكانية المطالبة بالاستقلال جهرا في ظل وضعية كالتي يرزخ تحتهـا الشعب الجزائري بدون الاضطرار الى حمل السلاح والاعتصام بالجبال وهو ما فعلته الطلائع الواعية من افراد الشعب طوال القرن التاسع عشر وهذا ما يسمى بالمقاومة المسلحة، وعندما طرأت اوضاع جديدة على المستوى المحـلي والعـالمي، ادرك الجزائريون انه من الضروري الاستفادة منها وذلك بصقل اداة نضال حديثة تتلائم ومتطلبات الاوضاع الجديدة في ظل علاقات القـوى القـائمـة بين ادارة الاحتـلال والقوى الوطنية. وهذا يعني استمرارا للمقـاومـة ولكن بأسلوب جديد وأسلحـة جديدة. فالطلائع الاولى للوطنية الجزائرية لا تعود الى سنة 1937 ولا الى سنة 1919 وانما كانت موجودة قبل عام 1830 وانفجرت في هاته السنة في شكل مقاومة مسلحة مستبسلة لطرد قوة العدوان من البلاد.

وخلال الفترة القصيرة التي مارس فيها الامير خالد نشاطه السياسي في ظل المؤسسـات الاستعـمارية، قدم استقالته من كل المناصب التي يشغلها مرتين ليبعد في النهاية عن الجزائر للاستقرار بعض الوقت في الاسكندرية بمصر ثم لينسحب للاستقرار في سوريا الى أن وفاه الاجل عن عمر يناهز الواحد والستين سنة في شهر جانفي من عام 1936.

وخلال زيارته القصيرة لباريس في صيف عام 1924 بعد نفيه من الجزائر توطدت علاقاته مع الاوساط الاشتراكية والشيوعية، وكان عدد من الجزائريين يناضل في صفوف هذين الحزبين ولقد اسفرت هذه اللقاءات عن تأسيس حزب نجم شمال افريقيا عام 1924، وهو الحزب الذي رفع شعار الاستقلال جهرا وعلانية. لقد اعلن مصالي الحاج، احد المؤسسين البارزين للنجم برنامج هذا الحزب في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الذي نظمته رابطة التنديد بالقمع الاستعماري الذي عقد ببروكسل في بلجيكا في شهر فبراير عام 1927.

ومطالب النجم يمكن تقسيمها الى نوعين : مطالب استراتيجية، وهي التي تستهدف الحصول على الاستقلال وبعث الدولة الجزائرية وتحقيق جلاء القوات الفرنسية عن البلاد، ومطالب مرحلية وتتمثل هاته في تحقيق الاصلاح الزراعي وإلغاء قانون الاهالي وفتح ابواب المدارس امام كل الجزائريين الى جانب ترسيم اللغة العربية لا كمجرد لغة وانما باعتبارها لغة العلم والثقافة وكذلك المطالبة بالتساوي في الحقوق مع الفرنسيين القاطنين في الجزائر، ويمثل النجم استمرارا للعمل الذي ابتدأه الامير خالد في الجزائر وقد عين رئيسا شرفيا له.

ومما يجب ملاحظته ان العمل الوطني الذي تصدره حزب نجم شمال افريقيا قد وضع نفسه منذ البداية في اطار اوسع من الحدود السياسية للجزائر، فهو يهدف الى تعبئة كل القوى السياسية الملتزمة لمكافحة الاستعمار في جميع اقطار المغرب وليس الجزائر وحدها وبالرغم من أن هاته الارضية النضالية هي ارضية سليمة من الناحية الثورية وبعيدة النظر من الناحية السياسية ومع ذلك فإنه لم يكتب لها النجاح في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الحركة الوطنية في الاقطار المغربية نظرا للظروف الموضوعية التي كانت تحيط بها في كل من القطرين المجاورين. واذا كانت الحركة الوطنية في تونس قد بلغت مرحلة من النضج فإن ممارستها لم تتجاوز المطالبة بالاصلاح في ظل الوضعية الاستعمارية وعلى وجه التحديد المطالبة بتطبيق الدستور الذي صدر قبل الحماية، والقوى الاساسية المتصدرة للعمل السياسي في هاته البلاد، هي قوى اصلاحية لا يمكن لها موضوعيا تبني الحلول الثورية لمشكلة الاستعمار، أما في المغرب

الاقصى فالحركة الوطنية الحديثة لا تزال في مهدها الاول ولم تتبلور بعد في اي اتجاه. رغم تبني الفلاحين لحركة المقاومة المسلحة التي بقيت محاصرة ومعزولة عن بعضها البعض ولم تستطع كسر الطوق الذي احاطه بها الاستعمار. هاته الظروف الموضوعية القائمة هي التي اجبرت حزب نجم افريقيا في النهاية، على تكريس جهوده وتعبئة قواه ضد الاستعمار في الجزائر.

ويتبلور هذا الاتجاه الجديد بصفة اكثر وضوحا بظهور حزب الشعب الجزائري.

واذا كان التيار الذي يمثله الامير خالد واخوانه في حركة الشاب الجزائري وجد استمرار وتطويرا له في حزب نجم شمال افريقيا، فإن الاتجاه الثاني لهذه الحركة سوف ينبثق عنه في عام 1927 تكوين اتحادية المنتخبين الجزائريين في العملات الثلاث والتي سوف يكتمل تكوينها بعد عام 1933 . وهي عبارة عن تجمع من الاعيان لا يستهدف العمل في اتجاه الجماهير قصد اعدادها وتطوير تربيتها السياسية لتتبنى الحلول الثورية للمشكلة الاستعمارية كما هو الشأن بالنسبة للنجم، وانما كان غرضها تعبئة جهود النخبة من الذين اصبحوا يتمتعون ببعض الحقوق السياسية بمقتضى قانون 4 فبراير 1919 لتوسيع هاته الحقوق لتشمل قطاعات اخرى من الجزائريين. وقد حددت اتحاديات المنتخبين الجزائريين مطالبها السياسية في ضرورة تمكين الجزائريين من أن يكون لهم ممثلون في البرلمان الفرنسي والمساواة في الاجور والتعويضات بين الفرنسيين والجزائريين والمساواة في الخدمة العسكرية والتوظيف وإلغاء القيود المفروضة على هجرة العمال الى فرنسا و قانون الاهالي وفتح ابواب التعليم والتكوين المهني امام الجزائريين وتطبيق القوانين الاجتماعية السارية المفعول في فرنسا على الجزائريين واصلاح نظام التمثيل في مجالس البلديات التامة منها والمختلطة، وكذلك في مجالس العملات وفي المندوبيات المالية.

هذه المطالب هي مطالب اصلاحية تستعبد فكرة الاستقلال والانفصال عن فرنسا وهي بالتالي تعبير عن افاق ومصالح القوى الاجتماعية التي يرتكز عليها هذا التيار والمتثلة في البورجوازية الجزائرية الجديدة التي تريد ان يكون لها دورا وشأنا في تسيير الامور في ظل الشرعية الاستعمارية. وهذا ما يفسر استبسال هذا

الاتجاه في سياسة المطالبة بالاندماج والذوبان في الكيان الفرنسي. غير انه منذ عام 1943 سوف يظهر اتجاه راديكالي داخل هذا التيار وهو الاتجاه الذي سوف يضع مطلب الاستقلال ضمن برنامجه السياسي ولكنه استقلال مقيد ومشروط بالتعاون مع فرنسا والتشارك معها. وهو ما يمكن وصفه «بالاستقلال» تحت الوصاية الفرنسية، وسوف ينبثق عن هذا التيار الراديكالي، في سنة 1946 حزب سياسي تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

في عام 1931 تم تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي وان كانت في الظاهر جمعية دينية تسعى الى العمل من أجل تنقية الدين من الشوائب التي علقت به والبدع التي إلتصقت به، ومحاربة الطرقية التي اصبحت في ذلك الوقت اداة من ادوات الاستعمار، الى جانب العمل على نشر اللغة العربية وتأسيس المدارس بها. وبالرغم من أن القانون الاساسي للجمعية ينص على استبعاد النشاط السياسي من بين اهتماماتها، ولكنها في الواقع سوف تشارك في الحياة السياسية الوطنية مشاركة مباشرة منذ تأسيسها حتى عام 1954، وهي من هاته الزاوية يمكن اعتبار نشاطها بمثابة الارضية الايديولوجية التي تقف عليها الحركة الوطنية وخاصة الاتجاه الثوري منها على الخصوص. ورغم ذلك، فإننا نلاحظ ان ممارستها السياسية الظرفية كثيرا ما كانت تقف مناوئة للاتجاه الثوري هذا ومعادية له، وخاصة بعد سنة 1945. بالرغم من ان عملها يعتبر، موضوعيا، مكملا للنشاط السياسي الذي يمارسه هذا الاتجاه ويشكل ارضيته الايديولوجية في مجال الحضارة والشخصية الوطنية على وجه الخصوص.

وفي عام 1936 يكتمل تكوين القوى السياسية الوطنية بتأسيس الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان قبل هذا التاريخ مجرد اتحادية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، ولكن هذا التغيير لا يعدو كونه مجرد تغيير في المظهر وفي البنية التنظيمية فقط ولم يأت بشيء جديد فيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي الجزائري من المسألة الوطنية. فالتجاهل وعدم الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري الذي تبناه كل من الحزبين الشيوعيين في فرنسا وفي الجزائر، هو موقف مستمر وثابت لهاته التشكيلة السياسية حتى طرد الاستعمار من هاته

البلاد. ومما تجدر ملاحظته بهذا الصدد هو ان هذا الموقف يعتبر خروجا وانتهاكا لقرارات الاممية الثالثة حول الاستعمار، والذي صادقت عليه في مؤتمرها الثاني الذي انعقد في موسكو في عام 1920 . كما يعتبر خرقا وتجاوزا كذلك للنداء الـذي أقـره المكتب التنفيذي للدولية الثـالثـة حول ضرورة تعبئة جهود كل الاحزاب الشيوعية من اجل مساعدة شعوب افريقيا الشمالية على الانعتاق من الاستعمار ومن أجل التحرر.

وباختصار يمكن ان نقول بأن الحركة الوطنية الجزائرية في تكوينها المكتمل عام 1936 . تنقسم في جوهرها الى اتجاهين اساسيين : اتجاه اصلاحي والذي يمثله كل من اتحاديات المنتخبين الجزائريين، ثم في الاربعينات وحتى منتصف الخمسينات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري واتجاه ثوري وهو الذي يمثله نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية اصبح يسمى بحركة انتصار الحريات الديمقراطية. واذا كان وصف الثورية ينطبق على هذه الحركة الاخيرة انطباقا تاما خلال الثلاثينات والاربعينات. فإننا نلاحظ ظهور اتجاه اصلاحي داخل هذا الحزب منذ عام 1948 ، وسوف يتأكد هذا الاتجاه وينمو في السنوات التالية بحيث يصبح هو الاتجاه المسيطر على مستوى المؤسسات القيادية في اللجنة المركزية وقيادة الحزب. ولقد تبلور هذا التوجه بوضوح في النقـاش الحاد والجدال المحتدم الذي كان يجري داخل الحزب حول مسألة الكفاح المسلح وعلى وجه التحديد حول الظرف الملائم لبدء المعركة المسلحة.

## حوادث 8 ماي 1945 :

## المأساة ودوافعها

في صبيحة 8 ماي 1945، وفي اليوم الذي احتفلت فيه جميع القوى الديمقراطية والتحررية في العالم بإنتصارها على النازية والفاشية متطلعة الى غد أفضل ملؤه العدل والحرية لجميع الشعوب، في هذا اليوم المشهود نكب الشعب الجزائري بمأساة اودت بحياة عشرات الآلاف من أبنائه على يد جلاديه المستعمرون. وعفرت جبين هذا النصر بدم هؤلاء الابرياء الذي أراقته فرنسا على ارض الجزائر بدون حساب. وإذا كانت شعوب العالم تحتفل بهذه الذكرى المجيد، فإن الشعب الجزائري يحني رأسهُ خشوعا لعظمتها التي أرتبطت في ذاكرته بالمجازر والمذابح التي دبرتها فرنسا على ارض الجزائر، تخليدا لهذا الحدث المؤلم وتحية لارواح الشهداء ضحايا هاته المجازر. سنستعرض في لمحة موجزة معالم هاته المأساة والدوافع التي ادت إليها.

### 1 ـ الاسطورة التي تحطمت :

اعتمدت فرنسا للسيطرة على البلاد واحكام قبضتها على شؤونها ومصيرها على ادوات القمع المادية التي استخدمتها طوال عهد الاحتلال استخداما واسعا بدون حدود ولا تحفظ كما استعانت في تحقيق هذا الغرض، بأدوات القمع المعنوية ومن بينها العمل على ترسيخ الصورة في اذهان الجزائريين بكون فرنسا قوة لاتقهر. لقد ساعدت الظروف والملابسات التي انتهت بها الحرب العالمية

*دراسة نشرت في مجلة الجيش عدد 254 ماس 1985*

الاولى على تأكيد هذه الصورة بخروج فرنسا منتصرة في هذه الحرب لكن انهيار فرنسا فجأة، انهيارا كاملا امام ألمانيا عند اواخر ربيع عام 1940، بعد عمليات عسكرية لم تتجاوز خمسة اسابيع. اثار الدهشة بين شعوب العالم وأدى الى تحطيم اسطورة فرنسا التي لا تقهر، لدى الشعب الجزائري.

لقد لعب هذا العامل النفسي، بدون شك دورا كبيرا في دفع الشعب الجزائري الى تخطي هذا الحاجز النفسي الذي كان يشل ارادته الجماعية حتى هذا التاريخ. لقد اصبحت فرنسا في نظره دولة عادية مثلها مثل سائر الدول تنتصر وتنهزم وليست قوة خارقة للعادة كما تدعى ذلك لنفسها امام الجزائريين. ولقد أكدت الحوادث التي تلت سقوط فرنسا أنها لاتتميز كثيرا في قوتها وثقلها عن الدول الوسطى. فصمودها امام الزحف النازي لم يدم سوى بضعة اسابيع اعقبه الانهيار الكامل. لقد عبرت بعض الاغاني الشعبية التي ظهرت في ذلك الوقت وشاع تداولها بين الناس، عن هاته النظرة الجديدة الى فرنسا ومقارنتها بدولتي الاراضي المنخفضة الصغيرتين : بلجيكا وهولندا.

وبالرغم من حالة الأنهيار التي كانت عليها فرنسا فإن سياستها في الجزائر لم يطرأ عليها اي تغيير. فالجزائريون لايزالون يعيشون تحت وطأة القوانين الاستثنائية بأعتبارهم (أهالي) ولقد اشتدت وطأة هاته القوانين وإتسعت لتشمل مختلف مجالات الحياة الجزائرية. لقد قامت سلطات الاحتلال. عند اندلاع الحرب بحركة قمع واسعة اقتصرت في البداية على حزب الشعب ومناضليه ثم اتسعت لتشمل مختلف مناضلي القوى السياسية الوطنية.

ومما يجب التذكير به في هذا الصدد، هو موقف القوى السياسية الوطنية ومن ورائها مجموع الشعب الجزائري، المناوئة للفاشستية، حتى لما اصبحت هاته تحكم فرنسا نفسها. فلم تراودها فكرة السعي لاقامة اي نوع من التعاون حتى من زاوية الحساب التكتيكي، مع القوى الفاشستية المسيطرة. فموقفها المعادي لهاته النزعة هو موقف نابع من قناعات مبدئية من جهة ومن نضجها السياسي من جهة أخرى. لقد رأينا صحفا وطنية، كان الرأي العام الجزائري في أشد حاجة اليها تفضل الاحتجاب على الاستمرار في الظهور في ظل حكم فاشستي قد تظطرها الاوضاع الى اقامة نوع من التعاون معه. وهذا الموقف تبدو

اهميته عندما تقارنه بموقف صحيفتين باريسيتين كبيرتين هما «لوطان و«الفيغارو» اللتان سخرتا أعمدتها لخدمة السلطة الجديدة في فرنسا وحماتها في برلين وروما. وتتضح اهميتها أكثر على الساحة الجزائرية عندما نعرف ان حوالي 80٪ من المعمرين الاوروبيين تحولوا الى فاشست ومن أشد انصار حكومة فيشي حماسا والتزاما.

فالنشاط السياسي الجزائري على عهد حكومة فيشي أثناء ادارتها للجزائر لا يتعدى بعض المساعي المحتشمة التي قام بها السيد فرحات عباس والتي تهدف الى اقناع السلطة الجديدة بتخفيف الاعباء الجسيمة التي تثقل كاهل الفلاح الجزائري، عن طريف ادخال بعض الاصلاحات تكفل له البقاء وتؤمن له ما يسد به رمقه. واذا كان السيد فرحات عباس، في الرسالة التي بعث بها الى المارشال بيتان في 10 افريل 1941 قد أشار الى ضرورة تمكين الجزائريين من التعليم فإن هذا المطلب الذي ادرجه ضمن المقترحات الرامية الى تحسين وضعية الفلاح الجزائري، ليست له اية صبغة سياسية، بل هو حق طبيعي مجرد عن كل اعتبار، مثله مثل الخبز. وليس من قبيل الصدفة ان لا تندرج لا في هاته الرسالة ولا في المساعي الاخرى، أية مطالب ذات صبغة سياسية. فهذا يدل بدون شكل، على التحفظ الشديد الذي تبديه القوى السياسية الوطنية في التعامل مع حكومة فيشي على هذا المستوى. ولا يمكن تفسير هذا الموقف بوجود بعض القيادات السياسية في السجن او في المنفى، في هاته الفترة، اذ لو كانت هناك رغبة في التعامل مع المحور والتعاون معه لما انعدمت الوسيلة. ولقد عمدت الادارة الفرنسية لما استردت زمام الموقف في الجزائر الى أجراء تحريات واسعة ودقيقة حول هذا الموضوع، وفشلت في العثور على أي شيء يثبت وجود اي تعامل مع المحور. كما ان النشاط السياسي المحموم الذي انتاب الساحة الوطنية عند نزول الحلفاء بالجزائر لا يفسر الركود الذي كان سائدا قبل ذلك سوى بكونه ناجما عن موقف سياسي تبنته القوى الوطنية ازاء النظام الفاشيستي في فرنسا بوجه خاص والفاشيستية العالمية بوجه عام.

## 2 ـ جذور مجازر 8 ماي : تصاعد النضال الوطني

لقد عودتنا الكتابات الفرنسية عند معالجتها للقضايا الاساسية التي تتعلق

بتاريخنا الوطني، أو تخص مسائل ذات حساسيات خاصة تتحمل فيها حكومة فرنسا وادارتها بالجزائر المسؤولية الاولى، السعي بكل جهد لطمس معالم هاته الحقيقة وتحويل الاهتمام عن الجوانب الاساسية للمسألة للتركيز على جوانبها الشكلية وأطرفها الهامشية.

وهذا الموقف يشكل خط السير المحوري الذي سارت عليه هذه الكتابات منذ (ضربة المروحة) حتى تصفية الوجود الفرنسي في هاته البلاد. ولا يستثنى من هاته القاعدة اي نوع منها سواء تلك التي كتبها السياسيون او العسكريون ام غيرهم. وحتى تلك التي كتبت من طرف المؤرخين الذين كان من المفروض ان يتوخوا في عملهم خدمة الحقيقة والتاريخ بعيدا عن الاهواء ولكن، وهذا مما يؤسف له، ان اضرار هؤلاء بالحقيقة كان أشد واخطر من عمل غيرهم. لما يتسم به عملهم من منهجية في العرض وتقنية في التقديم. وهما عنصران يؤديان الى الاعتقاد بتوفير النزاهة والموضوعية اللذان هما الشرطان الاساسيان في كل عمل تاريخي. ومسلك هذه الادبيات إزاء حوادث 8 ماي لا تختلف عما سارت عليه بالنسبة لحوادث سابقة مماثلة، ومن هنا توجه اهتمامها لا الى معرفة الاسباب الكامنة والدوافع التي جعلت حكومة فرنسا تقوم بهاته المجازر وتحديد المسؤوليات في ذلك، وانما ستركز الجهود لمعرفة (من أطلق النار اولا هل الشرطة ام المتظاهرون ؟) والى التشكيك والتجريح في تقدير عدد الضحايا. مع التذكير بأن الادارة الفرنسية لم تتجرأ على القيام بأجراء تحقيق كامل ووافٍ عن هاته المأساة بالرغم من فضاعتها.

ان تصاعد النضال الوطني في هاته الفترة وحرص فرنسا على التصدي له وخنقه قبل ان يكتمل نموه ويستفحل امره هو الذي دفعها الى تدبير هذه المجازر.

انطلق العمل الوطني مباشرة على اثر نزول الحلفاء بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942. لقد وقعت الاتصالات بين بعض قادة النضال الوطني في هاته الفترة - السيد فرحات عباس - والممثل الشخصي للرئيس الامريكي روزفلت السيد ميرفي، وقد تبلور برنامج العمل الوطني لهذه المرحلة في الرسالة التي وجهها عدد من الشخصيات السياسية الى (السلطات) الممثلة في هذه الفترة في كل من

الـولايات المتحـدة، انجلترا وفرنسا، في يوم 20 ديسمبر 1942) لقد اعلن الموقعون على هاته الرسالة عن استعدادهـم للمساهمة في تعبئة الشعب الجزائري للاشتراك في الجهد الحربي ضد قوات المحور في هاته الحرب الهادفة الى تحرير الشعوب، ولتمكين الشعب الجزائري من المساهمة في هذا الجهد، يجب ان يتوفر لديه الحد الادنى من الارادة الذاتية والحرية وهو الشيء الذي ينقصه في ظل الاوضاع القائمة. وبناءا على ذلك، فقد طالب الموقعون من (السلطات) العمل لتسهيل عقد مؤتمر يضم جميع الشخصيات الممثلة للهيئات والمنظمات الجزائرية (لاعداد قانون اساسي، سياسي واقتصادي واجتماعي يخص المسلمين الجزائريين)، واذا كان ممثلا الولايات المتحدة وانجلترا قد اكتفيا باستلام هذه الوثيقة بدون الرد عليها، فإن ممثل فرنسا رفض استلامها بدعوى انها ليست موجهة الى حكومة فرنسا وانما الى (السلطات)، وهو مادفع بالموقعين الى اعادة النظر في صياغتها وتوجيهها في شكلها المعدل الى ممثل فرنسا يوم 22 ديسمبر. لقد اوكلت هذه الرسالة المعدلة مهمة تنظيم عقد مؤتمر للشخصيات الاسلامية ليس لسلطات الحلفاء وانما لحكومة فرنسا.

لم يكن من المتـوقع ان يستقبل الفرنسيون بارتياح هذه الرسالة، فالجنرال جيرو اعلن للوفد الجزائري الذي أستقبله بكونه (لا يهتم بالسياسة) وان الذي يهمه هو تعبئة الجنود للجبهة. ويبدو ان الفرنسيين لم يكونوا على رأي واحد فيما يتعلق بهذا الموضوع او على وجه الدقة، على نوع التعامل الذي يجب ان يراعي ازاء ممثلي القوى الوطنية الجزائرية.

ان الموقف الجاف الذي سلكه جيرو، لا يخدم مصلحة فرنسا في هذا الظرف العصيب الذي تجتازه، وان القوى الوطنية يمكن ان تعرقل تجنيد الجزائريين للجبهـة وتعبئة موارد البلاد للجهد الحربي وهو مالا يقبله لا الامريكيون ولا الانجليز. وبالتالي سوف يعمدون الى ان يقحموا بأنفسهم اكثر في الشؤون الجزائرية، وهو ما كانت تخشاه فرنسا. وعلى ضوء التطورات التي حدثت بعد ذلك، يمكن ان نتساءل حول ما اذا كانت القيادات السياسية موفقة في موقفها عنـدمـا قبلت بحصر مطالبهـا في اطار العلاقات بينها وبين فرنسا، وبدون الحصول على ضمانات الاطراف المعنية الاخرى. وعلى كل حال، فقد سارت

الامـور في هذا الاتجاه الجديد، وهو الشيء الذي نعتبره خطأ استراتيجيا في توجيه المسيرة النضالية للفترة التالية. وقد تكون الظروف الموضوعية هي التي فرضته، ولكن من المؤكد أن آفاق العمل في شكله السياسي اصبحت محدودة بنسبـة كبـيرة عنـدمـا انحصر في هذا الاتجاه. ومن الضروري التذكير بهذه المناسبة، بتلك التحفضات الشديدة التي ابداها زعيم حزب الشعب، السيد مصالي الحاج للسيد فرحات عباس بخصوص فرنسا.

لقد تداركت فرنسا خطأها في الحين : فالاستمرار في سياسة رفض جميع المـطالب الجـزائرية يشكل في تلك المرحلة خطورة كبيرة على مصالحها وعلى مستقبلها اذ ماهو وزن فرنسا وثقلها في الصراع الدائر على الساحة المتوسطية وفي اوروبا الغربية، بدون الجزائريين وموارد الجزائر ؟ فأي عمل يستهدف شل جهـودهـا التعبـوية، البشرية منهـا والمـادية، ولـو جزئيا، على ارض الجزائر سيضعف من ثقلها كثيرا ويقلل من مكانتها بين حلفائها. واذا لم تكن مستعدة للقيام باجراء تغيير جوهري في سياستها الجزائرية، فعلى الاقل يجب عليها ومن مصلحتها ان تغير في الاسلوب وفي اللهجة، مرحليا، وهذا بالفعل، ما عملته ولقـد كسبت من هاتـه المـرونة الظاهرية شيئا كثيرا. والوالي العام الجديد، بيروني، هو الذي سيجسد هذه السياسة الظروفية والمرحلية التي أكدها بموقفه الايجابي من (البيان الجزائري) الذي اعلن في 12 فبراير 1943.

تنقسم هذه الوثيقة الهامة الى قسمين : الاول منها هو عبارة عن نقد حاد ومـوضـوعي للاستعـمار والتـأكيد على الاضرار التي نجمت عنـه بالنسبـة للجزائريين، في جميع المجالات وهي الاضرار التي لا يزال يعاني منها حتى الآن ليستخلص استحالة قيام شعب واحد وحكومة واحدة بالنسبة لجميع سكان الجزائر (ولقد ثبت فشل ذلك. . . فالكتلة الاوروبية والكتلة الاسلامية بقيتا متميزتين عن بعضهما البعض لا تجمعهما مشاعر واحدة، وحتى الان فصاعدا فالمسلم الجـزائـري لا يطلب شيء اخر غير ان يصبح جزائري مسلم). اما القسم الثـاني، فقـد احتـوى على عدد من المطالب تشكل منظورا مستقبليا للجزائر لم يحدد البيان المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق ذلك وهي :

1 ـ أ ـ (إلغاء الاستعمار الذي هو في الحقيقة عبارة عن استغلال شعب من طرف شعب اخر وتنفيذ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وبالنسبة لجميع البلدان صغيرة كانت أم كبيرة . . )

ب ـ وضع دستور للجزائر يضمن المبادىء الاتية :

ج ـ الحرية والمساواة بين جميع السكان بدون تمييز بينهم لا في العرق ولا في الدين .

2 ـ إلغاء الملكيات الاقطاعية والقيام باصلاح زراعي واسع يضمن للاغلبية الساحقة من العمال الزراعيين حقها في الحياة .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية مثلها مثل اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وانشاء الجمعيات .

5 ـ مجانية التعليم واجباريتة وذلك بالنسبة لجميع الاطفال من الجنسين .

6 ـ حرية العبادة لجميع السكان وتطبيق مبدل فصل الدين عن الدولة .

7 ـ مشاركة المسلمين الجزائريين مشاركة فعلية ، ومنذ الآن في حكومة بلادهم .

لقد حاول بعض المؤرخين ـ شارل اندري جوليان ـ على الخصوص اثارة بعض الشبهات حول هذه الوثيقة بكونها قد استلهمت من مكاتب الولاية العامة وانها كانت تحظى بموافقة ودعم كل من «بيرك» مدير الشؤون الاهلية و «ميرفي» الممثل الشخصي للرئيس الامريكي . ان اثارة موضوع مثل هذا لم يكن هدفه في الحقيقة ، سوى محاولة التجريح والمساس بأصالة هذه الوثيقة ، ولقد رد السيد فرحات عباس على هذه اللمزات التي كانت ترددها بعض الاوساط من المعمرين بكون (البيان لم يعد في الولاية العامة وانما الشعب الجزائري هو الذي وضعه ليعبر فيه عن مطامح حقيقية ومشروعة) ، فمحاولة النيل من قيمة البيان من هذه الزاوية هي في نظرنا تعبر عن قصر نظر فادح او عن تحامل يدفع صاحبه الى استخدام كل الاسلحة حتى تلك التي تنقلب ضده . إذ ما المانع لقائد سياسي الاتصال بجميع الاوساط الضاغطة منها والمؤثرة على الخصوص ، ليسترشد بالمواقف والاراء لوضع برنامجه على ضوء ذلك . استلم الوالي العام ـ بيروتون ـ هذه الوثيقة في شهر مارس 1943 واعتبرها صالحة (لان تكون قاعدة للاصلاحات) وتلى ذلك مباشرة تشكيل لجنة على مستوى الولاية العامة لاعداد

برنامج للاصلاحات (قابلة للتنفيذ حتى اثناء الحرب) في نفس الوقت الذي طلب فيه من الشخصيات السياسية الجزائرية ضرورة موافاتها بمقترحات محددة حول الاصلاحات التي يطالبون بها، وبناء على هذا الطلب اعدت القوى السياسية الوطنية وثيقة جديدة ملحقة للبيان واطلق عليها بالفعل اسم (مكمل البيان). التي سلمت للجنرال ديغول بحضور الجنرال كاترو المحافظ السامي لفرنسا في شمال افريقيا يوم 10 جوان 1943 لقد قبلت هذه الاقتراحات التي تضمنها (المكمل) من طرف السلطات الفرنسية القائمة وصادقت عليها اللجنة المكلفة باعداد الاصلاحات بحضور مندوب الحكومة يوم 26 جوان 1943.
ينص (المكمل) على ان انعتاق الجزائر يتم عن طريق اعداد دستور للبلاد. وفي انتظار ذلك فإن اعضاء المندوبيات المالية من الجزائريين يطلبون ضمان اكتمال وحدة الاراضي الجزائرية من جهة، وباستقلال الذاتي للجزائر باعتبارها امة ذات سيادة مع حق النظر لفرنسا ومساعدة الحلفاء العسكرية في حالة الحرب.
وعند نهايتها تصبح الجزائر دولة مستقلة مزودة بدستور خاص بها تضعه جمعية تأسيسية جزائرية منتخبة عن طريق الاقتراح العام من طرف جميع سكان البلاد. وفي الوقت الحاضر تشكل حكومة جزائرية مكونة من وزرات توزع بين الفرنسيين والمسلمين تحت رئاسة الوالي العام الذي سيحمل اسم (السفير والمحافظ الاعلى لفرنسا في الجزائر) كما يتم توزيع المقاعد في جميع المؤسسات التمثيلية بين الفرنسيين والجزائريين بالتساوي. وباختصار فإن (مكمل البيان) يتصور وضع الجزائر على مرحلتين المرحلة الاولى وهي مرحلة الاستقلال الذاتي التي يجب ان تبدأ منذ الان، والمرحلة الثانية وهي مرحلة الاستقلال التام التي تبدأ عند نهاية الحرب.

وفيما بين شهري جويلية وسبتمبر 1943 بدأ الموقف الفرنسي يتبلور في اتجاه الرفض والمجابهة مع القوى الوطنية. وهذا يعني ان الادارة الاستعمارية بدأت تعود شيئا فشيئا الى سياستها التقليدية. ودوافع هذا التراجع يعود في نظرنا الى تطور سير الحرب لصالح الحلفاء بوجه عام، ولصالح فرنسا على ساحة شمال افريقيا على وجه الخصوص. فانتقال مركز الحرب في المتوسط من شمال افريقيا الى شبه جزيرة ايطاليا، عند اواخر ربيع 1943، قلل في نظر الحلفاء من دور المنطقة واهميتها في الصراع المحتدم ضد المحور ونجم عن ذلك اعتبار شؤون

شمال افريقيا قضية تخص فرنسا والمغاربة وحدهم. وانه ليس هناك ما يدعو الى التدخل الذي من شأنه ازعاج فرنسا بدون مبرر خاصة وان القوى السياسية الـوطنية وعلى كامل ساحة شمال افريقيا لم تثبت بكونها قادرة على التأثير على الاحداث في الميدان.

لقد تجسد هذا التراجع في الموقف الفرنسي حول عدد من الاجراءات ابرزها القـرار الـذي اتخذته الولاية العامة بتوقيف السيدين : فرحات عباس وعبد القادر السائح، وتهديدها لاعضاء المندوبيات المالية من الجزائريين واجبارهم على التحلل من توقيعاتهم على وثيقتي (البيان والمكمل). وسيتأكد هذا الارتداد والتراجع نهائيا، على المستوى السياسي، في الامر الصادر في 7 مارس 1944. لقد أدار هذا الامر، عجلة التاريخ الى الوراء وعاد بالوضعية الجزائرية الى ما كانت عليها عند عام 1936 وكأن شيئا لم يحدث لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي. ففرنسا في منظور هذا الامر لاتزال فرنسا الامبراطورية فلم تخض الحربَ ولم تنهزم كما انها لم تتعرض لمرارة الاحتلال والاذلال.

إن اهم ما في هذا الامر هو رفع عدد الجزائريين الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الفرنسية من عشرين ألف الى حوالي خمسين ألف، غير ان هذه الحقوق محصـورة فقط في حق الانتخـاب اي الاقترع والترشيح في لوائح واحدة مع الصف الاول اي الاوروبيين، ولا تشمـل الحقوق السياسية الاخرى. مثل حرية التعبـير وحق تكـوين الجمعيات والاحـزاب السياسية وحق اصـدار الصحف وغيرها من حقوق المواطنية كما نصت عليها دساتير فرنسا. كما ينص هذا الامـر على ان يكـون للجـزائريين خمسي المقاعد في المؤسسات التمثيلية المختلفة وعلى جميع المستويات. اما حق الاقتراع الذي نص عليه هذا الامر بالنسبة لجميع الجزائريين البالغة اعمارهم واحد وعشرين سنة فما فوق والذين قدر عددهم في ذلك الوقت بحوالي مليون وستمائة ألف نسمة فهذا الاجراء لايعدو كونه مجرد مناورة سياسية. وفي الواقع فأن هذا الحق ليست له اية فائدة على السـاحة السياسية الوطنية. اذ هو مقصور فقط على حق التصويت دون حق الترشح هذا من جهة، ومن جهة اخرى ففي جميع المؤسسات التمثيلية لا يحق للجزائريين الحصول على اكثر من خمسي المقاعد فيها، مهما كان عدد اصوات

الناخبين والوجه الثاني لهذا الاجراء وهو الذي يعكس جانب المناورة فيه الغرض منها فصل القاعدة الشعبية عن اطرها وقيادتها السياسية بالتلويح بهذا المكسب الشكلي امامها لجعلها تلتصف بسراب المواطنة الفرنسية واللهث ورائها كما حدث ذلك بالنسبة للنخبة في فترة ما قبل الحرب.

ولقد بينت هذه المناورة مرة اخرى ان فرنسا لم تتمكن بعد من معرفة الشعب الجزائري معرفة صحيحة حتى بعد مرور قرن ونيف من احتلالها للبلاد. اذ لا تزال تعتقدان مطلب الانعتاق والاستقلال هو مطلب الاقلية الضئيلة جدا من المجتمع الجزائري والتي يمكن قهرها بالارهاب والقمع. لكن تطور الاحداث خلال عام 1944 والنصف الاول من عام 1945 سيكذب توقعاتها وستصاب بخيبة الامل وهذا ما سيدفعها الى الانتقام.

لقد كان رد فعل القوى الوطنية صريحا وحاسما. فأمر 7 مارس لم يكن ليرضى حتى القوى السياسية الاصلاحية المنضوية تحت لواء المؤتمر الاسلامي في حينه، فما حال الامر الان والقوى الاصلاحية وقد خطت خطوة واسعة نحو مطلب الاستقلال. وبالفعل، ندد كل من السيد فرحات عباس والشيخ الابراهيمي لهذا الامر ورفضاه، اما بالنسبة لحزب الشعب الذي لا يزال نشاطه محضورا ولكن تأثيره في الساحة الوطنية لم يكن خافيا على أحد، فقد أعلن السيد مصالي الحاج الذي لايزال في المنفى رفضه من جهته لهذا النص.

وكرد على هذا الاجراء قامت القوى الوطنية باتخاذ خطوة جديدة الى الامام. تمثلت هاته في الاعلان عن قيام تجمع جماهيري واسع يضم جميع القوى السياسية الوطنية - عدا الحزب الشيوعي الذي رفض المشاركة في اي عمل وطني يهدف الى تحرير البلاد ولا حتى من اجل ادخال اصلاحات ذات معنى - بهدف تعبئة الجماهير وراء مطالب (البيان والمكمل) وقد حمل هذا التجمع اسم (أحباب البيان والحرية) في يوم 14 مارس 1944.

وتمثل هاته المبادرة التي جاءت متأخرة واقل مما كانت تتطلبه الساحة النضالية في تلك الفترة، منعطفا هاما نحو مسيرة العمل الوطني. لقد خطت القوى الاصلاحية خطوة نوعية على درجة كبيرة من الاهمية ومنذ الان فالعمل يتم مع الجماهير وبدعم ودفع منها لا بالوصاية عليها والضغط على فعالياتها. ولقد اكد

تطور الاحداث صحة هذه الرؤيا. عندما اجتاحت الجماهير مكاتب أحباب البيان الجزائري فلم تمر بضعة شهور على قيامه حتى اصبح عدد المنخرطين فيه قد تجاوز النصف مليون منخرط، كما انشئت فروع له في جميع مدن البلاد تقريبا حيث زاد عدد فروعه عن 150 فرعا.

لايمكن تجاهل دور حزب الشعب وتأثيره الكبير في تجسيد هذه المبادرة. وفي الواقع فإن العمل في اتجاه الجماهير هو من صميم تقاليده النضالية، وسيتأكد هذا الدور في الساحة ليصل الى ذورته في المؤتمر الاول الذي عقده التجمع ايام 2 ـ 4 مارس 1944 ـ لقد عقد هذا المؤتمر تحت الرئاسة الشرفية للسيد مصالي الحاج، ومن بين القرارات ذات المغزي التي تمخضت عنه هو نبذ فكرة الاستقلال تحت وصاية فرنسا مطالبا بانتخاب جمعية تأسيسية جزائرية بواسطة الاقتراع العام من طرف السكان جميعا بدون تمييز، لتحديد مستقبل البلاد.

لم يكن منتظرا ان تبقى فرنسا مكتوفة الايدي امام هذه التطورات. لقد حددت أسلوبها للمواجهة في اتجاهين : العمل على تشتيت هذا التجمع بمختلف الوسائل بما فيها الدس والترغيب والترهيب، والقيام من جهة ثانية باتخاذ اجراءات قمعية شديدة ضد مناضلي حزب الشعب الذين تمكنت من التعرف عليهم بمن فيهم المنضويين تحت لواء التجمع. ان هذه الاجراءات لم تؤد الى الغرض المطلوب، فمواقف التجمع تتجذر خطوة بعد خطوة (والمعتدلون) بدأوا يفقدون السيطرة عليه ودورهم يتهمش فيه مع مرور الايام. ومن المحتمل ان تكون الادارة الاستعمارية قد بدأت في حبك خطتها التآمرية مباشرة على اثر هذا المؤتمر.

## 3 ـ الدوافع المباشرة :

### 1 ـ الحالة النفسية الجديدة :

«الهيجان»

تعود الكتاب وبعض المؤرخين عند تناولهم لاحداث 8 ماي التمهيد لها بالتعرض للحالة النفسية التي عليها الجزائريين في هاته الفترة والتي يصفونها بالقلق والتوتر الشديد التي لم تبق معاناة داخلية وانما اصبحت تنعكس على

سلوكهم وفي علاقاتهم بالاوروبيين، وبالتالي دخلت في الاطار الذي يسمى في قاموس الادارة الاستعمارية (بالهيجان السياسي) ويدرج عادة في هذا السياق عدد من الامثلة كعينات، دليلا على ما يقولونه : ماكتبه التلاميذ الجزائريون، في احدى المدارس القريبة من بجاية، في درس الخط، فبدل الجملة التي كتبها معلمهم على السبورة كنموذج. (انني فرنسي، وفرنسا هي وطني) كتبوا (انني جزائري والجزائر هي وطني) وفي مدرسة اخرى في درس التاريخ عندما كان المعلم يشرح حالة العبيد في الامبراطورية الرومانية ارتفع صوت تلميذ في الصف ليرد (مثلنا نحن) وفي البليدة عوقب معلم جزائري اتهم بتلقين تلامذته دروسا في الوطنية.

وبالاضافة الى هاته النماذج التي تتعرض عادة لبعض التصرفات الجديدة التي لوحظت عند بعض الجزائريين مثل رفض العمل لدى المعمرين وفي مخاطبة الاوروبيين الند للند، كما ترد الاشارات الى حوادث الاعتداءات على الاشخاص وعلى املاك الاوروبيين بدون تحديد وقت وقوعها ومكانها، ولا أسماء الاشخاص (ضحايا هاته الاعتداءات) وتحمل المسؤولية في كل هذا، بطبيعة الحال، الى القوى السياسية الوطنية التي هي وراء هذا (الهيجان).

واذا امعنا النظر في مدلولات هذه العينات التي تسوقها الادارة لتبرير مؤامراتها الدموية فإننا لانجد اي شيء يبرر النتائج التي استخلصتها من ظهور هاته الروح الجديدة لدى الجزائريين. فمطلب الاستقلال لم يكن شيئا سريا بل كان شعارا رفعه حزب سياسي وطني منذ منتصف العشرينات وقد مارس هذا الحزب (نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب) نشاطه لفترة من الوقت في ظل الشرعية الاستعمارية وتحت حماية القانون كما ان هذا المطلب يتصدر كل من وثيقتي (البيان) و (المكمل) وهما وثيقتان استلمتهما الادارة الاستعمارية رسميا واعطت موافقتها المبدئية على مضمونيهما. والتجمع الذي كان يمارس نشاطه في ظل الشرعية القائمة قد تبنى هاتين الوثيقتين واعتبرهما برنامج عمله الرسمي.

اما بالخصوص الاعتداءات على الاشخاص وعلى املاك الاوروبيين فالادارة الاستعمارية لم تثبت ذلك في ذكر ولو حادثة واحدة معينة. وما وقع في

مدينة شلالة يندرج في سياق اخر غير الذي نحن بصدده. كما لم تبرهن على وجود الاستعداد والتهيئة للانتفاضة. كيف يمكن تصور عجز دولة تحكم بلدا منذ قرن وخمسة عشر سنة في إلقاء القبض على شخص واحد بتهمة التحريض والإستعداد للثورة قبل حوادث 8 ماي وخاصة لما نعرف ان المناطق الريفية في هاته الفترة كانت تحت رحمتها خاصة تلك القريبة من المدن الرئيسية والمراكز الاستعمارية. وان القوى السياسية لم تتمكن بعد، من التغلغل في الريف الا في بعض المناطق البعيدة عن هاته المراكز. فالحديث اذن عن الاستعداد للانتفاضة واندلاع هاته مباشرة بعد المظاهرات التي وقعت في المدن يوم 8 ماي يحتاج لاثبات ذلك، الى أدلة غير التي عرفناها حت الان.

### 2 ـ رفع مطلب الاستقلال شعارا في الشوارع

تركز الكتابات الفرنسية عند تعرضها لاحداث 8 ماي على حالة الاضطراب التي كانت سائدة في البلاد وتقاعس ادارة الاحتلال عن اتخاذ الاجراءات التي تستلزمها الوضعية بالرغم من ادراكها لخطورتها عن طريق اعوانها، وعلى جميع المستويات من طرف مصالح الامن المختصة. وبالرغم من ذلك، فقد بقيت، في نظرهم، مشلولة ولم تحرك ساكنا، ومن الواضح ان تناول الموضوع بهاته الكيفية ومن هذه الزواية سيؤدي حتما الى طمس الحقيقة من جهة وتركيز الاهتمام على شكل دون جوهر المسألة من جهة اخرى.

ومن المعروف ان هناك اجماعا جزائريا ممثلا في القوى السياسية الوطنية بكون ما حدث كان مؤامرة دبرتها الادارة لتلقين الجزائريين درسا لن ينسوه. لكن الشيء الذي يؤسف له ان الكتاب الفرنسيين لم يستفيدوا من هذا الموقف لمراجعة طريقة تناولهم لهاته الاحداث، بل اكتفوا بتقييمه واعتباره موقفا متحيزا لا يعكس الحقيقة. وبالتالي يجب اهماله. ونجم عن ذلك ان بقي الاهتمام منصبا على الجوانب الشكلية للمأساة واهمل الاساس الذي يتمثل في توضيح خطة الادارة التآمرية وكشف الغطاء عنها. فالتأكيد بكون الادارة بقيت مشلولة امام وضعية (تنذر بالانفجار) ليس له مايثبته ولا نعرف ان هناك محاكمات جرت و لا حتى عقوبات ادارية اتخذت في حق موظفي الادارة وعلى اي مستوى، بتهمة التقصير في أداء واجبهم. ومن ناحية اخرى فإن هاته الادارة اتخذت جميع

اجراءات الامن التي تستوجبها (حالة التوتر هاته) وذلك في جميع مناطق البلاد، فإبعاد الادارة عن المأساة باتهامها بالتقصير والشلل، يعني في الواقع ابعاد المتهم الرئيسي في قضية قتل مع سبق الاصرار.

عدد من الشواهد تشير الى ان الادارة لم تقف مكتوفة الايدي امام هاته الوضعية بل على العكس فقد كانت استعداداتها لتنفيذ المؤامرة تجري على قدم وساق «ستقع اضطرابات عن قريب ـ اعلن عامل عمالة قسنطينة للمرحوم الدكتور سعدان تحت خاتم السرية ـ وسيحل على اثرها حزب عتيد». هذا التصريح وقع يوم 26 افريل 1945. كما ترددت أقاويل واشارات من هذا القبيل بين مختلف الاوساط الاستعمارية معمرين كانوا أم مسؤولين.

خلال هذا الربيع، كانت فرنسا تجابه وضعية على درجة كبيرة من الخطورة من وجهة نظرها : كيف العمل ومطلب الاستقلال اصبح الآن شعارا نزلت الجماهير الى الشارع لتهتف به ؟ ـ ولقد درست عددا من الاجراءات لمجابهة هذه الوضعية. من بينها منع رفع هذا الشعار والمناداة به، حل تجمع. أ. ب. ج القيام باعتقالات في صفوف المناضلين، تشديد الاجراءات القمعية وتقويتها. ولقد تم تطبيق بعض منها قبل بداية الحوادث ولكن الادارة لم تعلن عن حل التجمع لاسباب ابرزها في نظرنا هو فرض الحضر على نشاطه سيحرمها من المبرر الذي ستتستر وراءه لتنفيذ مؤامراتها من جهة. وسوف تفشل في تطويق هذه الحركة عندما تتحول الى تنظيم سري من جهة ثانية. وهذا الاحتمال الاخير يجب تجنبه بكل الوسائل. غير ان السلطات الفرنسية اعتبرت ان هاته الاجراءات وحدها لن تكون كافية ولن تحقق الغرض الذي هو اجتثات روح الاستقلال من صدور الجزائريين، واقتلاعه من جذوره بالقوة.

لقد استخلصت فرنسا من المظاهرات التي جرت في مختلف مدن القطر بمناسبة اول ماي نتيجتين : الاولى، ان الاستقلال اصبح الان على افواه جميع الجزائريين وبالتالي فمن الصعب ان لم يكن مستحيلا خنق هذه الاصوات بوسائل القمع التقليدية، والنتيجة الثانية ملاحظتها لنمو الهيكل التنظيمي للتجمع وتطوره تطورا ملحوظا وبشكل سريع. ولقد تبين ذلك جليا خلال هاته المظاهرات عندما استطاع تعبئة الاف من المتظاهرين في مختلف المدن

والنـزول بهم الى الشـوراع في انضبـاط تام مكنته من تجنب تحرشات قوات الشرطة بنجاح. فاستمرار نموه على هذه الوتيرة سيؤدي به حتما الى السيطرة الكاملة على الجماهير في المدن وحتى في الريف.

## 8 مـــاي:

من الضروري التميز، عنـد التعـرض لحوادث 8 ماي، بين نوعين من الحوادث : تلك التي وقعت في المدن خاصة : سطيف، خراطة وقالمة وبين التي وقعت في ريف هذه المـدن، فإذا كانت روايات الشهـود تتوفر بكثرة بالنسبة للحوادث التي وقعت في المدن فإنها تكاد تكون معدومة بالنسبة لحوادث الريف وهو شيء يثير الانتباه ويدفع الى وضع نقاط استفهام كثيرة. خاصة لما ندرك ان المؤامرة جرى تطبيق معظم فصولها المأساوية في الريف وليس في المدن. شريط الاحداث موجزا، يتمثل في كون 8 ماي هذه السنة 1945 هو اليوم الذي وضعت فيه الحرب العالمية الثانية اوزارها رسميا.

ولما كانت الاحتفالات رسمية وشعبية فمن المفروض ان تشترك فيها جميع المنظمات والهيئات. غير ان ذلك بتوقف على الادارة التي تمنح الترخيص لذلك او ترفضه. ومن الطبيعي ان تحاول القوى السياسية الوطنية استغلال المناسبة للتعبير عن مطالبها. ويبدو ان التجمع قد طلب من فروعه المبثوثة في مختلف مناطق البلاد استغلال هذه المناسبة لخدمة القضية الوطنية مع الحرص على عدم السقوط في فخ تحرشات قوات الامن وهذا يعني ان كل فرع سوف يقوم بدراسة الموقف محليا ويتصرف وفق ما تمليه المصلحة الوطنية. وتثار عادة عند التعرض لهذه النقطة مسألة رفض الجزائريين الاشتراك مع الاوروبيين في مظاهرة واحدة هذا في الواقع نصف الحقيقة والنصف الاخر هو رفض هؤلاء الاوروبيين بمن فيهم النقابيين والشيوعيين السماح للجزائريين بحمل شعاراتهم وخاصة شعار المـطالبـة بالاستقـال لاعتقادهم ان قبول حمل هذا الشعار في مسيرة مشتركة يجعلهم يبدون وكأنهم يتبنونه ضمنيا.

تركت حرية المبادرة اذن للفروع للتصرف وفق ما يمليه الموقف ومن جهتها قامت الادارة بمنـح رخص للمـظاهـرة في بعض المدن ومنعتها عن البعض

الآخر. لقد انتهت هاته المظاهرات في جميع المدن التي تظاهر فيها الجزائريون بدون حوادث تذكر بالرغم من تحرشات سلطات الامن عدا في مدينتي سطيف وقالمة.

بالنسبة لسطيف كان هناك استعداد لاستغلال هذه المناسبة خاصة ان هذا اليوم يصادف يوم سوق بالمدينة حيث يتوافد عليها آلاف من سكان الريف المجاور وحتى من جهات اخرى، لقضاء حوائجهم، لقد اكد شهود العيان الكثيرين من الذين شاركوا في هذه المظاهرة التعليمات التي صدرت اليهم من المؤطرين بعدم حمل اي شيء معهم من شأنه ان يعتبر سلاحا من طرف السلطات. وجمعت العصى والسكاكين وهما من الادوات الاستعمالية الدارجة لدى سكان الريف، لتوضع في المسجد الذي يقع في طرف المدينة، في ذلك الوقت، من ناحية الطريق المؤدية الى قسنطينة وتفرق المتظاهرون عندما اعترضتهم قوات الشرطة بعد وقوع اطلاق النار وافتكاك العلم الوطني من بين ايديهم وقتل حامله. ومن المؤكد انها وقعت اعتداءات على بعض المحالات وعلى الاشخاص من الاوروبيين بعد ذلك وتؤكد الادارة الاستعمارية نفسها ان الهدوء عاد ليخيم على المدينة عند حدود الساعة الحادية عشر صباحا.

اما الوضع في مدينة قالمة فيشوبه الكثير من الغموض والغرابة. ذلك ان مظاهرات الجزائريين لم تنطلق الا بعد الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم 8 ماي بمعنى في آخر النهار، ولقد اعترضت الشرطة وعلى رأسها رئيس الدائرة نفسه «اشياري» طريق المتظاهرين، وتزعم المصادر الفرنسية ان المتظاهرين رفضوا الانصياع لاوامر أشياري بالتفرق والانصراف وانهم حاولوا اختراق الحواجز التي وضعها البوليس وبدأو في اطلاق النار. لقد اوردنا هذه الرواية لا لقيمتها التاريخية وانما لكونها هي التي قدمتها فرنسا لتبرير المجزرة الرهيبة التي اقترفتها ضد سكان المدينة والريف المجاور لها.

كان يمكن ان تنتهي هذه الحوادث عند هذه النقطة لكن تطور الوضعية في الايام التالية سرعان ما تؤكد ان ماحدث في هذا اليوم في مدينتي سطيف وقالمة ماهو الا مدخل ومقدمة للمؤامرة التي سوف يجري تطبيقها في الايام التالية بدعوى اندلاع حركة العصيان وضرورة قمعها والتي ستكون ساحتها الرئيسية مدينة خراطة والريف المجاور لها ومدينة قالمة ومنطقتها الريفية القريبة منها.

والواقع ان ما تدعيه فرنسا باندلاع حركة عصيان لايجد ما يدعمه، واذا كان قد وقعت بالفعل بعض الحوداث مثل مهاجمة بعض مزارع المعمرين وقتل بعض من هؤلاء وبعض اعوان الادارة فإن ذلك لا يرقى الى مستوى العصيان. وقد تكون هذه الاعمال اما ناجمة عن رد فعل انتقامي في بعض الحالات وفي البعض الاخرى تمثل عملية موجهة تمتد خيوطها الى ايدي الادارة الاستعمارية نفسها. ومن المفيد بهذا الصدد خدمة للحقيقة التاريخية دراسة كل حالة بالنسبة لهؤلاء الضحايا من الاوروبيين وعلاقاتهم بالمعمرين الغلاة على المستوى المحلي من جهة ومع الادارة من جهة اخرى. ويلاحظ كذلك ان المصادر الفرنسية نفسها تختلف فيما بينها في عدد هؤلاء الضحايا. فمصادر وزارة الداخلية اعلنت ان عددهم هو 88 قتيلا و 150 جريحا، ومصادر اخر تتكلم عن 98 قتيلا و 150 جريحا، وغيرها عن 103 قتلى واكثر من مائة جريح، واذا كنا نستطيع تفسير اختلاف هذه المصادر فيما بينها في عدد الضحايا من الجزائريين فإننا نستغرب وجود هذا الاختلاف بالنسبة للاوروبيين وهو ما يضفي غلالة من الشك على حقيقة هذه الارقام وجديتها.

وبالنسبة للضحايا من الجزائريين فالارقام والتقديرات التي تقدمها هذه المصادر تتضارب هي الاخرى، فمن 1500 قتيل (تقرير توبير) الى سبعة او ثمانية الآف قتيل، وهو الرقم الذي كان دارجا بين العسكريين منفذي هذه المذابح، ومن الواضح ان هاته التقديرات بعيدة عن الحقيقة بعدا كبيرا، لقد كانت التقديرات التي اعلنتها القوى السياسية الوطنية تترواح ما بين 40 الى 80 ألف قتيل في البداية ليستقر عند رقم 45 ألف بعد ذلك. ومما يجدر التذكير به هو وجود مصدر محايد تابع المأساة من موقع يسمح له بمعرفة الحقيقة وهو الجانب الامريكي. فتقديرات المصادر الامريكية لعدد الضحايا من الجزائريين تترواح ما بين 40 الى 50 ألف قتيل، ومن الضروري الاشارة الى ان السلطات الاستعمارية لم تتجرأ في اي وقت من الاوقات على اجراء تحقيق واف وشامل حول هاته المجازر، فلجنة توبير التي تكلفت باجراء تحقيق «اذا ری» ؟ عن هاته الحوادث أوقفت عملها بتعليمات صريحة ومباشرة من الجنرال ديغول نفسه، رئيس حكومة فرنسا المؤقتة انداك وهي لم تستكمل بعد تحرياتها على ما

جرى حتى على مستوى مدينة سطيف وحدها. ونميل الى الاعتقاد ان الدافع الـذي كان السبب في وقف عمل هذه اللجنة هو الخوف من اكتشاف هول المأساة امام الرأي العام.

واذا كنا نرى ان هناك جهودا موجهة لمحاولة التشكيك في عدد الضحايا من الجزائريين وتجريح التقدير الذي وضعته القوى الوطنية بعد التأكد والتحري، فذلك لايهدف سوى الى التقليل من بشاعة هذه المأساة ومن هولها على حساب الحقيقة واسدال الستار عن وجه الاستعمار الفرنسي الدموي الذي لم يتغير رغم تبدل الزمن وتغير الظروف. لقد بينت هذه المجازر ان فرنسا عام 1945 هي نفس فرنسا القرن التاسع عشر. فرنسا بيجو و(الجنرال) يوسف ولا مور سيير وبيلسيي وغيرهم بالمآت الذين اراقوا الدم الجزائري على مر الاجيال وبدون حساب.

ومن الـواضح انه في منظور حدوث الانتفاضة والتسليم بذلك يجعل من عملية القمـع التي قامت بها سلطات الاحتـلال كرد عليهـا وكـأنها عملية مشروعة، ولكن يؤخذ على هذه السلطات فقط المبالغة في القمع واراقة الدم. وهذا هو الموقف الذي تبناه عدد من الكتاب والمؤرخين الفرنسيين المعتدلين. واذا قبلنا هذا الطرح وسلمنا به فلنا ان نتساءل : من الذي حرض على هذه الانتفاضة ؟ وكيف نظمت ؟ فالتحقيقات التي قامت بها السلطات لم تثبت أبدا مسؤولية القـوى السياسية الـوطنية وذلـك بالنسبـة لجميع تياراتهـا وتنظيماتها والمحـاكـمات التي جرت للاشخـاص الـذين اتهمـوا بالتحـريض على هذه الاضطرابات والاعتداءات على الاشخاص وعلى الممتلكات الاوروبية كانت محاكمات صورية. لقد اعتمد على أقوال الشهود من الاوروبيين المعمرين منهم على وجـه الخصوص لاثبات هاته التهم. ومن المعروف ان بعضا من هؤلاء ولاسباب مختلفة قد تحللوا من أقوالهم الاولى التي ادلوا بها للشرطة او للجندرمة امـام المحكمـة. وما يقال يكون حزب الشعب كان وراء هذه الانتفاضة لا يصمد امام الفحص الدقيق لهاته الحوادث. فالذي حدث بالفعل هو انه حاول التدخل، تحت تأثير الشائعات بوجود انتفاضات قام بها الفلاحون في خراطة وقالمة ثم تراجع عن موقفه مباشرة عندما ادرك هول المأساة التي كانت تجري

فصولها في هذا المناطق. وبعض الشهادات التي ادليت حول هاته الحوادث، بعد الاستقلال، تحتاج للاستفادة منها لخدمة الحقيقة التاريخية، ان تؤخذ بالاحتياطات التقليدية المعروفة في استخدام هذا النوع من المصادر. ونعتقد انه سيكون مفيدا لتوضيح الحقيقة وتسليط الضوء، على هاته الحوادث معرفة دور الادارة الاستعمارية، وعلاقاتها، من الداخل، بهاته الحوادث. ومن المفيد في هذا الصدد التذكير بكون التأطير السياسي للجماهير في هذه المناطق قد يكون في مستوى المقبول في المدن ولكنه يكاد يكون غائبا تماما في الريف كما ان اسنادها الى عفوية الجماهير هو تفسير غير كاف وغير مقنع في نظرنا.

لقد خلفت هذه الحوادث اثارا عميقة في الشعب الجزائري. كما شكلت منعطفا حاسما لمسيرته النضالية من اجل الحرية والاستقلال، ورغم بعض الاثار السلبية التي سوف تتركها هاته المجازر في النفوس، مرحليا، ولكن القوى الوطنية الثورية تجتاز هذه المحنة بنجاح لتستأنف المسيرة من اجل اعداد الشعب للمجابهة التي ستكون حاسمة هذه المرة.

## ميلاد جبهة التحرير الوطني
## حل استراتيجي لازمة الحركة الوطنية في الجزائر

في سنة 1954 كان الوضع العام في الجزائر وصل الى حد يشبه اليأس. فالشعب يبدو وكأنه لا مخرج له من المأزق الذي حشره فيه الاستعمار لمدة قرن وربع قرن. فقد اشتد استغلاله وزاد وحشية وتردت اوضاعه المادية الى اسفل الدرك. بالاضافة الى القمع المعنوي الذي كان يعانيه ومنذ مدة طويلة في اعنف صورة. فشخصيته ممزقة ولغته محضورة عليه وتاريخ مشوه ومحشو بالزور والبهتان. وحتى عقيدته الدينية فقد حاول الاستعمار ترويضها وجعلها تسير في ركابة. يضاف الى هذا وجود عدد من المؤسسات السياسية صاغها الاستعمار وفصلها حسب هواه لتحريف المسيرة النضالية للشعب الجزائري عن الطريق الصحيح والوحيد الذي يمكنه من استرداد حريته واستقلاله وتأمين مستقبله. ومما زاد الوضع كآبة تلك المناظر التي كان الشعب يشاهدها في غضون صيف 1954، وقلبه ينزف دما للصراع الذي أصبح علنيا والذي وصل الى حد الاشتباك بالأيدي والعراك بالسكاكين في شوارع وطرقات المدن الكبرى بين مناضلي الحركة الوطنية التي طالما عبرت عن آمال هذا الشعب بشجاعة واخلاص وتفاني وقد كانت الى وقت قريب محطة آماله.

هذه القوى تتناحر اليوم من أجل مصالح اشخاص واطماع بعض الطموحين من قادتها، تحت اعين الاستعمار الساخرة والمتشفية وبمرآى من اعين الشعب الذي تملىء قلبه الحسرة ويقطعه الألم. في هاته الظروف التي تبدو قاتمة

---

*نشرت هذه الدراسة في الملحق الخاص بالذكرى الثانية والعشرين لثورة نوفمبر 54 في جريدة الشعب 1 نوفمبر 1976*

وتـدفع الى اليأس، انبثقت جبهة التحرير الوطني لتعيد للشعب ثقته بنفسه وامله في المستقبل وتعبأه في الاتجاه الصحيح من أجل تحقيق هدفه في الحرية والسيادة وبناء مجتمعه الجديد.

قيام جبهة التحرير، لا يمكن ان يعتبر حدثا عارضا انطلق فجأة في غمرة احـداث اخرى بدون خلفية تاريخية فهو استجابة لحاجة عميقة كامنة وثمرة وحـوصلة نضال اجيال. فهو الى جانب كونه حدثا استراتيجيا بعيد المدى، اخرج الحركة الوطنية من ازماتها وتناقضاتها وفتح لها افاقا جديدة، وطرق نضال صحيحـة، ذو بعـد تاريخي عميق لا يمكن نكرانه ولا تجاهله، ولفهم هذا الاختيار الاستراتيجي الموفق وبعده التاريخي الهام، لابد لنا من إلقاء نظرة، ولو سريعة، على جوانب حياة مجتمعنا في الفترة التي انبثق فيها هذا الحدث الكبير.

وإذا ما حولنا ان نتعرف على حالة المجتمع من الناحية المادية، خلال سنة 1954 فإننا نخرج بصورة قاتمة كئيبة لا يمكن للنضال الاصلاحي ان يحسن ولو بعض الاجزاء منها مهما بلغ استماتته وخلاصه وحسن ارادته.
بعض الارقام الاحصائية لها دلالتها في هذا المجال. ففيما يتعلق بمعدل دخل الفرد في البلاد سنة 1954 فإننا نجد دخل الفرد الجزائري لا يتجاوز 290 دينارا في الوقت الذي كان فيه معدل دخل الفرد الاوروبي لنفس السنة بلغ 3600 دج وهـذا رقم يفـوق قليلا معدل دخل الفرد في فرنسا في ذلك الوقت. وبطبيعة الحال فإن معدل دخل الفرف لا يعطي صورة صادقة عن المستـوى المعـاشي الحقيقي للمجتمع. ذلك ان توزيع الدخل ليس توزيعا متساويا بين كل الأفراد وخاصة في مجتمع كالمجتمع الجزائري في ذلك الوقت حيث تعيش فيهـا اقلية اوروبية في رخاء ورفاهية بينما الاغلبية الساحقة من الجزائريين يشكون فاقة واحتياجا يصل الى حد البؤس.

ففي القطاع الزراعي نجد الصورة اكثر حلاكة. فالستة ملايين والنصف من الفلاحين الجزائريين لا يتجاوز معدل دخلهم في السنة 180 دينارا وهم بهذا المستـوى يحتلون ادنى المـراتب بالنسبـة لمستـوى دخل الفرد في القطاع الزراعي في العالم، وحتى بالنسبة لاولئك العمال الزراعيين الذين لهم عملا ثابتا طوال اشهر السنة فإن اجرهم اليومي ـ الذي تزيد عدد ساعات العمل فيه عن

12 ساعة في اغلب الاحيان ـ لا يزيد عن الدينارين. وعدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عن النصف مليون هم عمال موسميون يشتغلون ثلاثة اشهر في السنة في احسن الاحوال. وغنى عن التذكير بكون العامل الزراعي لا يتمتع بالحقوق الاجتماعية فالمنح العائلية والضمان الاجتماعي هي وقف فقط على العمال في الصناعة وقطاع الخدمات.

وفي هذين القطاعين فإن الفرق بين دخل الفرد الجزائري والفرد الاوروبي كان شاسعا. فمن مجموع حوالي نصف مليون عامل من الجزائريين في هذين القطاعين فإن حجم اجورهم كان اقل من الثلث من حجم الاجور العامة المخصصة لهذين القطاعين. في الوقت الذي يستحوذ فيه الاوروبيون على مايزيد عن الثلثين منه لعدد من الاجراء لا يتجاوز الربع مليون. ومعدل الاجر السنوي بالنسبة لكل من الطائفتين كان بـ 6000 دينارا بالنسبة للفرد الاوروبي وبـ 1500 دينارا فقط للعامل الجزائري.

يضاف الى هذا فإن البطالة كانت تجثم بكل قسوة وعنف على صدور الجزائريين وتهدد حياتهم واستقرارهم. فمن بين ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف من الجزائريين الذين هم في سن العمل، مليون وستمائة ألف يرزحون تحت نير البطالة الدائمة، وحوالي ستمائة ألف في حالة بطالة جزئية. حسب الاحصائيات الرسمية لسنة 1954، والتي نعرف بكونها لا تظهر الا جزء من الحقيقة. وهذا ما يفسر ازدياد حركة الهجرة الى فرنسا خاصة منذ سنة 1947، حيث وصل عدد الذين اختاروا الاستقرار في فرنسا في هذه السنة هروبا من البؤس وبحثا عن لقمة الخبز الى 44900 مهاجرا ليقفز هذا الرقم في عام 1954 الى 212064 مهاجرا.

وبطبيعة الحال، فإن معدل الدخل الضعيف والبطالة كانا لهما انعكاسا على الحالة السكنية والصحية للأفراد مجتمعنا. هروبا من البؤس ومن المجاعة التي تخيم على الريف، عدد كبير من ارباب العائلات قصدوا المدن بحثا عن العمل وسد الرمق. مآت الآف من الانفس قصدت المدن واستقرت اما في الاحياء العربية او في الضواحي في ظروف سكنية هي اقرب للعدم منها للمأوي. نبتت

الاحياء القصديرية مثل الفقاقيع. فمدينة الجزائر وحدها يحيط بها ما لا يقل عن ثمانية احياء قصديرية معدل سكان كل حي منها لايقل عن خمسة الاف نسمـة، والسكن هو عبارة عن كوخ مصنوع من الالواح القصديرية تتروح مساحته ما بين 10 و 15م مربعا. يأوي عائلة باكملها ويتروح عدد افرادها بين اربعة وخمسة انفس. ولا يوجد بهاته الاحياء اي مرفق من المرافق الصحية، فلا مجاري ولا مياه ولا كهـربـاء ولا حتى مكـان خاص للقـمامـة، وتـبرز الاحصائيات الرسمية لعام 1954 ان 82٪ من العائلات الجزائرية التي تقطن المدن، لا تملك سوى غرفة واحدة. والوضع السكني في الريف ليس في احسن حال. فالمعمرون كانوا يمنعون على الجزائريين الذين استقروا حول قراهم، بناء بيوت من الحجارة وتسقيفها بالقرميد بل يرغموهم على بناء اكواخ من الطين وتسقيفهـا بالقش والطين. فحوالي 90٪ من العائلات الريفية لا تملك هي الاخرى سوى حجرة واحدة يسكنها في معظم الاحيان خمسة انفس.

الحالة المعاشية المنخفضة والوضع السكني المتدهور، كانا لهما تأثيرهما على الحالة الصحية لمواطنينا. لقد ارتفعت بعض الاصوات لذوي الضمائر الحية من الاوروبيين للتنديد بهاته الحالة المؤلمة. حيث لوحظ انخفاض المستوى المعاشي للجزائريين على مر السنين لينحدر عند الخمسينات الى مستوى خطير. كان معـدل استهـلاك الفـرد الجـزائـري من الحبوب في عام 1871 خمسة قناطر لينخفض هذا المعـدل في عام 1900 الى أربعـة وليهبط في عام 1940 الى قنـطارين ونصف ثم الى قنـطارين فقط عند بداية الخمسينات. سوء الحالة الغـذائية هاتـه جعلت الجزائريين ضحايا سهلة للأوبئة والامراض الفتاكة. ورغم ما يبدو بكون عدد الاطباء العاملين في الجزائر في هاته الفترة هو عدد مرتفع نسبيا اذا ما قورن بالبلدان التي تشبه ظروفها، حيث كان عددهم قرابة 1800 طبيبا عند منتصف الخمسينات. لكن هذا الرقم لا يعطي صورة عن الواقع. اذ ان التوزيع الجغرافي للاطباء كان توزيعا مختلا وغير متوازن. فحوالي نسبة 70٪ منهم تتجمع في المدن الكبرى التي تضـم نسبة 63٪ من السكان الاوروبيين و 9٪ فقط من الجزائريين أما باقي البلاد أ ي ما يعادل نسبة 91٪ من السكان فلا يوجد بها سوى حوالي 570 طبيبا الى جانب وجود عدد من

الدوائر لا يوجد بها ولو طبيب واحد. واخطر الامراض التي واجهها المجتمع الجـزائري غداة الحرب العالمية الثانية هو مرض السل. لقد كان هذا الداء الخطير يحصد عشرات الالآف من الجزائريين سنويا. ومنذ عام 1946، دق احـد الاساتذة الاوروبيين المتخصصين في مقاومة هذا المرض ناقوس الخطر، حيث لاحظ ان هذا الـداء يحصد من الجزائريين اعداد كبيرة تفوق عددهم ضحايا هذا المرض نفسه في فرنسا ذاتها مع الفارق في عدد السكان، وان عدد المصابين به قد يصل الى أربعة مائة ألف نسمة (1946) وهو نفس الرقم تقريبا لمجموع المصابين بهذا المرض في فرنسا ذاتها. ويمكن ان تتصور فداحة الضرر الذي ألحقه هذا المرض بافراد مجتمعنا اذا ما عرفنا أنه لا يوجد بالجزائر سوى ثلاث مصحـات متخصصـة فقط في الـوقت الذي يوجد ما يزيد عن 195 مصحة بفرنسا.

لقد عمد الاستعمار الى اسدال ستار الجهل والامية على شعبنا منذ ان وضع قدمه على ارض الجزائر. وباعتراف بعض المؤرخين للاحتلال بكون نسبة الامية في المجتمع الجزائري عند الاحتلال كانت نسبة ضئيلة جدا. فالتعليم كان منتشرا على نطاق واسع سواء في المدن او في الريف. لكن بعد جيل واحد فقط من الوجود الاستعماري تفشت الامية وعم الجهل، وبقي الشعب الجزائري يرزخ تحت نير هاتـه الحـالة المؤلمة طوال فترة الوجود الاستعماري في البلاد. فإحصـاء عام 1954 يبـين ان هناك قرابة مليوني طفل جزائري هم في سن الدراسة (ما بين سن 6 و 14) ولكن المدرسة الفرنسية لم تستقبل من هذا العدد سوى نسبة ضئيلة جدا اقل من 10٪ كما يؤكد نفس الاحصاء بكون 2, 91٪ من الاطفـال الذين هم في سن الدراسة هم في حالة امية كاملة وان مجموع الشعب الجزائري الذي يبلغ تعداده قرابة العشرة ملايين فيهم 345 . 441 فرد فقط يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية و 242 ألف يعرف العربية اللغة الوطنية للشعب الجزائري.

الى جانب هاته الوضعية المادية والمعنوية المؤلمة فإن الشعب كان يتألم كذلك من حالة هي اشد خطورة على مستقبله والتي تتمثل في محاولة تمزيق شخصيته ومحوها بكل الاساليب. لقد صمد طويلا وجاهد ضد كل المحاولات التي ترمي

الى مسخه وعزله عن ماضيه الذي يعتز به، واستطاع في هذا المجال ان يحصل على بعض الانتصارات فقد اجبر الاستعمار بعنف مقاومته واستبساله على الاعتراف له بلغته القومية وحقه في تعلمها واخذ المعارف بواسطتها على جميع المستويات. كما استطاع ايضا ان ينتزع بفضل جهاده. وإصراره حرية دينه وعقيدته. وقد سجلت هذه المكاسب في قانون 20 سبتمبر 1947 والمعروف بالقانون الاساسي للجزائر ولكن حتى عام 1954 بقيت هاته المكاسب حبرا على ورق. ولم تبدو أية بادرة توحي بامكانية تجسيد هذين المطلبين اللذين اصبحا حقا قانونيا منذ عام 1947، ولم يكن محتمل الوقوع في ظل الاوضاع الاستعمارية وفي اطار علاقات القوى التي كانت قائمة بين الغلاة الاستعماريين من جهة والقوى الوطنية الاصلاحية من جهة ثانية والتي لم تكن في صالح هاته الاخيرة حتى قيام جبهة التحرير الوطني.

ويمكننا ان نتساءل هل يمكن للشعب الجزائري ان يأمل خلاصه من هذه الحالة المزرية عن طريق استعمال بعض المؤسسات الاستعمارية التي اضطر هذا الاخير الى اقامتها بسبب الضغط الكبير الذي يعانيه، سواء على المستوى المحلي الجزائري او على المستوى العالمي، غداة الحرب العالمية الثانية، وهو الضغط الذي فرض عليه ضرورة تغيير بعض أساليبه وطرقه ؟ عدد من الساسة الجزائريين امنوا بهاته الامكانية وكرسوا جهدهم لتجسيد هذا الاحتمال. فاستعراض بعض المعالم البارزة للنضال السياسي الجزائري خلال سنوات التي سبقت ظهور جبهة التحرير الوطني، سوف يساعدنا على تقييم الممارسة النضالية ذات الطابع الاصلاحي هاته تقييما موضوعيا نزيها.

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقفت كل القوى السياسية في البلاد وورائها مجموع الشعب الجزائري موقفا مناوئا ومصاديا للفاشستية حتى لما اصبحت هاته تحكم فرنسا ذاتها. وانه مما سجل على الشعب الجزائري بفخر واعتزاز، كونه لم تراوده في اي وقت من الاوقات وحتى من زاوية حساب تكتيكي ظرفي، احتمال قيام اي تعاون بين من تنظماته السياسية والقوى الفاشستية العالمية. فموقفه المعادي لهاته النزعة موقف نابع من قناعاته المبدئية من جبهة ومن نضجه السياسي من جهة ثانية. لقد رأينا صحفا وطنية كان

الرأي العام الجزائري في اشد حاجة لها. تفضل الاختفاء والاحتجاب طواعية بدلا من الاستمرار في الظهور في ظل حكم فاشستي، قد تظهرها الظروف الى اقامة نوع من التعاون معه. واهمية هاته التضحية تبدو على الخصوص اذا ما عرفنا ان عددا من الصحف البارسية الكبرى التي كانت تجسد فعلا السلطة الرابعة في عهد الجمهورية الثالثة، بمعناها الواسع رفضت هاته التضحية ووضعت نفسها في خدمة الفاشستية مثل صحيفتي لوطان والفقارو. وان 80٪ من المعمرين الاوروبيين في الجزائر تحولوا الى فاشيست غلاة ومن أشد انصار حكومة فيشي حماسا. وعندما نزل الحلفاء بالجزائر في خريف 1942 استبشرت كل القوى الوطنية في البلاد لهذا الحدث الهام ورأت فيه بوادر انحصار الفاشستية وبداية انهزامها في العالم، ورأت من واجبها ان تلم شتاتها وتجمع صفوفها للدفاع عن حقوق الشعب الجزائري وعن مصالحه.

لقد كان بيان الشعب الجزائري الذي تبنته كل القوى الوطنية في البلاد والذي صدر في شهر فبراير 1943 بمثابة تجسيد لآمال الشعب الجزائري في هاته المرحلة من تاريخه. كما انه يعكس تطورا واضحا عند بعض فصائل القوى التي رفضت نهائيا فكرة الاندماج. فالبيان يندد بالاستعمار ادانة صريحة وتقرير مبدأ استغلال شعب من طرف شعب اخر او ضمه إليه بالقوة كما يطالب بضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب كما نادى بذلك ميثاق الاطلنطي ويطالب بأن تمنح الجزائر، دستورا خاصا بها يسوى بين جميع السكان في كل شيء بدون تمييز في الجنس او الدين كما يطالب بضرورة إلغاء الاقطاعية الزراعية وتطبيق الاصلاح الزراعي وكذلك الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية وضمان حرية الصحافة والاجتماعات وتوفير التعليم المجاني لجميع الاطفال الى جانب المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الذين لا يزالون في الاعتقال.

لقد عمد الاستعمار كعادته ووفاء لتقليده وروحه، الى الرد عن هذه المطالب بالعنف والقهر، فقام باعتقال عدد من القادة الوطنيين والزج بهم في السجون والمعتقلات. وككل رد على مطالب البيان والمكمل قامت السلطات الاستعمارية باصدار امر 7 مارس 1944، الذي يعطي الحق لبعض الشرائح من

الجزائريين، من ذو المؤهلات الثقافية والفنية او الذين الهم وضائف في الادارة او منتخبين الحق في التجنس بالجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بالاحوال الشخصية كمسلمين وعدا ذلك فإن كل الاصلاحات التي تناولها، والتي هي بعيدة كل البعد عن مطالب البيان والمكمل وفي تعارض معها، اجل تطبيقها الى ما بعد الحرب وعلق تنفيذها بقرارات سوف تصدرها الجمعية التأسيسية الفرنسية التي سوف تنتخب بعد الحرب. فعدا الحزب الشيوعي بالجزائري الذي هلل لهذا الامر وتحمس له فإن كل القوى الوطنية الاخرى رفضته رفضا باتا. ومع ذلك فلم تفقد الامل في امكانية الوصول الى تحقيق مطالب البيان والمكمل في اطار النضال داخل الشرعية الاستعمارية. ففي لقاء عقده قادة القوى الوطنية لدارسة الوضع تم التعرض لهذا الاسلوب النضالي وجدواه او عدم جدواه ممثل هام في الحركة الوطنية (حزب الشعب) ابداى قناعته بعدم جدوى هذا الاسلوب من النضال ومع ذلك فقد تركت حرية الحركة والمبادرة في هذا الاتجاه للشق الاصلاحي من الحركة الوطنية، الذي كان في هذه المرحلة يثق كل الثقة ويأمل كثيرا من وراء النضال داخل الشرعية الاستعمارية. وتكون على اثر ذلك تجمع وطني كبير ضم كل فصائل القوى الوطنية التي تنادي باستقلال الجزائر وتأسيس الجمهورية الجزائرية، داخل اطار «احباب البيان والحرية» لتعبئة الشعب وراء مطالب البيان والمكمل. وتأسست لهذه الغاية جريدة المساواة وفي ظرف اسابيع قليلة كان عدد المنخرطين في صفوف هذه الحركة يتجاوز النصف مليون منخرط. وفي شهر مارس 1945 عقدت هاته الحركة اول مؤتمر لها، كانت ابرز قراراته المطالبة بتأسيس برلمان وقيام حكومة جزائرية ذات سيادة كاملة تختار الارتباط بفرنسا طواعية لا قسرا وفق ما يخدم مصالح شعبها.

وازاء هذا المد الجارف والضغط الشعبي العنيف على السلطات الاستعمارية وعلى المعمرين على الخصوص، بدأ التآمر على الحركة الوطنية يشحذهم المعمرون والادارة الاستعمارية بالجزائر. ومنذ بداية عام 1945 قام بعض الغلاة من المعمرين بالتلفض بكلام يكاد يكون صريح المغزى، اشتم فيه لائحة التآمر على الحركة الوطنية. ولم تلبث ان بدأت خيوط هذا التآمر في الافق.

وقعت حوادث 8 ماي 1945 وذهب ضحيتهـا ما يزيد عن 45 ألف جزائري وكل الدلائل تشير الى ان خيوط المؤامرة تتجمع كلها في يد المعمرين والادارة الاستعمارية لايقاع مذبحة بالشعب الجزائري هدفها استئصال الشعلة الوطنية في نفوس الجزائريين ولمدة اجيال.

حدثت بعثرة وذبذبة في صفوف القوى الوطنية على اثر هاته المجزرة الرهيبة وحلت حركة احباب البيان والحرية واعتقد الاستعمار انه حقق هدفه الاجرامي وأمن مستقبله في الجزائر ومما زاد من اطمئنانه، البعثرة التي اصبحت عليها القوى الوطنية غداة هاته المجزرة البشعة وكان حزب الشعب الجزائري الهدف الذي توجهت اليه كل النبال حتى من طرف بعض شرائح القوى الوطنية ذاتها التي اصدرت في غياب بعض قادتها بيانا نددت فيه بما حدث واكدت ارتباطها وتعلقها بفرنسا ومؤسساتها. كما ان سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري كباليرو لم يتورع في لصق التهمة لما حدث لا بالمعمرين ولا بالادارة الاستعمارية في الجزائر. وانما اعتبر ذلك ناجما عن تآمر خارجي حبكته الفاشستية العالمية بالتعاون مع العناصر الوطنية بهدف النيل من نضال القوى «الديمقراطية» في العالم ضد الفاشستية. وكانت حركة أحباب البيان والحرية اخر تجمع للقوى الوطنية بجميع فصائلها حول هدف الاستقلال. اما الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها. التي تشكلت عام 1951 فهدفها كما يتضح مراسمها هو مواجهة القمع والتنديد به ومع ذلك فسرعان ما تلاشت واسدل عليها ستار النسيان.

لقد تركت حوداث 8 ماي 1945 اثارا عميقة في نفسية الشعب الجزائري كما كانت منعطفا حاسما في مسيرته النضالية من اجل استقلاله وسيادته. واصبحت طلائع الشعب وورائها الشعب كله مقتنعة بأن لا فائدة ولا يمكن ان يرجى شيئا عن طريق العمل في ظل الشرعي الاستعمارية.

ورغم الدرس القاسي الذي تلقته «بحوادث 8 ماي»، فإن القوى الوطنية الاصلاحية بقيت متمسكة بنهجها النضالي اي بالعمل لتحقيق اهداف ثورية في ظل القانون وسوف تكرس جهدها ونشاطها في هذا الميدان ولكنها سوف لن تحصد سوى خيبة الامل.

واذا كانت انتخابات 1946 لتعيين نواب الجمعية التأسيسية الفرنسية

الثانية والانتخابات البلدية التي جرت بالجزائر في خريف 1947 ثم انتخاب الجمعية الجزائرية، كانت نتائجها الى حد ما مشجعة لها نسبيا ولكن سرعان ما تتصدى لها الادارة الاستعمارية بكل الوسائل تصل الى حد الضغط والتخويف لتقلص نفوذها وتحد من تأثيرها. في الوقت الذي بدأ الشعب يبتعد عنها شيئا فشيئا، فاقدا الامل في امكانية تحقيق اي شيء مهما كان ضئيلا لمصلحته، ويكفي لندرك هاته الحقيقة ان نلقي نظرة على قوائم المنتخبين من الجزائريين في جميع المؤسسات التي لهم حق التمثيل فيها، لعام 1954 لندرك بوضوح حقيقة الدور والمكانة التي يتمتع بها هذا التيار الوطني الاصلاحي في ميدانه الرئيس الذي اختاره لنشاطه، وهي مكانة هينة ضئيلة لا تدفع على الامل. لقد اجتاح المستقلون (اي اعوان الادارة من بني وي وي) مقاعد التمثيل المخصصة للجزائريين مما جعل ممثلوا التيار الوطني الاصلاحي في هاته المؤسسات كتلة ضئيلة لا وزن لها ويكفي للادراك ذلك التذكير بأن قانون 20 سبتمبر 1947 نص على مبدأ فصل الدين عن الدولة وعلى ترسيم اللغة العربية، ولكن علق تنفيذ ذلك على قرار تصدره الجمعية الجزائرية وفي خريف 1954 لم يصدر بعد اي قرار بهذا الشأن.

ان قضية الكفاح المسلح لم يكن بموضوع جديد وليد الخمسينات بالنسبة لحزب الشعب الجزائري، الذي تأسس عام 1937 اثر حل نجم شمال افريقيا في مستهل السنة نفسها. ولكنه كان هدف الحزب الاستراتيجي الذي هو نابع من قناعة مبدئية بكون الاستعمار دخل بالقوة ولا يمكن تصفية وجوده في البلاد الا بالقوة. وهذا المبدأ مستخلص من تجارب النضال الذي خاضه الشعب الجزائري والدروس القاسية التي تلقاها وخيبات الامل التي حصدها منذ ان وطأت اقدام الاستعمار أرض هذه البلاد. كما استفاد النضال الجزائري من الدروس المريرة التي استوعبها من فشل المقاومة المسلحة. واستخلص من هاته الدروس ان العمل المسلح لا يمكن ان يؤدي الى نتيجة حاسمة مالم يسبقه عمل سياسي تمهيدي يرفع وعي الجماهير السياسي من جهة ويعدها اعدادا نفسيا وتنظيميا من جهة ثانية لمواجهة الاستعمار مواجهة فعالة حاسمة. لذلك فرغم القمع والقهر الذي سلط على مناضلي الحزب منذ ان تأسس الى ان حل

في شهر سبتمبر من عام 1939 وسع ذلك فلم يؤثر على نشاطه . وحتى لما دخل في السرية ما انفك يوسع دائرة تأثيره وينمي قدراته التعبوية في الميدان الرئيسي الذي هو الجماهير.

وغداة حوادث 8 ماي كان على الحزب ان يواجه مهامه بروح المسؤولية والنضج ، لقد تأكد للجميع وللمرة الاخرى انه لا يمكن ان يرجي شيئا وراء العمل في ظل شرعية الاستعمار. ومن ناحية اخرى لقد برهن الشعب الجزائري بكونه في مستوى مسؤوليته والاحداث التي سبقت 8 ماي والتي وقعت اثنائها كلها تؤكد ذلك فعلى الحزب اذن ان يكون في مستوى مسؤولياته وان يمنح للشعب اداته النضالية ويعطي له سلاحه لمواجهة المعركة الحاسمة. لقد قرر الاستفادة من الاوضاع الجديدة التي اسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ويعود الى الظهور من جديد تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية لخوض المعركة على جبهتين : الجبهة الظاهرية والتي تتمثل في الاستفادة من المؤسسات الجديدة التي ينوي الاستعمار اقامتها في الجزائر من اجل تغطية نشاطه الرئيسي المتمثل في الاعداد الحثيث للمعركة المسلحة. لذلك قرر في عام 1947 تكوين المنظمة الخاصة لاعداد الثورة وتأطير الكفاح المسلح في سرعة تامة، في نفس الوقت الذي قرر فيه خوض معركة الانتخابات البلدية على الجبهة الظاهرية.

كانت الانتصارات التي احرزتها القوى الوطنية وخاصة حركة انصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات البلدية التي جرت في خريف 1947 وقعا سيئا في نفوس المعمرين واندفعوا للعمل والضغط على حكومة فرنسا من أجل وضع حد لهذا الزحف الوطني على المؤسسات المنتخبة. ومما زادهم خوفا هو كون انتخابات الجمعية الجزائرية على الابواب، ويخشى هؤلاء ان تسير الامور على غير هواهم. اذ ما جرت هاته في نفس الجو الذي جرت فيه الانتخابات البلدية. لقد حمل المعمرون، الحاكم العام ايف شاتينيو مسؤولية ذلك واتهموه بالضعف وبالتواطىء مع العرب ضدهم. لذلك عقدوا العزم على التخلص منها باستدعائه الى فرنسا وتعيين بدله حاكما عاما يكون رهن اشارتهم. لذلك اجلت انتخابات الجمعية الجزائرية التي كان من المقرر ان تجري في منتصف شهر جانفي 1948 الى شهر افريل. وخلال هاته الفترة تم استدعاء شاتينيو

وعين بدله نايجلين الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي. وكان قبل تعيينه في الجزائر وزير للتربية. لقد تم الاتفاق بين نايجلين و المعمرين قبل قدومه للجزائر على ما يأتي : 1 ـ سد ابواب الجمعية الجزائرية في وجه الوطنيين ـ 2 ـ تأجيل تطبيق بعض المواد التي نص عليها قانون 20 سبتمبر 1947 والتي هي لصالح الجزائريين الى أجل غير مسمى ـ 3 ـ اتباع سياسة الحزم والشدة ضد مناضلي القوى الوطنية الجزائرية وابعادهم عن جميع المؤسسات وبكل الوسائل.

لقد اشتهر هذا الحاكم عند الوطنيين بمهازله الانتخابية وبسياسته القمعية الهوجاء. فبمجرد وصوله الى مكتبه بمبنى الولاية العامة اخرج ملف حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، ولمدة من الوقت راودته فكرة حل هذا الحزب قبل اجراء الانتخابات الجمعية الجزائرية، ولكنه ارتضى في النهاية حل آخر هو تعبئة كل الاجهزة القمعية منها والادارية ضد الحزب وانصاره من جهة ومواجهة مرشحي الحزب في حالة انعدام كل المبررات لمنعهم من الترشح، بمترشحين مستقلين تعمل الادارة على فوزهم بكل الوسائل.

كانت لهاته التجربة المريرة في ظل الشرعية الاستعمارية خلال عهد هذا الحاكم وخلفه روجي ليونار تأكيدا جديدا ان لا فائدة ترجى من وراء هذا النوع من النضال ومع ذلك فقد استهوى هذا النشاط بعض العناصر القيادية في حزب حركة الانتصار نفسه، الذين اصبحوا يميلون اليه اكثر ما يميلون الى تقوية العمل السري ودعمه واعداده اعدادا جيدا لخوض المعركة المسلحة. ومنذ عام 1949 دخل الحزب في ازمة داخلية عنيفة ذات حدين : ازمة في القيادة والتي ادت الى خروج بعض العناصر القيادية وطردهم من الحزب. وفي الحقيقة فإن هاته التصفية لم تكن في صالح الاتجاه الذي يدعو الى ضرورة تعبئة كل جهود الحزب للاعداد للكفاح المسلح في ظروف جيدة. وازمة في العلاقات بين القيادة وقواعد الحزب من جهة ثانية. واستفحلت الازمة الداخلية عندما اكتشف البوليس الفرنسي عن طريق الصدفة وجود المنظمة الخاصة السرية في عام 1950 وهو الكشف الذي اعطي حجة للقائلين بالعمل تحت ظل الشرعية الاستعمارية. ورغم ان البوليس لم يستطع اكتشاف كل عناصر المنظمة وشبكاتها، نظرا لما كانت تتمتع به من نظام أفقي محكم معزول بعضه عن

بعض ولما يتصف به افراد المنظمة من طاعة عمياء والثبات على الموقف وهو الشيء الذي قلل من خسائرها الى حد كبير حيث لم يستطيع البوليس تفكيك المنظمة الا في بعض المناطق اما باقي شبكاتها المبثوثة عبر التراب الوطني فقد بقيت سليمة. لقد شنت السلطات الاستعمارية حملة قمع عنيفة وقامت باعتقالات واسعة في صفوف مناضلي حركة الانتصار بدون تمييز بين اولئك الذين يعملون علانية وبين الذين ينتمون الى التنظيم السري. ولكن الاجراء الاكثر خطورة على المنظمة الخاصة هو قرار ادارة الحزب بحلها وتصفيتها. وقبل اتخاذ هذا القرار حاولت بعض العناصر القيادية في الحزب اقناع المناظلين المعتقلين بأن ينكروا امام البوليس وجود كل علاقة لهم مع الحزب، ولكن هذا الموقف كان موقف افراد القيادة وليس موقف القيادة كلها. وبطبيعة الحال، لقد رفض المناضلون هذه المناورة واكدوا من جهتهم بكون الحزب يرتكب خطاءا كبيرا اذا ما اقدم على حل المنظمة الخاصة. وبمرور الزمن يمكن ان نتسائل هل هذا القرار هو قرار شرعي مطابق للقوانين الاساسية للحزب ؟ كيف يمكن لمنظمة تكونت بقرار من المؤتمر ان يحلها غير المؤتمر ؟

لقد اشتدت الازمة الداخلية في الحزب لهذا السبب ولاسباب اخرى ايضا، واصبحت قواعد الحزب كلها تطالب بضرورة عقد مؤتمر تصفي فيه كل المشاكل التي يتخبط فيها الحزب من جهة واتخاذ قرار انطلاق العمل المسلح من جهة ثانية. لكن المؤتمر الذي عقده حزب حركة الانتصار في شهر افريل 1953 لم يحل إي مشكل. لقد استغل هذا المؤتمر لابعاد كل العناصر التي تعكس وجهات النظر ومطالب قواعد الحزب وخاصة تلك التي ارتبطت تنظيميا بالمنظمة الخاصة. يضاف الى هذا فإن المؤتمر اسفر عن تصعيد الخلاف القائم داخل القيادة نفسها وهو الخلاف الذي رفضت معظم قواعد الحزب وخاصة الاعضاء السابقين في المنظمة الخاصة الخوض فيه والانجرار معه، خاصة وان الصراع كان من اجل المسؤولية وبين الاشخاص ولا يخدم النضال الشعبي في شيء. وقبل إن ينفجر هذا الخلاف ويصبح علانيا قامت محاولات عديدة بذلها مناضلون طليعيون من اجل حسم الخلاف ورأب الصدع الذي اصبح يهدد كيان الحزب مؤكدين بأن هذا سوف يسترد وحدته وانسجامه في العمل المسلح

المباشر. واهم بادرة في هذا الصدد هو تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي كان محور نشاطها الرئيسي هو تحقيق هدفين : العمل على تسوية الخلافات القائمة داخل قيادة الحزب من جهة وعدم ترك المناضلين ينجرون في هذه الخلافات ويتحزبوا لها من جهة ثانية، واذا كانت اللجنة الثورة للوحدة والعمل لم توفق في هدفها الاول، حيث اصبح انقسام الحزب امرا واقعا في غضون صيف 1954 بقيام كل من الشقين المتصارعين بعقد مؤتمر له مفصل ومخاط حسب هواه. فعقدت قيادة الحزب مؤتمرا خاصا بها في مدينة هيرنوبلجيكا واللجنة المركزية مؤتمر خاص بها هي الاخرى في الجزائر. لقد كان لفشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في تحقيق مسعاها الرامي الى منع انقسام الحزب وجعله يتبنى انطلاق الكفاح المسلح، ان جعل المناضلون الطليعيون يتحملون مسؤولياتهم في السير قدما نحو هذا الهدف خارج هياكل الحزب، وتجاوز هذه الوضعية المتردية سياسيا ونفسيا باعلان قيام جبهة التحرير الوطني واندلاع الكفاح المسلح.

اننا نعتبر قبل كل شيء بأنه بعد عشرات السنين من الكفاح بلغت الحركة الوطنية طورها النهائي الحاسم هو طور التطبيق والتنفيذ. اجل، ان غاية كل حركة ثورية هي توفير جميع الشروط لعمل تحريري. فإننا نعتبر اليوم بأن الشعب الجزائري في الداخل ملتف حول شعار الاستقلال وشعار الكفاح... ان الساعة قد دقت لانقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي تتورط فيه بسبب حزازات اشخاص ونزعات نفوذ.. اننا نضع الصالح العام الوطني فوق اعتبارات الاشخاص الدنيئة او اعتبارت النفوذ الخسيسة. ان كفاحنا موجه قبل كل شيء ضد الاستعمار دون سواه. فالاستعمار هو عدونا اللذوذ، العدو الاعمى الذي رفض دائما ان يتنازل لنا عن الحرية بصفة سلمية.

في نظرنا ان هذه الاسباب تكفي بأن نعطي لحركتنا الاسم التالي :
جبهة التحرير الوطني (1)

---

*(1) نداء اول نوفمبر 1954*

# القسم الرابع

# في ثورة نوفمبر

## الرجـــــال والحـــــــدث :
## دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الاعداد
## لغرة نوفمبر 1954

ان التأمل في الوقائع التي جرت في سنة 1954 والتي كانت تتوالى بسرعة كبـيرة يخيل له وكأن حركة التاريخ قد استيقضت من غفوة كانت قد انتابتها وتريد اللحاق بسرعة لتعويض ما فاتها من الوقت.

وبالفعل ففي تاريخ الشعوب فترات من هذا النوع تتوالى فيها الاحداث الكبرى بسرعة وتتراكم لتنقلها من حالة الى حالة اخرى تفتح بها صفحة جديدة من تاريخها. ان الاحداث التي توالت على ساحة النضال الوطني خلال سنة 1954 هي من هذا النوع التي تهيء المجتمعات وتعدها لهذه المرحلة الجديدة من تاريخها.

ففي هذا السياق للاحداث في ظل هذه الحركة التاريخية السريعة بتسائل المـرء عما هو دور الـرجـال فيهـا ؟ ومـاهو موقعهم منها ؟ فهل هم مدفوعين بواسطتها دفعا ام هم مسيطرين على مسارها ومتحكمين في توجيهها نحو الهدف الذي يقصدونه ؟

ان الاشكالية التي تطرحها هذه الاسئلة لا تزال موضوع جدال جاد بين المؤرخين منذ القرن الماضي. أي منذ ان اصبح التاريخ علما. وقبل ذلك لم يكن أحد يتسائل او يتشكك في كون التاريخ هو من صنع الافراد. وكان لهذا الموقف أثره في الانتاج الفكري الذي أنجز عبر القرون في هذا الميدان، والذي أعطى للتاريخ الصفة التي عرف بها وهي تاريخ الملوك وكبار الرجال والاسر الحاكمة

وعلاقات أفرادها ببعضهم البعض والمؤامرات الداخلية والخارجية التي تحاك لاعتلاء كراسي الحكم الخ.

وبعبارة اخرى، أعطى لنا ما يسمى بالتاريخ السياسي للانسانية.

غير انه امام اتساع المعارف في مختلف الميادين وخاصة في مجال علوم الانسان وتطور أدوات البحث واتساع آفاق العقل البشري وتسلحه بحاسة نقدية متطورة تبين ان المعرفة المحصلة حول ماضي الانسان ناقصة جدا وانه من الضروري العمل على تطويرها وترقيتها، لكي يصبح التاريخ سجلا حقيقيا لماضي الكائن العاقل، وفي جميع الميادين.

لقد بدأ التاريخ منذ القرن الماضي يتسلح بالادوات العلمية الضرورية ليتمكن من القيام بهذه المهمة الشاقة والمعقدة. وخطى بذلك خطوات توعية معتبرة نحو ما يسمى بالتاريخ الحضاري، مسلحا بأدوات ملائمة وبمنهج جديد يتميز به، جعلته يتحول من مجرد فن من الفنون الى علم، له أسسه وضوابطه وتقنياته.

وكرد فعل ضد التاريخ الوقائعي الذي كان مسيطرا حتى ذلك الوقت أصبح دور الفرد في التاريخ الحضاري مهمشا، وحتى ينظر إليه بإزدراء. وهو الطابع الذي يغلب على الدراسات التاريخية لحد الآن. غير أن بعض الوقائع الكبرى في التاريخ المعاصر تدعو الى عدم مجاراة هذا الموقف في مطلقيته. لقد اكتشف التاريخ الحضاري هذه الثغرة المتمثلة في إهمال دور الرجل في صنع التاريخ عندما جابهته مشكلة التحليل والتفسير لوقائعه والتي لاحظ ان دور الرجال في صياغة بعضها لايمكن اهماله والسكوت عنه. ويبدأ بذلك نوع من اعادة الاعتبار لدور الفرد في حركة التاريخ ولكن ليس بالمنظور البطولي أو الرسولي وهي النظرة التي كانت سائدة قبل القرن التاسع عشر.

واذا ما تصفحنا وقائع الساحة النضالية في الجزائر خاصة منذ بداية سنة 1954 فإننا سنلاحظ ان دور الرجال التسعة كان حاسما في صنع غرة نوفمبر وأن الشهيد بن بولعيد كان قد اضطلع بأحد الادوار البارزة في صنع هذا الحدث الكبير.

لقد لاحظنا غداة التحرير، انتشار عدد من الشعارات في ظاهرها حق ولكنها لم تكن بريئة كل البراءة وأدت الى حملة ما أدت الى اهمال سيرة هؤلاء الابطال الرواد وخاصة الشهداء منهم مما نجمم عنه خسارة لا تعوض. فلا يمكن تعويض اليوم، ما فات حول الترتيبات المفصلة والدقيقة للاعداد للحدث ولا الاجابة على التساؤلات التي تطرح اليوم حول عدد من القضايا المتصلة به. وكان بالامكان سد هذا النقص لو تمت عملية تسجيل الشهادات مباشرة بعد التحرير من أفواه أولئك الذين عملوا واحتكوا بهؤلاء الرواد الشهداء احتكاكا مباشرا.

اننا نلمس حجم هذه الخسائر عندما نتأمل بعض الشهادات التي نشرت لندرك خطر عامل الزمن وأثره السلبي في تسجيل وقائع التاريخ بالشكل الذي تمت عليه لحد الآن. فالمؤرخون الجزائريون مدعوون وبكل إلحاح الى استنباط منهج واعداد تقنيات ملائمة للاستفادة من الشهادات التي يمكن جمعها لحد الآن.

سنركز في هذا المقال على المعالم البارزة للدور الذي لعبه مصطفى بن بولعيد ونأمل ان يتم معالجة هذا الدور بشكل مفصل وكذلك دور الرواد الاخرين في دراسات مفصلة ومتخصصة. فدور كل واحد منهم لايمكن الاحاطة به بدون هذا الجهد الذي هو أقل ما يمكن ان يبذل من أجلهم ومن أجل الحقيقية التاريخية التي هي ملك للمجتمع كله وعهدة عليه. كما انه لايمكن ابراز اهمية هذا الدور ليحتل المكانة التي يستحقها بدون استعراض ولو بشكل سريع للقضايا التي كانت مطروحة على الساحة النضالية آنداك وموقفهم منها. وتوضيح الخط الذي تبنوه للخروج بالحركة الوطنية من حالة الازمة التي كانت تمر بها الى أفق جديد يفتح الباب أمام الشعب لتحمل مسؤوليته التاريخية من أجل تحرير نفسه بيده.

ان الخط الاصلاحي الذي بدأت تنتهجه حركة انتصار الحريات الديمقراطية وخاصة منذ عام 1950 على اثر اكتشاف المنظمة الخاصة الشبه العسكرية، على يد البوليس الفرنسي، اثر حادثة تبسة المشهورة بإسم حادثة «رحيم»، يمثل البذرة الاولى للازمة التي سوف تشتد وتتعقد الى أن تنفجر علانية خلال عام 1954.

لقد تجسد هذا التوجه الاصلاحي لهذا الحزب الوطني الكبير من خلال عدد من المؤشرات تمحورت حول عنصرين رئيسيين أولهما هو موقفه من المنظمة الخاصة ومن مناضليها وثانيهما ممارسته السياسية على الساحة الوطنية في السنوات التالية :

ان الموقف الذي اتخذته حركة الانتصار من المنظمة على اثر اكتشافها اتسم بالتخلي والتنكر والتحلل منها. ومن المعروف ان هاته انشئت بقرار من المؤتمر وتعتبر جزء لا يتجزأ من الحركة فهي تمثل تنظيمها العسكري الذي يتهيأ ويعد للبدء في الكفاح المسلح.
ولم يتخذ المؤتمر الاول للحركة هذا القرار في عام 1947 ارتجالا ولا اندفاعا وانما تم بناءا على دراسة معمقة للواقع الجزائري ولطبيعة الاستعمار في البلاد. فالتقييم الموضوعي لنتائج النضال السياسي في ظل الشرعية الاستعمارية والذي امتد على ما يزيد عن ربع قرن بعد ان حوصلته، كانت زهيدة حدا ان لم تكن مأساوية بالنظر الى المجازر التي نظمتها الادارة الاستعمارية في 8 ماي 1945 لمجرد ان الشعب طالب بالاستقلال بصوت عال في الشارع.

لقد أكدت هذه الحوادث انه لا يمكن تحرير البلاد بدون اعداد آدة ملائمة واعتماد الكفاح المسلح كأسلوب للنضال من أجل تحقيق هذا الهدف. هذه الاداة هي التي أوصى المؤتمر بتكوينها للقيام بالدور المهيء لها. لكنه غداة اكتشاف المنظمة الخاصة سعت ادارة الحزب الى التخلص منها، خاصة لما انفتح امام بعض عناصرها امكانية التعايش مع بعض الاوساط في الادارة الاستعمارية والاقتناع بفتات موائدها. فعلى الرغم من ان البوليس لم يكتشف كل شبكات المنظمة ولم يلق القبض سوى على بضع مآت من عناصرها من مجموع أفرادها التي قدرتها بعض الشهادات بثلاثة آلاف والاخرى بما بين الالف الى ألف وخمسمائة، فإن ادارة الحركة قررت حل المنظمة وتشتيت شمل اعضائها.

كما أنكرت وجودها على المستوى الرسمي عندما تبنت مقولة ان ما حدث هي «مؤامرة» دبرتها الاوساط الاستعمارية. هذا الموقف له خطورته وتبعاته. فهو يعني من جهة، ان الحزب قد تخلى عن فكرة الاعداد للكفاح المسلح ومن جهة

اخرى يبين مدى اصرار ادارته على التمسك بالشرعية الاستعمارية والعمل تحت ظلها بأي ثمن. لقد نشب جدال حاد بينه وبين مناضلي المنظمة حول هذه المسألة. فهؤلاء كانوا يرفضون مقولة «المؤامرة» التي يتبناها الحزب على اعتبار كونها تعبر عن خط اصلاحي يرفضونه ويندّدون به. ويطالبون منه ان يتحمل مسؤولياته. وهذا يعني في نظرهم الدخول بتنظيمه وامكانياته في ظل السرية من جديد مما سيوفر حسب رأيهم ظروف افضل لاعلان الكفاح المسلح وبسرعة، وهكذا يضطر الى التخلي عن توجهاته الاصلاحية ليعود الى اصوله الثورية.

ولكن ادارة الحزب أصرت على موقفها وأجبرت عشرات المناضلين على تسليم أنفسهم للشرطة طواعية. والذين لم يمتثلو لهذا القرار تعرضوا «للتشريد» ولم تتحمل مسؤولياتها نحوهم الا عن كره. فقامت بابعاد بعضهم الى خارج الوطن والبعض الاخر عاشوا مختبئين في الاوراس أو في جرجرة وفي بعض المناطق البلاد النائية.

وعند مطلع 1953 كانت هناك هوة سحيقة تفصل بين ادارة الحزب من جهة ومناضلي المنظمة الخاصة من جهة ثانية، غير أن الامل لا يزال لم ينقطع بعد حول احتمال قيامها بتعديل خطها السياسي في اتجاه الاستجابة لضغوط القاعدة التي تطالب باعادة الحياة للنظمة والاسراع حثيثا لاعلان الكفاح المسلح، خاصة وأن مؤتمر الحزب على الابواب.

ان المؤتمر الثاني للحركة الذي انعقد أيام 4، 5، 6 أفريل 1953 لم يفعل أكثر من التأكيد على النمط الاصلاحي الذي بدأ ينتجه منذ سنة 1950. فالبرنامج الطويل الذي صادق عليه ركز بصفة خاصة على القضايا العقائدية للحزب. كما حلل فيه سياسة الادارة الفرنسية وموقفه منها وتقييمه للوضع الدولي بشكل عام وللحالة في شمال افريقيا بوجه خاص ليستخلص بكون الوضعية الخارجية العامة جيدة في مجملها بالنسبة «للنضال ضد الامبريالية في شمال افريقيا» وبكونه سيسخر لتحقيق اهدافه كل «الوسائل الممكنة التي يسمح بها القانون».

قد يتبادر الى الذهن ان هذا الخط الذي تبنته ادارة الحزب في المؤتمر لا يقاسمها فيه رئيس الحزب، مصالي الحاج، الذي كان تحت الاقامة الجبرية في

نيور بفرنسا، لكن بعض المؤشرات تدل على انه لم يكن يتبنى هو نفسه في هذه الفترة، فكرة الكفاح المسلح. فرسالته الى المؤتمر وكذلك تلك التي وجهها للمناضلين بعد ذلك بسنة (ربيع 1954) يدعوهم فيها الى تكوين لحان للانقاذ داخل الحزب بعد سحب ثقته من اللجنة المركزية لاتدعو الى الاعتقاد بكون موضوع الكفاح المسلح كان يشغل باله في هذه الفترة.

كانت نتائج المؤتمر مخيبة للامل، بالنسبة لمناضلي المنظمة الخاصة الذين كانوا يتوقعون التغيير في سياسة الحزب. وتزداد هذه حدة بأحكام قيادة الحزب قبضتها عليه بشدة أكثر، حين أصبح يشبه نوعا من ملكها الخاص. هذا الوضع هو ما تؤكده المادة السابعة عشرة من القانون الاساسي الذي صادق عليه المؤتمر والتي تنص على أن «المؤتمر هو الذي ينتخب مبدئيا جميع أعضاء اللجنة المركزية، وفي مقدور المؤتمر أن يعين ـ لأسباب خاصة ـ لجنة يكون أعضائها قسما من اللجنة المركزية وهم يعينون بدورهم الاعضاء الآخرين فيها عن طريق الاختيار. وفي كلتا الحالتين فإن المؤتمر يحدد أعضاء اللجنة المركزية ويسمح لهاته أن تغير ذلك العدد اذا اقتضى الامر. . . » وهذا يعني ان المؤتمر فتح الباب على مصراعيه للمساومة والمحسوبية والزبونية للسيطرة على مقدرات الحزب وليس للكفاءة والاخلاص والفعالية في الميدان كما يجب ان تكون.

لقد جسد برنامج الحزب الذي انبثق عن هذا المؤتمر الخط الاصلاحي الذي أصبح ينتهجه بشكل اكثر صراحة من ذي قبل. لقد حدد في اللائحة العامة التي صادق عليها المحاور الاستراتيجية للنضال في المجالات التالية : الكفاح ضد القمع، تسوية الوحدة (وحدة الحزب)، الاعتناء بتكوين الاطارات الوطنية للحزب، الاهتمام بالشبيبة والعناية بالثقافة الوطنية متابعة ارسال مذكرات للامم المتحدة كل سنة أثناء دورتها العادية، قضية المرأة وتنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا.

وعلى مستوى «التكتيكي» متابعة سياسة التحالف مع الاحزاب «حتى ولو كانوا لا يقاسموننا أفكارنا وأساليبنا، وضع سياسة للانتخابات وضبط برنامج للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى جانب الحرص على ايجاد انسجام بين الدعاية التي يقوم بها الحزب كتنظيم مع تلك التي تتم بواسطة محبيه الى جانب السهر على قيام اتصال مستمر بين المسؤولين وبين القاعدة.

بعض الكتاب يشيرون الى ان المؤتمر أوصى بإحياء المنظمة الخاصة واعادة بعثها من جديد. وبطبيعة الحال فإن قرارا مثل هذا ان كان قد اتخذ فلا يكون إلا سريا ولايمكن نشره. ولقد حاولنا أن تستشف الحقيقة من خلال النشاط الذي بذله الحزب في الميدان بعد هذا المؤتمر وحتى شهر جويلية 1954، عندما تم تكريس انقسامه بصفة نهائية، فلم نلاحظ أي أثر ولم نشتم أي جهد بذل في هذا الاتجاه، بل على العكس، فإن الساحة الحزبية في هذه الفترة كان قد طغي عليها ذلك الخلاف الذي نشب بين رئاسته واللجنة المركزية.

ان فكـرة الاعـداد للكفاح المسلح بشكل حثيث والدعوة الى اعتبار هذه المسـألة ذات الاولوية على ما عداها من القضايا الاخرى لم تنطلق من ادارة الحزب كما أنها لم تتبناها، وانما جاءت من مناضلين في الحزب ولكن خارج قيادته.

يذكر الأخ أحمد بن بلة أن المرحوم محمد بلوزداد، قائد المنظمة الخاصة عند تأسيسها، كان وهو على فراش الموت (1949) يتشكك كثيرا في احتمال متابعة ادارة الحزب لجهد الاعداد للكفاح المسلح الى نهايته الطبيعية. وكان رحمه الله يوصي زملائه بالتيقظ وبمتابعة هذا المسعى الى غايته ومهما كان الثمن.
من المسائل التي يحيطها الغموض، لحد الآن هي معرفة متى ظهرت فكرة اعلان الكفاح المسلح خارج تنظيم الحزب. وفي أي وقت تبلور الاعتقاد في عدم استعداده ضمنيا للعمل في هذا الاتجاه. ومن تم وجوب العمل خارج النظام لتجسيد الفكرة.

ان الاتجاه العام الذي نتلمسه عند المناضلين الذين دعوا الى هذه الفكرة وسعـوا الى تحقيقهـا. أنهم حتى أواخر سنة 1953، لم تتجسد لديهم فكرة العمل خارج الهيكل الحزبي فهم بحكم كونهم مناضلين أوائل في صفوفه تربوا في أحضانه وتكونوا على يده واضعين كل ثقتهم وآمالهم فيه فلم يكن من السهل عليهم التفكـير في العمـل خارجه. ولكن بعد المؤتمر الثاني (1953) عندما أصبح الخط الاصلاحي هو النهج الرسمي للحزب بدأت فكرة امكانية العمل خارج النظام تتبلور في ذهنهم شيئا فشيئا. وفي الواقع، يجب ان نلاحظ ان

بلورتها لم تكن في مستوى واحد بالنسبة إليهم جميعا ولكن كانت على درجات بين الواحد والاخر.

ان المبادرة التي قام بها رئيس الحزب من منفاه بنيور في فرنسا بطرح الخلاف القائم بينه وبين ادارة الحزب والتي فشلت كل المساعي لتطويقه وحصره (داخل القصر) - أمام المناضلين في فرنسا عند اجتماعهم في اطار الندوة السنوية يوم 27 ديسمبر 1953، ثم في الرسالة التي وجهها الى المناضلين والى الشعب والتي أعلن فيها سحب ثقته من اللجنة المركزية في شهر مارس 1954، أنضجت فكرة العمل خارج الحزب وتجسدت الملامح الاولى لهذا التوجه الجديد في هذا الشهر بالذات (أي مارس 1954) بتكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

والواقع انه توجد هناك عدد من المؤشرات تفيد بكون هذا المسعى كان موجودا قبل هذا التاريخ وأن الخلاف داخل الحزب والذي بدأ بتفشى في صفوف المناضلين هو الذي سهل له امكانية التعبير عن نفسه في شكل الهيكلة الاولوية الممثلة في هاته اللجنة والتي كانت في الواقع تضم بين صفوفها اتجاهين : دعاة فكرة البدء في الكفاح المسلح واتجاه المركزيين الذين يريدون كسب هؤلاء الى جانبهم في صراعهم ضد رئيس الحزب. لقد شكل هذا اللقاء مع المركزيين خطرا على الاتجاه الاول، لان الالتقاء مع هؤلاء كان موقف الاقلية منهم فالكثيرون كانوا يميلون الى زعيم الحزب ولكن ليس على حساب فكرة البدء في اعلان الكفاح المسلح.

ان المعلومات المتوفرة لدينا، لاتسمح بتوضيح موقف أولئك الرجال الذين لعبوا دورا في حماية هذا الاتجاه الذي يمكن اعتباره قوة ثالثة انبثقت هي الاخرى من داخل حزب الشعب ايضا. فبعض الشهادات الموجودة حول هذه الفترة لا تجيب على كل التساؤلات كما ان البعض منها طغى عليه طابع الذاتية الذي لا يتفق دائما مع الحقيقة التاريخية. وبصفة عامة يمكن اعتبار ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل في شهر مارس 1954 هو بداية ظهور هذا الاتجاه الثالث في الساحة السياسية الداخلية للحزب وفي الساحة التنظيمية للاعداد لاعلان الثورة.

هناك مسألة أخرى تتعلق بموضوع اعلان الكفاح المسلح، خارج اطار

حركة الانتصار الحريات الديمقراطية. فبعدما حاولنا تتبع ميلادها وتطورها يمكننا ان نتسائل عن الوقت الذي بدأ في التنفيذ لتحقيق ذلك. فالمسألتين مرتبطتين ولكن الفكر يسبق العمل دائما.

ان التهيئة لاعلان الثورة لاتنطلق من فراغ ولكن هناك أرضية مهيئة وهي وان كانت أولية ولكنها موجودة على كل حال. وتتمثل هذه فيما تبقى من المنظمة الخاصة، فالاطار البشري الذي أعد لهذه الغاية لايزال موجودا في أغلبه على الساحة النضالية ولكنه مشتت ومبعثر. كما ان الكمية القليلة من الاسلحة التي هيأتها كانت لاتزال محفوظة. وبالتالي فإنه من الممكن البدأ بجمع شتات المناضلين المؤمنين بفكرة الكفاح المسلح. وتهيأتهم لمرحلة العمل المباشر من جهة، والسعي الى توفير كمية من الاسلحة تضاف الى القليل المخزون ليتسنى البدأ في العمل من جهة أخرى.

هذه المعطيات الاولية هي التي نفترض انها كانت وراء القرار التاريخي الذي اتخذ بالبدء في الاعداد المباشر للثورة. ولكن متى اتخذ هذا القرار ومن طرف من؟

يذكر الاخ أحمد بن بلة ان هناك اجتماعا عقد في نهاية 1953 أو في بداية عام 1954 في حي مونروج الواقع في الضاحية الجنوبية من العاصمة الفرنسية باريس والذي جمع كل من الاخوة أحمد بن بلة، محمد بوضياف وعلي محساس. وكان بوضياف هو مسؤول التنظيم في حركة الانتصار بفرنسا وينوب عنه الشهيد ديدوش مراد. أما بن بلة فقد كان وجوده بفرنسا مختفيا، وجود عابر. لان الحزب اوفده الى المشرق لينظم الى الوفد الخارجي الذي يترأسه المرحوم محمد خيضر في القاهرة، ومن هناك فإن التعليمات التي عند هذا الاخير تقضي بارساله لان يكون مندوبا للحركة في باكستان. أما محساس الذي هرب من سجن البليدة بمعية ابن بلة في شهر ماي 1952، فقد كان يقيم مختفيا بفرنسا.

لقد اتخذ في هذا الاجتماع المصغر قرار البدإ في الاعداد المباشر لاعلان الثورة. كما تم فيه نوع من توزيع للمهام بينهم : بالنسبة لابن بلة فقد كان عليه ان يستطلع الوضع في مصر في منظور امكانية الحصول على المساعدة

وخاصة الاسلحة. (1) أما بالنسبة لبوضياف فإنه بحكم منصبه كمسؤول عن التنظيم بفرنسا وكعضو في ادارة الحزب فإن ذلك سييسر له امكانية الحركة والاتصال لتحقيق الهدف الرامي الى جمع شتات اعضاء المنظمة الخاصة. وهذا ما تحقق فعلا بظهور أول لبنة لهذا المسعى والمتمثل في تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

أما علي محساس فقد كان عليه أن يعمل في اتجاه قواعد الحزب بفرنسا لاقناعها بكون الخلاف المحتدم على مستوى القيادة وهو خلاف فوقي وأن عليها أن لا تنغمس فيه. وبالتالي العمل على بلورة ما سمي بالاتجاه المحايد في انتظار بدإ الثورة.

عند هذه المرحلة من العرض للوقائع نبدأ في تلمس الدور الهام الذي لعبه الشهيد مصطفى بن بولعيد في الاعداد لغرة نوفمبر.

ليست لدينا معلومات دقيقة ومفصلة عن جهوده في هذا الاتجاه قبل عام 1954، ولكن هناك بعض المعالم لهذا الجهد يمكن ان نتلمسها في العناصر التالية:

لقد عمل ابن بولعيد منذ انخراطه في حزب الشعب غداة تسريحه من الخدمة العسكرية الاجبارية في عام 1945 على السعي بكل ما أوتي من نشاط وحماس من أجل دعم تواجد حزب الشعب ثم حركة الانتصار في منطقة الاوراس الى ان اصبحت القوة السياسية الاولى بها. ومنذ عام 1947، أصبح مسؤول المنظمة الخاصة في كامل المنطقة التي أصبحت بفضل المجهودات التي بذلها منطقة لجوء وأمن لكل المناضلين المطاردين من طرف السلطات الاستعمارية كما حرص على ان يتم الاعداد في ظل هذه الوضعية، ما قبل الكفاح المسلح لطبيعة العلاقات التي يجب ان تسود بين المناضلين والمواطنين، والتي يجب ان

---

*إن الاتصال الأول الذي جرى بين الأخ أحمد بن بلة والمكلف بالشؤون العربية في حكومة ثورة 23 يوليو الأخ فتحي الديب، يوم 5 أفريل 1954، يبين أن القرار باعلان الكفاح المسلح كان قد اتخذ من طرف مناضلين جزائريين طليعين كما كانوا قد أعدوا الخطة الأولية لتنظيم هذا الكفاح. وأن ما يطلبه هؤلاء هو الأسلحة بالدرجة الأولى وأن قرارهم بالبدأ في العمل المسلح كان قد أتم سواء بهذه المساعدة أو بدونها.*

*أنظر: فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية القاهرة 1984 ص 33 ـ 34*

تتسم بالثقة والتعاون والاحترام المتبادل في منظور الاستعداد للعمل المشترك المقبل والذي لن يتحقق دون تجسيد هذه العلاقات العضوية والتكاملية بين الطرفين في الميدان.

فمن متطلبات هذا المسعى هو التحلي بالانضباط الشديد الذي يجب ان يسود داخل الحزب نفسه. عدد من الروايات تؤكد هذا الطابع الانضباطي الشديد في الاوراس كما تشير كذلك الى تلك الجهود الرامية الى تربية السكان واعدادهم للمعركة المقبلة بتعويدهم وتدريبهم على العلاقات النظامية مع المناضلين ومراعاة عدد من الضوابط والسلوكات التي لا يجوز تجاوزها. فكثيرا ما كانت تفرض غرامات على بعض منهم لانهم أطلقوا ألسنتهم في الكلام الى الحد الذي يشكل خطرا على التنظيم الحزبي في المنطقة. او أنهم أبدوا فضولا زائد لمعرفة أشياء او تحركات ليس من حقهم معرفتها. أوضيفوا في ديارهم أجانب عن المنطقة تحوم حولهم شبهات في احتمال كونهم عيونا للادارة الاستعمارية، الى غير ذلك من الاجراءات التي تهدف الى اعداد جو من التعاون والتلاحم الكامل بين السكان وبين المناضلين الذي ستفرضه المعركة المقبلة. كما يتعرض المناضلون من جهتهم الى عقوبات على مختلف الدرجات بسبب كونهم تجاوزوا الاطار المرسوم للعلاقات مع السكان أو انهم حاولوا استغلالها لمآرب شخصية. فالشهيد بن بولعيد كان المدرب الاول والحارس اليقظ لهذه المبادىء وهذه الضوابط بالنسبة للمناضلين كما هو بالنسبة للسكان.

تشير عدد من الروايات من جهة اخرى، بكون بن بولعيد قد احتفظ بهيكلة المنظمة الخاصة قائما في المنطقة برغم قرار الحزب بحلها على مستوى القطر كله. اننا لانعرف تفاصيل ما دار بينه وبين ادارة الحزب حول هذا الموضوع. هل دخل في خلاف مفتوح معها حول المسألة ام كونه استطاع ان يقنعها بضرورة ذلك؟ ومن المؤكد ان موقعه كعضو في اللجنة المركزية للحركة قد دعم موقفه في الدفاع عن وجهة نظره سياسيا ومعنويا والنتيجة، هو ان هياكل المنظمة الخاصة التي تشتت في مناطق البلاد الاخرى بقيت سالمة في الاوراس بل وازدادت اتساعا وتطويرا مما هيء المنطقة لان تضطلع بالدور البارز في مسيرة الثورة خاصة في السنتين الاوليتين الحاسمتين.

وتشير الروايات كذلك بكون عملية شراء أسلحة جديدة وصيانة تلك التي اقتنيت على عهد المنظمة الخاصة وتأمينها كانت جارية لم تتوقف حتى لما ابتعد الحزب تماما عن فكرة اعداد الكفاح المسلح. وتؤكد هاته من جهة أخرى ان الشهيد كان يوصي جميع المناضلين باقتناء سلاحهم الشخصي وتهيئته. كما كان ينصح الشعب بالتسلح تحت مبررات مختلفة للتمويه عن الهدف الذي كان يقصده من وراء النصيحة. وحتى كانت هناك محاولات لصنع المتفجرات في المنطقة وتخزينها. فالمخزن الذي انفجر في مدينة باتنة ذاتها في صيف 1953 بسبب مخزونه من المتفجرات هو واحد من المؤشرات التي تدل على ان جهد الاعداد للمعركة لم ينقطع في المنطقة حتحى اندلاع الثورة.

هناك خصوصية بالنسبة للنظام الحزبي في الاوراس يجب الاشارة إليها لأهميتها والمتمثلة في ذلك التلاحم والتكامل بين التنظيمين السر والعلني وهذا مما سهل تحويل النظام كله الى تنظيم عسكري عند الضرورة، كما حدث فعلا.

فلم يحدث شقاق داخل الحزب في منطقة الاوراس كما كان الشأن في مناطق البلاد الاخرى. لقد كان جسدا واحدا عندما كان تابعا لادارة الحزب. ثم تحول النظام بكامله الى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ليصبح عند اعلان الثورة، كله جبهة وجيش التحرير.

والفضل في ذلك يعود بالدرجة الاولى لمصطفى بن بولعيد الذي استطاع ان يعبىء مناضلي المنطقة وراء أهداف وطنية سامية لا تتأثر و لاتنساق وراء النعرات الحزبية والمعارك الهامشية التي من شأنها ابعادهم عن الهدف الاستراتيجي المنشود والمتمثل في اعلان الكفاح المسلح. وهي حالة تنفرد بها منطقة الاوراس وبدرجة أقل منطقة جرجرة.

ومن جهة اخرى فإن ابن بولعيد استطاع ان يعبىء موارد الحزب في ناحيته في اتجاه دعم التحضير المادي للثورة. وهذا يعني انه بقي وفيا للخط السياسي الذي اعتمده الحزب في مؤتمره الاول (1947)، فلم يتأثر بالتغييرات والانحرافات التي عرفها الحزب في المناطق الاخرى، وهذا مما سمح باقتناء كمية جديدة من الاسلحة والعتاد، وتغطية النفقات الضرورية التي تتطلبها هذه التحضيرات والتي كان كثيرا ما يساهم فيها من جيبه الخاص كما حدث

بالنسبـة لاجتماع الاثنين والعشرين (جوان 1954)، فهو وديدوش مراد هما اللذان دفعا نفقات السفر للمندوبين الذين جاءوا من المناطق البعيدة.

بفضل هذه الجهود التي امتدت على مدى سنوات أصبحت منطقة الاوراس في مقدمة المناطق تهيئا واستعداد للبدأ في المعركة لتشكل بذلك القوة الامامية للثورة.

ان دور الشهيد بن بولعيد لا ينحصر فقط في كونه استطاع بفضل جهوده وجهود المناضلين الذين كانوا الى جانبه ان يشيد احدى القلاع الشامخة للثورة ولكنه ايضا كان احد الصناع البارزين لغرة نوفمبر على المستوى الوطني.

يمكن ان نميز في نشـاطه خلال عام 1954. بين جانبين : الاول وهو الذي يخص الاعداد المباشر للثورة على مستوى منطقة الاوراس، وما كتب عن هذا الجانب والروايات التي نشرت تعطي لناصورة أولية عن هذا الجهد الذي نلاحظ بكونه انصب اساسا على التحضير الميداني للمعركة والذي تابعه مرحلة مرحلة وخـطوة خطوة الى انطلاق الرصاصة الاولى، والجانب الثاني من هذا النشاط وهو الذي يتعلق بالمساهمة في الاعداد للثورة لتعم جميع مناطق البلاد.

عن هذا الدور، فإننا لانملك في الواقع سوي اشارات وبعض الروايات المقتضبـة جدا لبعض جوانب هذا النشـاط. فنحن نعرف انه من المؤسسين للجنـة الثـورية للوحـدة والعمل ونفترض ان هناك اتصالات تمت بينه وبين بوضياف مبـاشرة اثر عودة هذا الاخير من فرنسا ونفترض كذلك انه كان في انتظار المشروع الرامي الى البدأ في الاعداد للعمل المباشر وانه كان يترقبه. لقد كان متهيئا لذلك نفسيا وماديا.

لقـد كان، خلال الشهور الثمانية التي تفصل بين تشكيل اللجنة الثورية وقيام جبهة التحرير، في حركة دائمة لم تعرف التوقف سواء في داخل البلاد وحتى السفر الى الخارج. فمن المعروف انه كان من العناصر الاساسية التي حضرت لاجتماع 22 وأنه ترأسه وهو الاجتماع الذي عقد في آخر شهر جوان 1954 والـذي شارك فيه مسؤولـون سابقـون في المـظمـة الخـاصـة وبعض المسؤولون في النظام السياسي لحركة الانتصار الذين يؤمنون بالبدا الفوري في العمل المسلح. ويندرج هذا الاجتماع في اطار ذلك النشاط الذي يستهدف

جمع شتات الاعضاء السابقين في المنظمة الخاصة والعمل على اقناع قواعد الحزب بعدم الانجرار في خصم الصراع الذي شب واحتدم بين اللجنة المركزية من جهة ورئاسة الحزب من جهة ثانية.

لقد ساهم الشهيد بن بولعيد مساهمة كبيرة في هذا الجهد. ونفترض ان تكون شخصيته التي توحي بالثقة وتواضعه ودماثة اخلاقه وحسن معشره وروحه الطيبة وكذلك صدقه وتجرده، كانت قد لعبت دورا كبيرا في تذليل الصعاب الكثيرة الموجودة على الطريق.

لقد كان هدفه في هذه المرحلة من التحضير هو جعل حركة الانتصار تدخل بكل ثقلها في المعركة المصيرية وحاول بكل جهد، وبالتعاون مغ اخوانه، جرها الى هذا الموقف. ومن بين المساعي التي بذلت في هذا الصدد هو ذلك الاجتماع الذي عقد في مدينة برن السويسرية في حدود شهر جويلية (1954)، الذي حضره احد الاعضاء البارزين في قيادة حركة الانتصار. الى جانب المسؤولين القياديين لما سيسمى فيما بعد باسم جبهة التحرير. لقد اتفق في هذا الاجتماع على ان تقوم حركة الانتصار بدعم الجهد الرامي الى الاعداد للكفاح المسلح، بالاموال، وهو الوعد الذي لم تف به وتحللت منه تحت مبررات مختلفة. كما كان على اتصال مستمر بالاخ أحمد بن بلة طوال مدة التحضير. لقد سافر الى ليبيا في حدود شهر أغسطس (1954) للالتقاء به والتدبير معه في كيفية توصيل الاسلحة الى داخل البلاد. ويذكر الاخ ابن بلة كيف انه لما اجتاز الشهيد، الحدود الليبية قامت سلطات هاته البلاد باعتقاله وكيف سعى هو للاخراجه من السجن، ثم كيف قام بمداواة رجليه المتورمتين، بسبب عبوره للسبخة التي تفصل بين ليبيا وتونس من ناحية الشمال والمحاذية لساحل البحر، مدة تزيد عن اسبوع.

إننا لا نستطيع في هذه العجالة، أن نفي لمصطفى بن بولعيد حقه وبالاحاطة بجهوده الجادة والمخلصة في سبيل تحرير بلاده. فخلال عام 1954 لم يعرف طعما للراحة ولم يهدأ له بال الا بعد انطلاق الرصاصة الاولى ليبدأ بها صفحة جديدة من تاريخ نضاله الطويل.

## غرة نوفمبر 1954
## دوافعه الظرفية وابعاده التاريخية

ان حدث اول نوفمبر وقيام جبهة التحرير لايمكن ان يعتبر حدثا عارضا انطلق فجأة في غمرة احداث اخرى بدون خلفية تاريخية وبعد مستقبلي، اذ هو في الحقيقة ثمرة وحوصلة لنضال أجيال. فهو الى حانب كونه حدثا استراتيجيا بعيد المدى اخرج الحركة الوطنية من أزماتها وتناقضاتها وفتح لها أفاقا جديدة وطـرق نضال صحيحة، ذو بعد تاريخي عميق لايمكن نكرانه، ولفهم هذه المبادرة التاريخية الموفقة لابد من إلقاء نظرة ولو سريعة على النضال الوطني الذي سبق ظهور هذا الحدث وعلى الحالة المادية والمعنوية التي كان عليها الشعب عشية غرة نوفمبر (1)

لقـد حوصل بيان اول نوفمبر النضال السياسي لهذه المرحلة في العبارات التالية : «اننا نعتبر، قبلِ كل شيء، بأنه بعد عشرات من السنين من الكفاح بلغت الحركة الوطنية طورها النهائي الحاسم وهو طور التطبيق والتنفيذ. . . » وهكـذا كانت شرارة نوفمبر التي ستتحول الى لهيب بعد شهور قليلة، وهذا يؤدي بنا الى التساؤل عما هو العمق التاريخي لاول نوفمبر وما هي دلالاته ؟

لايمكن الالمام ولو بصورة اولية بمعالم هذا العمق، لان ذلك يتطلب معرفة تاريخ شعبنا معرفة صحيحة وموضوعية لفترة تزيد عن قرن ونصف، أي قبيل

---

*مقال نشر في مجلة الجيش عدد 248 نوفمبر 1984*

*(1) حول الدوافع الظرفية اي الوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر منذ سنة 1954 راجع الدراسة أدناه : ميلاد جبهة التحرير.*

نزول قوات الاحتـلال على ارض هاته البلاد وهي معرفة ليست مسيرة اليوم بسبب ذلك التشويه والتضليل الذي ألحق بتاريخ هاته البلاد، فمعرفة هذا التاريخ معرفة صحيحة تستلزم تحرير مجلدات وتعبئة جهود باحثين جادين لفترة طويلة، وانما اكتفى فقط بإشارات سريعة موجزة للمعالم البارزة في هذا الرصيد التاريخي لاول نوفمبر والتي اوجزها في العبارات التالية : وهي الرفض المطلق للاستعمار ووجوده وممارساته منذ ان وطأت اقدامه ارض البلاد، وهذا الرفض ليس مبعثه التعنت والعناد وانعدام الفهم بقدر ماهو معتمد على وعي عميق - نقله الاجداد الى الاحفاد بواسطة ذلك الضمير الجماعي لشعبنا لينفجر على يد جيل نوفمبر - بتلك الكارثة الكبرى التي أصابت البلاد بنزول الاستعمار على ارض الوطن والمحاولات المتصلة والمستمرة التي اعتمدها منذ البداية ليتمكن من تغطية الجريمة الشنيعة التي ارتكبها في حق هاته البلاد وهي الجريمة التي لانزال نعاني من أثارها حتى الآن، والتي تتمثل في الاعتداء على دولة مستقلة بمؤسساتها ولها مكانتها في الساحة الدولية والتي ارتبطت مع فرنسا بمعاهدات ومـواثيق خلال مئـات من السنين. وخلال غزو فرنسا للجزائر كان البلدان مرتبطين بمعاهدة سلم وصداقة لن ينتهي أجلها الا في عام 1887.

فالجريمة لاتتمثل، في نظرنا، في كون فرنسا قامت بغزو البلاد واستعمارها فهذا شيء ليس جديد في العلاقات بين الامم والشعوب ففي كل حرب كان هنـاك دائـما منتصرا ومنهـزما وانما الجريمة تكمن في الادعاء بأن الدولة التي اطاحت بها فرنسا لم تكن موجودة وان الشعب الذي استعمرته لم تكن له سيادة، ولقد عمدت من اجل تبرير ذلك الى تشويه وهدم كل رصيدنا التاريخي المتمثل في القلاع والحصون والتي تسجل جهود الاجيال من الجزائريين من اجل الدفاع عن البلاد وتشتيت وبعثرة الوثائق لاخفاء الشواهد وتوجيه تاريخ البلاد وفق ما يخدم مصـالحها الحاضرة والمستقبلية بعيدا عن كل موضوعية ونزاهة . . فغزة نوفمبر هو الرد السياسي الحاسم على هذه الجريمة النكراء، ويبقى الرد العلمي عليها وهي مهمة منوطة بعاتق المؤرخين الجادين النزهاء.

اما الدلالة الظرفية لهذا الحدث الكبير فيتمثل في قطع دابر المطامح التي تحرك ممارسات الاستعمار في البلاد والمدعمة بقوة مادية وسياسية ومعنوية معبأة

من كل حدب وصوب بعض منها مندفعة بوعي والبعض الاخرى بدون وعي، بسبب ذلك التشويه والذبذبة التي زرعها الاستعمار عبر الاجيال في العقول والافكار في اطار تلك «المهمة الحضارية» التي كان يقوم بها في البلاد. لقد نجح الى حد كبير لفترة من الزمن، في تضليلنا عن هدفنا الحقيقي واهتماماتنا الرئيسية، عندما اعترفنا له بالموضوعية والنزاهة والعلمية وانجررنا وراءه في مناقشات هامشية ابرزها في مجال التاريخ هو موضوع الحركة الوطنية وتاريخ قيامها. فهل نؤرخ بداية ظهورها بقيام حركة الامير خالد في عام 1919 ام بفشل مشروع بلوم فيوليت في عام 1937 الخ. والفضل في كلتا الحالتين يعود الى الوجود الاستعمار الذي كان (السبب في ظهور هذا الوعي وقبل ذلك كان كل شيء فراغا وسديما اننا نشير الى هذا الموضوع ليس لمجرد الاطناب وانما للمغزي العميق الذي يكمن وراءه والذي يتمثل في السعي لاعداد ذهنية تتقبل حلول الاستعمار الجديد للمسألة الجزائرية عندما تضطر الظروف، الادارة الاستعمارية لتبني مثل هاته الحلول، لقد جاء اول نوفمبر كرد ونفي حاسم للاستعمار من جهة ولمنظوره المستقبلي المتمثل في الاستعمار الجديد ولكل الممارسات التي ستواكبه في المستقبل، ومن المفيد في هذا الخصوص الاشارة الى نوع من التشكك حول جدوى الاختيار للكفاح المسلح كأسلوب للنضال والقول انه كان بإمكان الجزائر ان تحصل على استقلالها بدون ان تتحمل عبء سبع سنوات ونصف من الحرب، والتضحية بمليون ونصف مليون من ابنائها. ان محاولة التشكيك هاته تتناسى او تتجاهل الوضع الذي كانت عليه الجزائري عند اندلاع الثورة حيث كانت تعتبر جزء لايتجزأ من فرنسا من جهة وبها اقلية من الاوروبيين تزيد عن المليون نسمة من جهة أخرى وأن كل النضالات في ظل الشرعية الاستعمارية كانت قد باءت بالفشل وان اقصى ما يمكن الوصول إليه، وفي احسن الظروف، باتباع اسلوب اخر غير الكفاح المسلح هو تقسيم الجزائر بين الاوروبيين وبين الجزائريين. وايجاد جنوب افريقيا اخرى في شمال القارة.

فالاختيار للكفاح المسلح ليس دافعه الرومانتيكية السياسية او التشطط في المواقف بل هو ضرورة حتمية فرضها ذلك التناقض المتمثل في وجود الاستعمار الناكر للشخصية التاريخية والسياسية للشعب الجزائري ووجود شعور بكون

الجزائر أجهضت في نموها التاريخي بسبب الاستعمار وان لا سبيل للتوفيق بين الرغبة في استعادة الشخصية الوطنية وتنميتها ـ شأن كل مجتمع ـ ووجود الاستعمار جاثما على ارض الوطن. وهذا التناقض لا يمكن حله حلا جذريا الا بالكفاح المسلح الذي هو الاسلوب الوحيد الملائم لذلك.

لقد استفاد جيل نوفمبر من الدروس القاسية التي تلقتها الاجيال من أجدادنا في مجابهتهم للاستعمار ومقاومته بالسلاح وحرص على تلافي النقص وتجنب المحاذير التي وقعت فيها المقاومة المسلحة ضد الاستعمار في القرن الماضي، لقد استخلص من هاته الدروس مبدأين أساسيين اعتبرهما نقطتي الضعف الرئيسيتين اللتين كانتا السبب الرئيسي في فشلها وهما : انعدام وحدة الصف في مجابهة الاستعمار وانعدام الوعي الكامل باخطار الاستعمار واضراره وبالتالي انخفاض مستوى الوعي لدى الجماهير العريضة من شعبنا في ذلك الوقت. لقد عمدت الحركة الوطنية الى تلافي هذا النقص عن طريق العمل على رفع مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير في قطاعاتها العريضة في مسيرة نضالية يمكن اعتبارها مقدمة وتمهيدا للكفاح المسلح وهي المسيرة التي استمرت ما يزيد عن ثلث قرن وانتهت الى اعداد الشعب اعدادا سياسيا ونفسيا للمرحلة النضالية المقبلة التي تستلزم تعبئة كل الطاقات في المعركة المصيرية. وسوف تبرز اهمية هذا الاعداد عندما تبدأ المعركة الضارية وعندما يقف في مجابهة العدو رجل جزائري جديد تحرر نفسيا قبل ان يتحرر سياسيا يجابه أعتى سلاح وافتكه بسلاح الايمان والصبر على الشدائد والثقة في مصير المعركة وعدالة القضية التي يضحي من أجلها.

## الثورة الجزائرية انطلاقة
## جديدة لحركة التحرر الوطني في العالم

لقد كانت الثورة الجزائرية هزة عنيفة وصيحة مدوية للحرية والاستقلال، هزت اعماق شعوب القارات الثلاثة، وخاصة شعوب القارة الافريقية. لقد ايقظت ضمائرها الحية واعادت لها الثقة في نفسها وقدراتها وطاقاتها الحية الكامنة وجعلتها تهب لتأخذ مصيرها بين يديها وتمسك زمام مقدراتها لتبني هي بنفسها حاضرها وترسم معالم مستقبلها.

كانت بلدان القارة الافريقية ـ عدا مصر وليبيا وليبيريا وأثيوبيا ـ تئن تحت وطأة الاستعمار المباشر والاستغلال البشع، عند انطلاق ثورة نوفمبر 1954. وليس من قبيل الصدفة ان نلاحظ بعد ذلك، ان ما يزيد عن خمسة اسداس القارة قد تحرر عند استقلال الجزائر عام 1962. وأصبح الافريقيون سادة في بلادهم وهم الذين يوجهون مصيرهم وفق مصلحتهم وارادتهم. وليس هذا فقط، بل صيحة التحرير التي اطلقتها الجزائر لم تقف عند حدود القارة، بل اجتازتها وعبرت المحيطات، ليصبح نضال الشعب الجزائري نموذجا ومثالا يقتدى في مكان تعتبره الامبريالية الامريكية مزرعتها الخاصة، وهي امريكا اللاتنية، وقاعدة للاستعمارها الجديد في العالم.

وحول قضية الحرية والاستقلال الذي كان كفاح الشعب الجزائري رمزا حيا لها، شب الضمير الافريقي الاسيوي ليتبلور عن المجموعة الافريقية الاسيوية التي تركزت ونمت منذ مؤتمر باندونغ وهي المجموعة التي كان لها وزنها، ولا

---

*مقال نشر في مجلة «الجيش» 1 نوفمبر 1974*

يزال، في السياسة الدولية ودورها الهام في قضية الدفاع عن الحرية واستقلال شعوب القارتين. وعلى مستوى الوطن العربي، فإذا كانت ثورة جويلية 1952 تشكـل منعطفا هاما في تاريخ النضال العربي فإن ثورة 54 اصبحت تشكل طليعة النضال في المنطقة العربية. لقد بدأ نفوذ الامبراطوريات الاستعمارية القديمة في التقلص والانحصار، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بفضل نمو الشعور الوطني لدى شعوب القارتين الاسيوية والافريقية، وبدا مستحيلا لهاته الامبراطوريات ان تستعيد مكانتها والسيطرة التي كانت لها قبل الحرب. وظهر ذلك اكثر ما ظهر في القارة الاسيوية، عندما بدأت بلدانها تحرز على استقلالها على اثر الحرب مباشرة. وقد مهد لذلك انهزام هاته الامبراطوريات القديمة امـام الـزحف اليابـاني خلال الحرب العالمية الثانية واختفاء سلطتها تماما في مستعمراتها الاسيوية وخاصة في الشرق وجنوب شرقي آسيا.

وبعـد هزيمة اليابان حاول المستعمرون القدامى العودة الى مستعمراتهم ولكنهم وجـدوا في مواجهتهم شعوب هاته المناطق مصممة على طي صفحة الاستعمار الى الابد، واستعدوا من أجل ذلك لبذل كل التضحيات، الشيء الـذي أرغم المستعمرون على الرضوخ والاستسلام للهزيمة والعودة الى من حيث أتوا. وبعض الدول المستعمرة التي لم تستخلص الدروس من التجربة والتي رفضت ان تتفهم المعطيات الجديدة التي ظهرت في عالمنا المعاصر وأبت الا ان تتشبث بحلمها القديم في عودة الامور الى ما كانت عليها قبل الحرب، فإنها سرعـان ما تلقت صفعـات مذلـة أيقـظتها من غيبوبتها وأرغمتها على الرضوخ لارادة الشعوب والانسحاب عن مواقعها مهزومة مدحورة.

لقد كان لكفاح شعب الفيتنام وانتصاره الباهر في معركة ديان بيان فو ضد الاستعمار الفرنسي، صدى عميق وتأثير كبير لدى الشعوب التي لا تزال تعاني من وطأة الاستعمار وسيطرته. وكان الشعب الجزائري وهو في مرحلة استعداد لثورته الكبرى ـ بعد فشل انتفاضته السلمية واغراقها في بحر من الدم في 8 ماي 1945 ـ يتـابـع نضـال شعب الفيتنام بكل تفاصيله وجزئياته ويعيش بطولاته ومراحلها كل يوم. ولم يستخلص الاستعمار، الدروس من الهزائم التي لحقت به في القارة الاسيوية، بل على العكس لقد اجبرت نضال شعوب هاته

القـارة الى الانحصـار عنها. وعد ذلك عبارة عن هزيمة في معركة ولم يخسر الحرب. لذلك نلاحظ انه لم يحاول مطلقا مراجعة سياسته في القارة الافريقية وفق ما تطلبه الظروف الجديدة، بل حاول ان يجعل منها قلعة محصنة يتحطم عليها تيار الحرية الجارف على امل ان ينطلق منها في المستقبل، ان سمحت له الظروف بذلك، لاسترداد مراكزه المفقودة في القارة المجاورة.

ولم يكن يتصـور مطلقـا، رغم الدلائل والاشارات، بأن القارة الافريقية نفسهـا تغـلي في الداخل، وان تيار الحرية والاستقلال قد اخترقها عمقا من أقصاها الى أقصاها، وان كل مؤسساته ومشروعاته التي يعد خططها سوف لن تقوم الا على فوهة بركان سرعان ما ينفجر ليلتهمها ويذريها.

وهـذا يجب ان لا يؤدي بنـا الى الاعتقاد بأن المعركة التي سوف تخوضها شعوب القارة الافريقية ضد الاستعمار، سوف تكون معركة سهلة وهينة، بل على العكس، سوف يكـون نضـال هاتـه الشعـوب شاقـا ومريرا. ذلك ان الاستعمار قد عقد العزم على ان لا يتخلى عن مواقفه ومراكزه مهما كلفه ذلك من تضحيات وجهد ونفقات، اذ يعتبر وجوده في افريقيا مسألة حياة او موت بالنسبة لمصالحه ونفوذه. الى جانب ذلك، فإن موقع افريقيا القريب من أوروبا يجعل من السهل على الدول المستعمرة ان ترمي بقوات صخمة وتعبىء امكانيات كبيرة للدفاع عن مصالحها في منطقة تعتبرها بمثابة حزام امن استراتيجي لها ومجال حيوي بالنسبة لمصالحها الاقتصادية ومن اجل ضمان استمرار تطورها. ومن السهل عليها ان تبرر هذا المجهود وهاته النفقات امام رأيها العام وتقنعه، بسهولة، بضرورة قبول هذه التضحيات.

في هاته الظروف التاريخية، انطلقت ثورة الجزائر كمعول ضخم لهدم صرح الاستعمار والفتك به والقضاء على مصالحه فوق ارض قارتنا.

ان الكفـاح المسلح الـذي اعتمـده الشعب الجـزائري كأسلوب للنضال لمواجهة الاستعمار ومقارعته، لم يكن اختيار عفوي ولا عشوائي. كما انه ليس اختيار قائم على موقف متطرف من الاستعمار ومؤسساته الذي يهمل اختيارات اخرى يمكن أن تقدم كبديل عنه وتؤدي الى نفس الهدف، أي الاستقلال. انما هو اختيار قائم على تحليل عميق وواع للاستعمار وطبيعته واهدافه، وعلى

الـدروس المستخلصـة من الاسـاليب الاخـرى من النضـال الـذي خاضته الشعـوب المستعمـرة، وخاصة الشعب الجزائري، منذ وطأ اقدام الاستعمار ارض وطنه. كما انه ايضا يأخذ بعين الاعتبار، وبدرجة كبيرة، تقاليد الشعب الجزائري في النضال والمواجهة وقدرته على الخلق والابداع اذا ما انفتحت امامه افـاقـا عريضة وأهدافا واضحة، الى جانب الفهم العميق لطبيعة الاستعمار المتحكم في بلادنـا. فاختيار الكفـاح المسلح كطريقـة للعمل الثوري ليس باختيار هين ولا باليسير. اذ كان في الاحتمال ان يقف في مواجهة هذا الاختيار، فشل المقاومة المسلحة التي خاضها شعبنا طوال القرن الماضي وحتى بداية قرننا الحـالي، ويجهضـه. ولكن الفهم العميق لتقـاليد شعبنا في النضال ووضوح الهدف وكذا الطريق السليم الذي يوصل إليه. هاته العوامل جعلت منه الحل الحاسم والصحيح الذي لا بديل عنه.

كان طريق الكفـاح المسلح أسلوبـا مبـدعا وجديدا على ارض قارتنا منذ الحرب العالمية الثانية. بادر إليه شعبنا وتقدم به كنموذج للعمل من أجل قهر الاستعـمار ودحـره. وزادت من ثقة شعوب القارة بالاسلوب الذي اعتمدته الجزائر في كونه يقوم اساس على الامكانيات الذاتية التي يتوفر عليها شعبنا وعلى قواه الحية الكامنة فيه، ولم يثن من عزمه ولا من اصراره بكونه سيواجه دولة كبرى عريقة في الاستعمار وعلى بعد مئات الكيلومترات منه فقط. هاته الثقة بالنفس وفي عدالـة القضية التي يضحي من أجلهـا شعبنـا، عبأت الضمير الافريقي وجندته لانتزاع حريته واستقلاله.

وبعد بضعة اشهر من انلادع الثورة الجزائرية، انعقد مؤتمر باندونغ التاريخي في شهـر افريل عام 1955. وهو المؤتمر الذي يعتبر منعطفا حاسما في تاريخ نضـال الشعـوب الافـريقية الاسيوية. ولاول مرة في التـاريخ يتم مثل هذا التجمـع الـدولي الهـام على مستـوى القـارتين، تشترك فيه الانظمة الوطنية والانظمة الاشتراكية جنبا الى جنب، من أجل تأييد الشعوب المستعمرة ونصرة قضية الحـرية والعـدالـة واحـترام حقوق الانسان، ووضع مبادىء للتعايش السلمي بين مختلف دول العالم. وكان مؤتمر باندونغ بحق، بمثابة منبر دولي دوت عليه صيحة الحرية والاستقلال التي أطلقتها شعوب القارتين واهتزت لها

كل ارجاء الارض. وأهمية مؤتمر باندونغ لا تكمن فقط في القرارات التي أصدرها وانما كذلك في الثقة التي بعثها لدى الشعوب الافريقية الاسيوية بنفسها وفي عدالة قضيتها، وقدرتها على افتكاك حقوقها مهما كلفها ذلك من تضحيات.

وكان كفاح الشعب الجزائري محل اعجاب وتأييد من طرف كل الدول المشاركة في المؤتمر، وتبلور ذلك في اللائحة التي أصدرها لتأييد كفاح الشعب الجزائري وشعوب المغرب العربي بمختلف الوسائل، وكان لهذا الموقف صدى كبيرا ودعما قويا لحركات التحرر الوطني في نضالها السياسي من أجل عزل الاستعمار ودحضه. ودفع بالدول المحبة للسلام الى تأييد هاته الحركات ودعمها. مثلما تبلور ذلك في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، الذي انعقد في شهر فبراير في عام 1956، عندما اعتبر حركة التحرر الوطني جزءا لا يتجزأ من حركة النضال ضد الامبريالية، من أجل الاشتراكية والتعايش السلمي.

أمام هذا الزحف الذي شهدته حركات التحرر الوطني، اضطر الاستعمار الى مراجعة بعض أساليبه واستبدالها بأساليب أكثر فعالية في نظره لمواجهة هذا الزحف والحفاظ على مصالحه. فالكفاح المسلح هو في نظره أخطر سلاح يهدد مراكزه ومصالحه في القارة، لذلك يجب التصدي له بكل عنف وقوة لتحطيمه وافشاله من ناحية، ومن ناحية اخرى يجب فرض حصار حوله لكي لا يمتد وينتشر. ولكي يحقق هذا الهدف الاخير ادرك انه من الضروري ان يطور اسلوبه وان يتخلى عن عقلية ما قبل الحرب وان يقبل بالتنازل عن بعض المسائل الجزئية للابقاء على مصالحه الاساسية. ويتفتق ذهنه عن عدة مشروعات سعى الى تحقيقها في مختلف مناطق القارهة لعزل واجهاض فكرة الكفاح المسلح، غير أن كل هاته المشروعات باءت بالفشل واحدة اثر الاخرى بفضل وعي ويقظة الشعوب وادراكها للاهداف البعيدة التي يسعى الاستعمار الى تحقيقها من وراء هاته المخططات الاستعمارية الجديدة. لقد حاول عزل الكفاح المسلح في الجزائر عن المغرب العربي والمنطقة العربية ولكنه فشل في مسعاه حيث كان استقلال القطرين الشقيقين، تونس والمغرب في ربيع عام

1956 دعما كبيرا وتأييدا قويا لكفاح الشعب الجزائري في معركته الباسلة ضد الاستعمار. ولقد اعتقد انه بامكانه النيل من الثورة الجزائرية بتدبير عدوان غادر ضد دولة عربية شقيقة، مصر، في خريف 1956 وادعى احد قواده العسكريين بأن طريق القضاء على الثورة الجزائرية يمر بتخريب القاهرة لكن كيد الاعداء رد الى نحرهم، وانتهت حملة السويس بهزيمة سياسية نكراء لمدبرها، كما ان الثورة الجزائرية لم ينل منها مطلقا بهذا العدوان بل تدعمت واشتد ساعدها اكثر مما كانت عليه من قبل. وبرز ذلك في الدعم والتأييد الذي أصبح ينهال عليها من جميع الجهات وأصبحت الثورة الجزائرية تتبوأ مكانة مرموقة بين الشعوب المناضلة ولها دور ووزن في قضايا الدفاع عن الحرية والاستقلال لجميع الشعوب المقهورة. فبدل من عزل الثورة الجزائرية كما كان الاستعمار يأمل ويسعى، أصبح هو المعزول دوليا، وليس على مستوى المغرب العربي والمنطقة العربية فقط بل حتى حلفاءه بدأوا يتململون ويتحفظون في تأييد مواقفه وسياسته الاستعمارية الرعناء.

ومنذ البداية اي منذ ان استرد الشعبين الشقيقين تونس والمغرب استقلالهما ادرك الاستعمار انه لا امل له في تحقيق مشروعاته المشبوهة. وفهم جيد أن طريق التفاهم والتعاون مع هذين الشعبين يمر بتحرير الجزائر واستقلالها وبرز ذلك في الاتصالات واللقاءات التي كانت تتم بين قادة اقطار المغرب الثلاثة والبيانات التي تصدر عنها منذ صيف 1956 والتي ادت الى مؤتمر طنجة في ربيع 1958 الذي نادى صراحة بضرورة تكوين دولة فيدرالية مغربية تضم اقطار المغرب الثلاثة وهذا يعني بكل وضوح شجب ادعاء فرنسا والتنديد بموقفها الغير المنطقي بكون الجزائر قطعة من فرنسا.

وفي نفس الفترة عقد أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في أكرا عاصمة غانا وكانت الثورة الجزائرية ممثلة في هذا المؤتمر الذي كان كله تأييدا ودعما للكفاح الجزائري وكفاح شعوب افريقيا. لقد اكتشفت افريقيا قوتها وقدراتها في هذا المؤتمر وانطلقت الى دك مواقع الاستعمار الواحدة اثر الاخرى في كل ارجاء القارة.

وقد استحق هذا المجهود التعبوي لشعوب القارة ضد الاستعمار الذي تحقق في مؤتمر أكرا، اعتراف الشعب الجزائري على لسان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اول بيان اصدرته عقب تشكيلها : «. . . ففي اللحظة الحاسمة من مصيرها (القارة الافريقية) فإن الحكومة المؤقتة ومدغشقر التي تربطها بالشعب الجزائري روابط الآلام المشتركة والنضال ضد الاستعمار الفرنسي. افريقيون، وملقاش، وجزائريون سوف يتعاضدون ويتكاتفون لتحقيق استقلال وتنمية القارة الافريقية. . (1)

وفي كل المؤتمرات واللقاءات التي كانت تتم سواء على مستوى القارة الافريقية او على مستوى القارتين الافريقية والاسيوية، فإن كفاح ونضال الشعب الجزائري يحتل الصدارة ويثير الاعجاب والتقدير ويتلقى التأييد الغير المشروط من طرف كل المشاركين فيها. وكان القادة الافريقيون والاسيويون وامريكا اللاتينية يدركون جيدا اهمية كفاح الجزائر وآثاره البعيدة ليس فقط على مستوى افريقيا انما على مستوى القارتين والعالم الثالث بأجمعه. ففي حديث أدلى به لجريدة المجاهد، ذكر الزعيم الكاميروني الراحل فيليكس مومي بأن :

«كفاح الشعب الجزائري يساعدنا كثيرا، سياسيا وعسكريا باضعافه للامبريالية الفرنسية حيث تتظافر جهودنا للقضاء عليها» (2)

وفي المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية الذي انعقد بتونس فيما بين 25 ، 30 جانفي 1960 صرح الزعيم المغربي الشهيد المهدى بن بركة بأنه «. . . يجب ان لاننسى مطلقا بأن الشعب الجزائري الذي لا يزال يكافح من أجل استقلاله، هو الذي اعطى اشارة المسيرة من أجل تحرير افريقيا الفرنسية. . . ان ثورة الجزائر لعام 1954 هي بالتأكيد التي دقت جرس الخطر على المصالح الاستعمارية في افريقيا» (3).

وفي مؤتمر الشعوب الافريقية الاول الذي انعقد بأكرا فيما بين 5 و 13 ديسمبر 1958 أعلن المفكر الافريقي المرحوم الدكتور فرانزفانون بأن الجزائر

---

*(1) المجاهد (النسخة الفرنسية) عدد 10 اكتوبر 1958*

*(2) المجاهد نفس العدد*

*(3) نفس المصدر عدد 5 فبراير 1960*

«التي تجاهد منذ اكثر من أربع سنوات ضد جيش يناهز تعداده المليون جندي قد دعمت بذلك ضميرها القومي من ناحية والبعد الافريقي لوجودها من ناحية اخرى . . . وقد اهتزت البنية الاستعمارية في افريقيا في اعماقها وأسسها بسبب حرب الجزائر. والمشروعات الاستعمارية الفرنسية الجديدة، في افريقيا لم تظهر الا كرد فعل لهاته الحرب . . . ان الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل تحرير افريقيا تتظافر جهوده مع الشعوب الاخرى في المعركة من أجل طرد الاستعمار من على أرض قارتنا (4) ».

وفي العريضة التي بعثت بها رابطة الطلبة الافريقيين لحكوماتهم في 13 اكتوبر عام 1960 يطالبونها فيها بمزيدا من الدعم والتأييد لكفاح الشعب الجزائري سجلوا فيها بأن «البلدان الافريقية لم تنل الاستقلال والسيادة الدولية الا بفضل كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله واحباطه لكل المجهودات التي يقوم بها الجيش الفرنسي رغم المساعدات الضخمة التي تمده بها منظمة حلف شمال الاطلسي» (5).

ولم يقتصر تأثير الدور الطليعي الذي تلعبه الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار، من أجل الحرية والاستقلال على حدود قارتي افريقيا واسيا بل تعداها الى مناطق اخرى من العالم.

فتعليقا على دهشة مندوب المجاهد الذي اطلع على وجود جزائريين ساهموا في الثورة الكوبية، رد عليه المسؤول الكوبي قائلا : «ان الجزائريين حاضرون في كل مكان تحتدم فيه المعركة من أجل الحرية» (6).

وفي تصريح ادلى به شهيد الحرية الرائد شي غيفارا لمندوب المجاهد اكد فيه بأن كفاح الشعب الجزائري وحيد من نوعه في حوليات تاريخ الاستعمار، «ولم يحدث ان قدم نموذج اروع للشجاعة والتضحية كالذي يفعله الشعب الجزائري اليوم. فالمعركة التي يخوضها هي معركة الحرية، ليست من أجل

---

*(4) نفس المصدر عدد 24 ديسمبر 1958*

*(5) نفس المصدر عدد 24 نوفمبر 1960*

*(6) نفس المصدر عدد 20 جويلية 1959*

الشعب الجزائري وحده، انما من أجل كل الرجال الذين يعانون من الاضطهاد والتعسف اينما وجدوا، وفي جميع القارات، ان من واجبنا ان نؤيد قضية الشعب الجزائري بكل الوسائل ذلك انها تجسد حاليا قضية الانسانية بأكملها» (7)

(7) المجاهد عدد 20 جويلية 1959

## أثر الثورة فر زعزعة هياكل الدولة الفرنسية :
## سقوط الجمهورية الرابعة

سنعالج هذا الموضوع في خطوطه العريضة، من زاويتين :

ـ الاولى : هو استعراض جهود جبهة التحرير الوطني ومساعيها المتعددة الاوجه والاشكال، من اجل تنفيذ خطة العمل التي حددتها في بيانها الاول عند اندلاع غرة نوفمبر 54 حتى قيام الحكومة المؤقتة، والرامية الى تحقيق الهدف الاستراتيجي الاساسي المتمثل في الاستقلال الوطني.

ـ الثانية : هي تتبع ردود فعل فرنسا في كل مرحلة من مراحل تصاعد العمل الثوري واتساع دائرته. واستعراض مختلف المشاريع التي رمت بها في الساحة بهدف عرقلة مسيرة الثورة وتصفيتها، وفشل كل هذه المحاولات وانعكاس هذا الفشل على فرنسا نفسها في شكل أزمة حادة عميقة الاغوار، اوقعتها في حالة من التبعية المهينة وهددت الدولة بالانهيار.

### 1 ـ بيان غرة نوفمبر، عقد مقدس بين الشعب وطليعته الثورية :

لقد امتاز بيان اول نوفمبر بثلاث خصائص رئيسية عبر عنها في فقرات محددة بليغة المعنى والدلالة، تعكس مستوى عال من النضج السياسي وعمق النظرة الثورية بخصوص المشكلة الاستعمارية، وبعد النظرة بالنسبة للافاق المستقبلية، بتأمين مسيرة الثورة نحو هدفها الاساسي وحمايتها من مخاطر

---

*دراسة قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول تاريخ الثورة الذي انعقد بنادي الصنوبر في شهر مارس 1988.*

الانحراف بالرغم من عنف الصراع الذي سيحتدم وضخامة التضحيات التي ستبذل من اجل ذلك.

الخاصية الاولى، هي هضمه واستيعابه لنضالات اجيال من الجزائريين وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وادراكه بكيفية قاطعة آفاق النضال السياسي في ظل الشرعية الاستعمارية وحدوده، وعجزه المزمن في حل المشكلة الاستعمارية حلا جذريا تمكن الشعب من تحقيق هدفه في الحرية والانعتاق، فالاعتقاد في نجاعة النضال السياسي وفائدته وجدواه ضد واقع استعماري، اجتمعت فيه جميع مقومات الاستعمار كما عرفها العالم منذ القرن التاسع عشر ويزيد عنها بكونه استيطاني عنصري قريبا من بلد المستعمر.

. . . مما يجعل الاعتقاد في امكانية التحرير عن طريق النضال السياسي نوعا من الغباء وقصور في الادراك لحقيقة الامور، فالتجارب قد اكدت هذه الحقيقة التي لا تقبل الجدال.

ومن الضروري ان نلاحظ بهذا الصدد ان الوضع عشية غرة نوفمبر لم يكن بهذه الدرجة من الوضوح والتبلور لدى كل الناس وعند كل الاتجاهات. فالنشاطات اليومية والنضالات الاصلاحية جرفت قوى سياسية كثيرة في تيارها، الى درجة ان شاع الاعتقاد أن افتكاك مقعد في مؤسسة تمثيلية على اي مستوى كان يمثل عملا تحريريا لا يفوقه اي عمل آخر في الاهمية، فمن الانصاف وحرصا على خدمة الحقيقة التاريخية، القول ان هناك عنصرين في المجتمع فقط هما اللذان ادركا هذا الوضع وهذا المأزق الذي حشر فيه النضال الوطني. أولهما : وهو الضمير الجماعي للشعب الذي استخلص في اعماقه عبث الجري وراء السراب، وان النضال السياسي لم يؤدي الى تحقيق الامل المدفون في قلب كل جزائري.

والعنصر الثاني الذي ادرك هذه الحقيقة وهم المناضلون طليعة الشعب المعبرة عما في قلبه من آمل وطموحات والذين سعوا الى تجسيدها على ساحة الواقع برسم الطريق نحو الهدف وتأمين المسيرة نحوه.

الخاصية الثانية التي ميزت بيان نوفمبر هو الادراك بكون عملية التحرير عملية شاقة وعسيرة. فليس في مقدور حزب او ائتلافية احزاب ان تحققه

بامكانياتها وحدها وبالتالي فمهمة التحرير هي مهمة شعب بكامله الذي يجب ان يعبىء جميع قواته من اجل هذه الغاية. وكلما تأملنا في هذه النقطة نزداد اقتناعا بعمق النضج السياسي الذي تتحلى به هذه الطليعة وايمانها العميق بقدرات الشعب وامكانيته اذا ما اطلقت من عقالها. فدورها كطليعة هي ان تشعل الفتيل لتنير الطريق امام الشعب ليهتدي الى السبيل الصحيح الذي يوصله الى الهدف المنشود.

والخاصة الثالثة للبيان هو تصوره منذ البداية لامكانية الحل السلمي للمسألة الاستعمارية في الجزائر، ولكن ليس على حساب قضية الشعب ومستقبله، فالركون الى الحل الثوري المتمثل في الكفاح المسلح ليس دافعه الرغبة في العنف من أجل العنف و لا انعدام الشعور بالمسؤولية لدى هاته الطليعة، كما انه ليس اختيارا دافعه.
. . . حماس الشباب وحب المغامرة. بل هو اختيار ناجم عن تحليل عميق للوضعية القائمة مستوعبا تجارب الماضي على المستوى المحلي وتجارب الشعوب في المناطق الاخرى من المعالم.
فالحل السلمي ارتبط في البيان بالاعتراف بحق الشعب في الاستقلال والسيادة الكاملة على ارضه وعلى مصيره، ولن تكون المفاوضات ابدا، ومهما كانت الظروف، على حساب هذا المبدأ ومن أجل غاية ادنى. لقد بينت سنوات الكفاح الصعبة عمق هذا التبصر وجدواه وفائدته في تأمين مسيرة الثورة نحو غايتها. لقد أمن بيان نوفمبر مسيرة كفاح الشعب تحت راية جبهة التحرير نحو الحرية والاستقلال من خلال ثلاثة مبادىء عبر عنها بكل وضوح وصراحة.

أولا : ان الغاية من الكفاح المسلح هو الوصول بواسطته الى تحقيق الاستقلال، اي ربط الكفاح المسلح ربطا عضويا بالاستقلال. فلن يتوقف ولن تسكت الاسلحة الا بعد الاعتراف بهذا الحق، فلا حلول وسطى ولا السير نحو الاستقلال خطوة خطوة ومرحلة بعد مرحلة لان هذه السياسة اذا كان القطران المجاوران : تونس والمغرب الاقصى، قد اتبعاها في مسيرتهما التحريرية وحصلا على استقلالهما فذلك لا يعود الى فعالية هذه السياسة وفائدتها وانما يعود الفضل في ذلك الى الوضع الملائم الذي كان يحيط بهما والذي

يتمثل اساسا في تأجيج الكفاح المسلح في الجزائر، الذي ساعدهما على تحقيق استقلالهما. اما بالنسبة للجزائر فالدعوة الى اتباع مثل هذه السياسة مع دولة لاتعترف حتى بالوجود الوطني للجزائر والذي به مليونا من المستوطنين الذين ألفوا الاستحواذ على كل شيء وللجزائريين لا شيء. فهذا يمثل انتحارا حقيقيا وهــدمـا ذاتيا لا يمكن لعـاقـل ان يفكـر فيه. فربط نهاية الكفـاح المسلح بالاستقـلال وعـدم جواز تصور فاصل بينهما هو دليل على بعد النظر وعمق التبصر الذي اثبت جدواه ضراوة المعركة التحريرية.

والمبدأ الثاني الذي اعلنه البيان هو اعتبار مهمة التحرير هي مهمة شعب بأكمله وليست مهمـة حزب او تكتل مجموعة من الاحزاب بواسطة تحالفات ظرفية تقيمهـا فيما بينها. بمعنى ان مسألة التحرير ليست ورقة سياسية تباع وتشترى وتجرى المساومة والمزايدة عليها صعودا وهبوطا، بل هي قضية مقدسة لا يجوز العبث بها وتدنيسها . . . بأي اسلوب من اساليب العمل السياسي السوقي. ومن أجل تأمين قدسيتها وعدم النزول بها الى هذا الحضيض. اكد البيان ان باب الكفاح مفتوح امام كل جزائري يريد المساهمة في تحرير بلاده بدون اي قيد، شريطة ان لا يكون مرتبطا بأي تنظيم خارج جبهة التحرير. ولن يقبـل اي فرد لم يقتنع بهذا الشرط او لم يرد التقيد به مهما كانت مكانته ومـوقعـه. فلا مسـاومـة على هذا المبـدأ ولا تنازل عنه قيد انملة مهما كانت الظروف. ولقد بينت التجربة، بعد النظر الذي تحلت به الطليعة التي فجرت غرة نوفمبر بتأكيدها لهذا المبدأ واصرارها عليه. ومن السهل علينا ان نتصور كيف كانت ستؤول الامور لو ان جبهة التحرير كانت عبارة عن تجمع لقوى سياسية متبـاينة وجنودها ومناضلوها عناصر مرتبطة بتنظيمات وتشكيلات لها برامجها وسياساتها المستقلة.

فمدلول مصطلح الجبهة الذي ورد في بيان نوفمبر له محتوى جديد. غير الـذي كان دارجـا حتى ذلـك الـوقت فهو يعني تجمع الارادات الحرة لكل المواطنين ـ وليس تجمع للقوى السياسية القائمة في الساحة الوطنية في ذلك الوقت ـ وتعبئتها من اجل العمل في كل الميادين لانجاز مهمة التحرير الوطني. وفي مقدمة هاته الميادين وعلى رأسها الكفاح المسلح.

ان بيان غرة نوفمبر لم يؤمن مسيرة الثورة في سعيها نحو هدفها وابعادها عن مزالق الانحراف والتخاذل الى غاية الاستقلال. وانما عمد كذلك الى تأمين محتوى هذا الاستقلال واعطائه مدلولا حقيقيا لا يحتمل التأويل، عندما تعرض لأخطر قضية تجابه مهمة التحرير واعقدها والمتمثلة في المستوطنين الاوروبيين بالجزائر. اذ ماذا سيكون عليه هذا الاستقلال اذا احتفظ هؤلاء بجميع امتيازاتهم المادية والسياسية معا؟ لذلك رأت هذه الطليعة ان تحسم هذه المسألة منذ الانطلاقة خوفا من الضغوط والملابسات والتخاذل الذي قد يطرأ اثناء مسيرة الكفاح. فلن يكون هناك جزائريين من الدرجة الاولى وآخرين من الدرجة الثانية، ولن تكون هناك دولة داخل دولة (فجميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الاصلية ويعتبرون بذلك كأجانب اتجاه القوانين الجارية او يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات).

هذه المبادىء التي اعلنها بيان نوفمبر لم تطرح للنقاش وللاخذ والرد وانما اعتبرتها الجبهة اسسا لايمكن المساومة عليها بأي شكل من الاشكال مع أية قوة كانت ومع اي كان. واخذت على عاتقها مهمة البدء في تطبيقها مباشرة عند اعلانها. لقد أنارت المشعل وحملت الشعب امانة السير به نحو الطريق الذي رسمته له لادراك غايته.

سيكون من قبيل التبسيط المبتذل وطمسا للحقائق، اذا ما اعتقدنا ان المبادىء وحدها تستطيع ان تنتصر لمجرد كونها عادلة، دون أن يكون ورائها رجال ينادون بها ويعملون على نشرها ويضحون من اجلها وفي سبيلها.

لم تكن الساحة التي ستعمل عليها جبهة التحرير واداتها الرئيسية جيش التحرير سهلة وميسرة سواء على المستوى الداخلي او على الجبهة الخارجية. واذا كانت المبادىء المعلنة هي تعبير عما في ضمير الشعب من آمال وطموحات ولكن بينها وبين تحويلها الى ممارسة وسلوك مسافة، ليست بقصيرة. ويتطلب جهدا ليس بهين. خاصة وان الساحة لم تكن خالية بل على العكس، فهناك العدو بما له من قوة وامكانيات وتجربة وهناك قوى وطنية مذبذبة ومترددة. فالمهمة شاقة والتضحيات المطلوبة جسيمة لا يقدر عليها الا اولئك الذين وضعوا أرواحهم على أكفهم يطلبون النصر او الشهادة في سبيل الوطن.

ليس غرضنا هنا ان نستعرض احداث الثورة بجوانبها المختلفة. ولكننا اردنا ان نلفت الانتباه الى ان مسيرة الكفاح وتطوره وتصاعده لم يكن يتم بفعل قوة سحرية خافية وانما كان ينفجر من ارادة الرجال ومن صلابتهم و تحملهم وصبرهم واستعدادهم للاستشهاد في كل لحظة. فهذه هي عناصر القوة التي تتوفر عليها هذه الطليعة التي فجرت هذه الشرارة والتي غرستها وأصلتها في نفسية شعب كان يرزخ تحت أغلال الذل لتحوله الى قوة لاتقهر.

## 2 ـ الاولوية للكفاح المسلح :

لقد كان العمل على تنظيم الكفاح المسلح وتوسيعه وتطويره وتعبئة الامكانيات الذاتية للشعب في هذا الاتجاه هو الهدف الاساسي والمهمة الرئيسية التي كان على جبهة التحرير انجازها. فالخطة التي اعتمدها جيش التحرير عند الانطلاقة هي ان يحول كل جزء وكل رقعة من التراب الوطني الى نار مؤججة في وجه العدو. ولقد كرست سنة 1955 لتحقيق هذه الخطة. لقد كان العدو يدرك جيدا الامكانيات المحدودة التي يتوفر عليها جيش التحرير عند بدء الثورة وحاول ان يضرب حصارا خانقا على مواقع الانطلاقة الرئيسية والتي تركزت على الخصوص في جبال الاوراس لتوفرها على ظروف اكثر ملائمة من غيرها من مناطق البلاد، ولقد فشل العدو في خطته هاته، فعند أواخر سنة 1955 كانت وحدات جيش التحرير متمركزة في مختلف مناطق البلاد من الحدود الشرقية الى الحدود الغربية.

كانت مسألة تسليح جيش التحرير من أصعب المشاكل التي جابهتها الثورة منذ البداية، وكان موضوع انعدام توفر الاسلحة بكميات كافية هو المبرر الذي تذرعت به بعض القوى السياسية الوطنية للدعوة الى تأجيل موعد الانطلاقة. لكن موقف الطليعة هو ان هذه المشكلة ستحل عندما يبدأ العمل المسلح. ومن الناحية العملية كانت هناك صعاب جمة لتوفير السلاح لجيش التحرير، خاصة أن العدو كان متواجدا وبقوات كبيرة من الحدود التونسية الليبية الى المحيط الاطلسي. ويضاف الى هذا وضع ليبيا كدولة مستقلة، كان مهزوزا للغاية، فالبلاد لاتزال ترزخ تحت الاحتلال الانجليزي الامريكي الفعلي وهما حليفا فرنسا وتحركات عناصر جبهة التحرير في هاته البلاد محصورة وضيقة للغاية.

وتعقدت المشكلة اكثر باستشهاد بعض العناصر الاساسية في قيادة الثورة منذ الاسابيع الاولى من الانطلاقة : ديدوش مراد في الشمال القسنطيني باجي مختار في منطقة سوق اهراس وعبد المالك رمضان في المقاطعة الغربية ويزداد الوضع تعقدا باعتقال مصطفى بن بولعيد في مكان عند الحدود التونسية الليبية.

وكانت مهمة الشهيد بن بولعيد تتمثل في دراسة امكانية تأمين وصول الاسلحة الى المناطق الشرقية من البلاد، ولقد تبين منذ البداية ان على جيش التحرير ان يعمل . . . لكي يؤمن وصول الاسلحة إليه. وهذا يحتم عليه ان يكون له تواجد حتى في الاراضي التونسية لتأمين مواصلاته بوسائله الذاتية حتى الحدود الليبية، نفس الضرورة ظهرت بالنسبة للناحية الغربية.

لقد كان متوقعا ان تحل هذه المسألة في اطار تكوين جبهة للكفاح المسلح تضم اقطار المغرب الثلاثة. ومن المعروف ان هذا المشروع هو من بين المبادىء التي نص عليها بيان نوفمبر، لذلك فإن قيادة جبهة التحرير كرست جهودها منذ البداية لتجسيد هذه الفكرة على الساحة العملية. لقد كانت هناك قوى اصلاحية تشغل الساحة السياسية في كل من القطرين الشقيقين، تونس والمغرب وكان على العناصر الثورية في هذين البلدين تجاوزها على غرار ما حدث في الجزائر وجبهة التحرير تمثل في نظرهم نموذجا رائدا في هذا الاتجاه ولذلك ستسجل سنة 1955 ميلاد جيش التحرير المغربي الذي كان مرتبطا ارتباطا تنظيميا وثيقا بجيش التحرير الجزائري، وبفضل هذا سيتمكن جيش التحرير من الحصول على الاسلحة، مكنته من فتح الجبهة الغربية، اما بالنسبة للوضع في تونس فقد كان اكثر تعقيدا. فالمقاومون التونسيون كانوا قد سلموا اسلحتهم للسلطات الفرنسية والقوى السياسية الرئيسية الممثلة في حزب الدستور الجديد، كانت قد وقعت اتفاقا مع فرنسا.بمنح لتونس استقلالا داخليا لن يستكمل مقوماته الا بعد عشرين سنة.

لقد كانت هذه التسوية مثار خلاف شديد انفجر داخل القوى الوطنية التونسية والذي ادى الى انقسام حزب الدستور الجديد الى قسمين : رئاسة الحزب الممثلة في الرئيس بورقيبة من جهة والامانة العامة التي انشقت عنه والتي يقودها المرحوم الشهيد صالح بن يوسف والتي أعلنت تحالفها مع الثورة

الجزائرية، وشكلت هي الاخرى بدورها عند اواخر عام 1955، جيش التحرير التونسي الذي كانت تربطه بجيش التحرير الجزائري علاقات تنسيقية وثيقة شملت مختلف جوانب التعاون بين الطرفين والتي بفضلها استطاع جيش التحرير الجزائري ان يؤمن مواصلاته وبصفة مباشرة مع ليبيا.

في بداية سنة 1956 بدأت هذه الجهود تنعكس ايجابيا على مسيرة الكفاح المسلح على الساحة الوطنية وهو ما دفع فرنسا الى التعجيل بتصفية مشكلتي المغرب وتونس للتفرغ الى الجزائر.

نستخلص من هذا العرض السريع للظروف المحيطة بقضية تسليح جيش التحرير انه لم تظهر بدايات لحل لها وبصفة محدودة، الا عند اواخر صيف سنة 1955، وبالرغم من ذلك فإن جيش التحرير لم يقف مكتوف الايدي في انتظار الاسلحة، وانما عمل على تكثيف تواجده ونشر وحداته في مختلف مناطق البلاد والتسليح من العدو نفسه بواسطة عمليات الكمائن ومهاجمة المراكز العسكرية وحتى عن طريق شراء قطع الاسلحة من افراد قوات العدو نفسها.

### 3 ـ لا مساومة على الاستقلال :

يعتبر هجوم 20 اغسطس 1955 مرحلة جديدة في مسيرة الكفاح المسلح أكد للعدو حقيقتين أساسيتين هما : فشله الذريع في تطويق الثورة في جبال الاوراس، وكون جبهة التحرير الوطني هي القوة العسكرية والسياسية الوحيدة الموجودة في الميدان وليس هناك قوى اخرى غيرها.

لقد سجل مؤتمر الصومام بارتياح بليغ نمو وتعاظم قوة جيش التحرير خلال ظرف قصير من الزمن بالرغم من تكالب العدو ضده والرمي بكل ما يملك من قوة واساليب لمجابهته، لقد حدد هذا المؤتمر عددا من المبادىء كما أخذ عددا من الاجراءات لتطويره وتجهيزه على اعتبار كونه الاداة الرئيسية التي يقع على عاتقها مهمة تحرير البلاد.

من المبادىء المعلنة في البيان، توحيد قوى الشعب بكامله تحت لواء الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحريرة. وكان على هذه الاخيرة ان تعمل في الاتجاهين من أجل تحقيق هذا الهدف : مقاومة العدو بواسطة وحدات جيش التحرير من جهة والعمل على كسب القوى الوطنية للوقوف صفا واحدا في مجابهة العدو من

جهة اخرى. والاسلوب الذي استخدمته لتحقيق هذا الهدف الاخير هو جديد كل الجدة ويتمثل في التوجه مباشرة الى كل جزائري ومخاطبة ضميره ووضعه امام مسؤولياته. ان تجاوز القيادات القائمة والتوجه مباشرة الى المواطنين عمل سياسي بعيد النظر، عميق التبصر، فالتحاور مع القيادات قد يؤدي الى المساومة حول المبادىء التي اعلنها بيان غرة نوفمبر والتي هي في حد ذاتها تمثل الحد الادنى الذي لا يمكن التنازل فيه عن جزء دون انهيار الكل.

فالحوار والاتصالات سوف لن تكون حول موضوع البرنامج ومبادئه وانما الانضمام وبشكل شخصي الى الجبهة او عدم الانضمام اليها، هذه الطريقة لم تقنع القيادات السياسية التي بقيت متحفظة تراقب تطور الاوضاع عن كثب لتتخذ موقفا نهائيا على بينة من الامر. ويمكن ان نقول ان سنة 1955 كانت سنة ترقب بالنسبة لهذه القوى بجميع اتجاهاتها، هذا الموقف المتردد دفع جبهة التحرير الى اتخاذ عدد من الخطوات العملية على الساحة الوطنية تأمينا لمسيرة الثورة: أبرزها نشر وتوسيع فكرة انزال اللعنة الوطنية على كل من يتعاون مع الادارة الاستعمارية تحت أي شكل من الاشكال، وهي الفكرة التي بدأت في الشيوع والانتشار منذ ربيع 1955 بمناسبة تنظيم الانتخابات التشريعية الجزئية في عدد من الدوائر في شرق البلاد.

كما بلورت جبهة التحرير وبشكل صريح لايقبل اي لبس مبدأ لا مفاوضات الا على اساس الاعتراف بالاستقلال ومع جبهة التحرير وحدها دون سواها. وهو المبدأ الذي أجهض عددا من المحاولات التي قامت بها الادارة الاستعمارية في بداية عهد الوالي العام سوستيل (ربيع 1955)، يقصد تفتيت الجبهة الداخلية وتشتيتها. لقد دخلت عدد من العناصر في حوار غير مسؤول، مع الادارة الاستعمارية، ولكنها سرعان ما استردت وعيها وعادت الى الصواب عندما نبهتها جبهة التحرير وبحدة الى ضرورة وضع حد لهذه الممارسات التي تمثل الماضي الممقوت والذي طويت صفحته نهائيا من على ارض الجزائر.

لقد بلغت بعض هذه الممارسات حدا مقلقا من الجرأة استوجبت اتخاذ موقف صارم نحوها، ويأتي هجوم 20 اغسطس (1955) كرد حاسم ضد كل تخاذل وضد كل محاولة تستهدف الاصطياد في الماء العكر على حساب المصالح العليا للشعب.

لقد اختفت هذه المحاولات من على الساحة الوطنية مباشرة بعد هذه الحوادث وبكيفية نهائية. لقد أكدت جبهة التحرير سيطرتها المطلقة على الساحة السياسية الوطنية بالاضراب العام الذي شن بمناسبة العيد الاول من اندلاع الثورة، وعلى مستوى الكفاح المسلح ستظهر محاولات استهدفت منازعة جيش التحرير الهيمنة على المناطق الريفية والجبلية بعض منها كانت محاولات رمزية أريد بها مساومة جبهة التحرير على بعض المبادىء الاساسية التي أعلنتها والبعض الاخر اكتست نوعا من الخطورة خاصة لما أصبحت تتعاون مع العدو.
ونستطيع ان نقول ان جبهة التحرير قد تمكنت من تحقيق مهمتها المتمثلة في توحيد الجبهة الداخلية وجعلها تقف صفا واحدا تحت لوائها عند بداية عام 1956.

يواكب هذه الانتصارات على المستوى الداخلي نجاحات معتبرة في الجبهة الخارجية، فمن بين الاهداف التي حددها البيان هو العمل على تدويل القضية الجزائرية والقضاء على اسطورة (الجزائر الفرنسية). وعندما نستعرض هذا الجانب من نشاط جبهة التحرير في هذه المرحلة الاولى من انطلاق الثورة فإنه لا يمكننا ان ننسى ولا ان نتجاهل ما قدمه الاشقاء العرب من الجهود في هذا المجال ويأتي على رأسهم وفي مقدمتهم جهود الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. فبفضل مساعي مصر استطاع وفد جبهة التحرير حضور مؤتمر باندونغ كملاحظ وبفضل مساعدة مصر ثم اجهاض المحاولة التي قامت بها حركة مصالي الحاج (الحركة الوطنية) والرامية الى ارسال وفد عنها لحضور هذا المؤتمر، و هي المحاولة التي وجدت بعض الدعم من اطراف عربية وخاصة من العراق على عهد نوري السعيد، ويعتبر حضور وفد جبهة التحرير كملاحظ في هذا التجمع الافريقي الاسيوي الاول، أول نجاح معتبر حققته جبهة التحرير على المستوى الخارجي، والذي سيتأكد في الشهور القادمة عندما تتبنى 14 دولة من دول باندونغ مطلب جبهة التحرير الرامي الى تسجيل القضية الجزائرية في الامم المتحدة.

لقد قدمت هذه الدول مذكرة بهذا الخصوص الى مكتب الجمعية العامة الذي أبدى اعتراضه عليها باعتبار ان القضية الجزائرية مسألة داخلية فرنسية،

وبالرغم من هذا الموقف فقد تم قبول ادراج القضية الجزائرية في الامم المتحدة بفضل جهود الاخوة العرب وجهود عدد من دول باندونغ الصديقة، وبذلك حققت جبهة التحرير الوطني عند اواخر عام 1955 هدفا من اهدافها الكبرى على المستوى الخارجي والمتمثل في تدويل القضية الجزائرية وفضح أكذوبة (الجزائر الفرنسية).

هذه النجاحات التي تحققت على المستوى الداخلي والخارجي هي التي اوجدت شعورا بالحاجة الى عقد اجتماع يضم قادة الثورة لحوصلة الجهود وتقييم النتائج وتحديد خطة عمل بالنسبة للمرحلة المقبلة وهي التي انجزها مؤتمر الصومام (20 اغسطس 1956) الذي انهى اجتماعاته بالمصادقة على برنامج عمل يتناول مختلف المهام المنوطة على عاتق الثورة في تلك المرحلة.

ليس الغرض هنا، استعراض المبادىء التي تضمنتها وثيقة الصومام فهي في جلها تأكيد وتوسيع للمبادىء التي تضمنها بيان اول نوفمبر من جهة، وحوصلة وتوظيف للممارسة الثورية كما طبقت في الساحة العملية مدة قرابة السنتين من جهة ثانية الى جانب ضبط وتنظيم العمل الثوري بجميع أشكاله وعلى جميع الجبهات ليستجيب لمتطلبات النضال في تلك المرحلة، وللرد على ممارسة العدو ومناوراته ردا ملائما ناجعا.

لقد تضمنت هذه الوثيقة تصورا للحل السلمي على غرار ما فعله البيان بتأكيد نفس الهدف الاستراتيجي وزاد عليه ضرورة الاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للعشب الجزائري، لقطع خط الرجعة على كل محاولة تهدف الى تكوين قوة ثالثة او الى خلط الاوراق بالتفاوض مع اطراف اخرى الى جانب جبهة التحرير.

ان موضوع الاعتراف بالاستقلال كشرط اول قبل البدء في اية مفاوضات اثار كثيرا من القلق حتى لدى بعض مؤيدي الثورة من الاشقاء الذين حاولوا اقناع الجبهة باتباع سياسة الخطوة خطوة على غرار ما فعلوه هم. فلم يفهموا مغزاه ولا ابعاده. وكثيرا ما اتهمت الجبهة بالغلو والتطرف بسبب هذا الشرط، لكن جبهة التحرير لم تتزعزع قيد انملة عن هذا المبدأ، لانها ادرى بالساحة التي تعمل عليها من أي أحد آخر، ولذلك حرصت على تأكيده في مناسبة تلو

المناسبة وكما ان مجلة المجاهد الناطقة باسمها كرست اعمدة طويلة وفي تواريخ مختلفة لتوضيح موقفها بهذا الخصوص والاهمية التي يكتسبها هذا الشرط في نظرها.

ان الاعتراف بحق تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة تشرف عليها هيئة معينة بكيفية متوازنة من الطرفين المعنيين، هو في الواقع الاعتراف بالاستقلال ولكن في صبغة ديبلوماسية مهذبة تحفظ ماء الوجه وتراعي الشعور بالكرامة لدولة كبرى.

ولم تصل هاته الى الاعتراف بهذا الحق والخضوع لارادة الشعب في حقه في ان يكون سيد اعلى أرضه الا بعد استنفذت كل ما لديها من وسائل المواجهة واوشكت هي نفسها على الانهيار.

وهي المواجهة التي سنستعرض معالمها البارزة في خطوطها العريضة.

## 4 ـ فرنسا تجمع وترتجل :

ان انطلاق شرارة الثورة، افقد فرنسا زمام المبادرة على الساحة الوطنية، وهذا منذ اللحظات الاولى. فالسياسات التي ستتبعها للتعامل مع هذا الحدث الخطير والامكانيات الهائلة التي ستعبئها والاجراءات الوحشية التي تفوق الوصف، التي اتخذتها، كل هذه الوسائل لم تمكنها من استعادة زمام المبادرة على الساحة الجزائرية حتى ولو لفترة قصيرة، الى ان تم تصفية وجودها نهائيا في هاته البلاد. لقد اصيبت بضربة مذهلة افقدتها التوزان طوال السبع سنوات ونصف لتجد نفسها في النهاية وراء البحر فاقدة مكانتها كدولة عظمى ملطخة السمعة بسبب الجرائم التي ارتكبتها والتي جلبت عليها سخط العالم في الجهات الاربع من الكرة الارضية، ترزخ تحت التبعية ومهددة بالانهيار، هذه الوضعية الخانقة التي يمكن تسميتها بالازمة الفرنسية سنتتبعها في ملامحها البارزة حتى سقوط الجمهورية الرابعة.

إن ما يميز ردود الفعل الفرنسية ازاء غرة نوفمبر هو الارتباك الشديد. لقد فوجئت فعلا بانطلاق شرارة الثورة التي لم تتوقعها او على الاقل حسب تعبير وزير الداخلية الفرنسي (ميتيران) في ذلك الوقت، لم تكن تتوقع حدوثها في هذا

التـاريخ بالـذات ويمكن تلخيص ردود الفعل الفرنسية الرسمية منها والغير الرسمية حتى سقوط حكومة مانديس فرانس في 5 فبراير 1955 في العناصر التالية.

ان الاحداث التي وقعت هي من فعل مجموعة متعصبة معزولة ليست لها أي قاعدة ولا تستند على أي تأييد شعبي، فهي مجموعة متمردة خارجة عن القـانون فهم (فلاقة) وهو وصف عملت أجهزة الاعلام الفرنسية على نشره وتعميمـه للانتقـاص من مكانة جنود جيش التحرير المعنوية لدى الشعب، والذي رد على هذه المحاولة، تلقائيا، باطلاق صفة المجاهدين عليهم.

ان القوى السياسية الوطنية التقليدية ليست لها اية علاقة بهاته الحوادث وليست هي المسؤولـة عنهـا، ولكن بعضـا منهـا اي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بشقيها (اللجنة المركزية والحركة الوطنية) لها مسؤولية معنوية وغير مباشرة لكون المجموعة التي تحملت مسؤولية تفجير الثورة خرجت من بين صفوفها.

عدم قبول الحوار بأي شكل من الاشكال وتحت اية صورة من الصور، مع هذه المجموعة المتمردة التي يجب تصفيتها بكل حزم وبمنتهى الصرامة والقسوة.

لايمكن قبول اية مفاوضة حول مبدأ امكانية انفصال الجزائر عن فرنسا وقد اكد مانديس فرانس رئيس الحكومة، ذلك امام البرلمان الفرنسي يوم 9 نوفمبر 1954 «ان الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو، ليس هناك الا قانونا واحدا وأمة واحدة وبرلمان واحد، هذا هو الدستور وهذه هي ارادتنا . . . فبين الجزائر وفرنسا الام لا يمكن ان يكون هناك انفصال، ويجب ان يكون هذا واضحا لجميع الناس وفي جميع الامكنة والازمنة، في الجزائر وفي فرنسا ولكن ايضا في الخارج». (1)

كما صرح قبل ذلك بثلاثة ايام وزير داخليته امام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان مؤكدا انه (اذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين (تونس

---

*(1) عن مولود قاسم نايت بلقاسم : ردود الفعل الاولية خارجا وداخلا على غرة نوفمبر او بعض مآثر فاتح نوفمبر. الجزائر 1984، ص 105 ـ 107*

والمغرب) اللذين هما دولتان بالمعنى القانوني للكلمة، فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا . . ان المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحالة ستكون الحرب، اذ لا يمكن ان تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها) . (2)

ان ما حدث في ليلة اول نوفمبر كان بفعل تحريض ودعم من اطراف اجنبية، وفي مقدمتها مصر وليبيا وحتى المجر، وبالنسبة لهاته الاخيرة، فقد اعتبرت تعاليق اذاعة بودابيست في برامجها الموجهة الى شمال افريقيا دليلا على تورط الكتلة الشيوعية في الاحداث التي تجري في الجزائر.

لقد استخدم هذا العنصر استخداما واسع النطاق سواء بالنسبة لوسائل الاعلام الفرنسية او على المستوى الرسمي في حكومة باريس بغرض الاستهلاك الخارجي وخاصة من أجل كسب تأييد حلفاء فرنسا في منظمة حلف شمال الاطلنطي وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي كان الفرنسيون يعرفون حساسيتها المفرطة ازاء كلمة الشيوعية سواء اطلقت عن حق او عن باطل. فالمكارثية لا تزال في عنفوانها في هاته البلاد. ولقد استغلت فرنسا هذا العامل احسن استغلال عندما اقنعت حلفاءها بأن ما يجري في الجزائر يهدد القواعد الخلفية للنظام الدفاعي الغربي كله في مواجهة الكتلة الشرقية.

لقد صرح منديس فرانس اثناء زيارته لواشنطن في شهر ديسمبر من عام 1954، بأن مصير شمال افريقيا هو الارتباط بأوروبا جغرافيا وتاريخيا، ارتباطا عضويا لا انفصام له. لقد كان الجو هادئا، وكل الشر جاء فجأة من اذاعتي بودابيست والقاهرة، فمن هذين العالمين (العربي والشيوعي) يفد المهرجون والمشاغبون ومنهما ايضا تتسرب الاسلحة والتي بواسطتهما تجد الحرب الكلامية امتدادا لها في الحرب الدموية.

لقد حصلت فرنسا على الدعم الغير المشروط من حلفائها وطورت امكانياتها وقدراتها العسكرية اضعاف ما كانت عليها، بفضل ذلك وفي آجال قصيرة.

---

(2) نفس المصدر، ص 109

وخلال ردود الفعل هاته تبلورت وجهة نظر فرنسا حول كيفية حل المشكلة التي انفجرت امامها فجأة. فبالنسبة لها لا وجود هناك لمشكلة سياسية تستدعي حلا سياسيا ناجحا وملائما، وانما هناك ازمة اجتماعية اقتصادية يعاني منها (الاهالي) والتي وجدت بعض التعبير عنها في حركة (التمرد) القائمة. فالحل سيكون باعتماد برنامج للاصلاح الاقتصادي من شأنه ان يخفف من وطأة الازمة التي يعاني منها السكان مرفوقا ببعض الاصلاحات السياسية المتواضعة التي لا تتجاوز بعض ما نص عليه القانون الاساسي للجزائر الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي منذ شهر سبتمبر من عام 1947 والذي رمت به الجمعية الجزائرية في سلة المهملات. لكن قبل القيام بأي اجراء يجب القضاء على (التمرد) اولا. فهذه المهمة لها الاولوية المطلقة في نظر حكومة باريس والتي تجسدت في حملة اعتقالات واسعة شملت مناضلي حركة الانتصار على الخصوص كما تم حل هذه التشكيلة بشقيها المصالي والمركزي يوم 5 نوفمبر 1954 الى جانب تعبئة كل . . . القوات المتواجدة في الجزائر والامدادات التي وصلت على جناح السرعة من فرنسا، ضد الثورة في منطقة الاوراس بغية خنقها في المهد.

مع بداية عام 1955، شهدت فرنسا أزمة وزارية حادة استمرت من 5 الى 24 فبراير بسبب ما اصبح يسميه الفرنسيون ازمة شمال افريقيا، لقد سقطت حكومة مانديس فرانس وتعذر تشكيل حكومة جديدة في الآجال المعقولة. ولم يتمكن ادقار فور من الظفر بثقة البرلمان لحكومته الا بعد جهد جهيد. كما تم تغيير الوالي العام ليونار الذي استبدل بجاك سوستيل.

ان سياسة فرنسا على عهد حكومة ادقار فور وولاية جاك سوستيل شهدت توجها اكثر نحو اعتماد الحال الدموي والارهابي (للمشكلة الجزائرية) لقد صعدت الاجراءات القمعية والارهابية تحت غطاء حالة الطوارىء التي فرضتها منذ شهر مارس من عام 1955 على بعض مناطق البلاد، مما فتح الباب على مصراعيه لاقتراف الجزائم بعيدا عن رقابة القانون. كما اعيدت الحياة لمبدأ المسؤولية الجماعية التي هي اجراء ذي صبغة همجية، كانت فرنسا قد استخدمته على نطاق واسع ضد الشعب خلال القرن الماضي وحتى حوادث 8 ماي 1945.

لقد اعتقد ان هذه الصفحة طويت نهائيا في الجزائر بفعل المصادقة على القانون الاساسي، ولكن فرنسا لم تجد حرجا في اعادة الحياة الى هذا الاجراء الذي تشجبه جميع القوانين والاعراف الدولية والوطنية والذي يشكل خرقا صريحا لوثيقة حقوق الانسان التي اعلنتها الامم المتحدة، كما بدأ الحاكم العام تحت ستار اعلان حالة الطوارىء في (تدشين) المحتشدات التي بدأت تنبت كالفقاقيع في الهضاب العليا وفي المناطق الشمالية من الصحراء.

وعلى المستوى العسكري كانت العمليات العسكرية تحت الاسماء الكودية المختلفة تجري على قدم وساق والامدادات تتوالى على الجزائر بدون انقطاع. فعند غرة نوفمبر كان عدد القوات المرابطة بالجزائر لا يزيد عن 700. 49 جندي ليصل عند شهر اغسطس من عام 1955 الى حوالي مائتي ألف جندي ليقفز الى نصف مليون جندي في نفس الشهر من عام 1956، وفي هذه السنة (1955) ابرمت باريس عددا من الاتفاقات مع الولايات المتحدة لتزويدها بما تحتاج اليه من عتاد وتجهيزات عسكرية.

لقد تمكنت من تجنيد هذا العدد من الجنود عندما تبين لها ان القوات العاملة الدائمة غير كافية وعمدت الى التجنيد الاجباري منذ شهر مارس من عام 1956. ولقد اضطرت الى هذا الاجراء اضطرارا لانها كانت ترفض حتى هذا الوقت الاعتراف بوجود حرب حقيقية في الجزائر، فارسال المجندين الى هاته البلاد قد كشف وفضح دعاية الحكومة وتضليلها لرأيها العام بأن ما يجري هو مجرد حوادث معزولة واعمال فردية لا تشكل اية خطورة وان قوات الامن تسيطر على الوضع سيطرة تامة. لقد دغدغ بعض الفرنسيين الامل في البداية، في جعل الجزائريين سيتولون هم انفسهم قتل بعضهم البعض حفاظا على الوجود الفرنسي في البلاد. فجاك شوفالييه وزير الدفاع في حكومةمانديس فرانس وشيخ بلدية الجزائر العاصمة والذي اشتهر بكونه (ليبيراليا) وسط الكولون كان قد دعي الى تشكيل فرق من القوم والتوسيع في تجنيد هذه الوحدات الغير النظامية الذي اعتقد انها ستكون كافية للقضاء على جيش التحرير. وسيقوم الجزائريون بقتل بعضهم البعض حقنا للدماء الفرنسية. لكن التجارب الاولى التي تمت في هذا المجال خيبت الآمال، مما اضطر فرنسا في النهاية الى ارسال

المجنــدين والاعــتراف عمليا بأن ما يجري هي حرب حقيقية وليست مجرد عمليات لحفظ الامن.

في سياق تدعـيم هذه الاجـراءات الـقمعية والعسكـرية لخنق الثـورة وتصفيتها، قام سوستيل خلال ربيع 1955 بمناورة استهدفت تفتيت الجبهة الداخلية بالسعي لتكوين قوة سياسية جزائرية مناوئة لجبهة التحرير. لقد مهد لهذه العملية باطـلاق سراح عدد من المناضلين الذين اعتقلوا في بداية شهر نوفمـبر المتصرم والذين لم تتمكن الشرطة الفرنسية من اثبات التهمة ضدهم باشتراكهم في العمليات التي جرت ليلة غرة نوفمبر. ثم تلت هذه العملية خطوة اخرى تمثلت في اجراء اتصالات اولية وبطرق ملتوية مع بعض الشخصيات السياسية الجزائرية والتي تلتها مقابلات مع الوالي العام سوستيل. وتشير بعض المصادر الفرنسية الى ان بعض الشخصيات الجزائرية قد اضهرت استعدادا وحتى حماسا للتعاون مع الوالي العام من أجل تطبيق القانون الاساسي. هاته الشخصيات التي اشـارت إليهـا هاته المصادر بعض منها نشر مذكراته دون الاشـارة الى هذا المـوضـوع. والشيء المؤكد ان هناك اتصالات اولية اجرتها الـولاية العـامة مع بعض الشخصيات وان بعض منها إلتقى على الاقل مرة واحدة مع سوستيل، لكن تفاصيل هذه الاتصالات لا يزال يكتنفها الغموض.

ويبدو ان حوادث 20 اغسطس (1955) جاءت في الوقت المناسب لوضع كل شخص أمـام مسؤولياتـه. لقد وجد هذا التنبيه آذانا صاغية وعلى جميع المستويات وظهر اثره لدى المنتخبين الجزائريين في المجلس الجزائري والمجالس العامة للعملات في العريضة التي اصدرها هؤلاء والتي اشتهرت باسم لائحة 61 التي نددوا فيها بالقمع الذي تمارسه القوات الاستعمارية ضد الجزائريين خاصة بعد احداث 20 اغسطس في الشمال القسنطيني، والتي اودت بحياة الالآف من المواطنين العزل. ثم برفضهم السير مع سوستيل في محاولاته الرامية الى دمج الجزائريين في الفرنسيين عن طريق تطبيق القانون الاساسي للجزائر، بناء على تعليمات حكومته والتي لم يكن هو نفسه يؤمن بها.

ان اراء سوستيل ومواقفه التي من أجلها اختير ليكون واليا عاما. انقلبت رأسا على عقب بعد بضعة شهور من اقامته في الجزائر. لقد جاء لينفذ سياسة

ذات وجهين القضاء على الثورة والقيام باصلاحات اقتصادية وسياسية لمصلحة الجزائريين، وهو ما جعل المستوطنون يستقبلونه ببرودة شديدة. ولكن بعد وقت قصير ابتلعه هؤلاء واحتووه ليصبح الناطق باسمهم والمنقاد لارادتهم انقياد الاعمى. هذا الاحتواء ليس بجديد في الادارة الاستعمارية بالجزائر.

لقد سجلت هذه الظاهرة منذ بداية عهد الجمهورية الثالثة (1871)، ونددت بها الاجيال من الجزائريين جيلا بعد جيل. فسوستيل لم يكتف فقط بالانقياد للمستوطنين ووضع نفسه رهن اشارتهم دون ادنى شعور بمسؤولية منصبه، وانما ايضا جمع حوله في مكتبه بالولاية العامة حثالة من القتلة والمجرمين الذين اضفى عليهم حمايته وغطى جرائمهم بسلطته. من بين هؤلاء وأشهرهم اشياري سفاح مدينة قالمة اثناء حوادث 8 ماي 1945. ولقد ذهب الى ابعد من هذا عندما تجرأ بالدعوة الى قتل وسفك دماء الجزائريين بكلام صريح وفي خطاب علني اثناء مراسيم دفن الحاكم موريس ديبوي الذي قتل بصحبه عدد من الجنود عند قنطيس قرب خنشلة على يد جيش التحرير «آه، نقسم امام هاته الرفات بأننا سوف نبذل كل ما في وسعنا وبدون ان ندخر شيئا من أجل ان ننتقم لمن اخذوا منا ولأجل استمرار صنيع فرنسا الذي من أجله ضحوا بحياتهم».

ان ممارسات سوستيل هاته، والحرية الغير المحدودة التي اعطاها لنفسه في تسيير شؤون الولاية العامة وانعدام الشعور بالمسؤولية في ممارسة مهامه، ستكون عاملا في تذكية روح الغلو عند الكولون والتي تسجل في نفس الوقت بداية التعفن في هياكل الدولة الفرنسية.

في 2 ديسمبر من عام 1955 قرر ادقار فور حل الجمعية الوطنية والدعوة الى انتخابات جديدة، وكانت ازمة شمال افريقيا وفي مقدمتها الوضع في الجزائر وراء هذا القرار، وحتى الآن فإن حكومة فرنسا كانت تريد تطبيق قانون سنة 1947 يرضى الكولون الذين جمدوه في ادراج الجمعية الجزائرية.

لقد عمد سوستيل الى محاولة بعثه من جديد عن طريق اعداد عدد من مشاريع القرارات التطبيقية التي يريد عرضها على الجمعية الجزائرية، غير ان الممثلين الجزائريين اعتبروا ان هذا القانون تم تجاوزه وان الوضع في الجزائر

يتطلب علاجا اكثر نجاعة. وعلى ذلك فقد رفضوا مناقشة مشاريع التطبيق المعـروضـة، كما عارض المستوطنون بدورهم كل مسعى في هذا الاتجاه واستخدموا ما لديهم من نفوذ في باريس لاقناع رئيس الحكومة بالعدول عن هذه الفكرة. وكان في اعتقاد ادقار فور ان الانتخابات الجديدة ستدعم التكتل الذي ينتمي اليه وبالتالي ستكون له حرية اكثر في مواجهة الموقف في الجزائر.

جرت الانتخابات في جو من التوتر تحت كابوس الثورة الجزائرية وكان شعار الجبهة الجمهورية التي يتزعمها كل من قي مولي الامين العام للحزب الاشتراكي وماندس فرانس زعيم الحزب الراديكالي (انهاء الحرب في الجزائر، والسلم في الجزائر)، واسفرت الانتخابات التي جرت يوم 2 جانفي 1956 عن وجود تيارين أساسيين في الرأي العام الفرنسي، تيار الاكثرية الذي أعطى اغلبية كبيرة للجبهة الجمهورية في الجمعية الوطنية وتيار الاقلية الذي اعطى مقاعد كثيرة لليمين المتطرف الذي ظهر فجأة في هذه الانتخابات تحت اسم البوجاديين.

حدد قي مولي الذي اسندت اليه مهمة تشكيل الحكومة على اثر هذه الانتخابات برنامجه السياسي نحو الجزائر في خطاب التنصيب الذي ألقاه في الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 31 جانفي 1956 في الفقرة التالية :

«ان هدف فرنسا وارادة الحكومة هو قبل كل شيء، العمل من اجل اعادة السلم وانقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف. ومن اجل ذلك فإنه يجب وقف الارهاب والقمع الاعمى المرافق له و متابعة التطور الديمقراطي للمؤسسات وتنظيم التعايش بين عنصري السكان وضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والذي يعني المحافظة ودعم الروابط التي لا تنفصم بين الجزائر وفرنسا الام، ولكن في نفس الوقت يجب الاعتراف بالشخصية الجزائرية واحترامها وتحقيق المساواة التامة بين كل سكان الجزائر. ويجب ان يعلن رسميا وبكل وضوح من طرف الجمعية الوطنية ان المصير النهائي لمستقبل الجزائر لن يتحدد ابدا من طرف واحد، ولن نقبل اي حل يفرض بالقوة ولا ان احد عنصري السكان يفرض ارادته على الآخر. والحكومة تنوي تنظيم اقتراع شعبي حقيقي في اقرب الآجال عن طريق انتخابات حرة في هيئة واحدة وهو ما يستدعي اصلاح نظام الانتخابات».

لقد أحدث هذا الخطاب ردود فعل متذمرة في اوساط المستوطنين وهو التذمر الذي استغلته التنظيمات الفاشيستية التي بدأت تنبت في اوساطهم كالفقاقيع واشهرها عند هذا التاريخ منظمة المقاومة من أجل افريقيا الفرنسية التي يقودها ارهـابي يدعى نوفـاك، ولجنة المقاومة الفرنسية تحت قيادة ارهابي آخر يدعى مرنتيل الى جانب المنـظمات الفـاشستية القـديمـة الممثلة في جمعيات قدمـاء المحاربين وفديرالية شيوخ بلديات الجزائر. وتجد هذه المنظمات الارهابية تعبيرا لها على المستـوى الاعـلامي في جريدة الفـاشستي عميل النازية دي سريني (صدى الجزائر).

استغلت هذه التنظيمات مناسبة رحيل سوستيل عن الجزائر وقامت بتعبئة المستوطنين (لتوديعه)، تجمع هؤلاء بعشرات الآلاف في شوارع المدينة يوم 2 فبراير 1956 ورافقـوا موكب الوالي العام السابق الى الميناء رافعين شعارات منددة بكل من قي مولي ومانديس فرانس وبالوالي العام الجديد الذي لا يزال في فرنسا الجنرال كاترو، وكانت هذه المظاهرة في الواقع، والتي كان لسوستيل يد في اعدادها واخراجها عبارة عن تمرين لتلك التي سينظمها هؤلاء، عند قدوم رئيس الحكومة الذي أعلن عن زيارته للجزائر في الأيام التالية :
يعتبر يوم 6 فبراير 1956 يوم (مجيد) بالنسبة للمستوطنين. اليوم الذي أذلوا فيه فرنسا في شخصية رئيس حكومتها بإلقاء على وجهه بالقاذورات وكل النفايات بما فيهـا البيض المعفن، والصراخ ضده بكل الالفاظ الجارحة لا يقوى على التفوه بها الا من هم في مثل مستواهم كحثالات للشعوب المتوسطية الاوربية، لقد هزت هذه (الاستقبالات) اعماق رئيس الحكومة وهدت قواه المعنوية من اساسها.

ظهر المستوطنون في هذا اليوم قوة حاسمة في توجيه مصير فرنسا عن طريق (الحرب الجزائرية)، فحتى هذا التاريخ كان الكولون يوجهون سياسة فرنسا الجزائرية من خلال عناصر الضغط والاغراء المختلفة التي بين ايديهم للتأثير على من بيدهم القـرار في المؤسسـات المـركـزية : الجمعية الـوطنية، مجلس الشيوخ، وعن طريق التأثير على الشخصيات التي لها ثقل ووزن في صياغة القرار في العاصمة الفرنسيّة، لكن في يوم 6 فبراير، ظهر هؤلاء كقوة في الشارع

تحركهـا وتعبئهـا تنظيمات ارهابية وضعت نصب عينيها الدفاع عن مصالحها وامتيازاتها حتى وان تطلب الامر التضحية بفرنسا نفسها.

لقد ارتد قي مول عن اعقابه وتحلل من الالتزامات التي تعهد بها أمام ناخبيه وتخلى عن برنـامجه الذي اعلنه في الجمعية الوطنية، وكان اول ارتداد له هو تراجعه المذل عن تعيين الجنرال كاترو وعقد اجتماع مع وزرائه هاتفيا من الجزائر للاقتراح.

اسناد هذا المنصب لروبير لاكوست ذي السمعة البائسة، والذي بدأ عمله باعلانه عن بدأ «الربع ساعة الاخير» من عمر الثورة الجزائرية.

## 5 ـ الربع ساعة ـ اللاكوستي ـ الاخير:

سيكون من قبيل التبسيط والابتعاد عن الحقيقة الاعتقاد بكون الجرائم التي اقترفتها فرنسا في الجزائر هي من عمل المستوطنين وحدهم وان باريس ليس لها علم بتفاصيل ما كان يجري. في الحقيقة، ان الاعمال الاجرامية التي كانت تقـترف في حق الجزائريين، كانت تتم بتوجيه ومعرفة تامة من طرف حكومة باريس والتي كانت مدعمة بالرأي العام في فرنسا وبالموقف المتخاذل الذي وقفه المثقفون والقوى الديمقراطية في هاته البلاد. لقد حرص اعلام جبهة التحرير في ذلـك الوقت على توضيح هذه الحقيقة عندما كان يؤكد أن ما يجري على الساحة الجزائرية هو صراع بين الامة الفرنسية من جهة والشعب الجزائري من جهة ثانية (فالذي يجري هو حرب بين امتين وبين قوميتين)، هذه الحقيقة يجب ان تعاد الى الذاكرة، فلا يجوز الانسياق . . . وراء محاولات التبرير التي جاءت بعـد ذاك في تصوير هذا الصراع بكونه قائما بين عناصر من المستوطنين غير مسؤولة والتي استفادت من التعاطف اللاشعوري من طرف الحكومة الفرنسية التي اصيبت بنوع من الغيبوبة والشلل ولكون الرأي العام في فرنسا كان يجهل ما كان يجري وما كان يقترف باسم فرنسا من الجرائم وهو بذلك معذور بجهله عندما لم يتحرك.

كان على لاكـوست ان يضـع موضع التنفيذ تعليمات حكومته بخصوص مجابهـة الـوضـع والتي يمكن تلخيصها في العبارات التالية: اعطاء الاولوية المـطلقـة للقضـاء على ثورة الشعب وبعـدها يمكن التفكير في الاصلاحات

السياسية المطلوبة. لقد وضعت بين يديه امكانيات هائلة لانجاز هذه المهمة وهو ما جعله يتجرأ ويعلن عن بدء «الربع ساعة الاخير».

فمن الناحية العسكرية، منذ شهر مارس 1956 اصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قانونا يقضي بتعبئة المجندين وارسالهم الى الجزائر.

لقد بلغ عدد الجيش الفرنسي عند شهر اغسطس من عام 1957 ستمائة ألف جندي بين متطوع ومجند و 175 ألف بين الشرطة وفرق الدرك والحرس المتنقل وسرايا الجمهورية للامن و 95 ألف فرد من القوات المساعدة التي تدعى الوحدات الاقليمية الى جانب تسليح كل المستوطنين في الارياف والمدن، كما كان ثلث سلاح الطيران الفرنسي يعمل في الجزائر ونصف قواتها البحرية. فعدد افراد القوات البرية وحدها وصلت عند هذا التاريخ الى 870 ألف جندي وسيقفز هذا الرقم ليصل الى مليون واربعمائة الف عند وقف اطلاق النار.

كما اصدرت الجمعية الوطنية قانون الطوراىء الذي عمم الآن على جميع مناطق البلاد. لقد كان ساري المفعول منذ شهر مارس 1955، لكن في بعض المناطق فقط وبصفة استثنائية على اعتبار انه اتخذ على مستوى الولاية العامة، وكان من المفروض ان يلغى عند حل الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر 1955، كما ينص الدستور بذلك ولكن سوستيل ابقى العمل به بالرغم من عدم شرعيته. وهو الوضع الذي عالجته الجمعية الوطنية باعطائه صفة الشرعية وتعميمه على كل المناطق. لقد منحت هذه المؤسسة سلطات استثنائية لحكومة قي مولي وهي السلطات التي استفاد منها لاكوست في اطار. . . صلاحيات، وصدر قانون يقضي باعدام كل جزائري في حوزته سلاح او متهم في عملية فدائية.

بدأ لاكوست منذ اللحظة الاولى من وصوله الى الجزائر في تطبيق السياسة التي تسميها فرنسا (سياسة التهدئة)، قسمت البلاد الى مناطق قسما منها تسمى بمناطق العمليات وهي المناطق المحرمة. والقسم الثاني هي المناطق الهادئة فالمناطق المحرمة لا يجوز لكائن حتى ان يتحرك فيها وينتقل عبرها، ففي غير أوقات التمشيط تصبح هذه المناطق التي اجلي السكان عنها بالقوة، ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا، و في المناطق الهادئة جمع فيها

السكـان في معسكرات تشبه المحتشدات محاطة بالاسلاك الشائكة يعيشون تحت حراسة مشددة. لقد حولت فرق المسماة بسرايا العمل الاجتماعي هذه المعسكرات الى مخابر تجري فيها تجاربها في تحطيم كرامة الانسان وركائزه المعنوية . . لقد أكملت فرنسا هذا الجهد التدميري ضد الشعب باعتماد سياسة تجنيد الحركة على نطاق واسع. لقد استغلت هذ الدولة «المتحضرة» ظروف الانسان الجـزائـري البـائسـة الى حد العـدم وحالة الرعب الشديدة التي أوجدتها في النفوس، سياستها الوحشية التي اتبعتها ضد الفرد الجزائري وضد جميع مقوماته واعطت له السلاح ليوجهه ضد أخيه. لقد ضعفت بعض النفوس وانخذلت، ومما يشرف هذا الشعب انه بعد تدمير استمر ما يزيد عن قرن وربع قرن وفي وطيس حرب ضروس قل ان شوهد نظيرا لها في البطش والوحشية ومع ذلك فلم تستطع فرنسا ان تجند اكثر من 26 الف فرد يقبلون القيام بالمهمة المخزية التي انيطت بهم. وبعض الشعوب «الكبرى» لم تصمد لمحنة اقل وطأة من هاته واقصر مدة، بمثل هذا المستوى الذي ابداه الشعب الجزائري في تعامله مع المحن.

لقـد عمـد لاكـوست لسنـد هذه الاجراءات ولتكريس اسطورة (الجزائر الفـرنسية) الى اعداد مشروع قانون والذي يمثل في نظر حكومة مولي الحل المعجـزة والنهائي للمشكلة الجزائرية تحت اسم قانون الاطار الذي سقطت حكومة بورجيس مونوري بسببه في اواخر شهر سبتمبر 1957، وصادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بعد تعديلات كبيرة اجرتها عليه حكومة فيليكس قيار في شهر ديسمبر من نفس السنة، لقد كان الهدف منه تمزيق جسد الوطن الى اجـزاء متناثرة وتشتيت شمل الشعب داخل كيانات قزمية كل منها له ادارته المحلية ومؤسسـاتـه ومصـالحـه الادارية والفنية المختلفة المستقلة عن بعضها البعض والمرتبطة فقط بالمصالح المركزية في (الوطن الام) ولفرنسا اولا واخيرا اليد الطولي والكلمة النافذة في توجيه مصير البلاد والعباد. فقانون الاطار يمثل تراجعا حتى بالنسبة للقانون الاساسي. وقيمته الحقيقية في الواقع، تتمثل في الدلالة على كون فرنسا قد فقدت كل حس بالواقع وخطورته ومتطلباته. وتبين في نفس الوقت المستوى الرديء الذي عليه رجال الدولة في فرنسا في هذه الفترة وعمق الازمة الكامنة في جسم الامة الفرنسية.

## 6 ـ الازمة الفرنسية :

يمكن ان نجمل عناصر هذه الازمة في المجالات التالية : الازمة الاقتصادية والمالية، الازمة المعنوية، الازمة السياسية والمؤسساتية.

ففي المستوى الاقتصادي والمالي، فإن فرنسا التي خرجت منهوكة من الحرب العالمية الثانية شهدت انطلاقة اقتصادية معتبرة خلال السنوات الاولى التي اعقبت الحرب غير ان هذه الانطلاقة انتكست بسبب الحروب الاستعمارية، خاصة حرب الهند الصينية التي فتحت شرخا خطيرا في الاقتصاد الفرنسي منعه من التقدم الى الامام. ولولا الاستغلال البشع لموارد مستعمراتها لادى بها ذلك الى الافلاس والى التوترات الاجتماعية الخطيرة التي كانت ستعرض استقلالها نفسه للخطر في تلك الظروف التي كانت الحرب الباردة فيها على اشدها.

لقد كان الاقتصاد الفرنسي عاجزا عن تمويل الحرب الهند الصينية في سنواتها الاخيرة والتي كانت تكلف الخزينة نصف مليار فرنك يوميا، فالولايات المتحدة هي التي تولت الانفاق على هاته الحرب حت سقوط ديان بيان فو في ربيع 1954.

لم تنفرج الازمة عن فرنسا، إذ بعد شهور قليلة اندلعت الثورة الجزائرية لقد تبين منذ الشهور الاولى عجز الاقتصاد الفرنسي عن مجابهة اعباء هاته الحرب الجديدة وتعين على الفرنسيين الاستنجاد بحلفائهم وخاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية لطلب الدعم والمساعدة. فتح هؤلاء خزائنهم لفرنسا بدون حدود، الولايات المتحدة عن طريق صندوق النقد الدولي وألمانيا الغربية بواسطة الاتحاد الاوروبي للمدفوعات والذي يساهم في تمويله دول غربية اخرى ولكن بدرجة اقل، وعند نهاية عام 1957 كان هذا الصندوق يشكو عجزا في ارصدته قدر بحوالي ملياري دولار ونصف بسبب المسحوبات الفرنسية المتتالية.

فواقع الارقام تؤكد، بالنسبة للفترة التي تعنينا بكون فرنسا تعتمد في تمويل حربها ضد الشعب الجزائري على مساعدة حلفائها وبنسبة عالية جدا. لقد كان الميزان التجاري يشكو عجزا كبيرا، 148 مليار سنة 1954، ليقفز الى 500

مليار سنة 1957 . كما بلغت فواتير مشتريات فرنسا من الولايات المتحدة وحدها من التجهيزات العسكرية لسنتي 1956 ـ 1957 ثلث مقبوضات بنك فرنسا من الذهب، وبلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الاولى مبلغا يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لامكانيات فرنسا. ففي عام 1956، شكلت هذه المصاريف نسبة 32٪ من الميزانية العامة للدولة كما بلغت المصاريف اليومية للحرب حتى منتصف 1957 ملياري فرنك وهو رقم اكدته المؤسسات المالية المختصة التابعة للامم المتحدة، لقد حاول لاكوست نفي هذه الحقيقة ليعود ويعترف بكون الاستثمارات الجارية لاستغلال بترول الصحراء تدخل ضمن هذا المبلغ.

في بداية عام 1958 كانت الخزينة على وشك الافلاس وهو ما دفع بحكومة فليكس قيار الى ايفاد جون موني وهو خبير مالي محنك ذو شهرة واسعة ويتمتع بنفوذ معنوي كبير في الاوساط المالية الغربية، الى واشنطن لطلب قرض مالي كبير لانقاذ فرنسا من الازمة. وبالفعل لقد كانت الوضعية الاجتماعية في حالة تأزم شديد بسبب الازمة الاقتصادية والتي ازدادت وطأة على المستهلكين بانخفاض قيمة الفرنك بنسبة 20٪ لقد عبرت هذه الازمة عن نفسها في الاضرابات المتتالية والطويلة المدى في القطاعات الحساسة من الاقتصاد الفرنسي. وتخشى الحكومة ان يؤدي ذلك الى انفجار الوضع برمته في البلاد. وبالفعل لقد لوح الفرنسيون امام حلفائهم خاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية باحتمال حدوث مثل هذا الانفجار، مما جعلهم يسارعون الى تقديم دعم مالي ضخم 460 مليون دولار لاخراج فرنسا من الازمة. وهو ما دفع بجبهة التحرير الوطني الى ارسال مذكرة احتجاج الى الدول الاعضاء في منظمة حلف الشمال الاطلنطي وفي مقدمتها الولايات المتحدة وألمانيا الغربية حملتها فيها مسؤولية مساعدة فرنسا في حرب الابادة التي تشنها على الشعب الجزائري، وما سيترتب على ذلك من العواقب السلبية في العلاقات المستقبلية بين الجزائر وبين هاته الدول.

ان الازمة الفرنسية هاته، لها ايضا جانبها المعنوي والذي يتمثل في شلل القوى الديمقراطية في فرنسا وعجزها عن القيام بأي عمل ضد الحرب التي

شنتهـا بلادهم على شعب ذنبـه الـوحيد انه يطالب بالحرية والانعتاق. لقد ظهرت بعض المحاولات الاولية في بداية الحرب، قام بها بعض الديمقراطيين امثال الاستاذ ماندوز في الجزائر وجون بول سارتر وعدد قليل من تلاميذته مثل فرانسيس جانسون، في اتجاه تعبئة الرأي العام الفرنسي ضد هذه الحرب، غير ان هذه الاصـوات سرعـان ما انكتمت، فلم تجد دعما ومساعدة من القوى السياسية الـديمقـراطية ولا من المثقفين وأصحاب الرأي، مما جعلها تنعزل وتحاصر ثم تنكتم. فالاتجاه العام الذي تبناه المثقفون امام هاته الحرب عبر عنه الكـاتب ألبـير كامـو وهـو من (ذوي الاقـدام السوداء)، في جملته المقتضية المشهورة : (اذا كان علي ان اختار بين العدالة وبين امي فانني سأختار امي)، وأمه هي الحرب الهمجية التي شنتها فرنسا ضد الشعب الجزائري. ولم يحدث ان قامت القوى الديمقراطية الفرنسية بأي عمل ذي اهمية، ضد الحرب في الفترة التي تعنينا، ونفس الاتجاه سارت عليه الصحف والمجلات التي تتبعها عدا صحيفة (الشهادة المسيحية) التي ليس لها اي ارتباط سياسي والتي كانت تحاول من حين لآخـر تنبيه الرأي العام الفرنسي بخطورة ما كان يجري على الساحة الجزائرية والعواقب الوخيمة التي ستنجم عنها بالنسبة لمستقبل مصالح فرنسا في شمال افريقيا.

لقد نخرت (الازمة الجزائرية) هيكل كل حزب او تنظيم او جمعية في فرنسا ودخلت كل بيت وعششت في قلب كل فرنسي ومع ذلك فإن الاثر الوحيد الذي احدثته هو جعل الشعب الفرنسي يقف برمته وبجميع اتجاهاته وراء حكومته في الحرب المدمرة التي تشنها ضد شعب ينشد الحرية. ومما له دلالة بهذا الصدد كمؤشر يعـبر عن اتجـاهـات الرأي العام في البلدان الاوروبية نحو الحروب الاستعمارية ان حكومة ايدن المحافظة لم تعمر بعد العدوان الثلاثي، ضد مصر بسبب ضغط الرأي العام الانجليزي ضد هذه المشاريع الاستعمارية وبالمقابل فإننا نلاحظ عكس ذلك في فرنسا.

ان موقع قي مولي لم يتزعزع لارتباط هذا العدوان الاستعماري بمتطلبات (الحرب الجزائرية). ولقد كتب بيناي، وزير الخارجية في حكومته بعد ذلك بأكثـر من عشر سنـوات بمنـاسبة ازمة شرم الشيخ التي سبقت حرب جوان 1967 ليقول انه لو يتعين عليه ان يعيد الكرة، لما تردد في ذلك لحظة واحدة.

ان حالة الدوران التي كان عليها الشعب الفرنسي بسبب (الحرب الجزائرية) جعلته يفقد الشعور بالاحساس بمصالح فرنسا الحيوية، فلم يكن يزعجه أن يرى بلاده تتدحرج من مرتبة الدول العظمى الى مصاف الدول الثانوية، وان سمعتها الدولية اصبحت ملطخة بالوحل المخضب بدماء الابرياء. ولم يكن يؤرقه إن يرى بلاده تبيع استقلالها وترهن مقدراتها وتحول اراضيها وموانئها الى قواعد للقوات الاجنبية. لقد سقط الضمير الفرنسي في غيبوبة حالمة من أجل (الجزائر الفرنسية) وليس في افق القوى السياسية الفاعلة في هذه الفترة، ما يبشر بقرب الصحوة قبل حدوث الزلزال.

لقد كان لانعدام الاستقرار الوزاري أثره الخطير في اذكاء الشعور بالازمة في قلب كل فرنسي والذي ادى الى نمو الاحساس بعدم الاطمئنان والقلق الشديد الذي وجد منفذا له في الجري وراء الاحلام.

فمنذ صيف 1954 حتى شهر افريل من عام 1958 شهدت فرنسا تعاقب ست وزرات بعض منها لم يعمر سوى بضعة اشهر والبعض الاخر بضعة عشر يوم فقط، وكثيرا ما تدوم الازمة الوزارية اسابيع طويلة قبل ان تتشكل وزراة جديدة في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعيش حربا حقيقية.

لقد استمرت الازمة الوزارية التي اعقبت سقوط حكومة منديس فرانس 19 يوما والازمة الثانية التي جاءت على اثر حل الجمعية الوطنية على يد ادقار فور 57 يوما. وبعد سقوط وزارة قي مولي لم يتمكن بورجيس مونوري من تشكيل الوزارة الا بعد 22 يوما من الازمة، ومع ذلك فقد سقطت بعد ثلاثة اشهر ونصف فقط من تشكيلهـا، لقد استطاع فيليكس قيار تشكيل الحكومة بعد محاولات عديدة قام بها آخرون، وهم من ابرز الوجوه السياسية في الجمهورية الرابعة من بينهم قي مولي، بعد ازمة وزارية دامت 36 يوما. اما وزارة فليملان الـتي تشكلت ليلة 13 ـ 14 ماي 1958 عقب الانقـلاب الـذي قام به المستوطنون بمساعدة الجيش ضد الجمهورية يوم 13 ماي فلم تعمر اكثر من اسبوعين.

ان انعدام الاستقرار الوزاري جعل الرأي العام في فرنسا وعند المستوطنين في الجزائر يتأكد من عجز مؤسسات الجمهورية على مجابهة الوضع واعادة (سلم

الكولون) الى الجزائر، وهي الوضعية التي استغلها المستوطنون والجيش وبعض السياسيين الطموحين لاعداد مؤامرتهم ضد هذه الجمهورية والتي كادت أن توقع فرنسا في اتون حرب اهلية مدمرة لا تعرف عاقبتها.

ان من بين مظاهر الازمة الفرنسية تسيس الجيش العامل في الجزائر. ولقد كان لصلاحيات الامن المطلقة التي تنازل لها عنها لاكوست منذ بداية عام 1957 هي البذرة التي نبتت منها هذه الظاهرة. وشيئا فشيئا أصبحت الادارة المدنية في الجزائر لا تتمتع بأي نفوذ فعلي في الوقت الذي دعم فيه الجيش حضوره وسط المستوطنين و حول تنظيماتهم الفاشيستية الى قوة مساعدة له في مهمته الوضيعة التي كان يؤديها على ارض الجزائر. لقد تولدت وسط هذه البؤرة الفاشية طموحات ونمت تطلعات وظهرت «عبقريات».

فمنذ اواخر عام 1956 قام بعض الضباط باعداد محاولة انقلاب ضد حكومة قي مولي والتي عرفت بمؤامرة الجنرال فور، واذا كانت هذه المحاولة قد فشلت فإن الاتجاه التآمري في الجيش نمى واتسع خاصة بعد ان وضع يده على تنظيمات المستوطنين وأصبح هو الذي يحركها ويوجهها. ومع مرور الزمن أصبح ثقل الجيش في سياسة فرنسا الجزائرية يزداد شيئا فشيئا الى درجة ان اصبح له هو نفسه تصور في كيفية حل القضـي الجزائرية. وخلال الازمة الوزراية الاخيرة لم يجد غضاضة في التدخل تدخلا سافرا فيها. لقد اتصل سالان قائد القوات الفرنسية بالجزائر ببليفان وهو احد الاشخاص الذي سعوا الى تشكيل حكومة وفشلوا - ليطلعه بموقف الجيش بخصوص القضية الجزائرية، كما اتصل في نفس الوقت برئيس اركان الجيش بباريس ليطلع رئيس الجمهورية روني كوتي على هذا الموقف : (ان الازمة الحالية قد بينت ان الاحزاب السياسية منقسمة انقساما شديدا حول المسألة الجزائرية، ولقد أشارت الصحافة الى احتمال التخلي عن الجزائر عن طريق الحل الدبلوماسي الذي سيبدأ بالمفاوضات حول وقف اطلاق النار انني اسمح لنفسي بأن اذكركم بالمقابلة التي اجريتها مع السيد بليفان والتي بينت فيها بطريقة قاطعة بأن الحظ الوحيد لوقف اطلاق النار هو الذي سيكون على النحو التالي : تقوم فرنسا بتأكيد ندائها لوقف اطلاق النار وتطلب من المتمردين في الجزائر تسليم

اسلحتهم في الحين ضامنة لهم العفو الواسع والعودة الى كنف المجموعة الفرنسية الاسلامية المحددة. ان الجيش في الجزائر قلق بسبب الشعور بمسؤوليته نحو الرجال الذين يقاتلون والذين يخشون ان تذهب تضحياتهم سدى اذا لم تقرر الجمعية الوطنية التمسك والمحافظة على الجزائر الفرنسية كما نص على ذلك في ديباجة قانون الاطار . . . انني اطلب منكم ان تلفتوا انتباه رئيس الجمهورية الى قلقنا الذي لا يبدده سوى حكومة عازمة على الابقاء على علمنا في الجزائر».

عند هذا المستوى من الضغط والتهديد فإن الجيش الفرنسي قد عبر الرربيكون كما يقول المثل الاوروبي، وسوف يتأكد هذا بشكل سافر عندما يقوم فليملان بارسال مشروع التصريح الذي ينوي الادلاء به في الجمعية الوطنية عند تنصيبه للعسكريين في الجزائر لابداء ملاحظاتهم عليه. وبالرغم من هذا الاستسلام من طرف السلطة المدنية ومع ذلك فإن الحركة الانقلابية لم تتوقف. ففي يوم 12 ماي 1958، اعلن المستوطنون بمساعدة الجيش تمردهم على الجمهورية وبدأوا في اعداد العدة للاستيلاء على السلطة في فرنسا نفسها بعد سيطرتهم على جزيرة كورسيكا.

وفي يوم 29 ماي 1955 وجه رئيس الجمهورية برقية استغاثة للجنرال ديقول لكي ينقذ فرنسا ويحمي الجمهورية : «امام الخطر الذي يهدد الوطن والجمهورية فإنني قررت ان اتوجه نحو امجد الفرنسيون، الذي كان قائدنا في احلك الساعات من تاريخنا من اجل استعادة حريتنا والذي يتجسد حوله الاجماع الوطني الرافض للدكتاتورية ليثبت الجمهورية».

ان ديقول قد انقذ فرنسا، اما بالنسبة للجزائر فقد كان عليها ان تخوض اربع سنوات اخرى من حرب مدمرة لتجبر فرنسا على الخضوع لارادتها التي اختطها بيان غرة نوفمبر : «لا مفاوضات الا على اساس الاعتراف بالاستقلال» وهذا ما تحقق فعلا.

## بيبليوغرافيا مختصرة


- النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 ـ 1962
وزارة الاعلام والثقافة ـ الجزائر
- المقاومة : المجلة الناطقة باسم جبهة التحرير 1956 ـ 1957
وزارة الاعلام ـ الجزائر 1984
- مجلة المجاهد : لسان حال جبهة التحرير الوطني، النسخة العربية والنسخة الفرنسية ـ الجزء الاول.
وزارة الاعلام 1984
- قاسم مولود نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولية لغرة نوفمبر او بعض مآثر. . . .
- د. العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الاول.

- *Y. Courière, la Guerre d'Algérie I. II. III.*
- *Khalfa MAMERI Les Nations Unies face à la question Algérienne.*
- *M. HARBI : le F.L.N : Mirage et réalités.*
- *Monetta : le P.C.F et la question Golenlene*
- *A. Siegfied : de la IV° à la V° Republique.*

# القسم الخامس

# في أسس البناء الوطني

## مقومات الشخصية الوطنية وطرق تدعيمها

لايخفى علينا الاهمية الخاصة التي يكتسبها موضوع الشخصية الوطنية في مجتمع يعيش فترة التحول والنمو والتطور كالمجتمع الجزائري الآن. وفترة التحول هاته هي فترة دقيقة وحاسمة في نفس الوقت في تاريخ الشعوب وعليها يتوقف مصيرها في المستقبل. فإذا كانت عملية التحول هاته تتم في ظروف جيدة في نفس الوقت الذي تستجيب فيه لمهام الحاضر وتعمل كذلك لرسم معالم المستقبل فهذا يعني ان شخصية شعب تتم فيه عملية التحول على هاته الصورة هي شخصية اصيلة حركية ومبدعة اي شخصية تاريخية مستمرة ودائمة لان كل الشروط وكل الظروف تهيأت وتوفرت لايجاد تربة خصبة ومناخ مناسب لتبذر عبقرية الشعب بذورها وتجنى ثمارها. اما اذا كانت عملية التحول تتم عكس ذلك اي منفصلة عن الماضي فإننا نشك في قدرة شعب تتم فيه عملية التحول على هاته الصورة على مجابهة مهامه في الحاضر وفي طول نفسه للنظر الى المستقبل.

ولابراز معالم الموضوع يجب ان نتناوله من خلال العناصر التي اجمع عليها كل الذين تصدوا لدراسة موضوع الشخصية الوطنية، والخلاف الموجود بين مدارس الفكر السياسي هو خلاف حول اهمية بعض العناصر وثانوية العناصر الاخرى. إذ الكل متفق على اعتبار ان الشخصية الوطنية النموذجية هي التي تتكون من كل هاته العناصر مجتمعة وهي : الرقعة الجغرافية المشتركة، المصالح المشتركة والمتكاملة بين افراد الامة وجود ماضي وتاريخ وتراث مشترك يجتمع

*في الاصل محاضرة ألقينها في مدينة البويرة بتاريخ 3 ـ 7 ـ 1977*

حوله كل افراد الامة من بطولات ومفاخر ومن محن ومآسي ووحدة الدين ووحدة المعتقد ووحدة اللغة. ومن هذه العناصر كلها ينبثق ما يسمى بالضمير الجماعي او الوعي القومي والاحساس بالمصير المشترك الذي يجمع بينهم.

**الرقعة الجغرافية المشتركة :**

يرتبط افراد شعب من الشعوب بمنطقة جغرافية معينة ارتباطا وثيقا حيث ان المناخ والتربة والتكوين الطبيعي لهاته الرقعة الجغرافية تؤثر على البنية الاجتماعية والتكوين النفسي لافراد المجتمع وتتفاعل فيها العوامل البشرية مع العوامل الطبيعية من مناخ وتربة ليصبح مجتمعنا قائما بذاته له خصائصه وشخصيته وثقافته وله ايضا ماضيه ويرنو الى المستقبل.

فالرقعة الجغرافية هاته او الاقليم القومي كما تسمى هي بذلك جزء لا يتجزأ من كيان الامة ومن عناصرها الاساسية المكونة لها. ان الصورة الشائعة التي تشبه الاقليم القومي او الوطن بجسم الامة واللغة والثقافة روحها هي صورة مقبولة لدى الجميع بدون جدال. اذ هي رمز موفق يؤكد مدى اهمية الرقعة الجغرافية في تشكيل قومية ما ونموها وتأثير هذا الاقليم على البنية الاجتماعية والنفسية والحضارية وعلى الانتاج الحضاري لامة من الامم و مجتمع من المجتمعات. ومن الصعب في هاته الحالة ان لم يكن مستحيلا ان تتصور امة بدون اقليم او شعبا بلا ارض. ولم يحدث ان شهد التاريخ البشري سواء في العصور الماضية او في العصر الحديث حالة كهاته، اي امة بدون اقليم قومي وشعب بدون ارض والزعم الصهيوني الذي يعتبر فلسطين اقليما قوميا لليهود وقيام دولة اسرائيل على اساس هذا الزعم هو حالة شاذة لم يسبق لها مثيل في التاريخ البشري. واذا كان قد حدث ولا يزال يحدث ان يتنازع شعبين او اكثر على منطقة معينة فلم يحدث ان تم تكوين امة خارج رقعة جغرافية معينة.

ولذلك فإننا نجد ان الزعم الصهيوني كان حتى بداية الاربعينات في القرن الحالي لا يجد اي قبول ولا حتى تفهم من طرف العلماء والباحثين الجادين المهتمين بهذا النوع من القضايا لما في حجج الصهيونية من ضعف وسخف ولا معقولية لتبريراتها واستنتاجاتها وقد كانت هاته كثيرا ما تثير السخرية عند سماعها.

واذا دفعنا المنطق الصهيوني الى نهايته وحاولنا ان نتصور كل النتائج التي سوف يسفر عنها سنجد امامنا صورة غريبة وشاذة مستحيلة التحقيق. اذ ماذا سيكون عليه مصير ما يزيد عن مائة امة حديثة لم تكن قد ظهرت بعد في العصر القديم، هل يحكم عليها بالفناء والمحو والابادة ؟ ثم كيف العمل لاعادة الحياة الى العشرات من الامم كانت قد ظهرت في العصور القديمة ولعبت دورها في مرحلة تاريخية معينة ثم اضمحلت لختلط بأقوام اخرى لتكون معها امة جديدة. وهناك مسألة اخرى يثيرها المنطق الصهيوني لاتقل غرابة عن الاولى وهي كيف يمكن ان نشطب من تاريخ البشرية ما يزيد عن عشرين قرنا من الزمن ونعتبرها لاغية مع ملاحظة ان التطور الذي حققته البشرية خلال هذه الحقبة من الزمن يفوق ما حققته في كل القرون السابقة منذ ان وجد الانسان على ظهر الارض وهذا فقط لمجرد انه في فترة تاريخية معينة وجدت دولة صغيرة وهي الدولة العبرية وعمرت بضع مآت من السنين ثم انقرضت. مع الملاحظة ان الدولة العبرية هاته عاصرتها دول اخرى. في نفس المنطقة وانقرضت كما انقرض العبرانيون.

هذا المنطق الغريب والنتائج الاكثر غرابة التي يسفر عنها لايمكن ان يتصوره الا عقل مختل ومنعدم التوازن وهو شيء من خصائص الصهيونية. فاذا كانت هاته استطاعت ان تجسد عقيدتها فهذا لا يعني سلامة موقفها ولا صحة وجهة نظرها بقدر ما يؤكد ان الامبريالية ومن اجل الدافاع عن مصالحها لا تتردد في استخدام اي سلاح مهما كان شاذا وغريبا للابقاء على هاته المصالح وتأمينها.

ومن الجائز ان نتصور امة بدون دولة بمعنى وجود امة ليس مشروطا بوجود الدولة عكس الزعم الاستعماري الذي يحاول ان يؤكد ويثبت بأن شخصية قومية لاتعتبر موجودة الا اذا وجدت دولة تعبر عنها وتنطق باسمها وفي الحقيقة فإن منظري الاستعمار يحاولون التغليط والتضليل باقحام ليس هو المقصود في الحقيقة لذاته وهذا اللبس والتغليط يتمثل في محاولة الخلط بين شيئين مختلفين وهما وجود امة وسيادة هاته الامة وهما شيئين كما نلاحظ مختلفين. فوجود امة بمقوماتها وشخصيتها الحضارية وثقافتها شيء وسيادة هاته الامة التي لا يمكن

ان تبرز الا في شكل دولة ذات سيادة شيء اخر. فما دام الشعب مرتبط بارضه ومقيم بها فهو بدون شك سوف يصل الى اقامة بنية تنظيمية فوقية في يوم ما وهي التي يعبر عنها بالدولة اذ ما توفرت العناصر الاساسية الضرورية في تكوين الامة.

ان حب الوطن او الاقليم القومي ينمو غريزيا في الانسان كما تنمو بقية العناصر الاخرى المكونة للشخصية. والمعنى العميق وراء هذا التعلق يكمن في كون هذه الارض موطن الاباء والاجداد وبها لحدهم وكذلك لانها موطن ذكريات الصبا والطفولة والشباب وموطن الاقارب والاصدقاء الى غير ذلك من العناصر الاخرى التي تشد الفرد الى المنطقة الجغرافية التي ينتمي اليها ويعمل التاريخ وكتب التربية والمدرسة والصحف والاغاني الوطنية والاناشيد وغيرها على تنمية حب الوطن في نفسية الطفل والتعلق بوطنه. وبرامج التعليم في كل بلدان العالم وخاصة في المراحل الابتدائية تحتوي على قسط هام من هاته الموضوعات التي تهدف الى تربية الطفل تربية وطنية صالحة اذ هو الذي سوف يصبح مواطنا مسؤولا في المستقبل وعليه يتوقف مصير بلاده.

المصالح المشتركة :

في داخل رقعة جغرافية معينة يزاول شعب من الشعوب مختلف النشاطات : نشاطات اقتصادية، ثقافية اجتماعية، سياسية وغيرها، في اطار هاته النشاطات تبرز مصالح مختلفة منها مصالح ذات الطابع الفردي او مصالح مجموعات صغيرة ومنها مصالح ذات الطابع العام اي تعود فائدتها على مجموع افراد الشعب والمجتمع بأكمله. واذا كان من السهل تحديد النشاطات ذات المصلحة العامة فإن عملية تقدير المصلحة ذات الطابع الفردي او المجموعة الصغيرة ليست بهينة ولا بسيطة، ولا يمكن ان تقيم بصورة تجريدية منعزلة عن المحيط الذي يزاول فيه هذا النشاط. اذ لا يمكن ان نتصور ازدهار تجارة تاجر ما مثلا، وسط مجموعة بشرية فقيرة بائسة، كما لا يمكن ان نتصور رواج منتوجات صناعة ما في وسط قوة شرائية ضعيفة او منعدمة. وهذا يعني ان مصالح الافراد، ونعني في هذا المجال الطابع المسيطر على العلاقات الانتاجية اكثر مما نعني الدلالة الحرفية لمعنى كلمة المصلحة الفردية هي مصالح متشابكة ومرتبطة بعضها ببعض كما انها أيضا تخدم بعضها البعض وتتفاعل في ما بينها.

هذا التكـامل وهذا الشعور بالمصلحة المشتركة يزيد في تمتين الروابط بين افراد المجتمع وتعميق عوامل الانسجام فيه وتؤدي الى خلق تصور عام بأن خير الفرد هو في خير الجميع. ومصالح الجميع هاته محددة في اطار اقليم جغرافي معين يزاول فيه نشاطات متكاملة يعود نفعها عليهم بدرجات متفاوتة اذا كانت العـلاقـات الانتاجية في داخل هذا المجتمع ذات طابع فردي واذا كان نمو مصالح افراد الشعب في اطار هذا النظام في فترة تاريخية معينة كانت استجابة لاحتياجات موضوعية قائمة او دافع من الدوافع المكونة للشخصية القومية في مرحلة معينة من تطورها فإننا نلاحظ الان ان هاته المجتمعات بعد ان قطعت مراحل من التطور في اطار، هذا النظام، اصبحت الان تشعر ان الابقاء على العلاقات الانتاجية القائمة شيء غير مفيد بل مضر ومجحف في حق الاغلبية العظمى من افراد المجتمع. وبدأت تطرح بإلحاح مشكلة اعادة النظر في ملكية وسائل الانتاج وجعلها جماعية في البلدان الرأسمالية. وربما سوف تصل هاته البلدان نتيجـة لهاته الصراعات التي تزداد حدة باستمرار الى اعادة النظر في ملكية وسائل الانتاج بها اذا ما ارادت ان تعمم العدالة والطمأنينة والامن في نفوس كل افراد الشعب. ومن هنا فإننا نلاحظ انه اذا كانت المصالح المشتركة والمتكاملة لافراد مجتمع ما في اطار اقليم معين ادى في مرحلة تاريخية معينة الى بلورة الشخصية القومية وبروزها فإنه بمرور الزمن وبالدخول الى مرحلة اخرى من التـطور عندما ادت النشاطات الاقتصادية التي يزاولها افراد المجتمع الى ظهـور مصالح متناقضة بين افراده وهو ما يجعل المجتمعات التي تعيش هذا التناقض امام خيارين العمل لمصلحة الاغلبية الساحقة من افراد المجتمع او المصلحـة الاقلية الضئيلة منه. وفي هاته الحالة فإنه من الصعب جدا التنبؤ لمجتمـع اختـار هذا الحـل الاخير بأنه سوف يستطيع ان يحافظ على وحدته وانسجامه امام اي محنة قد تلم به.

## الماضي المشترك :

ويعتبر الماضي المشترك عنصر من اهم العناصر المكونة لشخصية مجتمع من المجتمعات ومن المقومات الرئيسية لهاته الشخصية. اذ هو اوثق رباط يجمع بين افـراد الامـة ويوحد بين قلوبها كما ان هذا الماضي هو الذي يبرز شخصيتها

ويميزها عن شخصيات الامم والاقوام الاخرى. بمعنى انه هو الذي يعطي لها ذاتية خاصة وكيانا حضاريا مميزا، ولكن ماهو هذا الماضي وماذا يعني بالنسبة للجتمعات ؟ انه سجل ملحمة طويلة تمتد جذورها الى اعماق الماضي السحيق وربطه بالاجيال الحاضرة لاكمال تشييد الصرح الذي بدأته الاجيال الماضية، وهو ما يمثل استمرارية امة ودليل حيويتها وحركيتها عبر التاريخ. كما انه ايضا سجل ناطق وشاهد حي لكل الاعمال من امجاد وبطولات ومن محن ومآسي التي شهدتها امة من الامم في سيرتها عبر التاريخ وهو شيء ليس بالهين وخاصة اذا ادركنا الاهمية القصوى التي يوليها كل فرد لمعرفة ماضيه وايجاد رابطه وصلة بينه وبين هذا الماضي فلا يمكن ان نتصور شعبا بدون ماض ولا امة بدون تاريخ اذ ان وجود الماضي المشترك شيء اساسي في نمو الامة وتميزها عن غيرها وكذلك نضجها.

ونظرا للأهمية الكبرى التي يكتسبها هذا الماضي في حياة الامم، فقد اعتنت كل الامم المعاصرة على مختلف انظمتها ومذاهبها بالتاريخ وتصدت له بالدرس والتحليل ليس فقط على اعتبار انه يمكن ان ينير السبيل امام الاجيال الحاضرة ويساعدها على انجاز مهامها ورسم ملامح المستقبل ولكنه كذلك على اعتبار انه عنصر من العناصر الاساسية المكونة للشخصية القومية واحدى المقومات الرئيسية التي ترتكز عليها هاته الشخصية لأنه من اقوى العوامل التي تربط افراد مجتمع من المجتمعات بعضها ببعض. فكل فرد منهم يحس بكونه جزءا لا يتجزأ من هذا الماضي حضاريا وسياسيا ونفسيا. فهو يفتخر بالاعمال الكبيرة والبطولات الرائعة التي حققها اجداده ودونوها في سجل التاريخ. ويعتبرها بطولاته واعماله كما انه يتألم للمحن والمآسي التي تعرض لها اجداده ويحزن لها وكأنها مسكه هو نفسه. ويكفي للتأكيد من هاته الحقيقة اي الاهمية التي يحتلها الماضي في ضمير كل امة ودوره في تأكيد الشخصية القومية لدى افراد المجتمع ان نتصفح كتب التاريخ المعدة للناشئة وبالنسبة لمختلف بلدان العالم مهما كانت مذاهبها وانظمتها فإننا نجدها كلها تشترك في شيء واحد هو تأكيد خصوصيات ومميزات الشخصية القومية واصالتها واستمراريتها عبر التاريخ منذ اقدم العصور الى عصرنا الحاضر. وبعض البلدان يتعمد المبالغة عندما لا يبرز

في هاتـه الكتب المعـدة للصغـار وحتى الكبـار في اطار الثقافة العامة سوى الانتصـارات والبـطولات ويهمـل ماعداها ويتجاهل ذكرها ونجد ان بعض الرسامين في بعض البلدان قد عمدوا الى تسجيل تاريخ بلادهم بريشتهم في لوحات فنية رائعة ابرزوا فيها ظهور امتهم واستمراريتها عبر التاريخ من خلال معارك بطولية ضافرة منذ اقدم العصور حتى ، العصر الحاضر. وهذا الاهتمام بالمـاضي والعناية به يؤكد شيئا واحدا هو اهمية هذا العنصر في تربية الناشئة واعدادها اعدادا سليما لتتحمل مسؤوليتها كمواطنين يقع عليهم عبء السهر والمحافظة على مصالح امتهم وتأمين مستقبلها.

**وحدة الدين والعقيدة :**

اذا كان المفكـرون السياسيون يجمعون على اهمية الماضي ودوره في تأكيد الشخصية القـومية ونمـوهـا، فإننا نجدهم يختلفون وينقسمون الى مذاهب ومـدارس عندما يتصدون لدراسة وحدة الدين والمعتقد. اذ منهم من يعتبره عنصرا اسـاسيا من العنـاصر المكونة للشخصية القومية ولهم في ذلك حجج وتبريرات ومنهم من يعتبره عاملا ثانويا في نضج الشخصية القومية، ومنهم من يهمله تماما، وفي الحقيقة فإنه لا يمكن ان يكون هناك رأي واحد حول مسألة شائكة كهاته وبالتالي فلا تشكل وحدة الدين مقياسا عاما صالحا لكل الامم والاقوام وشرط اساسي يجب ان يتوفر لتكتمل القومية لمجتمع من المجتمعات. غير ان الشيء المؤكد والذي لا يقبل جدالا هو ان وحدة الدين تلعب دورا هاما في تأليف القلوب بين افراد المجتمع الذي يدين كل افراده بدين واحد ويجمع بينهم الايمان بعقيدة واحدة فهو بذلك عامل مسهل وميسر لنضج الامة واكتمال نمو شخصيتها القومية، وحافزا لجمع كلمتها والتوحيد بين صفوفها. وبذلك فإنه لا يمكن الجزم برأي قاطع حول ضرورة توفر وحدة الدين لكي تصبح الامة امة ولا بانعدام مقوماتها اذا لم يتوفر ذلك وبهذا الصدد فإنه من المفيد ان نورد هاتـه المـلاحظة وهي ان العناصر المكونة للشخصية القومية تنقسم الى نوعين عناصر موضوعية بمعنى انها تفرض نفسها وتؤثر على الوسط الذي يحوم حولها وعناصر شعورية وعاطفية وهذه تربط بالتكوين النفسي للمجتمع وبنمطه الحضاري. وفي مستوى معين من نمو البنية القومية لمجتمع من المجتمعات فإنه

يقل تأثير العوامل الشعورية والعاطفية في تحديد ارادة المجتمع ليحل محلها تأثير العوامل الموضوعية التي تصبح هي المتحكمة والمسيرة لارادة الامة. ولتبسيط الصورة نترك هذا التجريد ونحاول الاستعانة بالتاريخ لتوضيح المسألة. لقد سجل التاريخ ثلاثة مفاهيم للبنية الفوقية هاته اي الدولة : فهناك المفهوم التيوقراطي اي الديني للدولة ففي اطار هذا المفهوم فإن عامل الدين حاسما في تشكيل الامم وبناء الامبراطوريات وتحريك ارادة الافراد. وهناك المفهوم المثالي للدولة اي الدولة فوق كل شيء، فإن عامل الدين في اطار هذا المفهوم يعتبر مستحب توفره ان وجد ولكنه ليس اساسيا في تكوين الشخصية القومية. والمفهوم الثالث وهو المفهوم الاجتماعي او المادي للدولة وهذا المفهوم يستبعد عنصر الدين ويسقطه تماما من الحساب. وهاته المفاهيم الثلاثة للدولة لا تزال تتعايش حتى اليوم في عالمنا المعاصر. كما اننا نلاحظ ان عنصر وحدة الدين قد تأقلم ان صح التعبير وصيغ في كل امة حسب ظروفها الخاصة بها فمنها من يضعه في المقدمة ومنها من يعتبره عنصرا من العناصر المكونة للشخصية القومية ومنها من يتجاهله تماما. واذا كان هذا العنصر يشكل حافزا في مجتمع يتمتع بوحدة المعتقد فإنه ايضا يشكل عقبة وعائقا في طريق توحيد صفوف الامة ووحدة كلمتها اذا كان افرادها يدينون بأديان مختلفة. وتبرز خطورة هاته الوضعية خاصة اذا كانت لم تصل بعد الى درجة السيادة السياسية، بمعنى لم تتمكن بعد من اقامة دولة تنطق باسمها وتدافع عن مصالحها، اذ كثيرا ما تعمد القوى المعادية والمناوئة للامة على هذا العنصر للعمل على عرقلة مسيرتها وتبديد جهودها عن طريق استغلال النعرات المذهبية والشقاقات الدينية القائمة بين افرادها.

## اللغة المشتركة :

واذا كان من الممكن ان نتصور امة متعددة الديانات وهو شيء موجود بالفعل ومقبول، فإنه من الصعب ان لم يكن مستحيلا ان نتصور وجود امة بدون لغة واحدة مشتركة ينطق بها افراد المجتمع. وبهذا الصدد فإنه دفعا لكل إلتباس وكل غموض، وتوضيحا للمسألة فإنه من الضروري التمييز بين ما يسمى باللغة وهي اداة القراءة والثقافة واداة التعامل بين افراد المجتمع على

نطاق واسع وبين اللهجة التي هب عبارة على اداة التخاطب لا تستعمل الا محليا فلا تقـرأ ولا تكتب وألفـاضهـا وتعابيرها مشتقة في معضمها من اللغة المشتركة، لغة الثقافة والتعليم فهي لذلك تسمى لهجة محلية ولا يمكن ان تحل محل اللغة ولا ان تحتل مكانتها لان اللهجات هي مثل الكائن الداروينى الذي يجري عليه قانون النشوء والارتقاء والبقاء للاصلح فتنشأ اللغة لهجة فاما ان تنمو وتزدهر فتصبح لغة واما ان تجمد وتتحجر وتبقى لهجة ثم تنحصر وتتقلص الى ان تختفي تماما.

وحول هذا العنصر اي عنصر اللغة فإننا نجد اجماع جمهور علماء السياسية على اعتبار اللغة مقوم اساسي من مقومات الشخصية القومية وبها ومن خلالها تنمو امة من الامم وتتأكد شخصيتها لتبرز وتفرض وجودها. بل ويذهب بعض منهم الى ابعد من ذلك حين يعتبر ان وحدة اللغة شرط كاف للدلالة على وجود الامة واكتمال شخصيتها وان بقية العناصر الاخرى ليست سوى عناصر ثانوية مكملة فقط. هذا الاهتمام بعنصر اللغة والتأكيد على ضرورة توفره كشرط على وجـود الشخصية القـومية يدل على مدى اهمية هذا العنصر ودوره في ابـراز الشخصية القومية ونضجها. فمن هنا فإنه لا يمكن اعتبار اللغة كمجرد اداة فقط اذ هي شيء اكثر من ذلك فهي جزء من حياة الامة ومن كيانها وهي كذلك جزء من ماضيها وحاضرها وعامل اساسي لضمان مصالحها في المستقبل. فاللغة هي اداة المجتمع الاساسية مثلها مثل الاعضاء في جسم الانسان فبها يرى وبها يعمل وبواسطتها يبدع. وضعف اللغة في مجتمع من المجتمعات هو دليل على ضعف هذا المجتمـع نفسـه وقوتها وتطورها هو دليل على حيوية ونشاط هذا المجتمع وهذا يعني انه من الخطأ الفادح اعتبار اللغة جزءا منفصلا عن كيان المجتمع وعن مقوماته الاساسية يمكن استبدالها ببساطة كما يستبدل الانسان قميصه اذا اتسخ او تمزق او لم يعد مسايرا للذوق الشائع. فهذه نظرة خاطئة وخطيرة في نفس الوقت اذا ما انبثقت عن غير وعي. اما اذا انبثقت عن وعي وادراك لخطورتهـا فهي جريمـة في حق المجتمـع وجنـاية في حق مصـالحـه ومستقبله. اذ لا يمكن لشعب من الشعـوب ولا لمجتمع من المجتمعات ان يخلق ويبـدع الا بواسطة الاداة التي تنبعث منه ونمت فيه وتطورت معه اي

لغته، ويدونها فإنه سيكون مشلولا مهما كانت درجة حيويته ومهما كانت رغبته في تذليل الصعاب وتحمل المشاق اذ تعوزه اداته الطبيعية التي تتحرك وفق امكانياته وحسب قدرته. وفوق كل ذلك فاللغة في النهاية جزء لا يتجزأ من السيادة السياسية لامة ومقوم من مقومات شخصيتها.

## الضمير الجماعي والمصير المشترك :

ان الضمير الجماعي للامة والذي يعبر عنه باسم الوعي الوطني او القومي لا يمكن ان يبرز الا في مستوى معين من تطور الامة واكتمال نضج شخصيتها. فهو الى جانب كونه يفترض وجود كل العناصر او معظم العناصر التي تمت الاشارة اليها قبل ظهوره كما يتطلب كذلك الشعور والاحساس بهاته العناصر المكونة للامة وبقوة الروابط التي تربط بين افراد المجتمع وشعور عام بوحدة المصالح والاهداف والمصير المشترك بين افراد الامة. ويعتبر ميلاد هذا الشعور والوعي به هو مرحلة عليا في نضج شخصية أي مجتمع من المجتمعات. فعلى اعتبار انه شعور واحساس وكونه كذلك فمن الصعب ضبطه وتحديده بدقة. كما انه من العسير معرفة درجة تطوره ونضجه لدى كل فرد من افراد الامة. ويميل معظم الباحثين الى اعتباره غريزة طبيعية تتولد في المجتمعات البشرية عندما تصل هاته الى درجة معينة في نمو شخصيتها. فهو بذلك نوع من العناصر التي تندرج في نسج العوامل الشعورية والعاطفية المكونة للامة ويبقى كذلك عنصر غريزي مبهم صعب التحديد ما دام لم يرتبط بالوضع المادي والاجتماعي لامة من الامم. وكثيرا من المفكرين المهتمين بالاديولوجية القومية يقفون عند هذا الحد في محاولاتهم لتعريف الضمير الجماعي هذا وتحديد معالمه. غير ان الوقوف عند هذا المستوى لم يعد كافيا لتفسير ميلاد هذا الشعور ونموه اذ ان ذاك يفترض توقف ديناميكية الامة عندما تصل الى حد معين من النمو، وهذا يعني ان الضمير الجماعي الذي يشكل عنصرا محركا لنضج شخصية الامة واكتمالها يصبح بعد هاته المرحلة عائقا امام تقدمها واستمراريتها. ودرءا لهذا الخطر ولتجنب الارتماء في احضان المجهول فمن الضروري افتراض وجود مرحلتين يمر بهما هذا الشعور وهذا الضمير الجماعي. كل مرحلة لها ميزاتها وخصائصها تلتصق بفترة تاريخية معينة في حياة الامة، فالمرحلة الاولى والتي

تتمثل في الاحساس المبهم بهذا الشعور الغريزي والتي تصادف عادة فترة نضال الامم من أجل تأكيد سيادتها السياسية او مجابهة الخطر الذي يهدد كيانها بالزوال. وليس هناك مدة زمانية معينة مفترضة لانتقال هذا الشعور من مرحلة اولى الى المرحلة التالية من حالة من الوعي الى حالة اخرى من نفس الوعي اذ ان كثيرا من العوامل الاخرى تتظافر وتعمل مشتركة على تغيير وضع الوعي من حالة الى حالة اخرى. ومسيرة التحول هاته قد تكون بطيئة وقد تكون سريعة وهذا يتوقف على درجة حدة التناقضات الموجودة في مجتمع من المجتمعات وطبيعة مستويات وعي افراد الامة بوحدة مصالحها وبالمصير المشترك الذي يربط بين كل افرادها.

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان العناصر المكونة للشخصية القومية يمكن ان تصنف الى نوعين نوع ثابت ودائم مثل الرقعة الجغرافية المشتركة والبيئة الواحدة. اذ على الرغم من الانتصارات التي حققها ويحققها الانسان على الطبيعة وقدرته على التأثير يبقى دائما مربوطا برقعته الجغرافية وبأقليمه القومي مهما حدث فيه من تعيير وتكييف وتطويع، وسيبقى دائما اسم الامة ملتصقا بالمنطقة الجغرافية التي شبت فيها ونمت وفي جميع الحالات.

والنوع الثاني وهي العناصر المتحركة والمتطورة ويندرج في هذا القسم معظم العناصر المكونة للامة مثل اللغة والمصالح المشتركة والضمير الجماعي والاحساس بالمصير المشترك وكذلك الماضي المشترك ايضا، وقد يبدو ان ادراج هذا العنصر الاخير ضمن العناصر المتحركة المتطورة فيه نوع من الغرابة او التناقض اذ كيف يمكن تصور شيء مضى واعتباره في نفس الوقت نام ومتحرك. فالنظرة الاولى قد توحي ربما بنوع من هذا التناقض ولكننا سوف ندرك الحقيقة بمجرد تصفح المسألة عن قرب. وسوف يتضح لنا ان الماضي هذا هو شيء نام ومتطور. وبالفعل فهو عبارة عن مجهودات وانجازات ومعانات الاجيال المتتالية والمتعاقبة وانه ما يسمى اليوم حاضرا سوف يتحول بعد فترة من الزمن الى ماضي وتراث. فعجلة التاريخ دائما تتحرك وبدون توقف.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن ان نطرح على انفسنا هذا التساؤل ماهي وضعية الشخصية القومية في الجزائر في الحالة الراهنة ؟ وللاجابة عن هذا التساؤل لابد

لنـا من ان تتحول الى التاريخ فنطلب مه العون والمساعدة اذ وحده الكفيل بانارتنا حول هذا الموضوع . يؤكد لنا التاريخ ان الشخصية القومية في الجزائر كانت تنمو نموا طبيعيا مرتكزة اساسا على العناصر الموضوعية المكونة لها وانها وصلت في المنتصف الاول من القرن التاسع عشر الى المستوى الذي كانت عليه معـظم القـوميات في القارة الاوروبية المتطورة . لكن الاستعمار منذ ان وطأت اقدامه ارض بدلانا تصدى لهاته الشخصية وحاول مسخها وتشويهها عن طريق مختلف الاجراءات والقرارات التي اتخذها ضدها وهدفه في ذلك واضح وقـد افصـح هو بنفسـه عن نيته في تفريغ المجتمع الجزائري من كل محتواه الحضـاري الروحي والثقافيي والعودة به الى حالته الطبيعة ليسهل بعد ذلك تشكيله وصياغته مع ما يتفق مع مصالحه ومراميه . وقد ظهرت هذه السياسة في الهجمات التي شنها المستعمر ولمدة طويلة ضد المقومات الاساسية لشخصيتنا : فعمد الى تزييف وتشويه تاريخنا على امل فصل المجتمع الجزائري عن ماضيه وحضارته وعن تراثه وكل ما يربطه بابائه واجداده واتبع لتحقيق هذا الغرض خطة منظمة طويلة النفس لا نزال نعاني من اثرها حتى اليوم . كما اتجه ايضا بهجماته الى مقوم اساسي اخر من مقومات شخصيتنا وهي اللغة فعزلها وجهل الناس بها وغربها عن بلادها على امل نفيها ومحوها في المستبقل . كما اتجه ايضا الى عنصر الدين لما ادرك ان الدين مقوم اساسي من مقومات شخصيتنا واتخذه عدوا لدود فاتبـع عدة سياسات وخطط ضده فحاول في البداية قمعه بالقوة وارغـام النـاس على الارتـداد عن دينهم اواستبـداله بالدين التي هي عقيدة المستعمـر، ولكنه لما تحقق من فشله في هذه الميادين اتبع سياسة اخرى هي سياسة تطويع هذا الذين بعبارة ادق تطويع القائمين على شؤونه وجعلهم في خدمة الاستعمار.

وقد كانت ثورة نوفمبر 1954 بمثابة صفعة قوية ولطمة وجهت الى انف المستعمر فايقضته من احلامه اللذيذة العذبة ومن تخيلاته الزاهية . وجسدت امـامـه فشله في كل المشروعات التي وضعها للقضاء على الشخصية القومية لمجتمعنا ولمحوها . واذا كان اجدادنا في الماضي قد نجحوا في صمودهم من اجل الحفاظ على شخصيتنا فإن على الجيل الحاضر اليوم مسؤوليات ايضا في هذا

الصدد. فلا يزال خطر اللغة الاجنبية يحوم على شخصيتنا كما اننا لم نتخلص بعد من كل الرواسب التي علقت بمجتمعنا في العهد الاستعماري. ولذلك فإن مسألة عودة اللغة الوطنية الى ديارها واحتلالها لمكانتها الطبيعية في مجتمعها هي قضية كل المجتمع وقضية كل فرد في هذا المجتمع وستبقى شخصيتنا مهزومة ومهددة ما لم يتم تحقيق هذا الهدف. اذ بلغته الوطنية وحدها يمكن للشعب ان يبني ويشيد ويبدع.

# البعد التنموي للتعريب في التعليم العالي

ان الجهود التي تبذل من اجل تعريب التكوين في بلادنا والاهمية التي تكتسبها هذه الجهود، والابعاد التي تتضمنها، لا يمكن الاحاطة بها، مالم توضع في سياقها التاريخ الصحيح ضمن مسيرة هذا الشعب في الصمود للتحدي الذي فرضه عليه الاستعمار بغزوه لاراضيه، ومحاولة تجريده من شخصيته ثم بتصفية هذا الاستعمار سياسيا، ومتابعة الجهود لتصفية تركته السلبية التي خلفها وراءه، والتي من ابرز مظاهرها التغرب اللغوي، والاستلاب الثقافي والذهني.

وبهذا الصدد، فمن المفيد التذكير ببعض الخصائص التي انفرد بها الاستعمار في بلادنا على غيرها من البلدان، لادراك عمق المجابهة التي كانت قائمة بيننا وبينه من جهة، وفهم دوافع تلك الحرب الشاملة التي شنها ضد مجتمعنا على طول 132 سنة من جهة أخرى. لقد حدد العدو هدفه الاساسي، منذ معركة اسطاوالي، واستسلام العاصمة صبيحة 5 جويلية 1830، والذي يتمثل في هدم البلاد هدما كاملا عن طريق القضاء على جميع المقومات : من دولة ومؤسسات، وثقافة ومجتمع، وإنه لمشروع رهيب هذا الذي اتخذه الاستعمار كهدف قلما شهدت المجتمعات البشرية نظيرا له. وليس هذا اتهام او تحامل، وانما هذه هي الحقيقة، ويكفي لادراكها استعراض مختلف اللوائح التنظيمية والتشريعات التي اقرها في بلادنا منذ الاسابيع الاولى من استقراره بها.

---

*في الاصل محاضرة القيت في الملتقى الدولي الثاني حول بيداغوجية تعريب الجامعيين اللذي نظمته جامعة قسنطينة ايام 10 ـ 12 أفريل 1984*

لقد استأثرت المقومات الحضارية لمجتمعنا بحصة الاسد من اهتماماته المغرضة بالرغم من معاهدة الاستسلام التي تعهد فيها باحترام مقوماتنا الدينية والحضارية وعدم المساس بها.

لقد تعمد الاستعمار اغراق شعبنا في بحر من الجهل والامية المطلقة لمدة تزيد عن 70 سنة لغرض تحقيق هذا الهدف الذي ينشده في تقويض دعائم مجتمعنا من اساسها. وتم خلال هذه المدة القضاء على مراكز التعليم التي كانت مبثوثة في جميع مناطق البلاد. والتي كانت مستوى التعليم بها لا يقل على المستوى الذي كان موجودا في الاقطار العربية الاخرى آنداك. لقد تدهور التعلم وانحدر الى الدرك الاسفل حتى بالنسبة للعلوم الدينية التي كان من المفروض ان تحافظ على مستوى متوسط على الاقل، لتغطية حاجات الادارة الاستعمارية في هذا المجال. وليس ادل على هذا التدهور من المستوى الذي كان عليه موظفي القضاء الاسلامي لهذا العهد من العدول والقضاة من خريجي المدارس الاسلامية الموجودة في عواصم مقاطعات البلاد الثلاث : قسنطينة، تلمسان، الجزائر، ومما يثير الانتباه هو خلو برامج التكوين الذي اعتمد في هذه المدارس من تدريس اللغة وآدابها، وعندما يظطر الاستعمار بسبب استماتة الشعب، وتشبثه بلغته، والذود عنها عبر السنين، وتكبد التضحيات الجسام من أجل ذلك، الى ادخال مادة اللغة العربية في بعض المؤسسات التعليمية فإنه سيعمد في نفس الوقت الى تمييع هذا الاجراء عن طريق ايجاد ما ينافسها في هذا الحيز الضيق الذي اعطاه لها وذلك عن طريق رفع اللهجة الدارجة الى مستوى اللغة وتدريسها بنفس المكانة والرتبة التي للغة العربية الفصحى داخل هذه المؤسسات وكذلك يجعل بعض اللهجات المحلية الموجودة في البلاد تدرس في هذه المؤسسات التعليمية والتكوينية على حساب اللغة العربية. لقد كان الاستعمار يدرك جيدا ان اللغة المشتركة هي من المقومات الاساسية لاي مجتمع من المجتمعات، واللغة العربية هي لغة المجتمع الجزائري ومادام هدفه هو تمزيق هذا المجتمع وتشتيته، فإن محاولة طمس هذه اللغة وتجهيل الناس بها هي بالنسبة له هدف حيوي يجب الوصول اليه مهما كان الثمن وبأية وسيلة كانت.

لم تكن الاجيال من الجزائريين تجهل مخططات الاستعمار في هذا المجال،

والهدف الذي كان يسعى الى تحقيقه من وراء ذلك، وعليه فقد تصدت لتلك المحاولات ووقفت في وجهها صامدة عبر السنين وبدون كلل.

ومما يثر الانتباه هو مكانة الصدارة التي كان يحتلها مطلب تدريس اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الجزائرية في قائمة المطالب التي كان يقدمها الشعب للادارة الاستعمارية، وهذا منذ السنوات الاولى من الاحتلال الى قيام ثورة غرة نوفمبر 1954. ففي كل مناسبة وفي كل ظرف يسمح له بالتعبير عن رغبته او اسماع شكواه الا ونجد مطلب تدريس اللغة العربي والعناية بها من بين المطالب الرئيسية التي كانت تتصدر هاته العرائض مما أجبر الاستعمار في النهاية، بعد ان فشلت جميع مخططاته في التضليل وتحويل اهتمامات الناس عن هذا المطلب السامي الى الاعتراف رسميا باللغة العربية كلغة رسمية ثانية في البلاد في عام 1947 (القانون الاساسي للجزائر). ومما يجب إضافته بهذا الخصوص هو ان مطلب ادخال اللغة العربية في برامج التعليم في نظر هاته الاجيال لم يكن يعني تدريسها كمجرد لغة وانما يجب ان تكون لغة تكوين وتثقيف بالنسبة للجزائريين وفي جميع الميادين.

لقد حملت قضية التعريب في نظر جيل الاستقلال مدلولين يكمل احدهما الاخر: فالمدلول الاول وهو الذي يتمثل في رفع التحدي الذي فرضه الاستعمار على بلادنا بمحاولة قضائه على اللغة العربية ومن وراء ذلك السعي لتقويض احدى الدعائم الرئيسية لمقومات شخصيتنا باستعادة هاته اللغة لمكانتها الطبيعية في البلاد، والمدلول الثاني وهو الاعتبار ان البناء الوطني لن يكتمل صرحه وتثبت دعائمه الا بالقضاء على التغرب اللغوي والتبعية الثقافية والاستلابية الذهنية ولن يتسنى ذلك الا بتعميم استعمال اللغة الوطنية في جميع القطاعات واعتمادها كلغة تكوين وفي جميع المستويات.

لقد فرضت قضية التعريب نفسها على الساحة الوطنية منذ السنة الاولى من الاستقلال، واذا كان الجانب المبدئي للمسألة لم يعد قابلا للنقاش بعد استعادة الاستقلال الوطني فإن المدة الزمنية المطلوبة والطرق التي يجب ان تتبع لانجاز هذه المهمة الوطنية قد استحوذت على هذا النقاش الوطني الذي لا تزال بعض من جوانبه مستمرة حتى اليوم. واهمية هذا النقاش تتلخص في نظري في

نقـطتين : الاولى اسهامة في توضيح الجوانب المختلفة للقضية اسهاما كبيرا وابراز الصعوبات الموضوعية وافرازها عن الصعوبات الهامشية والمشاكل المفتعلة وهذا في حد ذاته يمثل نصف الحل للقضية.

والنقطة الثانية وتتمثل في تعريته للآراء المسبقة والافكار المغرضة التي كانت شائعة حول اللغة الوطنية ودحض بعض الحلول الزائفة المطروحة مستندا على أدلة ميدانية ملموسة اثبت زيف هذه الاراء وضلال الحلول التلفيقية المقترحة. ولا نتعرض هنا لتفاصيل هذا النقاش ولا للاتجاهات المختلفة التي عبرت عن نفسهـا في ظله فهـذا الموضوع ليس محله هنا. وانما يكفي فقط ان نشير الى حصيلته في لمحة سريعة.

لقـد وضعت الاسس لتعـريب المـدرسة الجزائرية في مستوييها الاساسي والثانوي وتم تحقيق خطوات كبيرة نحو الهدف في هذين القطاعين ولم يبق سوى لمسـات خفيفـة لاستكمال عملية التعريب التام للمدرسة الجزائرية في هذين المستويين. ومن المفيد ان نلاحظ بهذا الصدد ان المواثيق الوطنية كانت تواكب مسيرة هذا النقاش وتبلوره في كل مرحلة من مراحل تطوره ضمن مسيرة مهام البناء الوطني في مختلف مراحلها منذ الاستقلال فمن ميثاق الجزائر الى الميثاق الـوطني الى قرارات المؤتمـر الـرابع لحزب جبهة التحرير الوطني حول التربية والتكوين الى قرارات الدورة الثالثة للجنة المركزية (3 ـ 7 ماي 1980) حول تعميم استعمال اللغة الوطنية.

وتمثل هذه القرارات منعطفا حاسما في مسيرة التعريب الذي قطع مرحلة عند هذا التـاريخ وابتدأ مرحلة جديدة بصدور هذه القرارات. ان اطلاق شعار «تعميم استعمال اللغة الوطنية» يعني توظيف تجربة كانت قد انجزت بنجاح في بعض الـوزرات وقطاع التكوين في المستويين الاساسي والثانوي وفي بعض التخصصـات في التعليم العـالي، وتعميمها على المستوى الوطني من جهة، وتعني من جهة اخرى بداية مرحلة التعريب المخطط التي تشمل جميع الميادين والمجالات التي تهم حياة شعبنا. لقد حددت هذه القرارات القطاعات التي تبـدأ فيها التعريب على الفور وتلك التي يشرع في التخطيط لتعريبها. واذا كانت هذه القرارات لم تحدد المدة الزمنية اللازمة لانجاز هذه المهمة فإن ادراجها

ضمن المخططات الوطنية للتنمية وخضوعها للمتابعة والرقابة، ستؤدي حتما الى انجازها في آجالها المعقولة على المدى المتوسط على الارجح اي اقل مما استغرقته المرحلة الاولى بكل تأكيد، بسبب ما تتوفر عليه من الظروف الموضوعية الملائمة التي تميزها عن الظروف الصعبة التي كانت تجابه التعريب في المرحلة الاولى.

لم يكن التعليم العالي بمعزل عن النقاش الوطني حول التعريب. لقد احتل مكانته من بين الموضوعات ذات الاولوية التي انصب حولها هذا النقاش منذ سنة 1962. واذا كان التعريب لم يحتل مكانا بارزا في اصلاح التعليم العالي في عام 1971 لاسباب موضوعية كانت قائمة آنذاك فإنه سجل مع ذلك خطوات معتبرة في هذا القطاع منذ هذه السنة. اذ تم إلغاء ازدواجية التخصصات في بعض فروع العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والفلسفة وإقرار الازدواجية في التخصصات الاخرى التي كان التكوين فيها يتم باللغة الفرنسية وحدها. ويتميز التعريب في التعليم العالي في هذه المرحلة حتى سنة 1980 بهذه الخاصية اي تواجده مع نفس التخصص باللغة الفرنسية ولن نتعرض هنا لتقييم هذه التجربة: فوائداها ومضارها من الناحية التربوية والاجتماعية والنفسية، وانما يكفي أن نشير انه بدون هذه الازدواجية كان من الصعب فتح بعض التخصصات باللغة الوطنية من جهة وانه بفضل الاطر التي تكونت في هذه التخصصات الاخيرة ثم تعريب العلوم الاجتماعية تعريبا كاملا من جهة اخرى في المرحلة اللاحقة.

وعند اواخر عام 1979 وزعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي علس مختلف مؤسسات التعليم العالي وثيقة للمناقشة والاثراء تحت عنوان (تفكير وعمل من أجل تطور وتقدم الجامعة). لقد تمت مناقشة وإثراء هذه الوثيقة على جميع مستويات البنيات التربوية للجامعات كما نظمت ملتقيات وطنية قطاعية في هذا الاطار وتوجت هاته الجهود ـ التي جعلت مؤسسات التعليم العالي شبيهة بخلية النحل ولمدة شهور، في النشاط والحركة، مما يدل على الاهمية الكبيرة التي اولتها هيئة التدريس وكل المعنيين بالتكوين العالي للقضايا التي اثارتها هاته الوثيقة ـ بعقد الندوة الوطنية الاولى للتكوين العالي. التي استحوذت قضية التعريب في التعليم العالي على اهتمامات هذه الندوة.

وأسفرت اعمالها بصدور عدد من التوصيات تتعلق بمختلف جوانب التكوين العالي.

ومنذ الموسم الدراسي 1980 ـ 1981 صدر قرار بتعريب. العلوم الاجتماعية تعريبا كاملا. كما اتخذت بعض الترتيبات والاجراءات استهدفت تعريب الاساتذة الجزائريين في هذه التخصصات من جهة، واعداد الاساتذة لتغطية احتياجات التأطير في هذه التخصصات في مرحلة اليسانس وما بعد التدرج من جهة اخرى.

## 2 ـ لايمكن لشعب ان يبدع في غير لغته :

ان قضية التعريب الشامل للتعليم العالي هي من المهام المناطة على عاتق جيل الاستقلال التي يتحتم عليه انجازها، وان ادراجه ضمن المخططات الوطنية للتنمية ذات الاولوية تعكس هذه الارادة الصلبة لتحقيق هذه الغاية. وللمساهمة في توضيح الطريق نحو هذا الهدف يجب الوقوف عند عدد من المسائل التي تستلزم إلقاء مزيد من الضوء عليها لتوضيح الرؤية حولها أكثر وللتمييز بين الصعوبات الموضوعية التي هي قابلة للتذليل والصعوبات المفتعلة التي من شأنها تعتيم المسيرة وزرع الطريق، نحو الهدف بالاشواك.

إن المبدأ القائل بأنه لا يمكن لشعب ان يبدع في غير لغته نجد تطبيقا له في مسيرة مجتمعنا التاريخية عبر القرون. لقد ابدع شعبنا واسهم اسهاما كبيرا في إثراء الحضارة العربية الاسلامية عبر القرون، ويكفي لادراك هذه الحقيقة تتبع مسيرة حركة الافكار التي ظهرت في ظل الحضارة العربية الاسلامية، فالهوية الحضارية لمجتمعنا نبعت من ارادة تلقائية واختيار حر اتخذه الاجداد. ان عجلة التاريخ لن تعود الى الوراء مطلقا. وبالمقابل فإنه ليس بالجدية القول بإسهام الفكر الجزائري في إثراء الحضارة الفرنسية.

ومن ناحية اخرى، فإننا نعتقد ان للتكوين العالي باللغة الاجنبية حدود لا يمكن ان يتجاوزها وبالتالي فلن يستجيب هذا التكوين لمهام البناء الوطني المستقل القائم على الاعتماد على النفس الا بالنسبة لمرحلة انتقالية فقط اما الاعتماد عليه بدون حد زمني فهذا من شأنه ان يتسبب في ضياع الهدف المقصود

والابتعـاد عن الغـاية المنشودة. واذا كانت العلوم الدقيقة والبحث الاساسي يمكن اعتبارها معارف مجردة غير منتمية فليس الامر كذلك بالنسبة للبحث الـطبيقي الذي يهدف الى تلبية احتياجات مجتمع ما في فترة من فترات نموه وتطوره، ولا بالنسبة للتكنولوجيا التي لها هويتها المحددة وانتمائها المعين. ففي هذين الميدانين كسائر العلوم الاجتماعية، لايحتاج الامر الى دليل لتأكيد هذه الحقيقـة. فالتـاريخ المعـاصر مملوء بالأمثلة من هذا القبيل واذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة اخرى بكون دوافع الانطلاقة العلمية في البلدان الغربية كان مبعثها الاعتبارات الايديولوجية والاقتصادية فإن العلوم التي تلقنها هذه البلدان للبلدان الاخرى هي بكل تأكيد خاضعة لهذين الاعتبارين. ومن المفيد التذكير بهذا الخصوص ان هاته البلدان لم تظهر في اي وقت من الاوقات كرما خاصا في هذا المجـال ومـا يؤخـذ عنهـا في هاتـه الميادين يجب ان يوضع في مكانه الصحيح. اذ ليس مقبولا الاستمرار في الاعتقاد بتجرد العلم، فهذه النظرة هي مظهـر من مظاهـر الاستلاب التي يجب ان يحتاط منها احتياط شديدا.

وتعـريب التعليم العالي لايعني مطلقا التخلص من هذه الظاهرة آليا إذ من الممكن ان تستمر هذه في ظل التعريب فهذه من البديهيات التي لاتحتاج الى دليل ويكفي استعراض تاريخ التعليم العالي الحديث في اقطارنا العربية لادراك ذلك. فجامعاتنا لم تصل لحد الآت الى مستوى الابداع والمساهمة المباشرة في الفكر الانساني المعاصر بحصة معتبرة بالرغـم من ان عمر بعض منها ينيف عن السبعين سنة. ولظاهرة القصور هاته تفسيرها، وحدود التكوين العالي باللغة الاجنبية احد عناصر هذا التفسير. لقد ألفتت المواثيق الوطنية انتباه المواطنين لهذا الموضوع الخطير عندما ربطت قضية تطبيق التعريب بالمحتوى وبالتوجه الذي يجب ان يأخذه. وليس هذا الربط مجرد رصف للالفاظ وتنميق لشعار أجـوف، وانما هو تعبير عن الاحساس الجاد بالمأساة الكبرى التي تسببت في نكبتنا والتي ادت الى تهميشنا عن مجرى التاريخ لمدة طويلة والتي لانزال نعاني من آثارها حت الآن. فالحرص على عدم تكرار هذه المأساة المتمثلة في تخلينا عن الاهتمام بالعلوم الحياتية هو الذي جعل ربط التعريب بالمحتوى والتوجيه، وفقا لمهام البناء الوطني المستقل القائم على الاعتماد على النفس مسألة حياتية، وقضية مصيرةي. ومن هنـا تبرز اهمية البحث النـظري والاسـاسي بالنسبة

لمستقبلنا لكي لا تتحول كفاءاتنا عن دور الابداع الذي ننتظره منها الى مجرد تقنيين بسطاء في دواليب التيكنولوجيا الاجنبية. فغرضنا من طرح مسألة حدود التكوين العالي باللغة الاجنبية هو اثارة النقاش حول هاته النقطة الهامة للمساهمة في توضيح جميع جوانبها المختلفة. ومن المفيد بهذا الصدد القيام بإنجاز دراسات ميدانية تعتمد الموضوعية والتجرد تسمح للقرار السياسي بأن يتدخل على بينة من الامر؟

وقبل ان اختم هذا العرض السريع حول هذا الموضوع الهام، لابد من الاشارة الى بعض الصعوبات التي لا تزال قائمة في طريق تحقيق هذا الهدف المتمثل في التعريب الشامل للتعليم العالي. وسأكتفي بالاشارة الى صعوبتين: الاولى وهي ذات طابع موضوعي، والتي تتمثل في قلة الاطارات المؤهلة لتأطير التكوين في مرحلة الليسانس وما بعد التدرج باللغة الوطنية، مع الملاحظة بأن هاته الصعوبة قد تم تذليل نصفها اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان من تستقبلهم مؤسسات التعليم العالي من الطلبة هم قابلين للتكوين باللغة الوطنية وباللغة الاجنبية، فهي إذن صعوبة مرحلية سيتم تذليلها عن طريق متابعة الجهود من أجل تعريب الاطر الوطنية للتكوين العالي من جهة، وعن طريق متابعة سياسة تخطيطية للتكوين لما بعد التدرج في منظور التعريب الشامل للتعليم العالي من جهة أخرى. اما الصعوبة الثانية وهي ذات طابع نفسي ومعنوي بالدرجة الاولى، والمتمثلة في الخوف من انخفاض المستوى بتطبيق التعريب في التعليم العالي. ومن المفيد ان نلاحظ بهذا الصدد ان هذا المسألة قد أخذت حظها من النقاش الوطني حول التعريب والذي تبين فيه ان ظاهرة انخفاض المستوى ليست مرتبطة بالتعريب بعلاقات عضوية بقدر ماهي مرتبطة بجملة من العوامل الاخرى ليس التعريب واحدا منها. ومن الضروري الملاحظة ان الجهود التي يبذلها المعهد التربوي الوطني بمساعدة هيئة التدريس لتلافي هذا المحذر بالنسبة للمستويين الاساسي والثانوي هي جهود تستحق التنويه. فالمدرسة الجزائرية بالنسبة لهذين المستويين ليست بذات مستوى ضعيف، عكس ماهو شائع وعلى غير اساس، خاصة بالنسبة لمواد التكوين الاساسية. وللتدليل على هذا يكفي الاشارة الى ان حملة البكالوريا من تلامذتنا يستطيعون متابعة دراستهم في مرحلة الليسانس في أية جامعة في الخارج بدون اية صعوبة.

وان نسبة نجاح التلاميذ المكونين باللغة الوطنية في الفروع العلمية والرياضية في شهادة الباكالويا قد تدعو الى التفاؤل في هذا المجال وتدحض فكرة ربط التعريب بانخفاض المستوى بأدلة ميدانية ملموسة.

واذا ما تعرضنا الى ظاهرة الخوف من انخفاض المستوى بتطبيق التعريب في التعليم العالي فإننا نلاحظ ان هذا الخوف ليس له ما يبرره لسببين : الاول يعود الى طبيعة التكوين في هذا المستوى من التعليم الذي لا يخضع الى كتاب مقرر بقدر ما يعتمد على البحث والعمل المخبري. والمستوى هنا ليس مرتبطا باللغة وانما هو مرتبطا بتعدد وكثافة مراكز التوثيق التي تلبي احتياجات الطالب والاستاذ في التخصصات المختلفة، وقلة او انعدام هذه الهياكل التوثيقية. والسبب الثاني يعود الى نوعية طلبة البكالويا المرشحين للتكوين العالي. فهؤلاء تكونوا في مدرسة تعتبر ان التفتح نحو الخارج ضرورة حيوية وبالتالي فإن كل واحد منهم يتقن على الاقل لغة من اللغات الاجنبية الحية التي تجعله قادرا على تلافي النقص الذي يشعر به التلميذ في المرحلة الاساسية على الخصوص، بالنسبة للكتاب او الادوات التربوية الاخرى، باستخدامه للامكانيات التي توفرها له معرفته للغة الاجنبية لسد هذا النقص. وبصفة عامة فإن كلمة انخفاض المستوى لايجوز ان تطلق عشوائية ولا يجب الانحناء لهذا المبرر لمجرد سماع هذه الكلمة. ومن ناحية اخرى، فإنه من المفيد الاعتناء بهذه القضية ليست على اعتبار كونها مرتبطة بالتعريب وانما لكثرة الكلام حولها بخصوص منظومتنا التربوية في مجملها. ولن يتسنى ذلك الا بوضعها تحت المجهر لتحليل بنياتها لادراك النقص الموجود ادراكا موضوعيا ووضع حلول ملائمة لتجاوز ذلك. فتعريب التعليم العالي هو الذي سيرسخ مسيرة التعريب في البلاد وعليه يتوقف مستقبل الجهود التي بذلت في هذا الميدان في المجالات الاخرى وبه يتدعم ويكتمل البناء الوطني المستقل القائم على الاعتماد على الذات.

## الوعي التاريخي : أحد المقومات الاساسية للمجتمعات المعاصرة

يرتبط الوعي التاريخي المتطور بمرحلة تاريخية حاسمة في تاريخ البشرية وهي القرن التاسع عشر.

ففي هذا القرن ظهرت الدولة المعاصرة بمقوماتها الاساسية ومهامها الجديدة التي تضطلع بها والاهداف الاساسية التي حددتها لتطوير مجتمعاتها. وليس مجرد الصدفة ان نسجل في مستهل هذ القرن، من ناحية اخرى، بداية ذاك التطور النوعي الذي طرأ على الكتابة التاريخية، وعلى فن التاريخ الذي كان حتى ذاك الوقت مجرد فن من الفنون الادبية ليصبح علما قائما بذاته يتوفر على منهج خاص به وأدوات بحث تميزه عن غيره من فروع المعرفة الاخرى.

سنحاول في عرضنا هذا ان نلتمس معالم تأثير الوعي التاريخ في عدد من البلدان التي كانت تتصدر حركة التغيير والتحولات على مستوى العالمي، في خطوطها العريضة في ذلك الوقت ثم نتطرق بشيء من التفصيل الى حالة الجزائر من هذه الزاوية.

ان الخاصية الاساسية التي تميزت بها الدولة المعاصرة هي كونها دولة قومية اساسا بمعنى انها تستمد شرعيتها من الماضي المشترك لمجموعة بشرية تعيش داخل اقليم جغرافي محدد، ويربط بين افرادها مصالح مشتركة و أواصر روحية ومعنوية تجسد ولاء افراد المجموعة لهذه الرموز المشتركة. ومن هنا يتضح ان الشعور القومي ماهو الا تعبيرا سياسيا للوعي التاريخي الذي هو اوسع وأشمل في دلالته ومضامينه.

---

*في الاصل محاضرة ألقيتها بنادي المجاهد بالعاصمة يوم 17 رمضان 1413 هـ الموافق 11 مارس 1993*

لم يكن بالامكان حدوث هذا التحول النوعي في مفهوم الدولة وما أدى إليه من تغيير في ولاءات الافراد التي لم تعد ترتبط بالشخص (الامير، ملك او زعيم) أو العقيدة او المذهب، وانما بالماضي المشترك الذي تعبر عنه اللغة المشتركة في اطار حدود اقليم قومي وعدد من الرموز الاخرى المدعمة لهذه الروابط ـ دون تلك الانطلاقة التي حدثت في ميدان الدراسات التاريخية وهذا في جميع البلدان ن الاوروبية الكبرى بدون استثناء.

ولا نخشى المبالغة اذا قلنا ان النواة الاولى للدولة العصرية غرست انطلاقا من المدرجات الجامعية وعلى وجه التحديد في اطار الدراسات التاريخية. لقد شكلت هذه الدراسات القاعدة الاساسية التي ارتكزت عليها المجتمعات المعاصرة لاستكمال مقوماتها ومتابعة مسيرتها نحو التقدم والنمو.

وليس من قبيل العرض الشكلي ان نلاحظ ان كل علم جديد يظهر إلا ويمهد له بمقدمة او مدخل تاريخي. فهذا المدخل او المقدمة لها وظيفة محددة تتمثل في ابراز الخبرة التي تراكمت عبر الاجيال والتي بفضلها هيأت تخصصا من التخصصات ليصبح علما قائما بذاته. ومن خلال هذا المثال الذي اوردناه يتبين لنا ان مستوى الوعي التاريخ لدى هاته المجتمعات مكنها من توظيف الخبرة البشرية التي تراكمت في مجالات علمية محددة اي في خدمة التطور، والتي نجم عنها هذه السرعة المذهلة لحركة التاريخ في عالمنا المعاصر.

كما ادى هذا الوعي التاريخي، من ناحية اخرى، الى اتساع افاق مدارك الانسان بشكل لم يسبق له مثيل. وما نتج عنها من ازدياد قدراته وتطور استعداداته الى درجة انه اصبح بامكانه انجاز ما يشبه المعجزة في العصور الماضية.

لقد توفرت للمجتمعات الاوروبية بفضل اتساع معارفها امكانية قراءة ماضيها قراءات متعددة ومن وراء كل قراءة تكتشف قوة دفع جديدة لمسيرتها نحو التطور. لقد وظف التاريخ لدى بعض منها من أجل اقامة دولة الوحدة تضم جميع افراد الامة داخل كيان سياسي واحد. وقرىء لدى البعض الاخر للاكتساب اسباب القوة والمنعة القومية. ووظف من طرفها كلها لانجاز الثورة الصناعية التي اعتبرت كضرورة ملحة للحفاظ على مكانة الامة وحماية

مصالحها. كما استخدم الوعي التاريخي لتحقيق الانعتاق والتحرر من السيطرة الاجنبية. كما استقرىء التاريخ من أجل اقامة نظام سياسي واجتماعي متقدم (تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) وهكذا.

هناك مؤشرات يمكن ان نقيس بها مستوى الوعي التاريخي في مجتمع من المجتمعات. وأبسط هذه المؤشرات هو ما يمكن لكل واحد منا ان يلاحظه على رفوف المكتبات والمتمثل في غزارة او ندوة الانتاج في الدراسات التاريخية وخاصة فيما يتعلق بالتاريخ العام.

لماذا التاريخ العام بالذات ؟ لان الانتاج العلمي على هذا المستوى يرتبط بشرطين اساسين لاغنى عنهما، أولهما :

انه لايمكن التأليف على هذا المستوى بدون توفر قاعدة بحثية قطاعية تكون قد غطت بكيفية مرضية جميع الوقائع الاساسية، بمختلف انواعها. فالتاريخ العام دوره هو حوصلة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات القطاعية الجزئية المتخصصة، وثانيها : توفر قدرة عالية في الفهم والاستيعاب للاتجاهات الكبرى التي سارت عليها الحركة التاريخية.

على المستوى المحلي او الانساني العام لدى مجتمع ما والتي يعبر عنها المؤرخون من خلال تآليفهم في كيفية تقديمهم وعرضهم للخبرة البشرية المحلية او الانسانية التي تراكمت في منظور توظيفها في حركة التطور العام للمجتمع.

ولتوضيح هذا المؤشر نأخذ بلدا كمثال، ففرنسا مثلا تتوفر على مايزيد عن عشر مجموعات في التاريخ الانساني العام منذ بداية هذا القرن فقط. اي بمعدل مجموعة كل عشر سنوات تقريبا. وهذا بقطع النظر عن المجموعات القطاعية المتخصصة مثل تاريخ التجارة، تاريخ حركة الافكار، تاريخ المذاهب السياسية تاريخ العلاقات الدولية وغيرها من العناوين الاخرى.

أما بالنسبة للتاريخ العام المحلي (الفرنسي) فالعناوين التي صدرت خلال هذا القرن لاتكاد تحصى. والخلاصة العامة التي نخرج بها في اية محاولة لتقييم محتوى هذا الانتاج الغزير للثقافة التاريخية ان المعلومات التاريخية لا تتكرر بصفة مملة ولكن تتجدد وتتطور من خلال استنطاق الماضي بمنظور انشغالات الحاضر وبمعدل كل عشرين سنة تقريبا.

هذا المثال الذي سقناه والذي يمكن ان ينطبق على كل البلدان الاوروبية الكبرى الاخرى يؤكد حقيقة اساسية وهي كون الوعي التاريخ لدى هذه المجتمعات لم يعد ينظر اليه كحالة ذهنية عفوية وانما اصبح يشكل ضرورة حيوية في البنية المعنوية للمجتمع وفي كل مرحلة من مراحل تطوره. وهذا ما يفسر جهدها المتواصل من اجل تقديم المادة التاريخية الملائمة لكل جيل من أجياله حسب احتياجاته العلمية والمعنوية من جهة وبطريقة تتماشى مع ذوق العصر ونزعته من جهة ثانية.

ويلاحظ من الناحية المقابلة ان تغييب الوعي التاريخي في مجتمع من المجتمعات هو احد مؤشرات انحطاطه وتدهوره. ونلتمس هذا التغييب في انعدام وجود تأليف في التاريخ العام وانحصار الكتابات التاريخية ونقلصها الى المستوى الاولى الذي تعبر عنه الحوليات، التي هي عبارة عن جرد للوقائع التاريخية في فترة زمنية محددة وفي مكان معين. فهي مجرد وقائع شبه صماء مفككة معزولة عن بعضها البعض.

ويمكن التأكد من صحة هذا المؤشر من خلال إلقاء نظرة سريعة على التأليف التاريخي في الحضارة العربية الاسلامية. فأول ما يلفت الانتباه هو ملاحظة كيف ارتبط التأليف التاريخي العام (العربي الاسلامي) بقوة الدولة العربية الاسلامية وازدهار حضارتها. وكيف ألتصق تقلص هذا الاهتمام ببداية تراجع هذه الحضارة وتقهقرها الى المستوى الذي آلت إليه عقد أواخر القرن الثامن عشر.

وليس مجرد صدفة ان يكون آخر تأليف في التاريخ العام في المستوى الذي يتطلبه التأليف في هذا المجال هو كتاب العلامة ابن خلدون : (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. . .) الذي ظهر في المنتصف الثاني من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي). فاهمال هذا الميدان من اهتمامات الثقافة العربية الاسلامية يعكس حالة موضوعية قائمة هي كون المجتمعات العربية الاسلامية تسير نحو المزيد من الانحطاط والتقهقر وبسرعة. وهو ما يترجم من زاوية تاريخ الذهنيات بغياب الوعي التاريخي في الذاكرة الجماعية للامة التي سيقودها في نهاية المطاف الى حالة العبودية التي تجسدها تحكم القوى الاجنبية في مصيرها وفي مقدراتها. وهو ما وقع فعلا في القرن التاسع عشر.

## الوعي التاريخي : حالة الجزائر

واقع الوعي التاريخي في الجزائر قبل عام 1830 يشابه ما كان عليه في البلدان العربية الاسلامية الاخرى. انذاك فهناك شعور بالانتماء المشترك الى هوية حضارية واحدة حيث ان الدين الاسلامي وعقيدة التوحيد يشكلان لبها وجوهرها والثقافة العربية الاسلامية مظهرها واطارها، و يوجد في نفس الوقت شعور بانتماء خاص ولكن متكامل مع الانتماء لهذه الهوية المشتركة.

وتعود جذور هذا الانتماء المحلي، الذي اصبح الولاء فيه الى الاقليم الجغرافي الذي حل محل الولاء لشخص أي لزعامة سياسية كانت ام دينية. والشعور بأواصر التضامن وتكامل المصالح ووحدة المصير مع الافراد الذين يسكنون في نفس الاقليم في حالة الجزائر، الى القرن السادس عشر.

فعلى اثر الهزة العنيفة التي تعرض لها المجتمع الجزائري في مستهل هذا القرن التي جسدها الخطر الصليبي الاسباني على كامل منطقة المغرب العربي ظهرت بعض المؤشرات حول ما سيطلق عليها فيما بعد اسم الوطنية في تعبيراتها الاولية. ومن الضروري ملاحظة ان ميلاد هذا الشعور الجديد ظهر في كنف الوئام التام والانسجام الكامل مع الهوية المشتركة العربية الاسلامية التي يقاسم المجتمع الجزائري الولاء لها، مجتمعات اخرى وليست رد فعل ضدها ولا معاد لها. هذا العنصر يجب ان لا يهمل او يهمش في اية دراسة موضوعية للوطنية الجزائرية، والتي ارتبط ظهورها في الواقع بقيام الدولة الجزائرية الحديثة في المنتصف الاول من القرن السادس عشر. عدد من المؤشرات تؤكد هذ الاعتقاد.

أولا : فشل كل المعارضات المحلية ذات الطابع الاقطاعي في التصدي لقيام الدولة الجزائرية الحديثة ذات النزعة المركزية. الاصرار المستميت على تحرير مدينة وهران مهما كلف ذلك من التضحيات والجهد والوقت وهو ما جعل بعض مؤرخينا المعاصرين الرواد (المرحوم الشيخ احمد توفيق المدني)، يطلق على هذه الملحمة اسم حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا. فشل كل محاولة تهدف الى اقامة نظام حكم اسرى وراثي في البلاد وترسيخ قواعد الحكم

الجمهوري بتطوير مؤسساته على مدى ثلاثة قرون الى ان سقطت الدولة الجزائرية ضحية العدوان الخارجي عام 1830 .

كما تشير الى وجود هذا الشعور الادبيات السياسية القليلة التي وصلتنا عن هذه الفترة خاصة منها في الشعر الملحون والشعر الفصيح وفي رسائل الاسرى الجزائريين.

ويمكن ان نلخص الصورة التي عليها الوعي التاريخي في الجزائر عشية الاحتلال هو كونه لا يزال في صورته الاولية المتمثلة في الشعور بالانتماء المحلي المتكامل مع الانتماء المشترك ولم ينضج بعد للقيام بالدور المحرك والموجه لحركة المجتمع كالذي سيلعبه في المجتمعات الاوروبية خلال القرن التاسع عشر. فهذا القرن بما له من خصوصيات ومميزات وما حققه من منجزات له مكانة متميزة في تاريخ اوروبا والعالم. فخلال هذا القرن الحاسم كان الشعب الجزائري غائبا عن ساحة المشاركة من جراء العدوان الذي استهدفه من بين اول من استهدف من بين شعوب العالم في التاريخ المعاصر.

ويمكن ان نتسائل هل كان الشعب الجزائري يتوفر على قاعدة ثقافية من شأنها ان تؤهله للمشاركة بصفة ايجابية بالتأثير والتأثر في هذه التحولات التي يمر بها العالم آنداك. .واذا ما تتبعنا ردود الفعل المسجلة لدى النمط الثقافي السائد في محيط مشابه لمحيط الجزائر، وهو المحيط العربي الاسلامي ، ازاء هذه الظاهرة الحركية الجديدة التي تشهدها الانسانية يتبين لنا ان ما كان ينقص العالم العربي الاسلامي وحرمه من المشاركة في هذه التحولات ومن أجل مصلحته هو انعدام توفر الارادة السياسية الناضجة في هذا القرن الحاسم يضاف اليها ثقل القوى التقليدية المستفيدة من الوضع المتردي السائد في هذه المجتمعات والتي لعبت دورا المثبطا في وجه كل تغيير نحو الافضل. كما ان تأخر ظهور قوى الاصلاح الناضجة في الوقت المناسب لعب دورا سلبيا في هذا الصدد. ذلك انه عندما تبلور تيار الاصلاح في العالم العربي والاسلامي ونضج كان مصيره ومقدرات مجتمعاته قد تحولت لتصبح بين ايدي القوى الخارجية المتسلطة عليه. وليس بالامكان ان نقول ماذا سيكون عليه وضع الجزائر لو لم تصب بكارثة الاحتلال. هذا النوع من الاستفسارات خارج عن انشغالات المؤرخين. فالتاريخ يهتم بما (حدث) وليس بالذي (لو كان قد حدث).

الـذي يهم الـوقوف عنده ويدعو الى لفت الانتباه بشدة هو تلك التعبئة المستمـرة و الجهد المتواصل الذي بذله المحتلون لطمس الشخصية التاريخية للمجتمـع الجـزائـري وبكـل الوسائل وفي مقدماتها الاستخدام الغير النزيه للادوات البحث التاريخي للاثبات وتأكيد هدف ذو طابع سياسي يتعارض مع الحقائق التاريخية.

كل أدبيات مدرسة التاريخ الاستعماري الخاصة بالجزائر انطلقت من موقف سياسي تبنتـه حكومة فرنسا بعد حدوث القطيعة بين البلدين عام 1827 و النـاكر للاستقلال الجزائر ولسيادتها. فهذا الموقف كان سياسيا وظرفيا وليس حقيقـة تاريخية، ومع ذاك فقد سارت هذه المدرسة على هذا النهج الخاطئ والذي يتعارض تعارضا صريحا مع الحقيقة، وبدون تردد. (1)

ولتبسيط اشكـالية علاقة مدرسة التاريخ الاستعماري بموضوعات تاريخ الجزائر خاصة في فترة الحديث والمعاصر علينا ان نطرح هذا السؤال على انفسنا وهو: ماهي حصيلة معرفتنا لتاريخنا من خلال اعمال هذه المدرسة؟

يمكن ان نتلمس الاجابة عن هذا السؤال من خلال عملين بارزين من انتاج مؤرخي هذه المدرسة واللذان شكلا اطارا مرجعيا لكل الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر الحديث اي منذ القرن السادس عشر الى عام 1830، وهما كتاب دي قرامون الذي يعمل عنوان «تاريخ الجزائر تحت السيطرة التركية من عام 1516 الى عام 1830» وكتاب شارل اندري جوليان «تاريخ افريقيا الشمالية».

فكتـاب دي قرامـون يمثـل حصيلة الدراسات الاستعمارية حول تاريخ الجزائر قبل عام 1830 وهي حصيلة تستجيب لمتطلبات السياسية الادماجية التي تبنتها فرنسا في الجزائر والمثمتلة في رفض وجود مجتمع جزائري مكتمل النمو بمقوماته التاريخية والحضارية المتميزة وشخصية الوطنية البارزة التي عبرت عن نفسها في اطار دولة كاملة السيادة وعلى مدى قرون طويلة، ولاتريد ان ترى فيه

---

(1) حول موقف هذه المدرسة من تاريخ الجزائر راجع أعلاه مدرسة التاريخ الاستعماري...

سوى مجرد افـراد لا يجوز نعتهم حتى بكـونهم جزائريين وانما هم اهالي. في طريقهم اما للانقراض او الذوبان في جزائر المستوطنين. فالصورة التي رسمها دي قرامـون لتاريخ الجزائر عبر ثلاثة قرون تمثل تبريرا لهذا الهدف السياسي الذي حددته فرنسا لسياستها الجزائرية. وغنى عن الاشارة من أن أقل ما يقال عن قيمة هذا العمل هو كونه غير ناضج ويفتقر الى الحد الادنى من الشروط المطلوب توفرها في اي عمل علمي.

ومـع ذلـك فلم تتم مراجعتـه وتصحيحه وفق متطلبات البحث العلمي المـوضـوعي عنـدمـا اصبحت مدرسة التاريخ الاستعماري بين ايدي محترفي الصناعة التأريخية بل على العكس فقد كرسوه هم بدورهم كمرجع اساسي في تاريخ الجزائر الحديث.

وكتاب شارل اندري جوليان (تاريخ افريقيا الشمالية) الذي لا يزال يشكل مع الاسف المـرجـع الـرئيسي لتاريخ الجزائر لحد الآن، لم يخرج عن الاطار الرئيسي الذي رسمه دي قرامون لتاريخ الفترة وانما سعى الى تحديث هذا الاطار واضفاء مظهر «الموضوعية و العلمية» عليه بأسلوب اخراجي جديد يوحي لغير المتخصص بأن عمل شارل اندري جوليان يتميز عن عمل سلفه بالموضوعية والتجرد مما جعل تأثيره على ذهنية الجزائريين منذ الثلاثينات من هذا القرن كبيرا جدا ولا يزال.

واذا كنا قد نجد بعض العذر والمبرارات للتشويهات التي ألصقها دي قرامون بتاريخنا على اعتبار كونه ليس بصاحب صنعة التأريخ من جهة أي ليس بمؤرخ محترف ولكن المسؤولية المعنوية التي يتحملها شارل اندري جوليان هي مسؤولية كبيرة على اعتبار كونه صاحب مهنة من جهة ولكونه توفرت لديه من الوسائل وادوات البحث ما لم يتوفر لسلفه دي قرامون.

واخر محاولة ظهرت لدى اتباع هذه المدرسة هو ما قام به بويي من خلال دراستين نشرتا في (المجلة التاريخية) التي تصدر بباريس احداهما سنة 1966 والثانية سنة 1970 والتي حاول من خلالهما تصحيح بعض النتائج الخاطئة التي اثبتها دي قرامون والتي لا تتعدى بعض التفاصيل الجزئية. ولكي يبرىء ذمته من محاولـة المســاس بمعالم الفترة الرئيسية التي وضعت مسبقا لتاريخ الجزائر

الحديث انهى احدى هاتين الدراستين بالمقولة التالية «ان من يعتقد بوجود دولة جزائرية مستقلة قبل عام 1830 هو كالذي يصدق قصص ألف ليلة وليلة» .

امـا بخصوص فترة الاحتلال، فإننا نتلمس الاجابة عن حصيلة مدرسة التـاريخ الاستعـماري بالنسبة لتاريخنا يمكن ان نتبينها من خلال سؤالنا عن مكانة الموضوعات الخاصة بالجزائريين على عهد الاحتلال في اهتمامات هذه المدرسة. وباختصار يمكن ان نقول ان تاريخنا كشعب وأمة وكحضارة ومجتمع وكمعـاناة تحت القهر والتسلط وغيرها من المسائل هي موضوعات غائبة عن اهتمامات هذه المدرسة عدا اطلالات على المقاومة والحركة الوطنية لما لهما من علاقـات مبـاشرة بالاحتـلال العسكـري للجـزائـر بالنسبة للاولى وبمصير الاستيطان الاوروبي والجزائر الفرنسية بالنسبة للثانية. ولا يصح ان نعتبر ان مؤرخي هذه المـدرسة كتبوا تاريخ المقاومة كموضوع لذاته ولا تاريخ الحركة الوطنية. فهذا لا يندرج ضمن اهتماماتها لانها ليست مدرسة علمية متجردة يحدوها البحث عن الحقيقة مهما كان لونها وصفتها ومن أية جهة تكون. وانما هي تعتبر نفسها جزاءا لا يتجزأ من كيان قائم والمتمثل في الوجود الاستعماري. وترى من واجبها ان تقوم بدورها في تدعيم هذا الكيان وترسيخ دعائمه في مجال اختصاصها.

ولن اختم هذه اللمحة عن مدرسة التاريخ الاستعماري دون ان اشير الى خلاصـة تقيمية عنهـا سبق ان ثبتنـاهـا في مكـان آخر وهو كونها «ورثنا عن الاحتلال حالة التخلف في جميع المجالات والدراسات التاريخية واحد منها. ولن تتحقق الانطلاقة في هذا الميدان ما لم تتم القطيعة مع هذه المدرسة وشل كل تأثير لها في توجيه الدراسات التاريخية في بلادنا».

ما تحقق في ميدان الدراسات التاريخية منذ سنة 1962

اكتفى بهذا الصدد بابراز بعض النتائج التي اثبتها التقرير التقييمي لواقع الـدراسات التاريخية في سنة 1987 وهو التقرير الذي اعددناه في اطار فوج العمل الخاص بالدراسات التاريخية في اطار اللجنة الوطنية التي كلفت باعداد حصيلة للانتـاج العلمي والثقـافي في الجزائر منذ سنة 1962 بمناسبة العيد الخامس والعشرين للاستعادة الاستقلال الوطني وقد جاء في هذا التقرير«ان

اول مؤشر نستخلصه من هذا الحصر هو قلة عدد المنتجين في ميدان الدراسات التاريخية .

حيث ان المؤلفين الذين تم حصرهم لا يزيد عددهم عن ستين وهذا عدد قليل جدا بالنسبة لبلد يزيد عدد سكانه عن 23 مليون نسمة (1987) . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار كون الثقافة التاريخية تشكل الارضية الاساسية التي ترتكز عليها شخصية اي مجتمع فإننا سنلمس مدى النقص الذي نحن عليه في هذا المجال . وتتضح حدة المشكلة اكثر عندما ننظر اليها من زاوية بنية السن في مجتمعنا وندرك ان نسبة 55٪ من السكان هم في سن دون العشرين ، وان مسؤولية بناء ذهنية هذه الاجيال هي مسؤولية جيلنا وبكون الثقافة التاريخية الاصيلة تمثل الاداة الرئيسية لتحقيق ذاك سيتضح لنا بدون شك خطورة هذه الحالة ومدى العناية التي يجب ان تحضى بها الدراسات التاريخية » .

ويسترسل التقرير ليشير الى نقص آخر ابرزته هذه الحصيلة «وهو الذي يتمثل في توزيع الدراسات عبر مختلف العصور وان الاختلال الخطير الذي يبرزه هذا التوزيع والذي ينعكس سلبيا بظهور فراغات كبيرة في الذاكرة التاريخية للمجتمع ، واحتمال انعكاس ذلك على مردوديته في بعض مهامه الحاضرة وتطلعاته المستقبلية . . . ومن المفيد بهذا الصدد ان نلاحظ ان قصور الدراسات التاريخية وضعفها ينعكس دائما وبصورة سلبية على الدراسات الاجتماعية والانسانية . وحتى على الابداع الادبي والفني ويعوقها عن الانطلاقة في الاتجاه الصحيح لفائدة المجتمع ومن اجل خدمته» .

ومن زاوية المحتوى فحصيلة التقييم لا تدعو الى الاطمئنان فالدراسات التاريخية لا تزال تعاني «في عدد من جوانبها من تأثيرات مدرسة التاريخ الاستعماري والبعض منها هي ببساطة تمثل استمرارية لنهج تعامل هذه المدرسة مع وقائع التاريخ الوطني» .

لقد حلل التقرير اسباب هذا القصور وقدم توصيات محددة من اجل النهوض بالدراسات التاريخية ولكن ما نلاحظه اليوم هو ان وضعية الدراسات التاريخية في البلاد ازدادت تدهورا على ما كانت عليها قبل ست سنوات .

وهل بهذه الحصيلة الزهيدة يمكن لنا ان نطمح الى تطور الوعي التاريخ في بلادنا من المستوى الاولى الذي هو عليه الى المستوى الارقي كما هو عليه في البلدان المتقدمة وليصبح كما عندهم قوة دافعة لحركة المجتمع في مسيرته نحو التقدم والازدهار وفق منظوره الحضاري العربي الاسلامي بمنآى عن كل تبعية واستيلاب. وباختصار ليدخل في حركة التاريخ للمرة الاخرى ومن بابها الواسع.

ولن أختم دون ان اشير الى ان بعض المسائل المطروحة على الساحة الوطنية اليوم هي مشاكل مفتعلة غير حقيقية. كان من الممكن ان لاتجد لها مكانا أو لا يعبىء بها اطلاقا لو ثم تصحيح ما علق بتاريخنا من تشويه وتحريف. ولكن مع الاسف لم نقم بشيء يستحق الذكر بهذا الصدد حتى الان فنحن بعد ثلاثين سنة، لانتوفر على كتاب مرجعي واحد عن تاريخ بلادنا العام.

ومما يجب التذكير به ان جيل الحركة الوطنية قد حاول بالرغم من ظروفه الصعبة سد هذه الثغرة بامكانياته المحدودة جدا فيفضل جهوده استطاع شل قدرة التـأثير الاستيلابية لهذه المدرسة على الاجيال من الجزائريين وتمكن من حصر تأثيرها السلبي في نطاق شريحة ضئيلة جدا تقف على هامش المجتمع الجزائري ودون اي تأثير لها عليه. فكل الاجيال الجزائرية التي تعاقبت، من جيل المقاومة الى جيل نوفمبر قد رفضت في أغلبيتها الساحقة اطروحات مدرسة التاريخ الاستعماري حول ماضي الجزائر القريب والمتوسط والبعيد، ولكن كان ينقصها المادة التاريخية لتحول هذا الرفض من رفض سلبي الى سلاح هجومي ضد الاطروحات الاستعمارية. وهو مالم توفره مدرسة الاستقلال حتى الآن.

# فهرس المحتوى

## القسم الثالث

## القسم الرابع
## في ثورة نوفمبر



### أثر الثورة في زعزعة هياكل الدولة الفرنسية :



## القسم الخامس
## في أسس البناء الوطني

ـ 1 ـ



ـ 2 ـ



ـ 3 ـ

طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار
وحدة الطباعة بالرويبة (الجزائر)

1994

الأهداف الداخلية:
1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.
الأهداف الخارجية:
1 - تدويل القضية الجزائرية،
2 - تحقيق وحدة شمال افريقيا في إطارها الطبيعي العربي والاسلامي،
3 - في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.
وسائل الكفاح:
انسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبارا للاوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.
إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفنا يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما:
أولا: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض.
ثانيا: العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.
إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.
وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية واراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.
1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الاجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.
وفي المقابل:
1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.
أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.
أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك».

**أول نوفمبر 1954**

